

قیمت نیرالکتاب خمس و ربع

# ماشاء الله لا قوة الا بالله

بعون ونصرت حضرت ملك مستعان برای افاده طالبان  
عقائد دينيه حاشية مرغوبة محبوبه مسمى ومشهور



وقف لاولاده

قد طبع في المطبعة الميرية في بلدة قزان المحروسة  
بمصارف التاجر ملا عبدالكريم بن حسين  
الانديجاى سنة ١٩٠٣ هـ



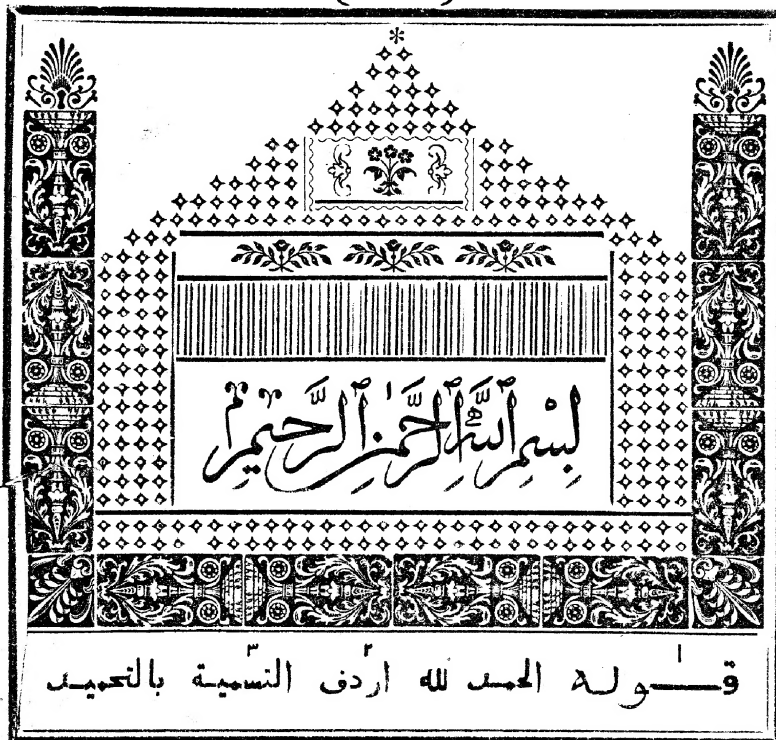
Дозволено цензурою. С.-Петербургъ, 13 января 1903 г.

КАЗАНЬ.

Типо-литографія Императорскаго Университета  
1903.

١ في تعلق الحمد للذات اولاً ثم للصفة ثانياً ايما الى الاستحقاقين اعنى الاستحقاق الذاتى والاستحقاق الوصفى والاستحقاق الذاتى هو الاستحقاق للذات البحث من غير مدخلية الوصف وملاحظته وقد يفسر بالاستحقاق باعتبار جميع الصفات الكمالية وتعقل الاستحقاق الذاتى بالمعنى الاول لا ينجح عن الصعوبة منه عفى عنه ( قال المحشى قول الشارح وفي اكثر النسخ قوله والاولى هي النسخة الاولى لعدم احتمال الاضرار قبل الذكر فيها فكان الاولى هو الاول الاقدم الناشى من قلم المحشى ثم نسخ الناسخون اعتباراً لما بعده من امثاله مع تحمل الاحتمال المذكور باحتمال تقدم الديباجة ومدح الشارح او الغفلة عنه الا ان يقال انه يفهم من سوق الكلام كما في قوله تعالى

( ٢ )



ولا يويه لكل واحد منهما السدس الآية نظم الفرايد ٢ هذا من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللزوم لان التعقيب بهما يستلزم ابتداء الكتاب بهما معا فالدليل منطبق على المدعى كاتبه (قوله) اردف التسمية بالتحميد اى انما لم يكتف بها وحدها كابن الحاجب بل جمعهما كما يقال اردف فلان زيداً بعمره على فرس ولم يترك ان يركب وحده لكذا اى لضعفه

او لارضه فان المفصود ههنا تعليل عدم الركوب متوحداً ومنفرداً او المراد لان عقب التسمية بالتحميد على نهج ما ذكره الفاضل الخبالي فح قوله لان الفعل لا يتم ولا يعتد به اشارة الى صغرى القياس وينتظم القياس هكذا لان متمم الفعل اى ما يتم وما يعتد به الفعل شرعا هو الابتداء بهما والابتداء بهما ارداف التسمية بالتحميد او تعقيبها به وبعبارة اخرى لان اتمام الفعل واعتداده شرعا هو الابتداء بهما والابتداء بهما ارداف التسمية بالتحميد او تعقيبها به وهذا على هيئة الشكل الاول فبين الانساج اما الصغرى فلقوله لما ورد في الحديث كل امر ذى بال الخ واما الكبرى فلما تقرر في موضعه من ان الزمان غير قار الذات وغير مجتمع الاجزاء فلا يمكن ان يبدأ بهما بحسب التلفظ معا بلا تعقيب في اجزاء الزمان ولا يتصور ان يذكر كلاهما مجتمعاً في آن الابتداء وايضا يمكن ان ينتظم القياس هكذا لان الفعل لا يتم ولا يعتد به شرعا الا بالابتداء بهما والابتداء بهما ارداف التسمية بالتحميد او تعقيبها به وبعبارة اخرى بدل الصغرى لان الفعل انما يتم ويعتد به شرعا بالابتداء بهما الخ وهذا القياس مما جعل متعلق بمحمول الصغرى موضوع الكبرى وليس من الاشكال الاربعة المشهورة ومع ذلك -

- مسلم الانتاج عندهم فائبات كلا حزقي هذا الشكل كاثبات جزقي الشكل الاول والمعشى  
لها اشار الى صغرى القياس فاثبتته بقوله لما ورد في الحديث كل امرأه واكتفى عن كبراه بالاذهان  
الدكية فاكفى عن دليلها بما ذكرنا فان قبل ان الابتدأ بهما يتصور بنحوين بما ذكره وبعبكسه  
ايضا فاختيار هذا النحو المعين ترجيح بلا مرجح قلنا لانسلم لان الارادة والاختيار عندنا مما  
يرجح افعاليا واقوالنا بل اسلوب الكتاب المجيد واجماع السلفي ايضا مرجح نقل عنه في الحاشية  
وفيه نظر لانه لا يدل على الارداى المذكور بل يدل على تصدير الكتاب بهما فقط وهو  
ظاهر عند المناهل اللهم الا ان يقال دلالتة عليه يكون بمقارنته لاحد من الكتاب والاجماع تأمل  
انتهى \* وقد يقال يمكن ان يقال قوله شرعا تميز عما قبله وعما بعده معا على سبيل التجارب  
والتسارع يعنى ان الفعل لا يتم ولا يعتد به شرعا ما لم يبدأ بهما شرعا فالدليل حينئذ يدل  
على الارداى المذكور على وجه الجلاء فان الابتدأ الشرعى بهما مايكون على اسلوب الكتاب  
المجيد وعلى طريق اجماع الائمة وهو الارداى المذكور لكنه يأباه قوله لما ورد في الحديث  
الخ الا ان يقال انه دليل للجزء الخفى من المدعى فان الابتدأ بهما شرعا يتصور على ثلاثة  
اوجه على نهج نحو الكتاب او على نهج الاجماع وكون الارداى المذكور على هذين الوجهين  
ظاهر او على نحو السنة ( ٣ )

وكونه على هذا النحو غير  
ظاهر فاثبتته بقوله لما ورد  
في الحديث الخ اما لان  
الابتدأ في الاول حقيقى

لان الفعل لا يتم ولا يعتد به شرعا ما لم يبدأ بهما لما ورد  
في الحديث كل امرؤى بال لم يبدأ باسم الله فهو ابتر وكل

وفي الثاني اضافى اولانه مما ثبت من اقواله عليه

السلام عند شروعه في الافعال الشريفة والاقوال اللطيفة او ما يحتمله نظم الفرائد  
٣ اعلم ان مفهوم الارداى مركب من امرين احدهما الجمع بينهما والثاني تعقيب امر على  
امرفقوله لان العمل آه دليل للجزء الاول ولم يذكر دليلا للجزء الثاني اكثفا لشهرته وهو  
الاجماع على تعقيب التسمية بالتحميد على تقدير ذكرهما معا رشيدية اقول فيه نظر لانه  
لا يدل على الارداى المذكور بل يدل على تصدير الكتاب بهما فقط وهو ظاهر عند المناهل  
اللهم ان يقال دلالتة عليه يكون بمقارنة لاحد من الكتاب والاجماع والشيوع منه على عنه  
٢ ولو قيل ان الابتدأ بالتسمية ليس ابتدأ باسم الله لان الباء والاسم ليس شئ منهما من  
اسماء الله تعالى قلنا ان لفظ الاسم مضى الى الله ويراد به اسمه فذكر اسمه ههنا لكن لا  
بخصوصه بل بلفظ دال عليه مطلقا ليدل على ان التبرك بجميع اسمائه ولئلا يتوهم اختصاصه  
باسم دون اسم واما الباء فهو وسيلة الى ذكره فكانها من تنمته منه سلمه الله تعالى \* الاضافة  
بيانية اولامية (منه) ٣ والمراد بالابتدأ التعقيب له اى منقطع النسب كما ذكره بعض الافاضل  
وقيل معناه ما لا نتيجة له واما في العرف فهو عبارة عما هو خارج عن ميز الانتفاع وهو مستلزم  
لما لا نتيجة له اى ما لم يكن له شائبة التمامية وهو المراد بالاجزم وفي بعض النسخ الا قطع  
الناقص اى ما كان له شائبة من التمامية فيكون حينئذ معنى حديثى الابتدأ كل امر  
اختيارى عظيم عند الشرع لم يصدر بهما فهو لاعتقابه ولا نتيجة له منه ٣ والابتدأ في  
الاصل مقطوع الذنب والمراد كونه ناقصا غير معتد به (جلبى رحمه الله)

١ والاجزم مقطوع اليدين من الجزم وهو القطع لامن الجزام وهو الايذاء المعروف (جلبي ره)

٢ هذا اذا كان متعديا بالباء واما اذا كان متعديا بنفسه كما في قوله تعالى بدأنا اول خلق  
نعبده الآية فيعناه الانشاء والخلق (منه عفى عنه) ٢ ومعنى بدأ الشيء بالشيء تهديد  
للاعتراض على الدليل المذكور بقوله لما ورد في الحديث كل امرئ بال الخ فانه اذا كان  
معنى الابتداء مذكر يلزم التعارض بين الحديثين اذا العمل باحدهما يفوت العمل بالآخر  
على هذا التفسير وحكم التعارض بين النصين تساقطهما عن الحجية فينزلان عن مرتبتهما  
(نظم الفرايد) \* فيه اشارة الى ان الثلاثي الجرد والمريد بمعنى واحد س \* اى الفعل  
الذى هو التصنيف ههنا س ٣ قوله هو اسم الله فان قيل اول ما يتعلق به القراءة

( ع )

انما هو الجار والجور  
بل الجار فقط لا اسم الله  
قلنا ان الاسم الجورور  
المضى اليه تعالى انما هو  
مرآة للامظنه تعالى باسم  
من الاسماء الحسنى وعنوان  
لفهمه تعالى بصفة من صفاته  
العلی وانما المقصود هو  
الذات المعنونة المقدس  
المنزه كما في سائر العنوانات  
وانما فسر له ليدل على ان  
التبرك يحصل بجميع اسماء  
الله تعالى الا ان اسم  
الذات مختار وممتاز في هذا  
الباب او بخصوص هذا

امر ذى بال لم يبدأ بالحمد لله فهو اجزم ومعنى بدأ الشيء  
بالشيء \* وابتدأه به جعل ما يبدأ به سابقا على غيره  
في كونه متعلقا للامر الذى اعتبر الابتداء ابتداء له  
كما في بدأ القراءة باسم الله فان اول ما يتعلق به  
القراءة هو اسم الله او جعله سابقا على الامر الذى اعتبر الابتداء  
ابتداء له كما في اركب وارتحل باسم الله فان اسم الله سابق على  
الركوب والارتحال ولهذا انهم التعارض بين ظاهري الحديثين  
اذا العمل باحدهما يفوت العمل بالآخر واجيب عنه بوجه  
احسنها حمل الابتداء على الابتداء العرفى المتد من حين

الاسم يحصل التبيين والتبرك على وجه الكمال لانه دال  
على غاية الكمال لان حصول اصل التبيين مخصوص به واما ذكر الباء فللتوسل الى ذكره  
تعالى (نظم الفرايد) ٤ قوله او جعله وهذا المعنى بيان للواقع لانه مراد فيما  
نحن فيه ٥ الاحتمال چیزی را از جای برداشتن و بجای رفتن منتخب اللغات

\* لاجل المعنيين ٦ اذا الابتداء الحقيقى المتبادر عند اطلاقه لا يتصور لكل واحد من الشئيين  
الذين بينهما ترتيب زمانى منه سلمه الله تعالى ٧ ومن جملتها ان يكون احدهما بالجنان او باللسان  
او بالكتابة والآخر بآخر منها او يكونان بالجنان لجواز احضار الشئيين معا بالبال وفيه ان احضار  
الشئيين معا لا يتصور الا لواحد بعد واحد للمجردين عن جلباب البدن بالمره وكون احدهما  
بالذات والآخر بالنوع يناق التسمية بينهما والحديث الوارد فيهما انما هو على نمط واحد  
بلا تفاوت اصلا كما يقتضيه الحديث وايضا ان التبرك يقتضى ان يكون عن قلب حاضر ونوجه  
تام منه \* وجه الاحسنية ان هذا الجواب يوافق العرف



١ وقد يقال ان قصد التيسر بالشئ\* أو التبرك به يستدعي خروجهما عن التيسر به (منه رحمه الله)  
 ٢ وقد يقال ان قصد التيسر والتبرك بشئ\* مستدعي خروجه عن التيسر تأمل وايضاً ان التبرك باسم  
 الله يأبى من ان يجعل من جملة اجزاء التصنيف (منه رحمه الله) ٣ قوله الاول ان باء الملابس  
 يستدعي تلبس اه يعنى باء الملابس يقتضى تلبس فاعل الفعل الذى هو فى ما بعد ذلك الفاعل  
 بمجروره حال تلبس ذلك الفاعل بذلك الفعل كما فى الافعال اللازمة نحو خرج زيد بعشيرته اى  
 ملابساً بقبيلته وهذا بيان الواقع ذكره لانها القاعدة تحرزا عن الخداع اذ ما نحن فيه ليس  
 من هذا القبيل او يقتضى تلبس مفعول الفعل الذى هو فى حيز ذلك المفعول بمجرورها حال  
 تلبس ذلك المفعول بذلك الفعل كما فى الافعال التعدية نحو اشتريت الفرس بسرجه واشتريت  
 الرمح بادواتها وبدأت الكتاب بحمد الله فما نحن فيه من هذا القبيل فمقتضاها انما هو  
 خروج مدغولها عن المفعول وانفكاكه عنه فاذا كان جزءاً منه كما فعله الفاضل الحبالى كذلك  
 يكون ذكرها بلا فائدة نحو اشتريت الفرس برأسه وبما ذكرنا ظهر ان الموصول معتبر فى  
 المعطوف ايضاً وقوله ( ٥ )

بمجرورها متعلق بالتلبس  
 والضمير فى قوله تلبسه  
 راجع الى كل واحد من  
 الفاعل والمفعول وقوله  
 وذلك يأبى اشارة الى  
 مقتضاها بكل صورتها لعدم  
 القاعدة فى خروج زيد برجله  
 مثلاً ايضاً وظهور لغويته قطعاً  
 قال الفاضل السبائكوتى  
 واندفع ما اورده بعض

الاخذ فى التصنيف مثلاً الى الشروع فى البحث واجاب الفاضل  
 المحشى بمثل الباء على الملابس بان الملابس تعم وقوع  
 الابتداء بالشئ\* على وجه الجزئية وبذكره قبل الابتداء  
 بلا فصل فيجوز ان يجعل احدهما جزءاً ويذكر الآخر قبله  
 بدون فصل فيكون آن الابتداء آن التلبس بهما ثم كلامه  
 ورد بوجوه الاول ان باء الملابس تستدعي صدور الفعل عن فاعل

الفضلاء ان باء الملابس يستدعي صدور الفعل عن الفاعل الذى هو فى حيزه او تعلقه بمفعوله  
 حال تلبسه بمجرورها ومن البين المكشوف ان ذلك يأبى عن وقوع الابتداء بالمجرور على  
 وجه الجزئية فان الجزئية من المبتدى غير منافية كما علمت فى امسكت بزيد من ان المجرور  
 فيه عين المسوك والجزئية من الابتداء غير لازم انتهى وما نقله ذلك الفاضل من عبارة المحشى  
 وان كان مخالفاً لاكثر النسخ لكن مفادها واحد وهو ما قررناه ثم قوله والجزئية من الابتداء عطف  
 على قوله والجزئية من المبتدأ غير منافية يعنى ان اراد بعض الفضلاء من قوله ان ذلك يأبى  
 عن وقوع الابتداء بالمجرور على وجه الجزئية التحميد من المبتدى بالفتح فهى غير لازم  
 لكنه غير منافية كما فى امسكت بزيد فان المسوك عينه اذ اصله امسكت زيدا فادخلوه الباء  
 ليعلموا ان امساكك اياه كان ببشارة منك فاذا كانت العينية غير منافية فليكن الجزئية  
 غير منافية اولى وان اراد جزئيته من الابتداء فهى محال لكنها غير لازمة فان قلت اذا كانت  
 الجزئية من المبتدأ غير منافية لكون الباء للملابسة كما عرفت فى امسكت بزيد ان المجرور  
 فيه عين المسوك فليكن جزئية المجرور مطلقاً من المفعول مطلقاً غير منافية لكون الباء للملابسة  
 بطريق الاولى كما قرره ذلك الفاضل فى توجيه ما ذكره الفاضل الحبالى وتصحيح ما ادعاه من -

- جعل التحييد جزءاً له مع ان المنافات في مثل اشتريت الفرس برأسه بديهى ومنكرها مكابر  
جزماً قلت عدم المنافاة انما هو على تقدير اعتبار مباشرة الفاعل بمجرورها كما في امسكت  
بزيد بخلاف المثال المذكور فان المعتبر فيه مباشرة المفعول ولا يمكن اعتبار مباشرة الفاعل  
فيه بخلاف قولنا بدأت الكتاب بحمد الله فانه يمكن فيه اعتبار مباشرة الفاعل قطعاً ويمكن  
ان يحمر مرآم ذلك الفاضل بعبارة اخرى بان جزئية المجرور من المبتدأ غير منافية لابرادها  
فجعل التحييد جزءاً من المفعول اعنى الكتاب غير منافية كما ان كون المجرور عين المفعول غير  
منافية في امسكت بزيد فليكن عدم منافات الجزئية اولى فيكون حاصل الدفع اى دفع ذلك  
الفاضل ايراد المحشى عن الفاضل الخبالي ان قولنا بدأت الكتاب بحمد الله على تقدير  
الجزئية من قبيل امسكت بزيد حيث اعتبرنا مباشرة الفاعل وملابسته بمدخولها لا من قبيل  
اشتريت الفرس برأسه حتى لا يفيد حيث اعتبر فيه مباشرة المفعول بمجرورها \* ويمكن ان يقال  
في توجيه رد المحشى واندفاع دفع ذلك الفاضل عنه ان الظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم  
كل امرؤى بال لم يبدأ بحمد الله على تقدير حمل الباء على الملاسة ان الجار والمجرور باعتبار  
التعلق اعنى ملاسة حال من الضمير المرفوع المفعول المستتر في قوله لم يبدأ وجعله حالاً عن  
الفاعل بعيد فيكون المعتبر

( ٦ )

الفعل الذى هى فى حيزه او تعلقه بمفعوله حال تلبسه بمجرورها  
ومن البين المكشوف ان ذلك يابى وقوع الابتداء

فيه مباشرة المفعول  
بمجرورها لا مباشرة الفاعل  
فلا يصح جعله جزءاً فلا يكون  
حيث وقع الابتداء  
بالمجرور على وجه الجزئية  
ممكناً (نظم الفرائد)

٢ وقد يقال ان الابتداء على وجه الجزئية ينافى ما اتفق عليه ان ترجع حمل الباء على الملاسة  
على حمل الباء على الاستعانة من ان الاول يفيد مصاحبة الاسم في تمام التصنيف دون الثانى  
منه سلمه الله تعالى) اى اذا كان الفعل لازماً فباء الملاسة تستدعى صدور الفعل  
عن الفاعل حال تلبسه بمجرورها نحو خرج زيد بعشيرته اى ملاسة بقبيلته واذا كان متعدياً  
يستدعى تعلقه بمفعوله حال تلبسه بالمجرور نحو اشتريت الفرس بسرجه اى ملاسة بسرجه  
فمقتضى باء الملاسة التغاير وصحة الانفكاك من المفعول والمجرور وايضاً على تقدير وقوع  
الابتداء بالشئ على وجه الجزئية لا يكون فائدة لابرادها كما اذا قال احد اشتريت الفرس  
بسرجه لكان لا يرادها فائدة واضحة وهى تلبس الفرس بالسرج وصحة انفكاكه عنه حين  
وقوع الشراء له واما اذا قال اشتريت الفرس برأسه فلا فائدة لابرادها كما لا يخفى \* سمع  
من الاستاذ المحقق \* او بالتأويل بان يجعل الاثنين الملاقين في حكم واحد منه رحمه الله  
\* قوله ذلك يابى وقوع الابتداء بالمجرور على وجه الجزئية لان جزئية المجرور من المبتدأ  
يستلزم كون المجرور مفعولاً بالاصالة اذ لو كان جزءاً اول لامالة فيقع فعل الابتداء  
به ابتداء واصالة ومقتضى الباء ينافى ذلك اذ هو ينبنى ان المجرور ليس فاعلاً ولا مفعولاً  
اصالة بل من متعلقاته وتوابعه ولما كان هذا الاستلزام في فعل الابتداء لا في غيره من الافعال  
خص في جانب الاباء ذلك وقال ذلك يابى عن وقوع الابتداء بالمجرور على وجه الجزئية -

- وان كان المذكور في بيان الاقتضاء الفعل مطلقا وانما قلنا باختصاصه في فعل الابتداء لما ان العشيبة مثلا في قولنا خرج زيد بعشيرته وان كان داخلا فيما صدر عنه الخروج لما ان الخارج مجموع زيد وعشيرته لكن ليس فاعلا للخروج بالاصالة بل بتبعية فاعلية زيد للخروج وكذا الادوات في قولنا اشترى الرحى بادوانه وان كان داخلا فيما تعلق به الاشتراء اذ العقد وقع على المجموع صفقة واحدة الا انه ليس مفعولا بالاصالة للاشتراء بل بتبعية مفعولية الرحى للاشتراء وقس عليه سائر الافعال فمحط الالباء استلزام الجزئية وكون المجرور مفعولا اصالة لا مجرد الجزئية واجاب عنه المولى المحقق السبلكوتى بتسليم ذلك الاستلزام ومنع المناطات بسند المثال حيث قال فان الجزئية من المبتدأ غير منافى اى لمقتضى الباء كما علمت في امسكت بزيد من ان المجرور فيه عين المسوك مع تحقق مقتضى الباء فيه وهو ان الفاعل فيه متلبس بالمجرور حال تلبسه بفعل الامساك فكذا فيما نحن فيه مولانا ابو الفضل رحمة الله عليه ( قال المولى الجندى ورد بوجه الاول ان باء الملازمة تستدعى تلبس فاعل الفعل الذى هو في حيزه او مفعوله بمجرورها حال تلبسه بذلك الفعل ومن البين المكشوف ان ذلك باي وقوع الابتداء بالمجرور على وجه الجزئية والثاني ان كل واحد من التسمية والتحميد امر زمانى فالتلبس باحدهما قبل التلبس بالآخر زمانا فلا يتصور ان يكون آن الابتداء آن التلبس بهما من غير ان

( ٧ )

بالمجرور على وجه الجزئية والثاني ان كل واحد من التسمية والتحميد

يجعل الابتداء امرا عرفيا فحينئذ فالجواب هذا لاذك والثالث ان الابتداء على وجه الجزئية لا يتصور في اكثر الصور كالذبح والاكل انتهى كلامه فنقول اذا قيل ابتدأت الكتاب ملابسا بالتحميد يجوز ان يكون المعنى ابتداء ملابسا بالتحميد فلا يلزم اعتبار التلبس بين التكم والتحميد وبين الكتاب والتحميد فالاستدعاء المذكور غير مسلم ولو فرضنا ان التكم متلبس بالتحميد وهو جزء من الكتاب وكان ابتدائه وشروعه في الكتاب تلبسه بهذا الجزء لا استعماله في ذلك ولا يستقيم الحكم بالالباء المذكور وقوله فلا يتصور ان يكون آن الابتداء الخ قد مر انه على التسامح يعنى آن الابتداء هو آن التحميد متصل بآن التسمية وقوله لا يتصور في اكثر الصور قلنا الكلام في ابتداء الكلام لافي كل الصور فلا بأس بانتفاء الجزئية فيما سوى ابتداء الكتاب فوافد باقيه من نفسه \* قوله ولا يبعد كل البعد ان يجاب عنه بجملة الابتداء اى عن التعارض به فظهر ان قوله لا يبعد على صيغة المعلوم لا المجهول وقوله ان يجاب بناويل المصدر فاعله لا مفعوله لانه فعل لازم غير متعد الى المفعول وقوله كل البعد منصوب على المصدرية لانه صفة المحذوف قائم مقامه فهو في حكم المصدر كقولك خير مقدم وانما يكون بعيدا في الجملة كما يستفاد من قوله كل البعد لانه وان كان موافقا للتحقيق الا انه مخالف للعرف واللغة فان من اكتفى بالتسمية وحدها لا يقال انه حامد نظم الفرائد \* اى مقتضى باء الملازمة لان التلبس يستدعى ان يكون فاعل الفعل او مفعوله مغاير للمجرور الباء واذا كان التحميد جزءا من الكتاب لا يكون مغايرا للكتاب وحينئذ لا يصح الملازمة لمولوى ميرك خواجه بخارى رحمه الله لان باء الملازمة يستدعى المغايرة والانفكاك من المفعول والمجرور مثلا والابتداء على وجه الجزئية يستدعى عدم الانفكاك بينهما لكانه غفر عنه

\* اى جعله امرا عرفيا متدا كما عرفت \* حين ان يجعل الابتداء عرفيا ١ قوله ما اى الخروج الذى هو ادى على المقصود الذى هو التلبس باسم الله تعالى فى تمام التصنيف اذا الامر الخارج عن الشئ \* تساوى نسبته الى جميع اجزاء الشئ \* بخلاف الجزء فانه متلبس بما يليه فقط وفى ذلك نظاير تجدها بالتأمل وما قاله الفاضل السبكي وما قيل ان التلبس على وجه الجزئية يفوت ما هو المقصود من حمل الباء على الملابس اعنى التلبس باسم الله تعالى فى تمام التصنيف ففيه ان المحشى لم يعين جزئية التسمية بل يجب ان لا يجعل جزءا لثلاث ففوت التعقيب العجم على ان استلزام الجزئية للفوت المذكور محل تردد اذ ليس التلبس بهما الا التيمن والتبرك بهما ولا مدخل فى هذه للجزئية والخروج انتهى كلامه ففيه اما اولا فلان مراد المحشى من قوله اعنى التلبس باسم الله ليس على وجه الحصر بل على سبيل التمثيل للابهام الواقع فى عبارة الفاضل النجاشي حيث قال بجعل احدهما جزءا الخ واما ثانيا فلان ايراد المحشى عليه بناء على انه حمل الملابس على معناها الحقيقية اى التلبس بلفظ التسمية والتحميد لا على معنى التجوزى اعنى التلبس بهما من حيث التيمن والتبرك كما اعترف ذلك الفاضل نفسه فى آنف كلامه بقوله واعلم ان ما ذكره المحشى انها هو على تقدير ان يراد الخ

( ٨ )

امر زماى فالتلبس باحدهما قبل التلبس بالآخر زمانا فلا يتصور ان يكون آن الابتداء آن التلبس بهما من غير ان يجعل الابتداء امرا عرفيا مخ فالجواب هذا الاذاك على ان التلبس على وجه الجزئية يفوت ما هو الادل على المقصود من حمل الباء على الملابس اعنى التلبس باسم الله فى تمام التصنيف والثالث ان الابتداء على وجه الجزئية لا يتصور فى اكثر الصور كالذبح والاكل ولا يبعد كل البعد ان يجاب عنه بحمل الابتداء على الحقيقي بناء على ان الابتداء باسم الذات المنبىء عن

الصغات

\* اى اظهر دلالة ٢ قوله من حمل الباء متعلق بقوله المقصود وليست للتبيين نظم الفرايد ٣ قلنا الكلام فى ابتداء الكتاب لا فى كل الصور فلا بأس بانتفاء الجزئية فيما سوى ابتداء الكتاب (فوائد باقية)

عم وجه البعد انه وان كان الامر كذلك بحسب نفس الامر لكنه مخالف للعرف واللفظ لان من اتى بالتسمية لا يقال له الحمد عرفا وفيه نظر لان الحمد العرفى على ما ذكره فى شرح المطالع يتحقق فى ضمن التسمية چلبي برتلويج ووجه البعد ان الامر وان كان كذلك بحسب الحقيقة لكنه خلاف العرف لان من اتى بالتسمية لا يقال له الحمد عرفا (منه عفى عنه) ه وانت خبير بان الابتداء الحقيقي لا يتصور بالتسمية وحده بل بالحرف الاول منها ايضا كما لا يتصور بهما معا كما اشرنا اليه فى الحاشية السابقة (منه عفى عنه)

١ بان يراد بالامر ما يلاحظ بالذات ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى امر آخر منه  
 عني عنه ٢ يحتمل ان يكون اشارة الى انه لا حاجة الى تخصيص الكلية لان الابتداء بها للترك  
 والنسبة متبركة بنفسها مثل كون الضوء مضيئاً بنفسه سمع من الاستاذ رحمه الله ٣ قوله فليتنامل  
 اما اشارة الى الدخول الوارد في قوله ولا يبعد كل البعد بان الكلام كان في بيان ارداف النسبية  
 بالتحديد والجواب بهذا القول ينافي ذلك او اشارة الى رد الدخول الوارد في قوله لا بد ان  
 يخص الكلية بانها اذا خصت كان كل من الحديثين عاماً مخصوصاً ببعض ولا يصح للمحجية  
 فيخرج عنها والجواب عنه بانه اذا كان العقل مخصصاً لا يخرج النص عن المحجية كقوله تعالى  
 الله خالق كل شيء وقوله تعالى ومن الماء كل شيء حي وما نحن فيه ايضا نظم الفرائد  
 ٣ اعلم ان لفظ تأمل اذا استعمل بعد الجواب اشارة الى سؤال فيه واذا استعمل بعد السؤال  
 اشارة الى الجواب واذا استعمل بعد الفاء اشارة الى الدخول واما بكونه اشارة الى التحقيق  
 ٣ متعلق بالتوحد ولا بعد ( ٩ ) (مولوى يوسف)

في ان يتعلق بالحمد  
 بان يكون محموداً عليه اوبه  
 وان كان ابعد (منه) عني  
 عنه) ووجه تقديم السلبية  
 على الثبوتية وتقديمها على  
 العملية ملاحظة ترتيب  
 البحث وله وجه آخر كما  
 لا يخفى منه  
 ٤ قوله ولعل التفسير آه  
 جواب سؤال مقدر وهو  
 ان بعضهم فسر الجلال  
 بالتنزه وبالصفات السلبية  
 وهو خلاف الواقع بحسب  
 العرف واللغة على ما  
 ذكرتم او هو مخالف لما

الصفات الكمالية محقق للابتداء بالتحديد ايضا حقيقة اذ هو  
 في التحقيق اظهر الصفات الكمالية ولا شك ان التغيرات الاعتبارية  
 كافي في ورود حديثي الابتداء والعمل بهما وما ينبغي ان  
 يعلم انه لا بد ان يخص الكلية المستفادة من الحديث لئلا يتسلسل  
 فليتنامل قوله بجلال ذاته اي عظمته يق جل فلان اذا  
 عظم قدره ولعل التفسير بالتنزه عن سمات النقصان والصفات  
 السلبية بناء على انه غاية العظمة ومعنى التوحد التفرّد  
 والامتياز وعدم شركة الغير له في صفة الجلال وقديق التفرّد  
 بالجلال المضاف الى ذاته تعالى ليس بكمال اذ كل شخص  
 يتفرّد بصفته المختصة به ولا يتجاوز غيره لامتناع قيام الصفة

فسرتم فالواقع في نفس الامر اما هذا او ذاك فصحيح مجيباً بقوله ولعل (نظم الفرائد)  
 ٥ قوله بناء على انه غاية العظمة اما مرفوع بناء على انه خبر لعل او منصوب بناء على انه  
 مفعول له وخبره قوله بالتنزه باعتبار المتعلق فالعنى لعل تفسير المفسرين الجلال ثابت بالتنزه  
 بناء على ان التنزه المذكور غاية العظمة نظم الفرائد ٦ قوله رحمه الله لامتناع قيام الصفة  
 اذ لو قامت بالمعنيين يلزم توارد العلنيين المستقلين على معلول واحد شخصي لما تقرر في  
 موضعه ان السجل المعين علة تامة لما تحل فيه نظم الفرائد \* الفرق بين العظمة والجلال  
 والكبرياء على ما فهم من كلام الغزالي في شرح اسماء الله ان الكبرياء يرجع الى كمال  
 الذات والجلال الى كمال الصفات والعظمة الى كمال الذات والصفات جميعاً رداً على من  
 قال المشاركة في الذات والتمايز باعتبار الصفات من ارباب الحال من قد ما المتكلمين (منه)



\* اى تعظيم المضاف كقولك بيت الله وناقة الله (منه رحمه الله) فى حق مسجد الحرام  
فى حق ناقة صالح عليه السلام ٣ الباء للسببية ويحمل الملابس (منه رحمه الله)  
\* اى لا يكون اضافته بمعنى اللام

١ اما اللفظ فلانه حمل اللفظ على خلاف المتبادر من غير قرينة واما معنى فلان المراد من الذات فى  
قوله الذات الجليلة اما المهية الكلية او الشخصية وعلى اى حال لا يفيد التمدح اذ بعض الاشياء  
متفرد بمهية كلية كالشمس وكل متفرد بذاته الشخصية (منه عفى عنه) ١ اذ على ذلك التقدير  
يكون المعنى المتفرد بذاته الجليلة اى لا يكون ذاته الجليلة امرا مشتركا بين الكثيرين فلا  
يكون كما لا ايضا الا ان يقال ان الذات هنا بمعنى الحقيقة لا بمعنى الهوية فلا مزية فى كونه كما لا  
(منه عفى عنه) ١ لانه يوهم تشبيهه بجلال الذات بحصول صورة الشئ وان لم يكن فى  
الحقيقة تشبيه الا فى العبارة لان

( ١٥ )

الواحدة بالشخص بالمحليين وقد يجاب عنه بان الاضافة  
لقصد التعظيم دون التخصيص كما يقتضيه المقام والقول  
بان قوله بجلال ذاته على نهج حصول الصورة ليس على  
ما ينبغى كما لا يخفى قوله ٢ وكمال صفاته الظاهر انه اراد  
بالصفات الصفات الثبوتية كالعلم والقدرة وبكمالها دوامها  
وثباتها وعدم تناهيها ومن البين المكشوف ان صفات غيره  
تعالى خالية عن تلك الكمالات فيكون متفردا بذلك الكمال  
كما انه متفرد بنفس الصفات قوله ٣ المتقدس فى نعوت  
الجبروت المتقدس التنزه والجبروت مبالغته فى الجبر  
وهو القهر كما ان الملكوت مبالغته فى الملك هذا ان حمل

المراد من قوله على نهج  
حصول الصورة تشبيه العبارة  
بالعبارة فى كونها من قبيل  
اضافة الصفة الى الموصوف  
لا تشبيه بجلال الذات  
بحصول الصورة فى المعنى  
تأمل لكاثره (منه عفى عنه)  
لان المراد بذاته تعالى اما  
المهية الشخصية او النوعية  
وعلى التقديرين لا يكون  
كما لا (منه عفى عنه)

٢ وجه عدم الخفاء من  
وجهين احدهما ان العدول  
من ظاهر العبارة والنأى  
انه يتوهم من ذلك تفرد  
الله تعالى فى الذات الجليلة

على

دون الصفات الجليلة وهو خلاف الظاهر (منه عفى عنه) ٣ واسناد التفرد الى كمال الصفات دون  
انفسها لا يخفى عن الاشعار الى الاشتراك المعنوى كما هو المشهور ويحمل ان يراد بكمال الصفات  
كمالها فى انفسها لم يشارك غيره فى نفس الصفات لا بحسب الاشتراك اللفظى كما ذهب اليه بعض  
ارباب التحقيق (منه عفى عنه) ٤ ويقال لها الصفات الحقيقية كما يتبادر عند الاطلاق فى السننهم  
ويؤيده اضافة الكمال (منه عفى عنه) ٥ فكان الاشتراك بين علم الله وبين علم المخلوق  
وكذا فى سائر الصفات الثبوتية لفظى كما ذهب اليه بعض ارباب التحقيق تأمل (منه عفى عنه)  
\* لان نفس الصفات قد يسم فى الواجب وحادث فى الممكنات (منه عفى عنه) ٦ وهو القهر يحتمل ان يكون  
تفسير الجبروت او الجبر والاول اظهر كما قال بعض المحشى تفسير الجبر بمعنى القهر لم يوجد  
فى ما رأيناه من كتب اللغة ولعله معنى مجازى مناسب لمعنى الاجاد فوايد ٧ قيل من الجبر بمعنى -

- الاصلاح اى المصالح لامور الخلايق وقيل من الجبر بمعنى الاكراه اى الجبر خلقه ويحملهم على ما يريد فمرجه بالمعنيين الى صفة فعلية وقيل هو العظيم هكذا نقل عن ابن عباس رضى الله عنه بمعنى انتفت عنه صفات النقص وحصل له جميع صفات الكمال فيرجع الى الصفات السلبية والثبوتية معا وعلى كل من التنادير فاضافة النعوت الى الجبروت بيانية كما ذكره فى اصل الحاشية والاحسن ان يراد من الجبروت العظمة ومن النعوت جميع الصفات السلبية والثبوتية المقابلة لها حتى

( ١١ )

يكون اثبات القدس فى جميع الصفات غير مختص بالفعلية ان كان له وجه كما لا يخفى (منه عفى عنه) \* اى ان يحمل على المعنى المصدرى فنعوت الجبروت محمول على الفعلية ) \* حيث اضاف الجمع الى المفرد منه (هـ)

١ وفيه مبالغة لان العلامة اعم من الخلط فنفى العام بعد نفي الخاص من باب الترقى (منه عفى عنه) ٢ والنبي انسان بعنه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام والرسول كذلك ايضا واخص منه وهو انسان يكون له كتاب ووجه اختياره على الرسول على تقدير كونه اخص منه فدل لانه على انه عليه السلام يستحق الصلوة والسلام بمرتبة النبوة ويعلم

على المعنى المصدرى والا فمحمول على الصفات الفعلية على ما يستدعيه حمل الصفات على الصفات الثبوتية والجلال على السلبية ونعوت الجبروت هى الخلق والايجاد والترزيق وغير ذلك من الصفات الفعلية ويحتمل ان يكون من قبيل اضافة صفات الذات الى وصفها لكمالها فى تلك الصفة فكانها نفس الجبروت فاضيف ماله اليها قصدا للمبالغة ويحتمل ان يكون بيانية وفيه مبالغة ايضا كما لا يخفى قوله عن شواقب النقص الشوب الخاط والسمة العلامة قوله والصلوة لما كان لتبيننا عليه الصلوة والسلام بهدائه لنا الى سواء الصراط مننا لا يمكن احصاؤها كما ان الله تعالى نعمنا لا يتصور استقصاؤها قرن التصلية عليه السلام بالتحميد عليه امثالا لامره وقضاء لبعض حقوقه قوله المؤيد بساطع حججه الساطع الجلى يقال سطع الصبح اذا ارتفع اراد بالاول آيات القرآن وبالثانى ما عداها من بواقي المعجزات او بالعكس ويحتمل عطى التفسير والمراد بالحجج ادلة النبوة دون الالهية فالمناسب ح كون الضمير للنبي عليه السلام فما ذكره الفاضل

منه استحقاقه بمرتبة الرسالة بالطريق الاولى او للاشارة على استحقاق كل نبي لها تدبر (منه عفى عنه) \* لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما (منه ره) ٣ انما قال المؤيد مع ان الحجج ادلة الاثبات تنبيها على ان ثبوته بساطع جلى لا يحتاج الى البيان وما ذكره فى صورة الحجج للتأييد دون الاثبات (منه عفى عنه) \* او يراد باحدهما البراهين العقلية وبالاخر النقلية (منه عفى عنه) \* كشوق القمر وسجود الشجر (منه)

١ ولا يبعد ان يقال كون الضمير لله تعالى ليفيد ان آية النبي صلى الله عليه وسلم الدالة على النبوة ليس من عنده بل من عند الله البحت بدون المدخلية منه صلى الله عليه وسلم ليفيد انها خالية عن شائبة النقص ومداخلة الوهم (منه عفى عنه) ٢ اقول بل لا يجوز ان يكون الضمير لله تعالى لان قاعدة اهل العربية ان المشتق وما يجرى مجراه اذا اضيف الى شيء يكون باعتبار تعلق المبدأ لذلك الشيء فيكون في اضافة الحجج اليه تعالى باعتبار تعلق مبدأها الذي هو الدلالة بالله تعالى فيلزم ان يكون الله تعالى مدلولاً لتلك الدلائل لا ان يصدر هذه الدلائل عنه تعالى فمحى يكون نبوة محمد عليه السلام مؤيداً لتلك الدلائل فافهم (قل احمد)

( ١٢ )

المحشى الاولى كون الضمير لله تعالى ليفيد ان آية نبينا عليه السلام اعظم من آيات سائر الانبياء عليهم الصلوة والسلام ليس على ما ينبغي وايضا ان مجرد كون الضمير لله تعالى لا يفيد ما ادعاه وان كان الامر كذلك في نفس الامر اذ آيات سائر الانبياء عليهم الصلوة والسلام ايضا حجج الله وليست من عند انفسهم قوله وعلى آله واصحابه وهما يستعملان استعمال المترادفين وقد يخص الال باهل البيت ولما كان الال والاصحاب رضوان الله تعالى عليهم اجمعين مشاركين له عليه الصلوة والسلام في هدايتنا بابلغ الشريعة وحفظها اردفهم اياه واتبعهم في التصلية واليه اشار بقوله هداة طريق الحق قوله هداة طريق الحق الاضافة يحتمل وجوهاً (واعلم) ان الشارح في ضمن خطبة كتابه اشار الى مقاصد الفن على الوجه الذي ورد فيه من مباحث الذات والصفات

٣ وفي توسطه بين النبي وآله وعلى كما هو دأب اهل السنة والجماعة رد على الشيعة فانهم منعوا عنه (منه عفى عنه) عم الاصحاب هم المؤمنون الذين ادركوا صحبة النبي صلى الله عليه وسلم مع الايمان اى مع استمرار الايمان وبقائه عند الوفاة (عبد) ه الهداة جمع هاد وهو من الهداية بمعنى اراة طريق يوصل الى المطلوب وضافته لامية لان الهداية بمعنى الدلالة الموصلة الى المطلوب (تاج) ٦ احدها ان يكون لامية اذا كان الحق اسماً من اسما الله تعالى وثانيها

ان يكون بيانية اذا كان الحق بمعنى الحكم المطابق للواقع والنبوة وثالثها ان يكون اضافة الصفة الى الموصوف اى الطريق الثابت او المطابق للواقع فان الحق في اللغة بمعنى الثابت وفي الاصطلاح بمعنى الحكم المذكور نظم ٧ واعلم ان درج اسما الكتب في الخطبة بلا تكلف مزيد تحسين للكلام البليغ كما ادرجها الشارح في هذه الخطبة كالمهدى والتنقيح والتوضيح والتحقيق والمقاصد والتهميد والفوائد وكون البعض من اسامى كتب هذا الفن دون البعض غير قاذح لكن في الدرج فيما نحن فيه نأمل ولقد اعجب المحقق الرازى في خطبة شرح المطالع حيث اتى في بيان اوصاف المنطق بذكر كتبه المعتمدة المشهورة على وجه لا يحول حوله شائبة تكلف (منه عفى عنه)

١ براعة الاستهلال ان يوضع اليد فوق الحاجب لطالب الهلال وفي الاصطلاح كون الابتداء  
مناسبا للمقصود (منه ره) ١ يقال برع زيد على اقرانه اى فاق (منه ره) ٢ هذه  
المنافسة انما يرد لو كان براعة الاستهلال عبارة عن جعل الدباجة مشتلا على الاشارة الى  
مقاصد الفن والدلالة عليها واما اذا جعل عبارة عن جعل الابتداء مناسبا للمقصود سواء دل  
على مقاصد الفن اولا فلا (منه عفى عنه) ٣ اى من غير زيادة اختصاص الامور  
المذكورة بذلك الكتاب (نظم الفرائد) \* وعلى هذا لا يجوز الجمع بينها وبين اما هذا  
اذا كان للاقتصاب او فصل ( ١٣ )

الخطاب كما هو المشهور  
المتعارف واما اذا قصد  
ضبط اجمال بعد التفصيل  
فيكون بمنزلة ان يقال  
وبالجملة والواوح للعطف  
فيجوز الجمع بينهما وبين  
اما وفائدة اما تأكيد  
مضمون الكلام وما وقع في  
المفتاح من قوله واما بعد  
فان خلاصة الاصلين من  
قبيل الثاني ويؤيده قوله  
خلاصته (منه عفى عنه)  
٤ تحقيقه على ما افاده قد  
في حواشى الكشف ان  
عطف القصة على القصة  
ليس من جملة عطف الجملة  
على الجملة لبطان المناسبة  
المصححة لعطف الثانية

والنسبة والامامة رعاية لبراعة الاستهلال وقد يناقش فيه  
بان الامور المذكورة مطردة في اوائل جميع الكتب من  
كل فن من العلوم الاسلامية فكيف يتحقق الاشارة بمجرد  
ذكرها من غير مزيد اختصاص به قوله وبعد فان هذه  
الفاء اما على توهم اما اجرا للموهوم مجرى المحقق والواوح  
لعطف القصة على القصة والعامل في الطرف ما فهم من  
السياق اعنى اقول او على تقدير اما في نظم الكلام والفاء  
قرينة لوجودها والواو مزيدة بعد المذف تعريضا وتزينا قوله  
مبنى علم الشرائع والاحكام اذ لو لا ثبوت الصانع وصفاته  
لم يتصور الشرع والشرعية ولا الاحكام والشرع والشرعية  
ما شرع الله لعباده اى اظهره وبينه حاصله الطريقة المعهودة  
الثابتة من النبي عليه السلام وهى نعم الاصول والفروع

على الاولى بل من  
عطف جمل متعددة مسوقة لغرض على جمل اخرى مسوقة لغرض اخر فيشترط فيه التناسب  
بين الغرضين دون آحاد الجملة الواقعة في الوجهين (منه عفى عنه) ٥ ويمكن ان يقال  
المناسبة المصححة للتعويض كون كل واحد منهما للاستيناف في الجملة (ملا قاسم)  
٦ الظاهر ان المراد به المعنى الاضافى ويحتمل ان يكون مراده المعنى اللقبى مثل اصول الفقه  
نظم الفرائد ٧ والشرعية في الاصل الطريقة الظاهرة التى توصل الى الماء شبه بها الدين  
لانه طريق يوصل الى ما هو سبب الحياة الابدية كما ان الماء سبب الحياة الفانية الدنيوية  
(منه عفى عنه) ٨ الظاهر من الطريقة المعهودة نفس ماورد من الرسول صلى الله عليه وسلم  
بعينه سواء كان من الادلة الشرعية والاحكام الاعتقادية او العملية (منه عفى عنه)

\* بل هي حقيقة عرفية (منهه) وهي المسائل الكلامية (منهه) ١ الكتاب والسنة يتوقفان على المسائل الكلامية لانهما يتوقفان على ثبوت الصانع وصفاته اذ لو لا ثبوت الصانع وصفاته لم يتصور الشرع والشرعية وثبوت الصانع وصفاته هو الكلام ينتج ان الكتاب والسنة يتوقفان على الكلام (عفى عنه) ٢ مالم يثبت وجود صانع عالم قادر مكلف مرسل للرسول منزل للكتاب لم يتصور علم تفسير وحديث ولا علم فقه واصوله فكلها متوقفة على علم الكلام (شرح موافق)

( ١٤ )

والاحكام شائع في الفروع قوله ٣ واساس قواعد عقايد الاسلام القواعد جمع قاعدة وهي الاساس والعقايد المسائل التي يقصد بها نفس الاعتقاد دون العمل والاسلام وهو الدين المنسوب الى نبينا عليه الصلوة والسلام وهو الوضع الالهي الساقى لذوى العقول باختيارهم المحمود الى الخبر بالذات والمراد بالقواعد الكتاب والسنة لان العقائد مالم يستنبط منهما لم يعتد بها وهما يتوقفان على المسائل الكلامية اذ لو لا ثبوت الصانع وصفاته لم يتصور الكتاب والسنة فالمسائل الكلامية من حيث الاعتدال موقوفة عليهما وهما يتوقفان عليها من حيث الذات ولا شك ان الموقوف عليه من حيث الذات اشد واقوى من الموقوف عليه من جهة الرصف ولهذا جعل علم الكلام رئيس الشرع والشرعية دون العكس وقد يحمل القواعد على المعنى المصطلح اعنى المسائل الكلية التي تصلح لكبروية الشكل الاول ويراد بها المسائل الاصولية اذ استنباط العقائد من الكتاب والسنة ليعتد بها موقوف على المسائل الاصولية كما يتوقف استنباط المسائل الفرعية العملية منهما عليها والمسائل الاصولية متوقفة على علم الكلام

لم يتصور علم تفسير وحديث ولا علم فقه واصوله فكلها متوقفة على علم الكلام (شرح موافق)

٣ اذ الاحتياج اليها باعتبار موضوعها كافي لكونها محتاجا اليه واساسا واصلا كما ان احتياجها من حيث الموضوع كافي في كونها محتاجا وفرعا له (منه عفى عنه)

٤ دفع سؤال كانه قيل يلزم من كون الكلام اساس اساس العقائد اساسية الشئ لنفسه ودفعه ظاهر من تقريره (عفى عنه)

٥ قوله فالمسائل الكلامية نتيجة لقوله لان العقائد مالم يستنبط مع الاشارة الى دفع الدور بقيد الحيشية وهو انه يلزم من كون الكلام اساس اساس العقائد اساسية الشئ لنفسه لان العقائد نفس الكلام فيلزم ان يكون الكلام اساسا لنفسه لان اساس اساس اساس فدفع بقوله فالمسائل به بان

الكلام اساس من جهة الذات وفرع من جهة الاعتدال فلا يلزم كونه اساسا لنفسه من جهة واحدة بل من جهتين وهذا ليس بمستحيل (نظم الفرايد رحمه الله) ٦ بان يقال النظر في معرفة الله تعالى واجب لانه مدلول الامر وهو قوله انظروا الى آثار رحمة الله وكل مدلول الامر واجب وهو مسئلة من مسائل الاصول ينتج النظر في معرفة الله تعالى واجب كما يقال في استنباط المسائل الفرعية من مسائل الاصول الصلوة واجبة لانه مدلول -



-- الأمر وهو قوله تعالى صلوا وكل مدلول الأمر واجب ينتج ان الصلوة واجبة سمع  
 ١ اى فى توقي الاستنباط والظاهر عدم التوقف واما توقي الاصول على الكلام فالظاهر التوقف  
 (منه عفى عنه) \* لان المسائل الاصولية ثابتة باللغة لمولوى حسن ٢ يحتمل الوجهين  
 احدهما عدم التوقف فى توقي العقائد على المسائل الاصولية وفى هذه الصورة يكون جوابا عن قوله  
 وفيه تردد وثانيهما انه لا شك فى عدم توقف العقائد على المسائل الاصولية فحينئذ يكون لتقوية  
 قوله وفيه تردد (منه عفى عنه) ولا يبعد ان يراد بالقواعد الكتاب والسنة لاشتمالهما  
 على المسائل الكلية (منه سلمه الله تعالى) \* من قوله اذ لو لا ثبت الصانع ٣ اعلم ان القاعدة  
 مثلا قولهم ان مبدع العالم  
 ( ١٥ )

عالم قادر واحد وغير ذلك  
 ويؤيده قول المصنف ره  
 والمحدث للعالم هو الله  
 الواحد القديم الحى اه  
 فالعلم بهذه القواعد الكلية  
 يفيد العلم بالعقائد الجزئية  
 مثل ان ذاته الشخصية اى  
 الجزئى الحقيقى الذى  
 يعبر عنه باسم الله تعالى  
 عالم وواحد وقادر بناء  
 على انه مبدأ له وكذا  
 القاعدة قولهم ان من ادعى  
 النبوة واظهر المعجزة فانه  
 يجب التصديق به وهذه  
 القاعدة يفيد العلم بان  
 محمدا صلى الله عليه وسلم  
 يجب التصديق به وقس

لما مر آتفا وفيه تردد والظاهر عدم التوقف وقد يراد بالقواعد  
 المسائل الكلامية الكلية وبالعقائد الجزئية المندرجة تحت  
 الكلية وبالاساس الكتاب والسنة ويعطى قوله واساسه على  
 علم الشرائع وفيه بعد \* \* كما لا يخفى قال الفاضل المحشى  
 ويمكن ان يقال اساس العقائد ادلتها التفصيلية وهى يتوقف  
 على هذا العلم بناء على ان مباحث النظر جزء منه على  
 ما هو المختار ثم كلامه ولا خفاء فى ان هذا لا يفيد مدح  
 كلام القدماء اذ ليس مباحث النظر جزءا منه فى كلامهم  
 والكلام فى مدح الكلام مطلقا بل الانسب ان يكون فى مدح كلامهم  
 اذ المصنف منهم وايضا ان المبين فى هذا الجزء ما يعرض للمبادئ  
 دون المبادئ انفسها واعلى العلوم ما يبين فيها انفسها دون

على ذلك وكذا يمكن ان يقال من المسائل الكلية كل ما اخبر المخبر الصادق فهو حق ويندرج  
 فيه المحشر حق والميزان حق والجنة حق والنار حق وغيرها وفيه بعد لانه لا يجزى فى بعض  
 المسائل السمعية ككونه تعالى سميعا وبصيرا ومتكلما فانه ما ورد السمع لثبوت هذه الاوصاف الثلاثة  
 الا فى ذاته البسيط الجزئى الحقيقى لافى مفهوم كلى مثل المبدع والمحدث والواجب والصانع  
 (نظم الفرائد) ٤ اى فى كون القواعد عبارة عن المسائل الكلامية بعد اذ لا يتصور الاصل  
 والفرع فى اكثر المسائل الكلامية سمع \* فى عطف الاساس على علم الشرائع \* بل الكلام  
 فى صحته (منه ره) \* والظاهر عطفه على مبنى اه \* عند المتأخرين \* ومن هذا ظهر لك ان  
 كون مباحث النظر جزءا منه منكر جدا فضلا عن كونه مختارا منه \* والقول بعدم كونها من  
 المسائل مكابرة ولهذا حكم العلامة الدوانى ان مسائل الكلام ليست بقواعد كلية (نظم الفرائد)  
 ٥ من الصحة والفساد (منه) ٦ حاصله ان المبحوث عنه فى مباحث النظر ما يعرض للمبادئ -

- وهو كون البادى كلية او فعلية مثلاً او شرط لانتاج الشكل الاول ايجابية الصغرى وكلية الكبرى (سمع) ١ اعنى الحواشى العضدية (منه ره) ٢ دفع دخل مقدر وهو ان المنطق وان كان فى نفسه ادنى العلوم لسكن جعله جزءاً من الكلام بوجوب كونه اعلى العلوم (نظم الفرايد) \* وليس كذلك بل خادماً كما صرح به الشيخ (منه سلمه) \* وليس كذلك بل خادماً ٣ لان حقيقة عذاب القبر انما يثبت بقوله تعالى اغرقوا فادخلوا ناراً لان الغاء للتعقيب من غير تراخى عند اهل العربية فلو لم يلاحظ التعقيب لم يثبت المدعى لجواز كون دخول النار فى الآخرة (سمع) ٤ وجهه انه يكفى فى الترغيب حصول مدح السلام فى الجملة بل يحصل مدح كلام القدماء ايضا لانه المقصود بالذات فى كلام الباقر بن (منه سلمه)

٥ المنجى صفة ثانية لعلم التوحيد والصفات (١٦)

وفيه تعريض بالحكمة النافية للصفات وبكلام نفاة الصفة وغياب الشكوك شدايد ظلماتها ولاشك ان ظلمة الشك اشد من ظلمة الوهم والمراد بالشك والوهم امام معناهما او الادلة الضعيفة المبنية عليها المذاهب الضعيفة فان قلت من العقائد السمعية التى لا طريق اليها الا السمع والسمع قد لا يفيد اليقين فكيف يكون فى الكلام نجات عن ظلمة الوهم قلت الوهم ظلمة فى اليقينيّات دون الظنّيات (عصام الدين) ٦ وفى ايراد الشكوك على

ما يعرضها والا لزم كون المنطق اعلى من العلم الالهى ولم يقل به احد وبه صرح قده فى بعض تصانيفه بل نقول هذا فى الحقيقة جعل ادنى العلوم الفلسفية اعلى العلوم الاسلامية ورئيسها اذ مباحث النظر نفس المنطق غير انهم جعلوا المنطق جزءاً علم الكلام لئلا يحتاج اشرف العلوم الاسلامية الى الخارج عنه ومن البين ان مجرد جعله جزءاً لا يخرج عن هذه الحقيقة وايضا يلزم منه كون الاصول ايضا رئيس العلوم اذ مباحث النظر جزء منه عند الشيخ ابن الحاجب بل كون اضعف العلوم اشرفها اذ استنباط بعض المسائل الكلامية موقوف على العلوم العربية فليتنامل قوله المنجى عن غياب الشكوك وظلمات الاوهام من قبيل لجين الماء الغياهب جمع الغيب وهو ما اشد سواده ووجه تخصيص الغيب بالشك فلرجمان الشك

صيغة جمع الكثرة والاهام على صيغة جمع القلة اشارة الى ان الشك على اقوى من الوهم فى الظلمة ع ٧ ولا يبعد ان يراد بالشكوك والاهام التشكيكات والشبه الباطلة والادلة العقلية الغير المؤيدة بالكتاب والسنة اذ لا يخفى عن مداخلة الوهم واحتمال النقيض ما لا وان لم يحتمل حالاً فكانها شكوك واهام كسر اب ببيعة يحسبه الظالم اى العطشان ماء بخلاف المؤيدات فانها لا يحول حولها شاذية الوهم (منه عفى عنه) ٨ ولواريد بالوهم القوة المدركة لكان له وجه (منه ره) ٩ قال الفاضل الرومى المراد بالشك ههنا هو التردد فى الامور الواجب اعتقادها من غير ان يرجح شىء من طرفيها عندك وبالوهم تجرّيز نقايضا تجويزاً مرجوحاً فمرتبة الشك اعلى فى الفساد من الوهم فلهذا اضافته اليه (مولوى قاسم)

١ ولا شك ان الاقرب الى الحق اصعب دفعا وازالة من الابعد ( منه سلمه ) ٢ اى المتفاوتة في الفساد قريبا وبعدا كما نقول ان لله تعالى صفات حقيقية ازلية والفلاسفة ينفونها والكرامية يثبتونها ولكن نقول لانما حادثة فكلام الكرامية قريب وكلام الفلاسفة بعيد والشك كناية عن القريب والوهم عن البعيد سمع \* اى بعلم الكلام ٣ قوله وان المختصر عطف على ان مبنى علم الشرافع الحق انما قال وان المختصر ولم يقل وان الكتاب او المتن اما لانه اغتصر المصنف عن بعض ( ١٧ )

المفصلات المتقدمة والمطولات القديمة ووقف له الشارح العلامة ولكن لم يبين اولانه مختصر عن المراهين وقول المصنف ره فيما سبأنى اذهوا عيان واعراض ندر او خداج اولانه مختصر اى مختار منتقى ومصفى من بين جميع المسائل المتعلقة بعلم الكلام لكونه وما فيه من اهم المهمات والعقائد الاسلامية الضرورية نظم ( الفرايد )

٤ الهمام كسى بزرگ والمقصود بيان علو درجة المصنف في العلوم الاسلامية ( منه عفى عنه )

٥ والملة امام من ملئت الثوب بمعنى خطته او من املئت الكتاب بمعنى امليته وفي

كل منهما معنى الجمع

٢ بملا احمد على شرح العقائد ( منه عفى عنه ) ٥ والملة ما شرع الله لعباده على لسان الانبياء من املئت الكتاب اذا امليته كذا في تفسير القاضي منه \* قائله السيد في شرح المواقف ٦ حاصله ان المراد بدار السلام اما المعنى العلمى وهو الجنة سميت بها اما لهذا واما لهذا او المعنى الاضافى وهو الجنة المضافة الى السلام وانما اضيف اليه تشريفا لها كما يقال للكعبة بيت الله ولعل هذه النكتة بعد الوقوع والا يحصل التشرىف بكل واحد من اسماء الله تعالى سمع من الاستاد المحقق مع ٧ ويمكن المناقشة بقصة آدم عليه السلام الان يقال كانت الاهلية زائلة منه قبل --

على الوهم اذ الشك اقرب من العلم لتساوى الطرفين بخلاف الوهم اذهو جانب المرجوح ولعل الشك والوهم كناية عن العقائد الفاسدة المتفاوتة قريبا وبعدا الى مرتبة اليقين او عن مرتبة التقليد اذ به يرتقى من مرتبة التقليد الى مرتبة التحقيق واليقين قوله وان المختصر شروع في مدح ما قصد شرحه بعد الفراغ عن مدح الفن قوله الهمام هو الملك المعظم اشار به الى نفاذ حكمه ورأيه فيما بين علماء الاسلام وانقيادهم اياه في كل ما استقر رأيه به قوله نجم الملة والدين هما متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار اذ الوضع الالهى الذى مر ذكره دين من حيث انه يطاع وينقاد به وملة من حيث انه يجمع عليه وقيل من حيث انه يملى ويكتب وشرع من حيث انه اظهره الشارع وناموس من حيث انه اوحى الله اياه الى الانبياء عليهم السلام بواسطة الملك المسمى بالناموس قوله في دار السلام اى الجنة سميت بها اما لسلامة اهلها من كل الم وآفة وبليّة او لمجىء البعض

٢ بملا احمد على شرح العقائد

- الآفة وكانت الآفة عارضة له بانعدام الاهلية شرح تجريد ١ معطوف على قوله سميت  
بها لا انه عطى على قوله لسلامة اه ألمجى ٢ اه لانه يلزم ان يكون وجها للتسمية ولا يصح كونه  
وجها لعدم افادته بل هذا لتعليل للاضافة (لكتبه عفى عنه) \* دليل للمدعى المطوى ٢ وقد  
استعير ههنا بالمسائل المتيقن بعد تشبيهها بهذا البياض في وضوحها وظهورها لكتبه ٢ وهذا  
معنى اصطلاحى سمع ٣ سميت فريدة لانفرادها في الصدى او في ظرف الصرافى على ما  
قيل او لانفرادها في البلد والاقليم او لانفراد مالكة على ما قيل عصام الدين ٤ متعلق  
بغرر الفرائد اى يشتمل

( ١٨ )

بعضا فيها بالسلام اولانه من اسماء الله تعالى اضيفت اليه تشريفا  
ويظهر منه ان المراد بها هو المعنى الاضافى قوله على  
غرر الفرائد الفرر جمع غرة بالضم وهى فى الاصل بياض فى جبهة  
الفرس فرق الدرهم وغرة كل شى ٥ اوله واكرمه الفرائد  
جمع الفريدة وهى الدرة الكبيرة وفرائد الدرر كبارها  
قوله فى ضمن فصول هى الالفاظ الدالة على المعانى  
\* والمسائل التى يتفرد كل واحدة منها بمسئلة من مسائل الفن  
وتلك الالفاظ باعتبار الدلالة عليها قواعد الدين قوله واثناء  
نصوص اه عطى على قوله فى ضمن فصول وهى الالفاظ التى  
هى قطعية الدلالة على المعانى المقصودة منها وتلك الالفاظ  
باعتبار الدلالة على اليقين اى المتيقن يعنى المسائل  
المتيقنة جواهر وفصوص اى خيار وفص الشىء صفوته  
وخلاصته والظاهر انه اراد بالفصول والنصوص عبارات المختصر  
ويحتمل ان يراد بهما الكتاب والسنة او البراهين القطعية قوله

هذا المختصر من هذا الفن  
على غرر الفرائد التى  
هى فى ضمن فصول اى فى  
ضمن الالفاظ الدالة عليها  
وهذا كناية عن ان كل واحد  
من غرر الفرائد يصاح  
لان يجعل فصلا على حدة  
بان يكون فائدة كل مسئلة  
من هذا المختصر مقدار  
فائدة تحصل من الفصل  
الذى هو مشتمل على غير  
المسائل مثلا وقوله هى  
يجوز ان يكون راجعا الى  
غرر الفرائد وان يكون  
راجعا الى فصول باعتبار  
ما فى ضمن فصول اى تلك  
الالفاظ باعتبار الدلالة عليها  
قواعد الدين ( منه عفى  
عنه )

٥ الفصول جمع فصل

بمعنى الفاصل بين

الحق والباطل او بمعنى الفصول اى الممتاز وانما عبر عن كل من الالفاظ الدالة على  
مسئلة من مسائله بالفصل دلالة على ان كل لفظ من هذا المختصر بمنزلة فصل وباب مما  
عداه ( منه عفى عنه ) \* عطى تفسير للمعانى ٦ يعنى ان قواعد الدين صفة المسائل  
وتسمية الالفاظ بها من قبيل اجرا ٦ حال المدلول على الدال لعلاقة الدالية والمدلولية  
سمع من الاسناد \* اى على ضمن فى قوله فى ضمن فصول ٧ فيه تأمل اذ ظاهره  
يدل على ايراد الكتاب والسنة والبراهين فى هذا المختصر وليس كذلك مولوى حسن

فحاولت

١ وهو ايصال اللال (منه ره) ٢ عملا بالمحدث النبوي عليه السلام غير الامور  
اوسطها (منه ره) ٣ واعلم ان التعبير عن المراد اما ان يكون بلفظ مساو او لا والثاني  
اما ان يكون بافظ ناقص عنه اوزاود عليه والاول اما ان يكون بلفظ وافي او لا والثاني اما  
ان يكون لفائدة او لا فهذه طرق خمسة ثلاثة منها مقبولة واثنان مردودان والاول اى  
التعبير عن المراد بلفظ  
( ١٩ )

مساو مساواة والثاني اى  
التعبير عنه بلفظ ناقص  
عنه وافي ببيانه ايجاز  
والثالث اى التعبير عنه  
بلفظ غير وافي ببيانه اخلاص  
وهو غير مقبول والرابع  
اى التعبير عنه بلفظ زائد  
عليه لفائدة اطناب  
والخامس اى التعبير عنه  
بلفظ زايد عليه لافائدة  
نطويل واطالة ان كان الزاود  
غير متعين وحشو ان كان  
متعينا كذا حققه في موضعه  
لمولوى حسن قودانى  
\* وهو قولناهما \* وهو اعنى

ع لعل الفاضل المحشى  
اعترض على الشارح  
واورد كلام الشارح في  
بعض كتبه رد هذا العطف  
تقوية للاعتراض سمع  
ه وكذا لا يجوز العطف  
على حسبي اما على تقدير  
عدم التاويل فلانه يلزم  
عطف الجملة على المفرد

فحاولت رتب بالفاء اشارة الى ان ما بعدها مسبب عما قبلها  
قوله طوبايا كشح المقال حال من المستكين في اشرحه وكذا  
قوله متجافيا لكشح الجنب والطنى القطع وهو كناية عن  
الاحترار عن الاطالة والاملال قوله متجافيا عن طرفى الاقتصاد  
التجافى التباع والاقتصاد المتوسط والطرفين عبارة عن  
الاطناب وهو الزيادة على قدر ما يوضح به المراد والاخلال  
هو النقصان عن القدر المذكور قوله والاطناب والاخلال  
بالجر بدل عن الطرفين وبالرفع خبر المبتدأ المحذوف  
ويحتمل النصب بالفعل المقدر قوله وهو حسبي ونعم  
الوكيل قال الفاضل المحشى رحمه الله رد الشارح في بعض كتبه  
هذا العطف بان الجملة الثانية انشائية فلا تعطف على الاولى  
الاخبارية وكذا على حسبي باعتبار تضمنه معنى يحسبنى لانه  
خبر ايضا تم كلامه وقوله وكذا على حسبي الخ يريد به ان  
عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمنه معنى يحسبنى  
لكنه في المال عطف الانشاء على الاخبار ثم اجاب الفاضل  
المحشى عنه بانه يرد عليه ان المراد بالجملة الاولى انشاء

\* ٢

وهو غير جاز لئلا يرد على تقدير تأويله يحسبنى فلانه وان حصل المناسبة بينهما بان  
كلاهما جملة فعلية لكن الاولى خبرية والثانية انشائية على هذا التقدير ايضا س ٦ اراد  
به شرح التاخيص \* لكسب الانقطاع بينهما ٧ قوله معنى يحسبنى يعنى ان عطف الجملة  
على المفرد يحتاج الى اعتبار تضمن المفرد معنى الجملة ليحصل المناسبة بين المعطوف  
والمعطوف عليه قال الشيخ الرضى يجوز عطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم -



- معنى الفعل كما في قوله تعالى خالف الاصباح وجعل الليل سكنا اى فلف الاصباح فلا يجوز مررت برجل طويل ويضرب وعلى العكس اذ ليس الاسم بتقدير الفعل قاسم ره  
 ١ حيث قال ليس عطفا على نرد ليدخل تحت التمنى ويكون ليتنا لا نكذب بل هو عطف على التمنى عطفا اخبار على انشاء وهو جايئز باقتضاء المقام (منه عفى عنه) \* الوصل عطف بعض الجمل على بعض  
 ( ٢٥ )

والفصل تركه س  
 ٢ اى مقصود الشارح من رد هذا العطف في بعض كتبه (منه عفى عنه)  
 ٣ ومن ههنا شروع في بيان باعث تدوين العلوم وتبهيذ وتوطئة (منه عفى عنه)  
 ع الاحكام المأخوذة من الشريعة النبوية عليه السلام قسما احد هما ما يقصد به العمل كقولنا الوتر واجب وغير ذلك من الاحكام التى يقصد بها العمل وهذه الاحكام تسمى فرعية وعملية اما كونها فرعية فلكونها فروعا للقسم الثانى من الاحكام واما كونها عملية فلكون المقص منها العمل والقسم الثانى من الاحكام ما يقصد به نفس الاعتقاد كقولنا الله قادر وبصير وغير ذلك وهذه الاحكام تسمى اصلية واعتقادية اما كونها اصلية فلكونها اصلا للقسم الاول واما كونها اعتقادية فلكون المقص منها نفس الاعتقاد  
 (مولوى شريف) ٥ اى ما يكون على قانون الشرع واوزانه او متعلق به كتعلق الاحوال بالوضوعات فيندرج فيه علم اصول الفقه وعلم التفسير والحديث بلاشبهة (منه عفى عنه)  
 ٦ لقول ان يقول ان الاخذ لاجل الاعتداد انما هو فيما لا يتوقف ثبوت الشرع عليه لان النتيجة تابعة للدليل بل لاحسن مقدمتيه فالمقدمة لا يتقوى بالنتيجة فانظر فيما قال-

التوكل لا الاخبار عن الله تعالى بانه كاف وهو ظاهر وايضا يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية ثم كلامه وقديف ان مقصود الشارح ثم ليس الرد والقدرح في التركيب بل تحقيق توجيه العطف وتبيين طريق التركيب وان كان ظاهر عبارته ناظرا اليه اذ قد نقل عنه في حواشيه هكذا المقص بذلك بيان الواقع لا الاعتراض وايضا ان مقصود الشارح ليس رد هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار في شرحه للكشاف عند الكلام على قوله تعالى باليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا الاية الى جواز عطف الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وفي مباحث الفصل والوصل باعتبار عطف القصة على القصة استحسنة ونص في اوائل احوال المسند على جواز ليت زيدا قائم وعمره منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان يرده ويقدمه وانما مقصوده هو الرد والقدرح الزاما على المصنف لانه لا يسلم صحة مثل هذا التركيب قوله واعلم ان الاحكام الشرعية اى المأخوذة من الشرع كالكتاب والسنة والاجماع سواء كان ذلك الاخذ لاجل الاعتداد من غير

فلكونها اصلا للقسم الاول واما كونها اعتقادية فلكون المقص منها نفس الاعتقاد  
 (مولوى شريف) ٥ اى ما يكون على قانون الشرع واوزانه او متعلق به كتعلق الاحوال بالوضوعات فيندرج فيه علم اصول الفقه وعلم التفسير والحديث بلاشبهة (منه عفى عنه)  
 ٦ لقول ان يقول ان الاخذ لاجل الاعتداد انما هو فيما لا يتوقف ثبوت الشرع عليه لان النتيجة تابعة للدليل بل لاحسن مقدمتيه فالمقدمة لا يتقوى بالنتيجة فانظر فيما قال-

— بعضهم من تجويز كسب اعتداد مقدمة الدليل والموقوف عليه من النتيجة والموقوف وإن كان الأمر في الإثبات بالعكس كما قال المحقق القزويني في التتمة في مبحث النظر سمع \* أي وجوب الرؤية في الآخرة منه ١ وقد يطلق الحكم على الأثر المترتب كما يقال حكم المبنى أي الأثر المترتب على بناء المبنى وقد يطلق على الأمر يقال حكم الأمير على حفر خندق على أطراف القلعة وقد يطلق على الإلزام كما يقال حكم القاضي على امر لزيد بعشرة دراهم أي ألزم القاضي عشرة دراهم على نفع زيد سمع \* وهو في اللغة فرمان دادن ( ٢١ )

٢ نسبه إليه بالاجاب والسلب وبه صرح المحقق التفتازاني في التلويح وانتخبير بان ما وقع في الرسالة الشمسية ان الحكم اسناد امر الى آخر ايجابا او سلبا صريح في انه عبارة عما هو مصطلح المنطقي كما صرح به المحقق الرازي في شرحها وبين الكلامين تدافع ( منه عفى عنه ) والتوفيق انه ان فسر الاسناد بالنسبة على ما في التلويح فعر في وان فسر بالادراك كما في الرسالة فمصطلح ومع هذا لا يخفى عن سماحة ( منه عفى عنه )

٣ معنى الاقتضاء طلب الفعل من المكلف مع المنع

عن الترك وهو الاجاب

او بدونه وهو التندب او طلب الترك مع المنع عن الفعل وهو النهي ومعنى التخيير اباحة الفعل والترك للمكلف كذا في التلويح ( منه عفى عنه )

ع لا ادراك وقوع النسبة اذ لا يناسب قوله في العلم المتعلق بالاولى اه اذ يصير المعنى والادراك المتعلق بالادراكات فلا بد ان يجعل العلمان عبارة عن المسائل او الملكة فلا يصح حملها على كل واحد من المعاني الثلاثة من غير التأويل سمع ه من الاحوال المبينة في علم الفقه ( منه عفى عنه )

ان يتوقف اثباته عليه ويستقل العقل في اثباته كما كثر المسائل الكلامية ولاجل الاثبات بان لا يستقل العقل في اثباته ولا يكون له طريق الاثبات سوى الشرع كالمسائل المبينة في علم الفقه وانما قلنا كما كثر المسائل الكلامية لان البعض منها كمسئلة الرؤية والحشر الجسماني وما يتعلق به ومسئلة السمع والبصر وكالكلام عند البعض مما لا طريق له سوى الشرع ولهذا لم يثبت الحكماء واعلم ان الحكم في العرف يطلق على نسبة امر الى آخر ايجابا او سلبا وفي اصطلاح المنطقي على ادراك تلك النسبة وعلى النسبة الحكمية وعلى المحمول وفي اصطلاح الاصولي على خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف بالاقتضاء او التخيير والاقرّب هو الأوّل ثم الثاني واما الخامس فقال الفاضل المحشى انه غير مراد ههنا لانه وان عم الفعل الاعتقاد لكن يلزم انحصار مسائل الكلام في العلم بالوجوب واخوانه تم كلامه وفي لزوم ما ادعى لزومه

١ فانه يجوز معنى التعلق في الثانية كونها بعضا من معلوماته فيصير المعنى والعلم المتعلق بمعلومات تلك الخطابات بعض منها يسمى علم التوحيد فلا يلزم حصر مسایل الكلام في تلك الخطابات (لكتبه عفى عنه) ٢ لجواز ان يكون العلم بالثانية من قبيل تعلق العلم ببعض معلوماته لكتبه ٣ لا مقابل من حيث الصحة والفساد والحل والحرمة والاباحة والكرهية (منه عفى عنه) \* كتعبيل الاركان منه ره ٣ اي في تعلق الاحكام بالعمل من حيث الكيفية دون

( ٢٢ )

تأمل قولنا منها ما يتعلق بكيفية العمل اراد بالعمل فعل المكلف وبالكيفية الاحوال والاعراض الذاتية المبينة في علم الفقه او تصحيح العمل والاتيان به على الوجه الذي امر به الشارع وانما زيد لفظ الكيفية ولم يقتصر على العمل كما اقتصر عليه في شرح المقاصد دلالة وارشادا على ان تعلق الاحكام بالعمل من حيث الكيفية دون العمل نفسه وفيه (واعلم) ان تعلق الاحكام بكيفية العمل اما من قبيل تعلق العلم بالمعلوم او النسبة بالطرفين او باحدهما او من قبيل تعلق الاصل بالفرع او الجزئي بالكلّي او ذى الغاية بالغاية ان اريد بالكيفية تصحيح العمل او جعل قوله بكيفية العمل من قبيل حصول الصورة ولو قيل العمل يعم الاعتقاد فيندرج القسم الثاني في الاول قلنا بعد التسليم ان المراد بالعمل عمل الجوارح لا يقال فح بشكل بمسئلة النية شرط للوضوء لانه يؤول بان الوضوء مشروط بالنية وبهذا اندفع ما يتوهم من ان موضوع الفقه اعم من فعل المكلف لان قولنا الوقت سبب وجوب الصلوة من مسایل الفقه لانه بعد التسليم مأول بان

العمل نفسه نظرا باننا لانسلم ان يتعلق الاحكام بالعمل من حيث الكيفية دون العمل كما يتعلق الاحكام بالعمل من حيث الكيفية كذلك يتعلق بالعمل من قبيل تعلق العلم بالمعلوم ان اريد بالحكم ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة \* او النسبة اه ان اريد بالحكم النسبة الحكمية او باحدهما ان اريد بالحكم اسناد امر الى اخر ايجابا او سلبا او المحمول المنتسب الى الموضوع او من قبيل تعلق الاصل بالفرع ان اريد بالحكم المعنى الاصولي او الجزئي بالكلّي ان اريد بالحكم المحمول وفيه وجه آخر (منه عفى عنه) ٤ ان اريد بالحكم مصطلح الميزاني (منه ره) ٥ ان اريد بالحكم المعنى العرفي (منه ره) ٦ ان اريد بالحكم المحمول

(منه ره) ٧ ان اريد بالحكم النسبة الخبرية الكلية (منه ره) الصلوة ٨ ان اريد بالحكم المحمول وفيه وجه آخر (منه عفى عنه) ٩ اودى الغاية بالغاية اذ المقصود والغرض من هذا القسم ليس الاعتقاد بل تصحيح العمل (منه عفى عنه) ١٠ بمعنى ان الغرض والغاية منه كيفية العمل (منه عفى عنه) ١١ اي بعد تسليم كونه من مسایل الفقه اذ يجوز ذكره فيه على سبيل التبع (منه عفى عنه)

وجعل الاضافة بيانية لا يخ عن تكافى كما يشعر به عبارة شرح المقاصد (منه عفى عنه)  
 ١ قيل هذا لا يصح على اطلاقه كما في الاسلام والصلوة (منه ره) ٢ وقد يجاب عنه بان  
 المراد بالمكلف ما من شأنه ان يكلف (منه عفى عنه) ٣ وفيه ان المراد بالخطاب ما هو مطلوب به  
 كالوجوب واخوانه فلا شك انها فرعية من غير الخدشة (منه سلمه الله تعالى) ٤ بل ينبغي  
 لان خطاب الله على قسمين ( ٢ ٣ ) احدهما ما يتعلق بالعمل وثانيهما ما يتعلق

بالاعتقاد ويسمى الاول  
 بالنسبة الى الثاني فرعية  
 \* سمع ع وهذا ايضا مانع  
 من ان يراد بالاحكام المعنى  
 الاصولي نسخه ه سواء  
 كان حقا او باطلا لان  
 المخطئ من ارباب علم  
 الكلام ومسايله من مسايل  
 الكلام وان كفر او بدع  
 ولعل المراد بالاعتقاد ما بلغ  
 الى حد الجزم دون المطلق  
 لان المقلد ليس من ارباب  
 علم الكلام تأمل (منه عفى  
 عنه) \* اى على الوجه  
 الذى مرتفصه منه ره  
 \* ان اريد بالكيفية تصحيح  
 العمل \* ان اريد بالكيفية  
 الاحوال والاخر ارض  
 الذاتية للعمل لانها بهذا  
 المعنى ليس من  
 الاعتقادات الا فى مسألة  
 معرفة الله تعالى واما الكيفية  
 بمعنى تصحيح العمل فمتحققة  
 فيها ايضا ٦ وهو قوله  
 النظر فى معرفة الله تعالى

الصلوة واجبة بسبب دفعول الوقت وايراد علم الفرائض فى  
 الفقه اما من قبيل تكميل الفن بايراد ما يتعلق به او باعتبار  
 ان موضوعه قسمة التركة وكذا مسألة المجنون والصبي  
 راجع الى فعل الولي فيكون مرجع الكل الى فعل المكلف  
 تأمل قوله ويسمى اى ما يتعلق بكيفية العمل من الاحكام  
 هذا ان فسر الحكم بالعرفى او المنطقى فظاهر واما ان  
 فسر بالاصولى فلا اذ تسمية خطاب الله تعالى بالفرعية ليس  
 على ما ينبغي قوله ما يتعلق بالاعتقاد تعلق المعلوم  
 بالعلم هذا ان حمل الاعتقاد على معناه الحقيقى واما اذا  
 اريد به المعنى المجازى اعنى المعتقد به فالتعلق من قبيل  
 ما مر \* وانما لم يقل بكيفية الاعتقاد اكتفاء بما قبله  
 او اشارة الى ان الحكم متعلق بنفس الاعتقاد دون كيفيته ولا  
 خفاء فى ان هذا على طريق القدماء فظاهر واما على طريقة  
 المتأخرين سيما على طريقة من جعل مباحث النظر جزءا  
 منه فلا اذ هى مما يتعلق بكيفية العمل دون الاعتقاد وتخصيص  
 العمل بالاعمال الظاهرة لا يجدى نفعا وقد يقال الظاهر منه  
 ان الغرض منه حصر الاحكام فيما يتعلق بالعمل والاعتقاد

واجب واطلاق المباحث عليه باعتبار متعلقه \* سمع

٧ وحمل الاول على الايجاب الكلى والثانى على رفعه مما يساعده العبارة (منه عفى عنه)

٨ اذ الكلام فى عدم جامعية التعريف المستخرج من التقسيم للقسم الثانى والتخصيص فى  
 القسم الاول لا يوجب التعميم فى الثانى مع انه يلزم عدم الانحصار نعم يقيى لو كان الثانى  
 رفعا للاول ونقيضه له وليس كذلك (منه عفى عنه) ٩ اى غرض الشارح من هذا التقسيم -

— أخصار المقسم في هذين القسمين أى ما يتعلق بالعمل وما يتعلق بالاعتقاد ( منه عفى عنه ) وان كانت خالية عن اداة المحصر ( منه ره ) الا ان يعتبر الایجاب الكلى فى احد القسمين ورفعہ فى عدیلہ بان يراد بما يتعلق بالاعتقاد ما لا يتعلق بالعمل تعلقا على وجه الكلية وفيه تعسف ( منه عفى عنه )

( ٢٤ )

ويؤيده ما ذكره قدس سره فى شرح المواقف حيث قال فالاحكام المأخوذة من الشرع قسمان احدهما ما يقصد به نفس الاعتقاد والثانى ما يقصد به العمل تم كلامه وليس بمختصر اذ علم الاصول والتفسير وعلم الحديث من الاحكام الشرعية وليس شيئا منهما وقد يقال ان العلوم المذكورة وان كانت مما يتعلق بالشرع لكنها ليست مأخوذة منه فخرج عن المقسم بقيد الشرعية واما مجموع القسمين فخرج عن المقسم بقيد الوحدة المعنوية\* فى جميع التقسيمات كما هو المشهور قوله والعلم المتعلق بالاولى اى بالاحكام المتعلقة بكيفية العمل فالاقرب الى الفهم ان المراد بالعلم هى الملكة كما هو المناسب لما سيجىء عن قريب انشاء الله تعالى لا المسائل والتصديقات والا فالحق ان يقال فالاولى يسمى بعلم الشرائع والاحكام واعلمه صرح باطلاقه على الملكة بعد الاشارة على الاطلاقين تنبيهها على انه المرضى عنده قوله لما انها لا تستفاد الا من جهة الشرع ولا يدرك لولا خطاب الشارع اولان العلم المتعلق بالاحكام الشرعية العملية من حيث انها كمورد الشارحة

٢ الا ان يراد بالشرعية ما يتعلق بالشرع سواء كان ذلك المتعلق من حيث الاخذ او من وجه اخر بان يبين فى الشرع ويتعلق ببيان احواله فانه بهذا المعنى يسمى الكل علوما شرعية تأمل ( منه عفى عنه )

٣ والتحقيق ان الاعتبار فى علم الاحكام هى الملكة لانه تتزايد يوما فيوما والضابطة فيه التهيؤ للناس وسيأتى تحقيقه انشاء الله تعالى ( منه عفى عنه )

\* بالمعنى الذى اشرناه ( منه ره )

\* صرح به قده فى حواشى المطالع ( منه ره )  
٣ كما صرح به الشارح فى التلويح ( منه ره )

ع وجه الاشارة انه قال والاولى يسمى فرعية وعملية وضمير يسمى راجع الى الاحكام والاحكام اما النسب الخبرية فيكون الفقه المسائل واما التصديق بمعنى ادراك ان النسبة واقعة اوليست بواقعة فيكون الفقه التصديق بالمسائل ( منه عفى عنه ) هـ هذا علته تسميته بالشرائع والاحكام لا بالعلم مع ان الاسم هو علم الشرائع وعلم الاحكام لان اطلاق العلم على الملكة والمسائل وعلى التصديقات مطلقا شائع فيما بينهم سمع\* فى الانتفاع ( منه ره )



١ فيكون التسمية بها من قبيل تسمية الكل باسم اشرف اجزائه او نزل ما عداها منزلة العدم وكان الكل ليس الا هذا تأمل (منه رة)

٢ والا فمسئلة الوجود اشرف المقاصد واليها يدور الكل (منه رة) اما التوحيد فظاهر اذ يدور عليه الفوز والنجاة في الدارين وكذا الصفات ان حمل على الصفات الوجودية واما ان حمل على ما يعم السلبية والفعالية فلا شئمالها على الوجودية او بالقياس على ما عدا مقاصد الذات والصفات وافراد التوحيد على تقدير تعميم الصفات اهتماما بشانه (منه عنى عنه)

( ٢٥ )

٣ اى بسابق الكلام من قوله عن تدوين العلمين لان التصديق والملكة لا تدوين لهما بل للمسائل سمع

٤ لان المسائل لا يفيد الامن حيث الوجود لان المفيد للوجود لا بد ان يكون له الوجود قبل الافادة ووجود المسائل لا يكون الا في الذهن وعين علمه فيلزم ان يكون المسائل من حيث العلم مفيد العلم فرجع الى افادة العلم بنفسه فتدبر (منه رة)

٥ ولا يبعد كل البعد ان يقال المفيد هو الكل والمفاد هو الجز\* (منه عنى عنه)

يسمى بالشرائع قوله واشرف مقاصده ولعل اثبات وجود الصانع من قبيل علم الصفات قوله لصفا عقايد هم اشارة الى وجه الاستغناء عن تدوين علم الكلام قوله ولقلة آه اشارة الى وجه الاستغناء عن تدوين علم الفقه ومنه يعلم وجه الاستغناء عن تدوين اصول الفقه قوله بالنظر والاستدلال اشارة الى تدوين علم الكلام وقوله والاجتهاد الى تدوين علم الفقه قوله ما يفيد معرفة الاحكام والاقرب الى الفهم والانطباق للسباق هو ان الموصول عبارة عن المسائل وان الاحكام عما هو المبين في علم الفقه من النسبة الخبرية او المحمولات المنتسبة الى الموضوعات فينتج عليه ان المفيد عين المفاد واجيب تارة بان النفاير الاعتباري كاف فيه كما يقال علم زيد يفيد صفة كماله واخرى بان المراد من الاحكام ههنا الاحكام الجزئية المندرجة تحت الاحكام الكلية ويؤيده لفظ المعرفة وفيه ان الاول حمل اللفظ على خلاف المتبادر من غير قرينة

\* اى في الافادة

٦ اذ لفظ المعرفة يستعمل في ادراك الجزئيات كما انها يستعمل في ادراك البسائط بخلاف لفظ العلم فانه يستعمل في ادراك الكليات والركبات فقد عرفت من هذا البيان الفرق بين العلم والمعرفة وبينهما فرق من وجهين آخرين كل ذلك مفصل في كلام الشارح في المطول والفرق الاول سيأتي في كلام الشارح في بحث الالهام\* (سيد رة) ٧ اذ المعرفة يستعمل في الجزئيات كما ان العلم يستعمل في الكليات (منه عنى عنه)

١ والاضطراب ان لا يكون جميع الاجزاء على طريق واحد \* فوائد باقية ٢ بل في  
الاصول ايضا بهذا الدليل المذكور ( منه عني عنه )  
٣ لان استخراج الفرع عن الاصل وان كان بالدليل لكن المراد بالدليل المذكور في  
التعريف هو الدليل السمعى تأمل ( منه عني عنه ) ٤ وجه الالباء ان المأخوذ عن  
ادالة التفصيلية هي الاحكام الكلية لا الجزئية ويمكن دفعه باعتبار الواسطة هذا والعلم بالاحكام  
الكلية تفيد معرفة الاحكام الجزئية ( لمولوى قاسم ) ٥ للزوم المناقات بينهما لان كون  
الموصول ملكة يقضى  
معرفة الاحكام وهذا القيد  
ايضا كذلك \* ( سمع )

والثاني مع كونه موجبا للاضطراب والانتشار في الكلام اذ  
لا يصح هذا التوجيه في تعريف الكلام لعدم تصور الاصل  
والفرع في اكثر مسايله مما ياباه التقييد بقوله عن ادلتها  
وانت تعلم ان هذا القيد كما يابى عن الجواب الثاني كذلك  
يابى عن جعل الموصول عبارة عن ملكة الاستحضار الحاصلة  
بعد تحصيل المسائل ومشاهدتها مرة بعد اخرى بل قيد  
المعرفة ايضا لان الملكة يفيد الاستحضار والمشاهدة بعد  
الغيبة دون المعرفة والعلم وحق الجواب ههنا وان كان فيه  
خروج عن السباق جعل الموصول عبارة عن ملكة الاستحضار  
والاستنباط اعنى التهيؤ التام الحاصل بالمجتهد من ممارسة الموارد  
التي لها مدخل في حصول مرتبة الاجتهاد فانها يفيد المجتهد  
\* معرفة الاحكام عن ادلتها التفصيلية وهي متزائدة يوما فيوما  
بتعاقب الحوادث اليومية فلا يتصور ان يحاط بها وانما مبلغ  
من يعلمها هو التهيؤ التام اعنى ان يكون عنده ما يكفيه

في الاستعلام

٦ والمناقشة في اطلاق اسم  
المدون على الملكة امر  
بين مع انه شائع واقع  
بينهم ( منه عني عنه )  
٧ والمراد بالوارد الآيات  
وهي عبارة عن الحوادث  
والواقعات \* ( سمع )  
٨ قوله وهي متزائدة آه  
بمعنى الدليل على قوله  
ان الحق جعل الموصول  
عبارة عن ملكة الاستنباط  
حاصله ان العلم بجميع  
الاحكام لا يتصور فلو عرف  
الفقه بالعلم بالاحكام لا  
يوجد فقيه اصلا قوله مبني  
بصيغة اسم المكان بمعنى  
محل البلوغ او بصيغة اسم  
الفاعل من التبليغ سمع  
\* على قياس قولنا خبر  
الرسول يفيد لكن يرد

عليه انه يرد اطلاق اسم العلم ( منه ) \* على ان اطلاق المدونة على الملكة شائع كما بق ان  
اسمى العلوم المدونة يطاق على كذا وكذا ( منه عني عنه ) \* اى قدرة معرفة الاحكام ( منه )  
\* لان المجتهد قال في بعض المسئلة لا ادري ٩ ويحتمل ان يكون المبلغ بفتح الميم  
وسكون الباء وفتح اللام وهو الكمال وحينئذ يكون صيغة يعلم من العلم وان يكون المبلغ اسم  
فاعل ويعلم من التعليم وما لهما واحد سمع \* الضمير الى الفقه او الى الاستنباط اى  
يعلم طريق الاستنباط )

\* سواء حصل اولم يحصل (س) ١ يعنى لاجل التزايد وعدم تصور الاحاطة بجميع الاحكام قيل جعل الفقه اه ولا يصح ان يجعل عبارة عن العلم بجميع الاحكام العملية عن ادلتها (فوائد باقية) ٢ وفيه الخ اذ اسماء العلوم المدونة لا يطلق على الالفاظ (منه عفى عنه) ٣ والظاهر ان مراده بالمسائل المدللة المسائل المستندة الى ادلتها ويرد عليه ان المفيد حقيقة هو ( ٢٧ )

الدليل دون المسائل المستندة اليها ولا مجموع المسائل والدليل (منه عفى عنه) ٤ وح المراد بالدلالة المعنى اللغوي لا الاصطلاحي تدبر (منه عفى عنه) ٥ وفيه اذ المفاد ايضا المسائل المدللة اعنى معرفة الاحكام عن ادلتها (منه عفى عنه) ٦ وقد يقال قوله عن ادلتها مشعر بالاستدلال فخرج المقلد ويمكن ان يدفع بان المراد بالمعرفة هو التيقن بالدليل بمعنى الممارسة لا يتصور في غير المجتهد (منه عفى عنه) ٧ هذا الكلام مبنى على عدم تقييد المسائل باليقينية الحاصلة من الامارات والا فلا سؤال ولا جواب (منه عفى عنه) ٨ بل على اعتبار قوة استنباط اليقين من الامارات كما اعتبر الشيخ

في الاستعلام وقت المراجعة اليه والاحتياج وان اسندعى زمانا ولهذا قيل جعل الفقه عبارة عن الاستعداد القريب الذى هو التهيؤ التام ضرورى ويمكن الجواب عنه بان يجعل الموصول عبارة عن الالفاظ الدالة فان من طالعا ووقف على ادلتها حصل معرفة الاحكام عن الادلة التفصيلية ولعل هذا مراد الفاضل المحشى من المسائل المدللة حيث قال في الجواب المعروف ههنا هو المسائل المدللة لان من طالعا ووقف على ادلتها حصل له معرفة الاحكام عن ادلتها وانت خبير بانه يرد على الاجوبة كلها سوى الجواب الحق كون المقلد فقيها وذلك ليس كذلك واجيب بالتزامه والاجماع على عدم فقاهته مبنى على اعتبار التهيؤ التام في الفقه والفقاهة اعنى ملكة الاستنباط دون ملكة الاستحضار وكيف لا والفقه علم من جملة العلوم المدونة لكن يرد على الجواب الحق كون من حصل له هذه المرتبة من الاستعداد وان لم يكن طالما ومستحضرا بشئ\* من مسائل الفقه او يكون عالما بمسئلة او مسئلتين فقيها وليس كذلك وايضا ان اطلاق اسامى العلوم على تلك الملكة اعنى ملكة الاستنباط والاستعداد

ابن الحاجب (منه عفى عنه) ٩ اى كيف لا يكون المقلد فقيها والحال ان الفقه من العلوم المدونة والمقلد عالم به سمع النقض بل لا بد من ان يتحقق مادة النقض وقيل يكفى الامكان فيه (منه عفى عنه) \* يعنى من حصل له هذه المرتبة ولم يكن عالما مستحضرا لشيء محض احتمال (منه عفى عنه)

١ وفيه ان الظاهر ان قوله ومعرفة احوال الادلة وكذا قوله ومعرفة العقائد معطوف على معرفة الاحكام فالضرورة ح مشتركة في الكل على ما فهمه فلا يتحقق الاضطراب والانتشار في الكلام ولعله اراد بالتأمل هذا (لکاتبه) \* اى الكلام والاصول ٢ هذا على تقدير عطف قوله معرفة احوال ومعرفة العقائد على معرفة الاحكام كما هو الظاهر تأمل ( منه ) ٣ وجه التأمل ان الجواب ان مجرد الاحتمال لا يكفى في النقض بل لابد ان يتحقق مادة النقض وقيل يكفى الامكان فيه (سنة عفى عنه)

( ٢٨ )

القريب غير شايع ولا يصار اليه من غير ضرورة ولا ضرورة في غير علم الفقه فلا بد ان لا يصار اليه ولا يعتبر في الباقيين فتفسير علم الفقه بها دون الباقيين يوجب الاضطراب والانتشار في الكلام والخروج عن الاسلوب تأمل قوله ٤ عن ادلتها التفصيلية متعلقة بالمعرفة ولا شك ان المعرفة عن الادلة يشعر بكونه استدلاليا فيخرج علم الجبريل والرسول عليهما السلام فانه بالحدس وكذا علم الله تعالى قال الفاضل المحشى فان قلت للرسول عليه السلام علم اجتهدى ببعض الاحكام فلا يخرج علمه بهذا القيد قلت تعريف الاحكام للاستغراق فلا اشكال ثم كلامه وانت خبير بانه حينئذ بطل الجمع وان صح المنع وانما قيد الادلة بالتفصيلية لان العلم بوجوب الصلوة لوجود المقتضى ليس من الفقه مثلا اذا قال المستدل الصلوة واجبة لوجود المقتضى لذلك وشرب الخمر حرام لوجود الناهى لحليتها وهذا علم اجمالى لا يسمى فقيها ما لم يعلمها ولم يستنبطها من قوله تعالى واركعوا الآية

عم ونظيره ما قال قدس سره في حاشية المطول في بحث المقدمة وكذا العلمان في الحقيقة عارضان عن التصديق بمسايلها مستندا الى ادلتها منه ٥ ان جعل عن ادلتها متعلقة بالمعرفة وانما ان جعل متعلقة بالاحكام فلا ورد ذلك بار الحاصل من الدليل هو العلم والمعرفة بالشئ لا الاشئ ٦ نفسه تأمل (منه عفى عنه) \* عن تعريف الفقه وهو سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب ٧ اى علم كل واحد منهما حاصل بالحدس فلا يكون استدلاليا \* اى الالف واللام في الاحكام ٧ يعنى ان المراد بالاحكام جميعها فالمعنى سمو العلم بجميع الاحكام

وقوله

عن ادلتها بطريق الاستدلال

بالفقه فلا اشكال بعلم الرسول صلى الله عليه وسلم لان علمه بطريق الاستدلال في بعض الاحكام والمراد بجميع الاحكام جميع الاحكام الحاصلة له يعنى ان يكون علمه بجميع الاحكام الحاصلة له حاصل بالاستدلال عبد الحكيم ٧ فيكون المعنى ان الفقه معرفة جميع الاحكام العملية من ادلتها التفصيلية فوافد باقية \* في التعريف ٨ لان الظاهر من الاستغراق المعنى الحقيقي وح لا يصدق التعريف على شئ من افراد المعرف فبطل الجمع فيفسد التعريف وان صح المنع وان لم يصح المنع يفسد التعريف بطريق الاولى لانه لا يكون جامعا وما عا شرح

وقوله تعالى حرمت عليكم الخمر الآية فان هذا دليل تفصيلي  
 قوله اما لا اى معرفة احوال الأدلة في ضمن قضايا كلية  
 من غير نظر الى خصوصية الاحوال والأدلة قوله في افادتها  
 اى الاحوال المتعلقة بكيفية افادة الأدلة الاحكام على معنى  
 ان يكون البحث عن الاحوال التى لها مدخل في افادة الأدلة  
 الاحكام على وجه تعرف به كيفية استنباط الاحكام عن الأدلة  
 السمعية وكيفية الاستدلال بها عليها والاخذ من ماخذها  
 وتكنة ترك التقييد بقيد الأدلة ههنا مع التقييد بها في الفقه  
 والكلام فمير ظاهر قوله معرفة العقائد ان عطف على  
 الموصول فالامر ظاهر لكنه خروج عن السياق وان عطف  
 على معرفة الاحكام ففيه مثل ما مر سؤالا وجوابا على ما  
 عرفت ووجه تغيير الاسلوب حيث قال معرفة العقائد ولم  
 يقل معرفة احوال الذات والصفات او معرفة الاحكام الاعتقادية  
 على نمط واحد من السابقين غير ظاهر قوله لان عنوان  
 مباحثه اى عنوان المباحث في كتبهم الكلام في كذا وكذا  
 موقع الباب والفصل في كذا وكذا فسمى الفن بها وقع في  
 العنوان فبعد تغيير الاسلوب بقى الاسم بحاله قوله ولان  
 مسألة الكلام بانه مخلوق او غير مخلوق ولانه سبب لتدوينه  
 قوله حتى ان بعض المتغلبه روى ان بعض خلفاء العباسية  
 كان على الاعتزال فقتل كثيرا من علماء الامة طلبا منهم  
 الاعتراف بمحدث القرآن ومخلوقيته قوله كالمنطق  
 للفلاسفة قال الفاضل المحشى عد في المواقف كونه بازاء  
 المنطق وجها اخر مقابرا لكونه مورثا للفدرة على الكلام

١ وبقيد افادتها خرج  
 علم المنطق وفيه تأمل (منه  
 رحمه الله)

ولو قيل بدل قوله في افادتها  
 من حيث افادتها لكان  
 اظهر (منه رحمه الله)

٢ قيل لا يكون الكلام  
 عنوانا بل العنوان مدخول  
 في كما في قولهم المقالة  
 الاولى في القضايا (منه عفى  
 عنه) \* اى اصول الفقه

٣ وفيه ان المراد بالعقائد  
 الاحكام (منه رحمه الله)

٤ ولعل الشارح انه لاحظ كلا  
 الاكتفاين وفيه غرابة  
 الاسلوب فافهم (منه رحمه الله)  
 ٥ ولو قيل ان العطف على  
 الموصول لا يخفى عن الإشارة  
 الى ان ما هو المعتبر في  
 الفقه لا يلبق ان يعتبر  
 فنهما وبالعكس من ملكة  
 الاستنباط كما اشرنا لكان  
 له وجه (منه عفى عنه)

١ من حيث انه يبين فيه احوال مبادئ العلوم من حيث الصحة والفساد ولذا سمي خادماً للعلوم (منه عفى عنه)  
٢ من حيث انه يبين مبادئ العلوم انفسها ولذا سمي رئيس العلوم (منه عفى عنه)

( ٣٥ )

وجمعهما الشارح نظراً الى كونه بازاء المنطق باعتبار انه يفيد قدرة على الكلام كما ان المنطق يفيد قوة على النطق فيؤول الى كونه مورثاً للقدرة ثم كلامه ولا يشتبه عليك ان كونه بازاء المنطق يحتمل ان يكون باعتبار ان لهم علماً نافعا في علومهم سموه بالمنطق وايضاً ان لنا علماً نافعا في علومنا سيناه في مقابلته بالكلام الا ان نفع المنطق بطريق الآلية والخدمة ولهذا سمي خادماً للعلوم ونفع الكلام بطريق الاحسان والرحمة ولهذا سمي رئيس العلوم لا بالاعتبار الذي توهمه الفاضل المحشى وقد يوجه كونه بازاء المنطق من حيث الاستمداد في تحصيل المبادئ الا ان الاستمداد من المنطق باعتبار انه يبين ما يعرض المبادئ كالصحة والفساد ومن الكلام من حيث انه يبين نفس المبادئ ولهذا سمي الاول بالخادم والآلة والثاني بالرئيس وقديق ان هذا راجع الى احد التوجهين وفيه تدير قوله فاطلق عليه هذا الاسم لذلك يعنى لاجل كونه اول ما يجب من العلوم التي الخ اطلق وسمى بهذا الاسم اولاً قوله ثم خص به والظاهر انه من قبيل نخصك بالعبادة وقوله ولم يطلق الخ من قبيل عطف التفسير كانه قيل ما ذكرته انما يقتضى تخصيص الاسم به اولاً وابتداءً دون التخصيص مطلقاً بان لا

٣ وجه التدبر ان هذا الوجه وان كان يرجع الى الوجهين الاولين لكنه باعتبار المحببة يصح ان يقال له وجه آخر (منه عفى عنه) ٤ وهذه التسمية من قبيل تسمية المسبب باسم السبب (مولوى حسن رحمه الله) ٥ هذا على تقدير رجوع ضمير وخص الى ما يفيد لكن يحتمل ان يكون الضمير راجعاً الى الاسم وضمير به راجعاً الى ما يفيد

٦ وح يكون الضمير في قوله خص راجعاً الى العلم والضمير في قوله به راجعاً الى الاسم ويحتمل ان يكون الضمير في خص راجعاً الى الاسم وضمير به راجعاً الى العلم وكان مدخول الباء مقصوراً عليه فافهم (منه عفى عنه) ٧ يعنى ان الباء داخل على المقصور عليه على قلب ما هو الاشهر الاغلب من دخولها على المقصور لعل الباء الى ذلك تقدم ذكر المقصور عليه على المقصور في قوله فاطلق عليه هذا

الاسم فهذا الترتيب يستدعى

مثله فيما بعده وذلك بان يرجع المستكن على المقصور عليه والمجرور الى المقصور واما قوله ولم يطلق على غيره فيستدعى عكس ذلك الترتيب (فوائد باقية) ٧ اى دخل الباء على المقصور (٨ اى بعلم الكلام)

١ تعظيما للمسمى اذ امتياز المسمى

بالاسم اشارة الى تعظيمه

وتشريفه (منه عفى عنه)

٢ قوله بخلاف سائر العلوم

الاسلامية قد يقال ان الثابت

بالنص المتواتر والمشهور

والثابت بالاجماع من

المسائل الفرعية يجب على

المسلمين اليقين به فكيف

يصح ذلك الحكم واجيب بان

المراد بالقطع القطع العقلي

والواجب على المسلمين

اليقين الشرعي وهو يجامع

ظن العقلي (فواو باقيه)

٣ فيه ان مجرد التأييد لا

يستلزم الدور بل الاثبات

(منه عفى عنه)

٣ لان النقل يتوقف على

وجود الصانع لما مر آنفا

ووجود الصانع يتوقف على

الدليل القطعي فلو كان

الدليل القطعي مؤيدا

بالدليل السمعي لزم توقفه

على نفسه (الكاتبه عفى عنه)

٤ ومعنى البحث على قانون

الاسلام هو التطبيق على

الشرع والملاحظة بان لا يكون

على خلاف قانون الشرع

(منه عفى عنه)

٥ قال في شرح المقاصد هذا

هو التحقيق جمعا بين النقل

والنقل (منه عفى عنه)

٦ كما هو مذهب الامام

الغزالي (منه رحمه الله)

يسمى به غيره لا اولا ولا ثانيا فما وجه التخصيص به ثانيا

فاجاب بقوله ثم خص به فكان كلمة ثم اشارة الى التخصيص

في الزمان الثاني قوله تميزا او تفخيما لشأنه وانما تعرض

بوجه التخصيص ههنا دون سائر الوجوه لان هذا الوجه

يقتضى التخصيص اولا لا مطلقا بخلاف سائر الوجوه وانما

يقتضى تخصيصه مطلقا قوله ولانه اكثر العلوم وكونه اكثر

من الفقه محل تردد قوله لا بثنائه على الادلة القطعية لان

المعتبر فيه هو اليقين بخلاف سائر العلوم الاسلامية فان

الظن كاف فيها وانت خبير بان الابتناء على الادلة العقلية

اكثرى لان البعض منه كمسئلة السمع والبصر والمعاد الجسمانية

وما يتعلق بها كمسئلة الكلام عند البعض لا يدرك لولا

خطاب الشارع قوله المؤيد اكثرها آه قيد به لان

البعض منه كاثبات الصانع مما لا يمكن التأييد بالنقل والا

لدار ولعل التقييد لعدم القطع بتأييد الكل به وقد يفان

الكل مقطوع التأييد اذ كون البحث على قانون الاسلام

معتبر في علم الكلام تأمل قوله اشد العلوم تأثيرا في

القلب وهي النفس الناطقة هذا هو التحقيق او اللحم

الصنوبري الواقع في جانب اليسار كما هو المشهور

المتعارف قوله تغفلا التغفل الدخول يقال تغفل

الماء في الشجر اذا نخلها قوله وهذا هو كلام

القدماء قال الفاضل المحشى اى ما يفيد معرفة العقائد

تم كلامه ولعل هذا بناء على ما هو الظاهر من

العطف والا فالظاهر ان يقال اى معرفة العقائد



١ ويحتمل أن يكون معظية الخلاف باعتبار معظية محل الخلاف أو باعتبار كثرة الخلاف والنزاع وشدته وامتداده كما في مسألة الكلام (منه عفى عنه) (١) بل معظم الخلافات مع الفلاسفة ٢ وأما العلوم الفلسفية كالألهي الفلسفي وإن كانت مستندة إلى العقلية القطعية لكن ليست مؤيدة بالسمعية فلا يعتد اد

( ٣ ٢ )

قوله ومعظم خلافياته يعني أكثر خلافيات مسائل الكلام قبل غلط الفلسفيات مع الفرق الإسلامية هم الذين يتوجهون إلى القبلة ويتمسكون بالكتاب والسنة وأما مع غير الإسلامية فالقدماء قلما حاولوا الرد عليهم ولم يشتغلوا بالمناظرة والمباحثة معهم إذ لا اعتد ادلهم لعدم تأييد ادلتهم بالشرع بخلاف الإسلاميين إذ أكثر ادلتهم مؤيد بالنقل والشرع فلا يتجه أن المسائل الخلافية مع غير الإسلامية أكثر مما هو مع الإسلامية تدبر فيه قوله لأنهم أول فرقة لانغفاء في أن مجرد كونهم أول الفرقة على تقدير الثبوت لا يقيد المطالب تأمل قوله وذلك أي كونهم أول الفرقة وفيه مثل ما مر كما لا يخفى قوله فقال الحسن قد اعتزل عنا اعترض الفاضل المحشي بأن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر عند الحسن فلا اعتزال عن مذهبه أجاب بأن الكافر ينصرف عند الإطلاق بالمجاهر والمنافق كافر غير مجاهر فلا منزلة بين المنزلتين عنده تأمل تم كلامه يعني أن الحسن نفى الكفر عن المنافق بمعنى الإنكار ظاهراً لا الكفر المطلق أعني الإنكار مطلقاً سواء كان ظاهراً أو باطناً فيلزم له المنزلة بين هذا النوع من الكفر وبين الإيمان دون ما لزم المعتزلة

أعني

يستحق أن يخالف معه أي مخالفة كثيرة لأن له وزره ووزر كل من يخالف مع أصحابه (منه عفى عنه) ٧ يعني لا يدل على الأولوية لأنه يحتمل أن يعتزل أحد قبل الواصل فافهم اللهم إلا أن يقال ههنا مقدمة مطوية وهي أنه لم يعتزل عنه أحد قبله فيكون المعتزلة أول فرقة أسسوا (منه عفى عنه) ٨ بل بين الإيمان وبين أحد قسمي الكفر وليس بأثبات منزلة بين المنزلتين (منه عفى عنه)

لاحتمال مداخلة الوهم ٣ وهي التي أشار إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله تسفترق أمتي ثلاثاً وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهي على ما أنا عليه وأصحابي كذا في آخر المواقف ومن أراد تفصيل معرفة الفرق الإسلامية فليطالع ثمه مولوى قره كمال ٤ بل معظم الخلافات مع الفلاسفة (منه)

٥ وجه التدبر أن غير الإسلامية مع أنهم يستدلون بدلائلها لكن لما كان مدعاهم غير موافق للكتاب والسنة لا اعتداد بدلائلهم (منه عفى عنه)

٦ لأنهم وإن كانوا أول فرقة أسسوا الخلاف لكن يجوز أن يكون مخالفتهم أقل من هو بعدها ويمكن أن يقال بناءً على موجب الحديث وهو من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيمة ومن خالف إياه فهو

اعنى المنزلة بين منزلة الايمان الشرعى وبين ما يقابله  
ولو قيل لم لم يأول كلام المعتزلة بمثل ما اول به كلام الحسن  
بان يقال انهم ارادوا بالايمان المنفى عن الفاسق ايمان  
الكامل الذى عد العمل ركنامنه لا الايمان الشرعى الذى  
هو الاساس فى دخول الجنة حتى لا يلزم المنزلة بين الايمان  
الشرعى وبين مقابله قلنا لان قدمائهم صرحوا بان من اخل  
الطاعة ليس بمؤمن شرعا قيل فى الجواب من اعتراض  
الاصل بان الحسن اراد بالمنافق المنافق فى الاعمال لا المنافق  
فى الدين اعنى من صاحت سريرته وظهر فساد وبالايمان  
المنفى الايمان الذى عد العمل ركننا منه فلا منزلة بين  
المنزلتين عندنا ويؤيده محل النزاع وهو ان مرتكب الكبيرة  
هل خرج من الايمان ام لا يعنى من اخل الطاعة مع صلاح  
الباطن هل خرج من الايمان ام لا وقيل والحق ان مذهب  
الحسن راجع الى مذهب الخوارج وقيل انه رجع عن هذا  
المذهب قوله ثم نقلت الفلسفة اى من اليونانية وفى  
اللغة اليونانية هى التشبه بحضرت الواجب فى العلم والعمل ثم  
سميت بها الحكمة قوله فيما خالفوا فيه الشريعة اى فيما ليس  
على قانون الشرع قوله وهلم جرا اى يقال تعالى يا من يخاطب  
بهذا الكلام او تقرأ او تطالع كتابى هذا تجر جرا سلسلة فوضهم  
ومجادلتهم وخطبهم او سلسلة ما خاضوا وحاولوا وخطبوا وفيه  
عطف الانشاء على الاخبار الا ان يعطف على المقدر يعنى  
اسمع ما نلونا عليك وهلم جرا قوله الى ان ادرجوا وجعلوا  
موضوع الكلام ما يعم الذات والصفات اعنى الموجود والمعدوم

١ كانه جعل الايمان عبارة  
عن مجموع التصديق  
والاقرار والعمل فمن اخل  
بواحد منها يلزم ان لا يكون  
مؤمن لان الكل ينتفى بانتفاء  
الجزء وجعل قوله تعالى  
والذين آمنوا وعملوا  
الصالحات مقابل قوله تعالى  
الذين كفروا وكذبوا الآية  
فاعتبر الكذب فى الكفر  
والعمل الصالح فى الايمان  
فاذا انتفى العمل الصالح  
لم يكن مؤمنا عندنا ( منه  
عفى عنه )

٢ ويحتمل ان يكون مراده  
بالمنافق المنافق العرفى  
وهو من يخالف سره علنه  
مطلقا ( منه عفى عنه )  
٣ والمراد بالمنافق فى  
الاعمال هو الفاسق ( منه  
عفى عنه )

٤ وقيل يحتمل ان يكون  
مراده بالمنافق المنافق  
العرفى وهو من يخالف سره  
علنه مطلقا ( منه عفى عنه )  
٥ وهو ان مرتكب الكبيرة  
من اهل القبلة كافر ( منه  
عفى عنه )

٦ ولعلها كانت مشتركة فى  
ذلك اللغة ( منه عفى عنه )  
٧ وسأأتى فى كلام الشان  
الفلسفة محب الحكمة فى  
اليونانية ( منه عفى عنه )

من حيث يتعلق به اثبات العقائد الدينية قوله على  
السمعيات من الكتاب والسنة قوله وبالجمله اى حاصل ما  
فيه الكلام اعنى بيان شرف الفن وانت خبير بان قوله  
وبالجمله ليس بواقع موقعه اذ فيه اشارة الى وجه الشرف  
باعتبار المسائل والغاية والادلة ولم يكن له فيما سبق عين  
ولا اثر تدبر قوله ورئيس العلوم لنفاذ حكمه فيها قوله  
ومعلوماته اى معظمها قوله وما نقل جواب دخل مقدر كانه قيل  
كيف يكون اشرف العلوم والحال ان السلف منعوا عن  
المباحثه عنه والاشتغال به قوله اصل الواجبات آه اعنى  
معرفة الذات والصفات والنبوة قوله لما كان مبنى الكلام  
جواب سؤال كانه قيل لم لم يبدأ الكتاب بمباحث الذات  
والصفات مع انه المقصود بالذات وصدر بما هو غير المقصود  
بالذات قوله بوجود المحدثات اى المسبوق وجوده  
بالعدم والمخرج من العدم الى الوجود بمعنى ما كان  
معدوما اولاً ثم وجد واما المحدث بمعنى المحتاج الى الغير  
فى وجوده فلم يقل به المتكلم بل هو من مصطلحات الحكميم  
وانت تعلم ان المستدل به حقيقة هو المحدثات من الاعيان  
والاعراض على ما سيأتى وانما اسند الى الوجود تسامحا  
اذ له مدخل تام فى الاستدلال فكانه به وهو اعلم ان الاستدلال  
بهما من جهة الحدوث مسلك المتكلم ومن جهة الامكان  
مسلك الحكميم وانما اثر المحدث على الممكن دلالة على

ذلك

١ والمحق ان يقال بدله وهذا  
كلام واقع فى البين فلنرجع  
الى ما كنا فيه فنقول تدبر  
(منه عفى عنه)  
٢ وانما لم يتعرض الى بيان  
شرفه باعتبار الموضوع لكونه  
باحثا عن الذات والصفات  
لانه لا يستقيم فى كلام  
المتأخرين وكذا بيان شرفه  
باعتبار عمومته لانه لا يتم فى  
كلام القدماء (منه عفى عنه)  
٣ وفيه اشارة الى شرف  
الفن باعتبار المسائل بقوله  
مبنى علم الشرايع والاحكام  
وباعتبار الغاية بقوله المنجى  
وباعتبار الادلة بقوله لانه  
لقوة ادلته فلا اشكال فى  
كلامه ولعله اشار اليه بقوله  
تدبر سمع من الأستاذ  
٤ واعلم ان للمحدث عند  
التكلمين معنيين كما هو  
المبين فى هذه الحاشية لكن  
يرد فى المعنى الثانى نظر  
لان كلمة من والى للابتداء  
والانتهاء وهما يقتضيان  
المسافة ولا مسافة فى  
المحدثات ولدفع هذا  
النظر قال بمعنى ما كان  
معدوما اولاً ثم وجد وهذا  
لا يقتضى المسافة ش\* زمانا  
كما يدل عليه كلمة ثم فيما  
بعد (منه رحمه الله)  
٥ وهو على نهج حصول  
الصورة ونكتة التسامح ما اشرنا اليه فى اصل الحاشية (منه رحمه الله)  
٦ اى من جهة الحدوث مع الامكان على قول طائفة من التكلمين (منه رحمه الله)

١ اعني الوجود الخارجى المحمول على ان عطف قوله وتوحيده على المضاف كما هو الظاهر وان عطف على المضاف اليه فالوجود اعم منه ومن الرابطى والتوحيد وان كان من الصفات لكن لابد من اعتبار ايجابها وجعلها موجبة سالبة المحمول والسوالب على صرافتها بدون اعتبار ايجابها لا يكون مسئلة الفن وبه صرح قدس سره فى حاشية المطالع فى بحث الموضوع (منه عفى عنه) ٢ قوله ومن هذا آه يعنى ان ( ٣٥ )

ذلك قوله على وجود الصانع الابدان كان مسبوقا بالعدم فهو الصنع والا فهو الابداع فآثر الصانع لا يكون الا محدثا ومن هذا ظهر لك وجه اختيار الصانع بدل الواجب مع انه مطلب المتكلم كما ان اثبات الواجب مطلب الحكيم ولا خفاء فى ان ذكر قوله على وجود الصانع لتعيين المستدل عليه والا لمدخل له فى الاستدلال والمبنائية تدبر قوله وتوحيده اذ التعدد يوجب فساد المحدثات بيرهان التمانع على ما بين فى موضعه قوله وصفاته اى الثبوتية ولعله اشار الى الصفات السلبية بقوله وتوحيده بما هو الاهم منها ويحتمل ان يراد بها ما يعم السلبية ايضا وافراد التوحيد اهتماما بشانه كما يشهر به التقديم والظاهر منه ان العقل مستقل فى اثبات الصفات كلها وليس كذلك على مامر غير مرة قوله ثم منها اى الانتقال من وجود المحدثات الى سائر الخوفيه ميل الى المعنى لكون المعنى هكذا على الانتقال من وجود المحدثات الى وجود الصانع وانت تعلم ان الاستدلال بالمحدثات على السمعيات بتوسط العلم بالذات والصفات

الصانع انسب بذكر المحدث حيث اختص اثره به بخلاف الواجب فآثره غير مختص به بل يتعلق بما ليس بمحدث ايضا كالصفات القديمة (فوائد باقية) ٣ قوله لمدخل آه يعنى ان وجود المحدثات يدل على ان المحدث ثابت سواء كان المحدث مؤثرا فى القديم او لا ولو كان لذكر الصانع بمعنى مافهمه المحشى مدخلا فى الاستدلال لمدل وجود المحدثات على المحدث اذا كان مؤثرا فى القديم ايضا ولما يستدل بهذا الاستدلال على وجود الواجب (منه) ٤ بل نفس الكلام المبنى عليه (منه رحمه الله) ٥ لعل وجه التدبر ان لذكر الصانع مدخلا فى الاستدلال ولا يتم بدونه وعدم الاستدلال على وجود الواجب بوجود المحدثات

\* ٣

لعدم الجزم بكونها اثرا له لان اثر الواجب اعم من الصادر بالايجاب والاخيار والظاهر من المحدثات ما هو الصادر بالاخيار (سمع) ٦ اذ السمع والبصر وكذا الكلام عند البعض لا يثبت الا بالسمع (منه رحمه الله) ٧ وفى ضمير منها احتمال آخر وهو ان يرجع الى المطالب المذكورة من وجود الذات والصفات والتوحيد والافعال (منه عفى عنه) ٨ لنضمن الاستدلال معنى الانتقال (منه عفى عنه) ٩ فكانه قال لما كان مبنى الكلام على الانتقال بوجود المحدثات ثم على الانتقال منها (منه عفى عنه)

١ دفع لما يقال من انه لا يصح كون السائر بمعنى الجميع لانه يفيد كون جميع السمعيات بمعنى ما ورد به السمع معلوما ثانيا مع انه قد علم البعض أولا بان يأول السمعيات بما لا يستقل العقل في اثباته اولما يقال من انه لا يصح كونه بمعنى الباقي لافادته كون بعض الصفات سمعيا بمعنى ما لا يستقل العقل في اثباتها مع انه ليس كذلك بناء على خروج السمع والبصر والكلام عند البعض عنها بان يأول السمعيات بما ورد به السمع وبه يندفع الايراد بمسئلة النبوة سمع من الاستاد المحقق (رحمه الله) ٢ السائر مشتق من السور بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقي في الكشف ان العربي هو السائر بمعنى الباقي وقد استعمله صاحب الكشف بمعنى الجميع (منه رحمه الله) ٣ ثم السائر اذا كان من السور بالهمزة وهو ما بقي بعد الاكل كان بمعنى الباقي واذا كان من السور بدون الهمزة وهو الحائط المحيط بالبلد كان بمعنى الجميع فوائد باقيه \* من اسباب السعادة والشقاوة من الايمان والكفر والطاعة والمعصية (منه عفى عنه) \* بان يراد بها ما سوى الصفات والمصطلح اعنى ما يتوقف على السمع اعنى المباحث المتعلقة بالنبوة وما هو واحد (منه عفى عنه) ٣ معناه ان كلام القوم في هذا المقام مضطرب بعضه يدل على ان بعض الصفات سمعي وبعضه يدل على ان الكل عقلي (فوائد)

( ٣٦ )

واليه اشار بكلمة ثم فليتأمل قوله سائر السمعيات اى التى لا يستقل العقل في اثباتها ولا تدرك لولا خطاب الشارع من الحشر الجسماني وما يتعلق به وفي عد مسئلة النبوة من السمعيات تأمل اذ اثبات النبوة مما يستقل به العقل وفيه نوع ايماء الى ان البعض من الصفات سمعي لو كانت السائر بمعنى الباقي واما لو كان بمعنى الجميع فلا بد من التأويل في السمعيات ولا خفاء في ان هذا المقام لا يتخلو عن الاضطراب تأمل قوله بالتنبية تنبيه على ان المنبه عليه بديهى والمنازع مكابر للبدئية لا يبق كيف يكون مسئلة الفن بديهيا لانه ليس من مسائل الفن بل من المبادئ مع ان المسائل قد تكون بديهية قوله على وجود ما نشاهد آه والظاهر المناسب لما فرغ عليه من قوله فقال قال آه ان يقال على وجود الماهيات والحقايق من الاعراض والجواهر الا ان يقال في الكلام

مضاف

ع لعل وجه التأمل انه لو كان السائر بمعنى الباقي يكون المراد بالسامعي ما ورد به السمع فيخلو الكلام عن الاضطراب وايضا ان مسئلة النبوة لا يخرج عن السمعيات بهذا المعنى لان ما ورد به السمع عام يشمل ما لا يستقل العقل به ويستقل العقل به سمع من الاستاد المحقق (رحمه الله) ٥ التنبية يستعمل في الموضوعين الاول في حكم علم ضمنا فيما تقدم والثاني في مقام يكون النبه عليه بديهيا (منه رحمه الله) \* كالسوفسطائية \* لكنه خلاف رأى الشارح (منه رحمه الله) ٦ ويدل عليه قوله تصدر الكتاب حيث اخذ الكتاب بدلا للكلام مع ان السوق يقتضى اخذ الكلام بدله حيث قال في جانب المقدم لما كان مبنى الكلام (منه عفى عنه)

٢ قوله مضى محذوف أى جنس ما نشاهد آه فمح كلمة ماموصولة ومن الاعيان والاعراض بيان الجنس ونسبة المشاهدة الى الموصول حقيقة فكان حاصله على وجود جنس الامر الذى نشاهد من الاعيان والاعراض وذلك الامر عبارة عن الجزئيات وهى مشاهدة حقيقة او يتوسع فيما نشاهد بان يجعل كلمة ما شاملا للجنس والجزئيات ونسبة المشاهدة اليها حقيقة واليه مجازا (سمع) ٢ او يتوسع فيما نشاهد ٢ لكنه خلاف رأى الشارح (منه رحمه الله) \* حيث رتب بالغاء وقال فقال (منه) (٣٧) ٣ أى اللزوم مما سبق المقول دون القول مع المقول فلا يصح ان يقال فقال قال (منه)

عفى عنه) ٤ وجه التدبر ان يكون الشرط قوله لما ناسب وقصد المصنف به ان يجعل كلامه معتدلا به دون قوله اما ناسب فقط حتى يرد ذلك الاعتراض فحينئذ يكون قوله فقال قال آه مترتباً لما ناسب تصدير آه دون على قوله لما ناسب فقط فيكون الشرط المحذوف مجموعاً لما ناسب وتصدير الى اخرهما فلا يرد الاعتراض المذكور (سمع)

٥ وانما قال (الظاهر فانه يحتمل ان يكون غرضه ما تقدم من قوله لما كان آه هو الاشارة الى وجه ترتيب ما ذكر في الكتاب بالتصدير بهاتين المسئلتين ثم بالبحث عن الذات والصفات ثم بالبحث عن السمعيات فحينئذ يكون المقول مجموع ما في الكتاب

مضى محذوف أى جنس ما نشاهد قوله وتحقق العلم أى الوقوع والوجود الرابطة دون الوجود المحمول اذ مبنى الاستدلال على الأول مع انهم لا يقولون بالثانى لافى الذهن ولا فى الخارج قوله الى معرفة ما هو المقصود وهو معرفة الذات والصفات وانما اخذ المعرفة بدل العلم اذ يقال عرفت الله دون علمته قوله فقال يعنى لما ناسب تصدير الكتاب بوجود المحدثات وتحقق العلم بها فقال قال اهل الحق وانت خبير بان المترتب لما رتب عليه ان يقال حقايق الاشياء دون ان يقال قال اهل الحق حقايق الاشياء ثابتة آه تدبر قوله اهل الحق آه الظاهر من السياق والاقتصار على تفسير الحق ان مقول القول حقايق الاشياء ثابتة والعلم بها متحقق وإن المراد من اهل الحق ليس جماعة مخصوصة ومن هذا ظهر ضعف ما قاله الفاضل المحشى الظاهر ان المقول مجموع ما فى الكتاب فالمراد باهل الحق اهل السنة والجماعة تم كلامه مع ان قول المصنف فيما سيأتى والألهام ليس من اسباب المعرفة بصحة الشئ عند اهل الحق مما يأتاه قوله وهو الحكم

كما قال الفاضل المحشى رحمه الله لكنه خلاف الظاهر (منه عفى عنه) ٦ أى من تصدير الكتاب بهاتين المسئلتين اعنى ثبوت الحقايق وتحقق العلم بها ويؤيده التصريح بالرد وتخصيصه على المخالفين فى هاتين المسئلتين بقوله خلافاً للسوفسطائية دون البواقى (منه رحمه الله) ٧ ويحتمل ان يكون مقصوده الاعتراض الفعلى على ما هو الظاهر من عبارة الشارح لكنه بعيد جداً (منه عفى عنه) ٨ ولعل الاعادة لطول الكلام اولاً اهتمام والتأكيد لما فيه من الخلاف وقد يقال ان ذلك مشعر بان المقول مجموع ما ذكره فى الكتاب (منه عفى عنه)

\* اى الوقوع واللاوقوع منه رحمه الله \* ٢ اى بين السيد والشارح وعند السيد هو الایجاب والانتزاع (منه) ٢ واما الثانى فهو المرضى عند المحقق الرازى والسيد قد فیکون المغایرة بین المطابق والمطابق بالذات واما عند الشارح فبالاعتبار منه رحمه الله ٣ ویسکن ان یراد بالواقع نفس الامر منه عفى عنه عوفد یطلق نفس الامر على العقل الفعال ومعنى كون الشئ موجودا فى نفس الامر انه ینطبق على الصورة المرئسة فى العقل الفعال بناء على ان صورة جميع الاشياء مرئسة فى العقل الفعال وهذا الاطلاق لا یصح لانه نظرا على هذا التقدير لم یصح الحكم منا بان الشئ حق لان صحة الحكم فرع علمنا بان الصورة مرئسة فى العقل الفعال وهو ليس بمقدورنا ولذا لم یتعرض على هذا الاطلاق (لکاتبه عفى عنه) ه واعلم ان نفس الامر عند الصوفية ما فى عالم الله تعالى وعند اهل الشرع ما ثبت فى اللوح المحفوظ وعند البعض الشئ الخارجى وعند النکلم مقتضى البدیة والبرهان كما بین فى موضعه تحریر ه ومن هذا ینظر لک انه یسکن ان یراد بالواقع فى عبارة الشرح نفس الامر لا ما هو الواقع

( ٣٨ )

المطابق والغرض منه تعیین ما هو الموصوف بالمحقق واما ان المطابقة تعتبر فى الحق من جانب الواقع وفى الصدق بالعکس فلیس منظورا فى هذه المرتبة الا ان الکسر اشهر فیما بینهم فاعتباره اولى والحکم الموصوف بالمطابقة والصدق هل هو الحکم بالمعنى العرفى والمنطقى وفيه نزاع فالمرضى عند الشارح هو الاول ویؤید قوله باعتبار اشتمالها آه قوله للواقع اى الثابت المتحقق فى نفس الامر من غیر اعتبار المعتبر وفرض الفارض وهو المحكى عنه بالاقوال والمسمى بمضمون القضايا واختلاف اقوال العلماء فى نفس الامر قال فى حواشى المطالع نفس الامر نفس الشئ والامر هو الشئ ومعنى كون الشئ موجودا فى نفس الامر انه موجود فى حد ذاته والظاهر منه ان نفس الامر عبارة عن الموضوع وبه صرح الکاتبى فى شرح الماخص قوله اشتمالها اشتمال الكل

اولا

على

فى نفس الامر لانه یلزم التکرار (منه عفى عنه) ٦ فاذا قلنا البیاض عرض فى نفس الامر معناه ان البیاض فى حد ذاته عرض بمعنى ان البیاض مجیث لولاحظه العقل لوجده كذلك او متصفا به (منه عفى عنه) \* تم کلامه ٧ اى موضوع القضية وما یجرى مجراه من المقدم والتالى (منه رحمه الله) ٨ ولاخفاء فى ان الظاهر من قوله باعتبار الخ بیان علاقة المجاز وان قوله یطلق آه دفع دخل کانه قبل کيفی یصح تفسیر الحق بالحکم مع ان الحق یطلق على الاقوال واما قوله واما الصدق وكذا قوله وقد یفرق ناظر الى ان مقصوده هو الاشارة الى بیان الفرق بینهما وانما قال واما الصدق مع ان الظاهر ان یقال واما الصادق اذ المطلق على الاقوال هو الصادق دون الصدق رعاية للمقابلة اذ المستعمل فى مقابلة الحق هو الصدق وان کان بمعنى الصادق (منه عفى عنه)



\* وايضا اسم من اسمائه تعالى نعم قد يطلق ويراد به الموجود (منه رحمه الله)  
 ر بمعنى الصادق وانما قال واما الصدق والظاهر ان يقال واما الصادق لان الشايع المستعمل  
 في مقابلة الحق هو الصدق دون الصادق حيث قال والحق والصدق مشتركان في المورد ولا  
 ( ٣٩ ) يقال الحق والصادق (منه عفى عنه) ٢ فانهما مترادفان ولا تفاوت بينهما

الا باعتبار ما ذكره (منه رحمه الله) \* بان يجعل الواقع  
 فاعل طابق (منه ره)

٣ وكذلك يحصل للواقع  
 هيئتان هيئة الفاعلية وهيئة  
 المفعولية وليس شئ\* منهما  
 مسمى باسم (منه رحمه الله)  
 ٣ اي بان يقال طابق الحكم  
 الواقع (منه رحمه الله)

اي الهيئة من جهة المفعولية  
 (منه رحمه الله) ٤ اي كون  
 الحكم مطابقا ٥ اي مطابقة  
 الواقع الحكم \* اي كون  
 الحكم مطابقا ٦ حاصله  
 ان الواقع والحكم متضايقان  
 والحكم وصف حاصل من  
 انتساب الواقع اليه وهو  
 المطابقة بالفتح وللواقع ايضا  
 وصف حاصل قبل الاضافة  
 وهو الحق بمعنى الثابت  
 ثم نقل منه الى وصف مقابله  
 سمع من الاسناد المحقق  
 (رحمه الله) \* الاضافة بيانية  
 ٧ يعني ان الواقع منشأ  
 لحصول هذا الوصف فلهذا  
 سى باسم وصفه

٨ وبهذا التحقيق اندفع  
 ما ذكره البعض من ان الحق

على الجزء مشعر بان اطلاق الحق على الامور المذكورة  
 بطريق العجاز والعلاقة هو الاشتغال قول\* وقد يفرق ولا يخفاء  
 في ان هذا مع ما سبق من قوله واما الصدق صريح في ان  
 المرضي عنده هو عدم التفاوت بينهما الامن حيث شهرة  
 الاستعمال وعدمه والمقابلة بان الحق مستعمل في الكل على  
 السواء وان مقابله هو الباطل وان الصدق شائع في الاقوال  
 ومقابله الكذب واما بحسب المعنى فلا قول بان المطابقة  
 تعتبر في الحق آه يعني ان المطابقة مفاعلة لا يتصور الا  
 بين الشيئين يقتضى نسبة كل منهما الى الآخر بالفاعلية  
 والمفعولية معا فاذا نسب الواقع الى الحكم بان يقال طابق  
 الواقع\* الحكم كان الواقع منسوبا اليه ومنظورا اولا والحكم منظورا  
 ثانيا فان عكس النسبة كان الحكم منسوبا اليه ومنظورا اولا والواقع  
 منظورا ثانيا فانتساب الحكم بالمطابقة في الصورة الاولى اعتبار المطابقة  
 من جانب الواقع وانتساب الحكم الى الواقع بالمطابقة كما في الصورة  
 الثانية اعتبارها من جانب الحكم فلما حكم هيئتان هيئة من جهة  
 المفعولية وهي المطابقة بفتح الباء وهيئة من جهة الفاعلية  
 وهي المطابقة بالكسر والاول هو المسمى بالحق والثاني  
 بالصدق وانما سى حال الحكم بالاعتبار الاول باسم الحق لان  
 المنظور اولا في هذا الاعتبار هو الواقع الموصوف بصفة

ثلاثي مجرد لا يصح تفسيره بالمطابقة التي هي من باب المفاعلة المتضمنة للفاعلية والمفعولية من  
 الجانبين وكانه اطلع عليه حيث سلمه ثانيا وقال ولو سلم فلا يفهم من قولنا هذا قول  
 او اعتقاد حق مطابقة الواقع اياه مولوى قاسم (رحمه الله)

\* الاضافة بيانية \* وعلاقة النقل التضاييف \* اى من معناه اللغوى \* اى الحكم ١ وهما  
الواقع والحكم وتضاييفهما باعتبار المطابقة والمطابقة (منه عفى عنه) \* اى من انتساب الواقع  
الى الحكم (١) وهو الحكم (منه ره) \* اعنى الواقع (منه رحمه الله) اى فى صورة العكس بان يقال  
طابق الحكم الواقع (منه رحمه الله) \* اى من الحق الذى يكون بمعنى الثابت ٢ قال الشيخ  
فى الشفاء واما الحق من قبيل المطابقة فهو كالمصدق الا انه صادق فيما احتسب باعتبار نسبته  
الى الامر وحق باعتبار نسبة

( ٤٥ )

امر اليه (منه عفى عنه)  
\* النسبة من جانب الفاعلية  
(منه) ٣ ويخطر بالبال  
ان الاولى فى وجه التسمية  
بالصدق ان يقال ان  
الصدق فى الاصل هو الانباء  
عن الشئ على ما هو عليه  
وهو صفة المتكلم المخبر ثم  
نقل منه الى المخبر عنه المحفوظ  
اولا تأمل (منه عفى عنه)  
ع اى لاجل التميز عن  
الاخت بالاسم (منه عفى  
عنه) \* اى تميز المطابقة  
بالكسر \* اى المطابقة بالفتح  
\* اى عن الاعتبار الاول  
(قدس سره)  
ه حاصله ان للحكم فى  
الاعتبار الثانى صفتان  
احدهما المطابقة بالكسر  
وهى حاصل بعد انتساب  
الحكم الى الواقع وثانيهما  
المعنى الاصلى للصدق وهو الانباء عن الشئ على ما هو

\* الحق بمعنى الثابت من حق بمعنى ثبت ثم نقل منه الى  
وصف مقابلته تسمية بوصف احد المتضاييفين من هذه  
الاضافة بوصف المضاييف الآخر الذى كان له فى نفسه مع  
قطع النظر عن هذه الاضافة ثم اخذت الصفة المشبهة عنه  
بالمعنى الثانى المنقول اليه فلحق ثلثة معان احدها الثالث  
بانيكون صفة مشبهة وثانيها المطابقة المذكورة وهو بهذا  
المعنى منقول من الاول وثالثها الصفة المشبهة المأخوذة منه  
بالمعنى الثانى المنقول اليه واما حال الحكم فى الاعتبار الثانى  
انما سمي صدقا قال قدس سره فى حواشى المطالع تميزا عن  
اختلفا وقال الفاضل المحشى لان المنظور اولا فى الاعتبار  
الثانى هو الحكم الموصوف بالمعنى الاصلى للصدق وهو الانباء عن  
الشئ على ما هو عليه وهذا اولى مما قيل سى الاعتبار  
الثانى بالصدق تميزا فلينأمل ثم كلامه وانت خبير بان مذكوره  
المحشى من كون الانباء معنى اصليا للصدق وكون الانباء

وصفا

المعنى الاصلى للصدق وهو الانباء عن الشئ على ما هو  
عليه والصدق اسم لهذا الانباء ثم نقل منه الى وصف ما هو منظور فيه اولا تسمية للشئ  
بوصف ما هو منظور فيه اولا (لكاتبه عفى عنه) \* الذى ذكرنا فى وجه التسمية (مولوى قاسم)  
٦ حاصله ان فى الاعتبار الثانى من الاعتبارين المذكورين نظر لان الحكم سوا كان بمعنى  
الوقوع او الانتزاع لا يكون متصفا بالمعنى الاصلى للصدق حتى يكون الحكم انباء واخبارا  
بل المنبئ والخبر هو المتكلم اقول ان اطلاق الانباء والاخبار على الحكم على سبيل المسامحة  
باعتبار ان مخبر الحكم متصف بالانباء والاخبار كمخبر الحكم فى زيد قائم مثلا (مولوى عبد الرحمن)

١ اذ الظاهر ان الانبياء بمعنى الاخبار صفة المنكلم (منه رحمه الله) ٢ اذ لم يوجد في الصحاح وغيره من الكتب المشهورة (ملاعب الحكيم) ٣ قوله الا انه مركب دفع توهم نشأ من الكلام السابق وهو ان مصداق كون الشيء موجود الشيء وقائما به اختصاص الناعت بالمنعوت ومعناه صفة يصح اشتقاق

( ٤١ )

صفة مفردة من النعت للمنعوت كما اذا كان السواد وصفا للشيء وقائما به يصح اشتقاق الاسود من السواد لذلك الشيء وههنا لم يصح اشتقاق صفة مفردة من الانبياء المذكورة للحكم فدفع ذلك التوهم بان ههنا مانعا من الاشتقاق وهو تركيب الوصف (منه عفى عنه) \* اي السيد السند \* اي الى وجه المحشى (رحمه الله) هـ يعني ان اللازم من الفرق المذكور هو ان يقال مطابقة الحكم بفتح الباء (منه عفى عنه)

٦ انت خبير بان المقصود من التبرجيهين دفع الاعتراض على التفسير لا اثبات كونه معنى الحقيقة فانه لم يثبت بعد ولم يرض به الشارح وغيره من الاثمة الاعلام كما عرفت سابقا من كلام

وصفا للحكم في حيز المنع والقول بان الانبياء وصف للحكم الا انه مركب فلا يشتق منه له صفة مما لا يلتفت اليه ولعل هذا منشأ الامر بالتأمل وكذا منشأ عدم التفاته \* قدس سره اليه في وجه التسمية بالصدق فان قيل لم لم يعكس الامر في التسمية بان يسمى حال الحكم في الاعتبار الثاني بالحقي وفي الاعتبار الاول بالصدق فما وجه الترجيح قلنا الوجه ان الحق في الاول حال المنظور اولا بخلافه في الثاني فانه حال المنظور ثانيا فالنقل من حال المنظور اولا راجح على النقل من حال المنظور ثانيا كما لا يخفى تأمل قوله في معنى صدقه هذا تفريع على قوله بان المطابقة قدمه مع ان السوق يقتضى التأخير لئلا يقع الفصل بين المتفرع والمتفرع عليه في الموضعين قوله في معنى حقيقته مطابقة الواقع اياه والسوق يقتضى ان يقال مطابقة الحكم اياه وما ذكره الفاضل المحشى من ان مفهوم قولنا مطابقة الواقع اياه وصف للحكم الا انه مركب فلا يشتق منه له صفة على تقدير تسليم افادته كونه وصفا للحكم لكنه لا يفيد كونه معنى الحقيقة وانما الكلام فيه وكذا القول بان الكلام ههنا محمول على التسامح في العبارة بناء على ظهور المعنى فالمعنى كون الحكم بحيث يطابقه الواقع فغير مفيد لما فيه الكلام تأمل قوله حقايق الاشياء والظاهر انه اراد بالاشياء الجزئيات

الشيخ الشهيد وكانه لهذا امر بالتأمل كما وقع في بعض نسخ هذا الفاضل (لمولاي قاسم رحمه الله) ٧ بل نقول ان الظاهر هو الاعم في المقامين يعني ان لكل شيء سوا كان كليا او جزئيا موجودا كان او معدوما حقيقة اي مهية بمعنى ما به الشيء هو هو سوا كانت مهية نوعية اولا (منه عفى عنه)

١ قال الكاتب الجزئى كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقى "كذلك يقال على كل اخص تحت الاسم ويسمى الجزئى الاضافى فنقول اذا كان الحكم مقصورا على نوع فلا وجه لاندراج ما سواه فيه بذكر ما يعبرها فلا بد ان يراد بالاشياء الجزئيات الحقيقية دون الاضافية مطلقا ( فوائد باقية )

٢ على وجهين احدهما ان يراد الجزئيات الاضافية المندرجة تحت الاجناس او تحت الكليات مطلقا والثانى ان يراد مطلق المفهومات فعلى الاول يخرج الجنس العالى وعلى الثانى يدخل الكلى ( فوائد باقية ) ٣ سوا كانت حقيقة الشئ مغايرة له بالذات كالانسان بالنسبة الى زيد او بالاعتبار كحقيقة واجب الوجود والحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان (منه عفى عنه) ع قوله لان العالم اسم الاجناس يدل على ان المراد بالحقايق حقايق الاجناس ( ٤٢ )

<p>الاضافية المندرجة تحت الحقايق النوعية ويحتمل ان يراد بها الأعم وانما زاد الحقايق وام يقل الاشياء كما هو الملايم لما سبق من قوله على وجود ما نشاهد آه تمهيد وتقريبا لما سيأتى من قول المص العالم بجميع اجزائه محدث لان العالم اسم الاجناس قوله حقيقة الشئ ومهيته وانما زيد المهية تنبيها على ان الوجود والتحقق ليس معتبرا في مفهومها كما هو المشهور قال في حواشى المطالع لفظ الحقيقة فى الاصطلاح انما يطلق على الموجودات وانت خبير بان المناسب حينئذ أن يفسر بما يقع فى جواب ما هو اذ ما به الشئ هو هو يعم الكلى والجزئى والماهية شائعة فى الكلى ومفسرة بما يقع فى جواب ما هو ومن ثم قيل ان المهية تدل على الكلية التزاما تدبر قوله</p>	<p>فيلزم الحكم بثبوت الكلى الطبيعى هنى وايضا لا يناسب قوله على ما نشاهد آه وذكر فى الصحاح ان العالم الخلق والعالمون اصناف الخلق والخلق انما يطلق على الجزئى الحقيقى دون الكلى فكيف يكون العالم اسما للجنس بمعنى المهية الكلية ليكون الحقيقة بهذا المعنى تقريبا بقوله العالم بجميع اجزائه محدث (فوائد باقية) ه وايماء الى ان المراد بالشئ ما يعم الموجود والعدوى ولو مجازا او اشارة الى ترادفهما</p>
---	---

(منه عفى عنه) ه لان الوجود ليس معتبرا فى مفهوم المهية عند الكل وايرادها عقيب الحقيقة يشير اليه س\* اى السيد قد ه\* اى حين ايراد المهية عقيب الحقيقة والاشارة الى الترادف (س) ٤ لو فسر الحقيقة والماهية بما وقع فى جواب ما هو لكان اسام عن النقص بالفاعل والفعل واحوط فى حد النوع والجنس من الحقيقة بالقياس الى الاشخاص والانواع تأمل (منه عفى عنه) ٧ بان يكون مدلول المطابق للمهية ما يقع فى جواب ما هو والكلى مدلوله الالتزامى شرح\* قائله السيد (قدس سره) ٨ لعل وجهه ان المهية لا تدل على الكلية التزاما لانها عام والعالم لادلالة له على الخاص باحدى الدلالات الثلاث سمع من الاستاد \* ويحتمل ان يكون المهية شائعة فى الكلى وكونها مفسرا بما يقع فى جواب ما هو مخصوص للمنطقيين وصكائب عند المنطقيين اعم من الكلى (تحرير)

٢ والأقرب ان يراد بالسبب السبب القريب كما هو المتبادر فلا يرد النقض بالفاعل على شئ من المذهبين لكن يرد النقض بالجزء الأخير كالفصل (منه عفى عنه) ٣ ولكل واحد من اجزاء الحقيقة المركبة كالحیوان والناطق اذ لكل واحد منها مدخل في كون الانسان انسانا والجواب ان المراد ما يكون مستقلا فيه والمعنى ما به وحده من غير مدخلية غيره ويدل عليه تقدم الطرف ويتجه عليه ان النسبة يقتضى التغاير ولا تغاير بين الشئ وحقيقته الا بالاعتبار ولا مخلص عنه ( ٣٤ ) الا بالتوسع بان يراد به معنى الاستغناء عن غيره اعنى

الخارج عنه (منه عفى عنه) ٤ اما ان يجعل أحد الضميرين الموصول والاخر للشئ الا انه حينئذ يطل التعريف طردا وعكسا وايضا يلزم التفكيك الا ان يفسر بالاستغناء عن الخارج (منه عفى عنه) ٥ معناه ان الاشياء موجودة في حد ذاتها ولم يكن الفاعل موجودا بل مظهرا (منه عفى عنه) ٦ فمحال يكون تأثير الفاعل الى الشئ نفسه والوجود يكون منتزعا عقليا فيكون تعريف الفاعل ما به الشئ هو هو كما يقال الحمل بالموالاة الحمل به هو اى بالاتحاد (منه عفى عنه)

قوله ما به الشئ هو هو نوقض بالفاعل ودفع بان الفاعل ما به الشئ موجود دون ما به الشئ هو هو وانت تعلم ان النقض بالفاعل باق على رأى من جعل الهوية معمولة الا ان يقال ان الباء صلة الاتحاد المستفاد من لفظ هو هو فكانه علم الاتحاد والمعنى ما يتحد به الشئ ولهذا لم يقل ما به الشئ هو او ما به هو مع كونه اخصروا لو قيل ان الاتحاد مشترك بين الذاتيات والعرضيات فلزم النقض بالعوارض والفصول قلنا المراد بالاتحاد في المفهوم سوا كان ذلك قبل حذف المخصص كالحیوان الناطق بالنسبة الى الانسان او بعده كالانواع والاجناس بالقياس الى ما تحتها من الجزئيات لكن بقى شئ انه يلزم حينئذ ان يكون الانسان بالنسبة الى الحيوان الناطق حقيقة ولم يقل به احد تأمل قوله ما يمكن تصور الانسان اى بالكنه بناء على ان

٨ اى في الصدق اى كل من الذاتيات والعرضيات

صادق على شئ واحد اى محمول على شئ واحد كالكتاب والانسان فانه محمول على زيد (منه عفى عنه) ٩ دون الذات ولا الاعم وفيه حمل اللفظ على خلاف المتبادر من غير قرينة (منه عفى عنه) ١٠ فان الانسان والزيد مثلا متحدان في المفهوم بعد حذف الشخص من زيد وكذلك الحيوان والانسان متحدان في المفهوم بعد حذف الفصل وهو الناطق (منه عفى عنه) ١١ لعل وجهه ان مهية الشئ ما يتحد به الشئ بحيث كان في مرتبة التفصيل دون الاجمال فلا اشكال حينئذ عبد الرحمن ١٢ ولولم يفيد بقوله بالكنه لم يتميز الذاتي عن العرضي لانه لا يمكن تصور الانسان بالوجه بدون تصور الذاتي غاية الامر ان الذاتي متصور اجمالا (منه عفى عنه) وجه التأمل ان المراد بالمفهوم مفهوم الفصل (منه رحمه الله)

١ قوله وقد يقال ان الذاتي متصور آه يريد انه لو لم يقيد بقوله ولكنه لم يتميز الذاتي عن العرضي لانه لا يمكن تصور الانسان بالوجه بدون تصور الذاتي غاية الامر ان الذاتي متصور اجمالا وظاهر انه لا يمكن تصويره ولكنه بدون الذاتي فيصح ان يقال انه لا يتصور الانسان مطلقا بدون تصور الذاتي واما العرضي كالمضاحك فتصور الانسان يوجد بدون كما اذا تصور الكاتب وظاهر انه يتصور ولكنه بدون العرضي (فوائد باقية)\* اي اعترض عليه ٢ - يعني يجوز ان لا يكون المستفاد تعريفا والجمع والمنع من شرايط التعريف (منه) ٣ - او بطريق الحكم المساوي او الخاصة المساوية سواء كان بطريق التعريف اولا فلا وجه للتخصيص بطريق التعريف (منه عفى عنه) ٤ - اي تصور الملزوم وكان ملحوظا بالقصد مخطرا بالبال ( ع ع )

تصوره بالوجه يمكن بدون الذاتي ايضا وقد يقال ان الذاتي متصور عند تصور الانسان بالوجه وغايته بالاجمال قال الفاضل المحشى قيل عليه يستفاد منه ان الذاتي مالا يمكن تصور الشئ بدونه يرد عليه اللوازم البينة بالمعنى الاخص وجوابه بعد تسليم الاستفادة بطريق التعريف ان المستلزم لتصور اللازم انما هو تصور الملزوم بطريق الاخطار على ما نص عليه في حواشي المطالع فامكن تصويره بدونه في الجملة بخلاف الذاتي وايضا زمان تصور اللازم غير زمان تصور الملزوم فانفك في هذا الزمان بخلاف الذاتي وهذا القدر كاف في هذا المقام تم كلامه ولا خفاء في ان النقص ببعض اللوازم البينة كالمسكات بالنسبة الى اعدامها باقى غير مندفع بشئ من الجوابين وايضا ان القول بالانفكاك يهدم

يستلزم تصويره على هذا الوجه تصور لازمه القريب (منه عفى عنه) ه نظرا الى هذا الجواب لا يمتاز التضايق من الذاتي اذ يستلزم تصور احد التضايقين تصور الآخر وجوابه ان هذا بطريق الاخطار والايلازم عدم خلو النفس عن تصور التضايقين هذا محال (منه عفى عنه) \* اي تصور ماهية الملزوم \* اي بدون اللازم البين ٦ - اي في بعض الاوقات وهو وقت كون تصور الملزوم ضمنا (ق) ٧ - فانه لا يمكن التصور بدونه اصلا لا قصد ولا ضمنا (ق)\* جواب

آخر\* فانه لا يمكن تصويره بدونه اصلا ٨ - بل نقول تصويره عين تصويره بلا شبهة فكيف يتصور الانفكاك فتأمل حق التأمل)\* من الانفكاك وان كان في غاية الغلة يكفيها\* وهو مقام الفرق بين الذاتي والعرضي (ق) ٩ - لكن لا يلزم في الجميع لان اعتبار هذا القيد بناء على دفع التسلسل والتسلسل يدفع باعتباره في الجملة (منه رحمه الله) ١٠ - اعلم ان عدم اندفاع الشبهة ببعض اللوازم البينة بناء على ملاحظة المعنى التفصيلي واما اذ لوحظ المعنى الاجمالي من غير ملاحظة مضاف اليه في العمى حال البصر لا يلزم من تصور الملزوم تصويره فحينئذ يندفع الشبهة (منه عفى عنه) ١١ - قد يقال انه مندفع بالجواب الاول لان الاستلزام ان كان مشروطا بالاخطار بالبال فلو كان العمى متصورا لا بطريق الاخطار لا يلزم عند تصويره البصر لان تصور العمى حينئذ تصور اجمالي غير محتاج الى تصور البصر فوائد

١ على ما قرره القوم من ان اللزوم امتناع الانفكاك \* اراد بالاستعقاب ان يكون تصور اللزوم عقيب تصور الملزوم تحرير  
٢ وقد يحاب عنه بان المراد بامكان الانفكاك هو الانفكاك باعتبار النوع ( منه رحمه الله )  
٣ بنا على ما وقع فيها من الافكار والانظار لا باعتبار انفسها ( منه )  
٤ ويؤيده ما قال قدس سره في صدر الرصد الثاني في المهية في شرح المواقف وبالجملة اذا لوحظت مهية في نفسها ولم يلاحظ معها شئ \*  
( ٤٥ ) زائد عليهما كان الملحوظ هناك نفس المهية وما هو داخل فيها اما مجملا او تفصيلا ( منه )

قاعدة اللزوم الا ان يفسر اللزوم بالاستعقاب \* ولوقيل ان العلوم معدات فانفكاك البعض عن بعض ضروري لامتناع اجتماع المعد مع المعد له تحقيقا سوا \* كان المعد قريبا او بعيدا كما بين في موضعه قلنا فحجب الانفكاك في الذاتيات ايضا على ان ما قالوا ان العلوم معدات ليس على اطلاقه بل في العلوم النظرية والوجه الوجيه في الجواب ان يقال ان معنى امكان تصور الانسان بدون امكان فرض تحققه بدون سوا \* كان المفروض محالا كما في اللوازم البينة اولا كبواقى العوارض بخلاف الذاتى فان الفرض ههنا كالمفروض محال على قياس ما قيل في خواص الذاتى ونظيره عدم امكان الشركة في الجزئى الحقيقى دون نقايض الامور العامة لكن بقى شئ \* وهو انه يستفاد منه ان كل ما لا يمكن تصور الشئ \* بدون هو حقيقة ذلك الشئ \* فيرد عليه النقص بالفصول تأمل قوله فانه من العوارض وكل عرض مما يمكن تصور الشئ \* بدون يتجه عليه المنع المذكور \* ولا مخلص عنه الا بما قررناه فتأمل قوله وقد يقال دل على ان هذا غير

عفى عنه ( هـ ) قوله فان الفرض الفرق بين فرض الملزوم عند عدم اللازم وبين فرض الكل عند عدم الجزئ مع ان كلاهما فرض بوجود الشئ \* عند عدمه بامكان الاول وامتناع الثانى نوع تحكم كيف والجزئ لا يكون مشعورا به واللازم الخارج قد يكون مشعورا فحجب ينبغي ان يكون الامر عكس ما ذكر ( فوائد باقية )  
٦ قالوا فرض الشركة فيه فرض محال بطريق التوصيف لا فرض محال بطريق الاضافة كما في نقايض الامور العامة ( منه عفى عنه )  
٧ كالوجود والوجود والشئ واللاشئ \* ( منه عفى عنه )  
٨ وذلك لان المانع من الشركة هو التشخص الخاص في الجزئى الحقيقى بخلاف نقايض الامور العامة

( فوائد ) ٩ قوله يستفاد آه قد يقال بل المستفاد ان كل ما لا يمكن تصور الشئ \* بدون فهو ذاتى ذلك الشئ \* اذ المقابل للعرضى وهو المعرفى بما يمكن تصور الشئ \* بدون انه هو الذاتى مطلقا فلو دخل الفصول في هذا التعريف لا ينتقض لانه دخول فرد المعرفى في التعريف ( فوائد باقية )  
١٠ وجه التأمل ان المقصود من تفسير المهية بما لا يمكن آه امتيازها من العرضى فدخول اجزاء المهية فيه غير مضر ( لكاتبه عفى عنه ) \* اى لا يخفى \* وهو الوجه الوجيه



١ واعلم ان عدم اطلاق الحقيقة على الماهية المعدومة ليس متفقاً عليه فلعل الشارح يكون من جملة من اطلقها (لكاتبه) \* اى القول بوجود الكلى والقول بخلافه ٢ قال بعض الفضلاء ان نسبة الشخص الى النوع كنسبة الفصل الى الجنس (منه عفى عنه) \* اذ اعتبار التحقق فى الحقيقة ليس بطريق العروض منه رحمه الله \* ومعنى استدعاء السوق ان الكلام فى بيان ما به الشئ \* هو هو فيكون هو المسمى (فوائد باقيه) ٣ اى يطلق الهوية على الوجود الخارجى وعلى الشخص وعلى

( ٤٦ )

الشخص كزيد والهوية بمعنى الشخص اعم من عروض الشخص وجزئيته والهوية بمعنى الشخص بطريق الجزئية مشهور من الهوية بمعنى الشخص بطريق العروض و اشار اليه لكن المشهور ان الهوية بمعنى الشخص هى المركبة من الماهية والشخص والهوية بمعنى الشخص مشهور من الهوية بمعنى الوجود الخارجى والشخص و اشار اليه بقوله وهذا هو المشهور (تحرير) ع قوله وهذا هو المشهور اى الهوية بمعنى الشخص المركبة من الماهية والشخص بطريق الجزئية مشهور من الهوية بمعنى الشخص اعم من الهوية بطريق عروض الشخص والجزئية وهذه الهوية مشهور من الهوية بطريق عروض الشخص سمع من الاسناد المحقق) ه لا بشرط شئ \* يدل على ان الحيوان الناطق اذا لو حظ مع التحقق لا يكون ماهية وكذا اذا لو حظت مع اللا تحقق لا يكون ماهية وذلك غير سديد لان كلامنا في التحقق واللا تحقق امر كلى وملاحظة الكلى مع الكلى لا يوجب الجزئية (فوائد باقيه) ٦ ولهذا قال الشارح والشئ \* عندنا الموجود والثبوت آه ولم يقل الشبهة والثبوت والتحقق (منه عفى عنه) ٧ ولذا قال المحقق الطوسى فى تجريدك ويساوقه الشبهة ولم يقل يرادفه (منه عفى عنه) ٧ التردد بين الترادف والتساوى (منه رحمه الله) والظاهر

مرضى عنده والمرضى ما مر من عدم اعتبار التحقق فى الحقيقة كما فى الماهية لكن السؤال بقوله فان قيل فالحكم ناظر الى ان التحقق معتبر فى الحقيقة كما هو المشهور وكذا عدم اطلاق الحقيقة على الماهيات المعدومة اذ يقال ماهية العنقاء لا يقال حقيقة العنقاء يؤيد ما قيل قوله باعتماد تحققه فى ضمن الافراد اما بالتبع او بالاصالة على المذهبين \* قوله وباعتبار تشخصه هوية اى ما به الشئ \* هو هو مع الشخص بطريق العروض كما يستدعيه السوق \* والعدل لكن المشهور ان الهوية بمعنى الشخص هو الماهية مع الشخص بطريق الجزئية وهذا هو المشهور وقد يطلق الهوية على الشخص وعلى الوجود الخارجى ايضا قوله ومع قطع النظر عن ذلك اى التحقق والشخص بمعنى لا بشرط شئ \* لا بشرط لا شئ \* قوله الشئ \* عندنا الموجود يعنى لفظ الشئ \* لا يطلق الا على الموجود عند الاشاعرة فكل شئ \* موجود كما ان كل موجود شئ \* واما انها مترادفان فغير مقطوع به والمقطوع به هو التساوق والتلازم

١ وانما قال الظاهر عدم الترادف لان الترادف لا يستلزم الاطلاق كالشافى والطبيب  
فان الاول يطلق على الواجب دون الثانى مع القول بالتراذف (منه عفى عنه)  
٢ والا لم يتعرض بالشيئية فى بيان الترادف بين التحقق والثبوت والسكون (منه عفى عنه)

( ٤٧ )

٣ اذا لم يكن المهية  
جالب الوجود والعدم

٤ اذا كانت المهية جالب عدم  
الوجود ٥ اذا كانت  
المهية جالب الوجود تحرير

\* فثبت عدم الترادف  
٦ قوله ناش عما سبق اراد  
قول الشارح رح والشيء  
عندنا الوجود ولا شك ان  
هذا القول متبادر فى  
التراذف وليس شىء مثله  
لإفادة التساوى (فوائد  
باقية) ٧ حيث قال  
الشيء عندنا الوجود ولم  
يقول الشيء بمعنى الوجود  
فيلزم التساوى ولنا قول ان  
يقول المقصود ههنا بيان معنى  
الحقيقة والشيء والثبوت  
لا افرادها فالمراد اذا كان  
كذلك فلا بد ان يكون معنى  
قوله والشيء عندنا الوجود  
ان معنى الشيء ومفهومه  
الوجود (منه عفى عنه)

٨ اذ لا لغوية فى قولنا الناطق  
ضاحك مع التساوى

والتساوى بينهما (منه عفى عنه)

٩ اذ بناءً الايراد على التعريف الذى يستفاد عما قيل خلاف الظاهر وايضا لا يكون لكون  
الشيء بمعنى الوجود حينئذ مدخلا فى لغوية الحكم (تحرير) ٩ لان المتبادر هو  
التعريف المذكور دون التعريف المستنبط على انه حينئذ لا يستقيم قوله والقصر على البعض  
تقصير لان زيادة كون الشيء بمعنى الوجود تطويل (فوائد باقية)

والظاهر عدم الترادف اذ الماهيات يوصف بالامكان  
والامتناع والوجوب بالقياس الى الوجود دون الشيئية وايضا  
قد يفيد حمل الوجود دون الشيئية قوله ٨ معناها بديهى  
التصور اى بالكنه وكذا الحكم بالبدهاة هذا هو المشهور بين  
جمهور الحكماء والمتكلمين خلافا للبعض فى المقامين فمنهم  
من قال بكسبية التصور ومنهم من قال بامتناعه ومنهم  
من قال بكسبية الحكم بالبدهاة وبديهية التصور كالامام  
قوله ٨ فالحكم قال الفاضل المحشى اورد الفاء ايدنا بانه  
ناش عما سبق والمنشا مجموع امور ثلاثة تعريف الحقيقة  
وكون الشيء بمعنى الوجود وكون الثبوت بمعنى  
الوجود ثم كلامه ولك ان تقول ان كون الشيء  
بمعنى الوجود لم يلزم مما سبق بل اللازم التساوى ولا  
مدخل للتساوى فى لغوية الحكم وكذا لا مدخل لتعريف  
الحقيقة على ما ارتضاه من عدم اعتبار التحقق فى مفهوم  
الحقيقة نعم لتعريف الحقيقة مدخل فى المنشائية على ما قيل  
والقول بان مراده بتعريف الحقيقة تعريفها المستفاد عما  
قيل دون ما اختاره وفسرها به اولا ليس بسديد وقد يقال  
ان تعريف الحقيقة بما به الشيء هو هو مطلقا يدل على

١ قوله وفيه ان وجود الطبايع الخ يريد ان التعريف المذكور لا يدل على الاتحاد اذ لو كان دالا عليه لما عرفوا الحقيقة بذلك بأجمعهم لأنهم تنازعوا في وجود الطبايع والاكثر على انه لا وجود لها في الخارج والتعريف المذكور لودل على ما ذكر لكان الطبايع عين الاشياء الموجودة عندهم هي والملازمة مبنية على ان الحقيقة اعم من المهية الكلية والحقيقة الجزئية فلو افاده التعريف المذكور لكان كل منهما عين الموجود والجواب ان منكر وجود الطبايع لم يرد بالشئ الموجود بل ارد ما يصح ان يعلم فلا يلزمه القول بوجودها ولعل قوله تأمل إشارة الى هذا الجواب (فوائد باقية) ٢ اى نزاع في ان الطبايع في الخارج موجودا ولا (منه رحمه الله)

( ٤٨ )

٣ كتاب الامر بالتأمل

الاتحاد مع الاشياء فيكون له مدخل فيها وفيه ان وجود الحقايق في الخارج معركة بين العقلاء مع تعريفهم الحقيقة بما فسر به تأمل قوله لا يكون لغوا بمنزلة قولنا آه حاصله ان الثبوت مرادف للشيئية او لازم بين بالمعنى الاخص فالحكم به بعد الملاحظة بالشيئية والحقيقة يكون لغوا غير مفيد وان صح في نفسه لا يقال لاهل بين المترادفين حقيقة بل صورة فكيف يصح الحمل في نفسه والصحة فرع تحقق الحمل لاننا نقول لاهل بينهما اذا اريد بهما في جانبى الوضع والحمل مفهوما هما واما اذا اريد بهما في احد الجانبين الفرد فلا شك في تحقق الحمل وصحته فالحمل متحقق بالضرورة كما فيما نحن فيه قوله قلنا المراد حاصله ان الحكم بالثبوت على ما فرض اتصافه بالشيئية والحقيقة كما هو تحقيق مذهب الشيخ في عقد الوضع لا على ما علم وصدق به كما زعمه السائل ولعله

للاشعار بان كون وجود الحقايق معركة مع التفسير المذكور لا يضر في المدخلية فان للمعتز ان يورد الاعتراض على القوم ايضا (لمولوى قاسم)

٤ قلنا اذا اريد بهما في جانبى الوضع والحمل مفهوما يكون الحمل بينهما مفيدا ولا يكون القضية طبيعية فان المراد من المفهوم من جانب الوضع المفهوم في ضمن الفرد لا المطلق حتى يلزم كون القضية طبيعية ويكون بينهما مفارقة فيكون مفيدا كتب في حاشية الكتاب سمع من مولانا (احمد رحمه الله) ٥ لان ما هو المعتبر في المحمول فهو معتبر في الموضوع (منه عفى عنه)

اراد

٦ بان يكون القضية طبيعية وفيه اذ لا شك في صحة قولنا الكلى كلى بل في كونه مفيدا (منه عفى عنه)

٧ حيث قال بمنزلة قولنا ولم يقل مثل قولنا الامور الثابتة ثابتة لان صورة قوله حقايق الاشياء ثابتة غير صورة الامور الثابتة ثابتة لان العنوان في هذه القضية تركيب توصيفى وفي حقايق الاشياء اضافى (لمولوى حسن)

٨ لا على ما هو المشهور من مذهب الشيخ من ان الفعل الذى اعتبره في عقد الوضع هو بحسب نفس الامر لا بحسب الفرض كما زعمه المتأخرون (منه عفى عنه)

١ انما عبر عنه بالاعتقاد رعاية لدلالة اللفظ اذ التركيب التقييدى ينبنى\* من الاعتقاد (منه) \* اى ما فرض انصافه بالشبهة ٢ والجواب ان اعتقاد الحقيقة قد لا يكون مطابقا لما فى نفس الامر فاعتبار نفس الامر فى جانب عقد الحمل قد يجدى نفعا (منه عفى عنه) ٣ اذ مال التصديق هو الحكم بان الامر كذا فى نفس الامر سواء كان مطابقا ولا (منه عفى عنه) ٤ قوله فان الاخبار فيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها قد يكون اخبارا كما اذا كانت المراد لازم فائدة الخبر نحو انت حافظ للتوراة ويمكن ان يق مراده ان الاخبار بعد العلم بها قد يكون اوصافا لانها كذلك دائما مولانا چلى على المطول فى احوال الاسناد الخبرى \* جواب عن قوله لكن بقى

( ٤٩ )

٥ اى ان فرضنا عقد الوضع  
فرضنا النسبة الخبرية  
المستفادة من التقييدية فلا  
يكون الحكم لغوا وحاصل  
الابراء الذى اشار اليه  
بكلمات فيه ان النسبة  
الخبرية لا بد فيها من  
التصديق ولا يكفى فيها  
الفرض فمحى يكون لغوا تحرير  
يعنى ان كان التركيب  
التوصيفى فرضيا اى مفروضا  
كان الخبرى ايضا فرضيا وفيما  
نحن فيه التوصيفى بحسب  
الفرض سمع من الاستاد

٦ اى فى جواب الاعتراض  
الذى اورده الشارح فى  
لغوية الحكم منه عفى عنه  
٦ وقد يق ان مراده بما  
نعقده ما نسميه بالاسماء

ووله نسميه من قبيل عطف

ملا احمد على شرح العقائد ع  
التفسير حاصله مسميات الاسماء ثابتة وفيه تعسف كما لا يخفى منه عفى عنه ٧ اقول لا  
يتوجه الشبهة اصلا لانه لم يعتبر الاعتقاد فى عقد الوضع بل الاعتقاد داخل فى وصف الموضوع  
اى حقايق الاشياء على اعتقادنا فيكون عقد الوضع عبارة عن المجموع فعقد الوضع يتم  
حينئذ ولان التركيب التوصيفى ينافى تحقق الاعتقاد ولا ينافى ملاحظة الاعتقاد ولا يكون  
الاعتقاد متحققا فيه حينئذ بل فيه ملاحظة الاعتقاد لمولوى عبد الرحمن (رحمه)

اراد بالاعتقاد الفرض لا المصطلح اعنى التصديق كما  
يشعر به ظاهر عبارته لان عقد الوضع تركيب تقييدى  
ويكفيه الفرض والاعتبار فلا يلزم اعتبار التصديق والاعتقاد  
بالمعنى المصطلح فى عقد الوضع كيف لا فلواريد به المصطلح لزوم  
لغوية الحكم واعتبار نفس الامر فى جانب عقد الحمل لا يجدى  
نفعا اذ مال التصديق هو الحكم بان الامر كذا فى نفس  
الامر لكن بقى ان النسبة التقييدية مشعرة بالخبرية فان  
الاخبار بعد العلم بها اوصاف كما ان الاوصاف قبل العلم بها  
اخبار وقد يق\* ان معناه ان فرضنا وفرضناو الا فلا فالأولى  
فى الجواب منع الترادف او كون اللزوم بينا بالمعنى الاخص  
اويق ان العنوان هو الحقيقة بمعنى المهية التى لم يعتبر  
فى مفهومها التحقق كما مرت الاشارة اليه وفرق ما بين  
جعل العنوان نفس الاشياء وبين جعله الحقيقة المضافة اليها

١ وجه التأمل أنه ان اريد الفرق بالاعتبار فمسلم لكنه لايجزى نفعا وان اريد الفرق بالذات فم لان هذا انما يتم لو كان حقيقة الشئ\* مفادها بالذات وذلك ليس كذلك لان حقيقة الشئ\* عينه فعلى هذا لا يكون بين جعل العنوان آه وبين جعل الحقيقة آه فرق فالحق والصواب الجواب المذكور لمحرره ٢ ويؤيده قوله واجب الوجود موجود اذ عقد الوضع فيه مأخوذ بحسب الغرض لامن حيث الاعتقاد كما لا يخفى وايضا ان الرد على السوفسطائية باعتبار عقد الحمل دون الوضع منه رحمه الله\* اى بالبينه والتفسير (منه رحمه الله تعالى) ٣ قوله وما نقل عنه مبتدأ وخبره

( ٥٥ )

وفيه تأمل قوله واجب الوجود موجود اى ما نفرضه واجب الوجود فهو موجود فى نفس الأمر قوله ربما يحتاج الى البيان اى قلما يحتاج الى الاثبات بالدليل كما سيصرح الشارح به حيث قال نجزم بثبوت بعض الاشياء بالعيان وبعضها بالبيان\* وما نقل عنه فى هذا المقام هكذا هذا تأكيد لقوله مفيد والمعنى انه مفيد بل هو يحتاج الى البيان يعنى ليس بيهيا وهذا نفى لقوله لغوائه كلامه صريح فى ان البيان بمعنى الاثبات بالدليل كما هو الشايع المتبادر منه لا ما توهمه الفاضل المحشى اى قلما يحتاج الى بيان معناه فان اكثر من سمعه يفهم منه ذلك المعنى كما فى مثل واجب الوجود موجود والمأصل ان اخذ موضوعه بحسب الاعتقاد متبادر فيما بين الناس فهو مفيد بلا حاجة الى بيان معناه اللهم الا ان يكون بالنسبة الى بعض الازهان القاصرة ثم كلامه قوله ليس مثل قولك الثابت ثابت

قوله هكذا والاشارة الى تفسير البيان بالاثبات بالدليل فوائده باقية  
٤ اى لو افاد عقد الوضع ما افاده عقد الحمل لم يكن هذا الكلام مفيدا ولم يخرج الى البيان اصلا عبد الرحمن\* اى الكلام الذى نقل من الشارح فى هذا المقام فوائده ه فنقول اذا حمل البيان على الاثبات بالدليل فالناسب حمل رب على التكثير فهذا الصق باعتبار كونه مؤكدا لقوله مفيدا واعتبار كونه نفيا بقوله يكون لغوا واذا حمل البيان على بيان المعنى والتاويل المذكور من قبل فالناسب حملها على التقليل فلما اختار من البيان المعنى الاول كان ينبغى ان يختار فى رب المعنى الثانى

اذ

فوايد باقية ٥ واعترض عليه بان كلا المعنيين فى لفظ البيان شائع متبادر وارادة احدهما بعينه فيما سياتى لا يستلزم ارادته بعينه ههنا ورد عليه بان مبنى كلام الجندى على ما نقل عن الشارح هو وقد ايد بتصريح الشارح فيما بعد ولا خفاء فى التأيد اذ الملايم ان البيان فى المقامين بمعنى واحد لمولوى قاسم رحمه ٧ اذ عقد الوضع فيه مأخوذ بحسب الغرض لا من حيث الاعتقاد كما لا يخفى وايضا ان الرد على السوفسطائية باعتبار عقد الحمل دون الوضع منه رحمه الله\* اى اخذ الموضوع بحسب نفس الامر\* اى حاصل الجواب

١ حاجة اليه في نفى المائلة لانه لو اطلق الموضوع عن اعتبار نفس الامر والاعتقاد ايضا ينفى المائلة بقوله اذ المفهوم آه فوايد باقيه ٢ قوله اذ لم يعهد لنا شي آه قيل حقايق الاشياء في معنى

( ٥١ )

الثوابت والثابت في ضمن

الثوابت فلو كان لنا اشياء

نفرض الخ ٣ واما الفرق

بان الفعل في البعض يعتبر

بحسب نفس الامر وفي

البعض الآخر بحسب

الفرض لا يخ عن التكلف

والنعسف منه عفى عنه

٤ وما ذكره الشيخ الرئيس

على ما هو العرف واللغة

ولذا لم يكتف في عقد الوضع

بالامكان واعتبر الفعل على

ما صرح به المحقق الرازي

في شرح الشمسية والسيد

قدس الله سره في حاشية

المطول منه عفى عنه

٥ حيث قال ما ذهب اليه

الميزانيون لا يخالف كلام

العربية كيف وهم في صدد

بيان مفهومات القضايا

المستعملة في العلوم والعرف

منه عفى عنه ٦ ولعل وجه

الامر بالتأمل ان السائل

اعتبر هذا المثال متعدي

الموضوع والمحمول حيث

اخذ موضوعه ومحموله بحسب

نفس الامر ولذا حكم

بلغويته واما اذا اخذ

موضوعه بحسب فرض العقل

كما هو تحقيق مذهب الشيخ

\* يكون ايضا مفيد ان مقصود الشارح ليس الفرق بين

العنوانات حيث اخذ قوله

حقايق الاشياء ثابتة بحسب الفرض والثابت ثابت بحسب نفس الامر بل مقصوده ان السائل قد اخذ

العنوان في قوله الثابت ثابت كذلك وقولنا حقايق الاشياء ثابتة ليس من هذا القبيل سمع من الاستاد

اذا اخذ موضوعه بحسب نفس الامر دون الاعتقاد والفرض اذ المفهوم من الثابت ما انصف به بحسب نفس الامر فيكون الحكم لغوا اذ لم يعهد لنا شي يفرض انصافه بالثبوت ويعبر عنه بالثابت فيحكم عليه بحسب نفس الامر بخلاف واجب الوجود موجود وحقايق الاشياء ثابتة قال الفاضل المحشي هذا ناظر الى قوله وهذا الكلام مفيد اي ليس مثل المثال الذي ذكره السائل فانه غير مفيد اذ قد اعتبر متحد الموضوع والمحمول ثم كلامه يعني ان موضوعه اخذ بحسب نفس الامر كمحموله اذ لم يعهد في امثاله اخذ الموضوع بحسب الاعتقاد والفرض بخلاف ما نحن فيه وواجب الوجود موجود وامثاله فانه معهود بان اخذ موضوعه بحسب الفرض والاعتقاد ومحموله بحسب نفس الامر وانت خبير بان الفرق بين العنوانات لا يخ عن التكلف والنعسف اما بحسب العرف واللغة فظاهر لانا اذا قلنا كل ج ب يكون مفهومه عند اهل العرف واللغة ثبوت البائع بالفعل بحسب نفس الامر واما بحسب الاصطلاح فهو ان الفعل اما بحسب نفس الامر في الكل على ما هو ظاهر مذهب الشيخ على ما عليه العرف واللغة وفهمه جمهور المتأخرين من مذهبه او الفعل بحسب فرض العقل على ما هو تحقيق مذهب الشيخ كما حققه محقق الرازي في شرح المطالع فليتأمل قوله ولا مثل

ع يكون ايضا مفيد ان مقصود الشارح ليس الفرق بين العنوانات حيث اخذ قوله حقايق الاشياء ثابتة بحسب الفرض والثابت ثابت بحسب نفس الامر بل مقصوده ان السائل قد اخذ العنوان في قوله الثابت ثابت كذلك وقولنا حقايق الاشياء ثابتة ليس من هذا القبيل سمع من الاستاد

١ المنص ههنا هو ذكر قوله شعري شعري واما ذكر قوله انا ابو التجم تنبيه على ان الكلام من كان مشهورا بالفصاحة والبلاغة لمولوى قره كمال رحمه ٢ قوله وهو ظاهر اى كور الاول ناظرا الى الاول

( ٥٢ )

والثانى الى الثانى او كون شعري محتاجا اليه او الخفاء ظاهر والا بعد ابعده والا قرب اوسط والاوسط اقرب لمولوى قاسم\* فى توجيه قوله ربما يحتاج الى البيان ٣ والفرق بين التأويل والبيان ان التأويل ما يذكر فى الكلام ولا يفهم منه المحصل فى اول الوهلة والبيان ما يذكر فيه ويفهم ذلك بنوع خفاء بالنسبة الى البعض لمولوى جلى\* فى الفصاحة وكمال البلاغة\* اى المستفاد من التأويل\* اى المناقشة فيه من حيث عدم الذكر لا من حيث التعيين لان التعيين النصوى كان منه عم واما ملاحظته بقيد كونه الآن وفيما مضى او موصوفا بالبلاغة فيما لا يدل عليه الاضافة فارادته ليس الا بالتأويل والصرف عن الظاهر لمولوى عبد الرحمن\* اى المستفاد من التأويل ومن العهد\* اى الاتيان بالدليل

انا ابو التجم وشعري شعري اذ عقد الوضع فيه مأخوذ بحسب نفس الامر لكن المراد بالمحمول ليس مفهومه الظاهر بل ماهو عليه بحسب الشهرة من كمال الفضل والبلاغة قال الفاضل المحشى وقوله ولا مثل انا ابو التجم اناظر الى قوله ربما يحتاج الى البيان فان شعري شعري يحتاج الى البيان البتة اى الى بيان معناه لخفاءه وهو ظاهر ولك ان تقول حقايق الاشياء ثابتة محتاج الى البيان لا بطريق التأويل والصرف عن الظاهر المتبادر لشهرة امر المراد به بخلاف شعري شعري وهو محتاج الى تأويل وهو ان شعري الآن كشعري فيما مضى\* او شعري هو شعري المعروف بالبلاغة وهذا المعنى لا يحصل بجعل الاضافة للعهد لان معنى العهد ارادة بعض اشعار المتكلم بعينه وكم فرق بين المعنيين\* والمشهور ان المراد بالبيان بيان صدق الكلام ففيه تأكيد لكونه مفيد او يرد عليه ان شعري شعري كذلك ثم كلامه وانت تعلم فكما ان اخذ الموضوع فيما نحن فيه على الوجه المذكور مشهور فيما بينهم كذلك اخذ طرفي شعري شعري على الوجه المذكور مشهور فيما بينهم\* واما بالنسبة الى القاصرين فمتساويان والفرق غير ظاهر ومن ادعى الفرق فلا بد له من البيان وايضا ان شعري الآن او الشعر المعروف بالبلاغة بعض الاشعار بعينه لكن بالتعيين النصوى والتعيين المعتبر فى العهد ليس مقصورا على الشخصى

وقد

ه اى فى قوله ربما يحتاج الى البيان اذا اريد بالبيان الاثبات بالدليل لمولوى قاسم\* اى يحتاج الى بيان صدقه بالدليل\* اى اليزانيين



والمناقشة فيه من حيث عدم الذكر لا من حيث التعيين لأن التعيين النوعى كافى (منه عفى عنه)  
والمذكور الحكمى هو المذكور فى القلب فكانه مذكور وقد يبق الذكر الحكمى متحقق كما  
بل فى تعريف الكلمة منه ٢ وقد يبق أن الذكر الحكمى متحقق كما قبل فى تعريف الكلمة  
بأن يحمل على العهد الخارجى بإرادة الشعر المتعارف فيما بينهم ( ٥٣ )

بكمال فكانه مذكور حكما  
منه عفى عنه وهو أن شعري  
الآن كشعري فيما مضى  
أو شعري هو الشعر المعروف  
بالبلاغة منه رحمه الله

٣ فالعنى أن هذا الكلام  
مفيد بل قد يحتاج على  
هذا التقدير إلى بيان  
صدقه بالدليل بالنسبة  
إلى بعض الأشخاص  
كالسوفسطائية فيكون ذكره  
ناكدا للإفادة فإن السائل  
لما أنكر الإفادة أكد بانه  
يحتاج إلى الدليل فكيف  
يتصور عدم كونه مفيدا  
مولوى عبد الرحمن

٤ فأن دفع الإيراد الذى أورد  
على التوجيه المشهور ش  
وجه التأمل أنه من أين  
جزمتم بعدم احتياجه إلى  
الدليل والحال أن قوله  
شعري الآن كشعري فيما  
مضى يحتاج إليه تحرير

٥ فمحصل مفهوم القضية  
راجع إلى العقدين عقد  
الوضع وهو اتصاف ذات  
الموضوع بوصفه وعقد  
الحمل وهو اتصاف ذات  
الموضوع بوصف المحمول

وقد يناقش فيه بأن العهد يقتضى الذكر الحقيقى لفظا أو تقديرا  
أو الحكمى والكل منتف ههنا وإيضاً أن المراد بالبيان هو بيان  
صدق الكلام بالدليل ومن البين أن شعري شعري ليس كذلك  
أذاً استقامة معناه موقوف على التقدير والتقدير ليس بيانا  
له ولا دليل صدقه فليتنامل\* قول\* وتحقيق ذلك أى الجواب  
المذكور وتفصيله أن القضية المتعارفة يشتمل على العقدين  
عقد الوضع وهو اتصاف ذات الموضوع بالعنوان بطريق  
التقييد وعقد الحمل وهو اتصاف ذات الموضوع بمفهوم المحمول  
بطريق الخبرية والوضع قد يستلزم الحمل استلزام بينا  
بالمعنى الأخص فح يكون الحكم لغوا وقد لا يكون كذلك  
فح قد يحتاج الحمل والحكم إلى امر خارج عن الطرفين وذلك  
الخارج إن كان غير النظر فالحكم بديهى والافتظرى وعلى  
التقديرين فالحكم مفيد وإن اختلف الشئ\* المحكوم عليه  
بالاعتبار قد يكون باعتبار اختلاف العنوان كالجسم والحيوان  
الناطق وقد يكون باعتبار اخذ الموضوع بحسب الاعتقاد  
والفرض والمحمول بحسب نفس الامر كما فيما نحن فيه  
وكذا يجب الوجود موجود ولا يبعد أن يجعل ذلك إشارة  
إلى الجواب التحقيقى فى هذا المقام دون المذكور فكان  
الجواب المذكور ليس مرضيا عنده تحقيقا إذ مبناه على  
أخذ عقد الوضع بحسب الاعتقاد والفرق بين اخذ

والأول تركيب تقييدى والثانى تركيب خبرى لمولوى قاسم رحمه الله \* أى نسبتيين \* الوضع  
\* أى يستلزم الحمل ٦ وإيضاً عبارة المصنف لا يساعد ما ذكرناه من قوله ونسبته بالاسماء منه ره

١ وذلك خلاف العرف واللغة منه ره ٢ فيه ان هذا الجواب ايضا بعد التزام كون  
 الشئ<sup>٢</sup> بمعنى الوجود او كون الوجود لازما بينا بالمعنى الاخص والا لا حاجة الى الجواب  
 التحقيقي بل الجواب هو المنع ابتداءً فجعله منشاء لعدم كون الجواب الاول مرضيا ليس بسد يد سمع  
 ٣ بان يكون الضمير للقضية المذكورة وانت خبير بان هذا غير ما قيل تأمل منه عفى عنه  
 ٤ أى فى رد كلام الخصم وهو انه لا علم بثبوت حقيقة ولا بعدم ثبوتها لانه سالبة كلية واثبتت  
 الموجبة الجزئية يكفى فى رد السالبة الكلية (منه عفى عنه) ٥ قوله والتصديق بها آه فيه ان  
 حقايق الاشياء<sup>٦</sup> بمعنى الموجودات واذلك اعترض بانه كلام لغوي بمنزلة الثوابت ثابتة والموجودات  
 هى الجزئيات الحقيقية وكل منها مبين الآخر فكيف يتصور حمل بعضها على بعض فوائده باقية  
 ٧ والباء اذا كانت صلة التصديق كانت واردة على المحمول الكلى وفيه نوع اشعار على  
 ان الحقايق عبارة من  
 ( ٥٤ )

العنوانات بعضها بحسب الفرض والبعض الآخر بحسب نفس الامر  
 وقد عرفت ما فيه من ان الاخذ بحسب الفرض دون نفس  
 الامر وكذا الفرق على خلاف ما عليه العرف واللغة او بناءً  
 على ان الجواب المذكور بعد التزام كون الشئ<sup>٢</sup> بمعنى  
 الوجود او كون الوجود لازما بينا بالمعنى الاخص وذلك  
 ليس كذلك غاية الامر التلازم بحسب نفس الامر دون التعقل  
 حتى يلزم لغوية الحكم قوله أى بالحقايق يحتمل ان  
 يراد العلم بالقضية المذكورة اذ هذا القدر كافى فى الرد قوله  
 والتصديق بها بان يحمل بعضها على بعض كقولنا الجسم

متحرك

الطبائع الكلية كما اشار اليه  
 منه عفى عنه ٧ بان يكون  
 الضمير للقضية المذكورة  
 وانت خبير بان هذا غير  
 ما قيل تأمل (منه عفى عنه)  
 ٧ قوله بان يحمل بعضها على  
 بعض الحقايق على بعض  
 ولو فى ضمن اثنين او ثلاثة  
 او الكل على الآخر بان يحمل  
 كل واحد واحد من افراد  
 الحقايق على الآخر بمعنى  
 انه لا يخلو شئ من الحقايق  
 من المحمولية وقوله كما هو  
 الظاهر نظرا الى الثانى  
 لان الجمع المحلى باللام

يفيد الاستغراق ووجه تقديم الاول مع كون الثانى اظهر لكونه مرادا وقوله كقولنا الجسم متحرك  
 مصداق الحمل سمع من الاستناد ٧ قوله بان يحمل بعضها على بعض حتى يحصل تصديق جنس  
 الحقايق فى ضمن هذا البعض كما فهم الشارح (او الكل على الآخر) أى حمل كل واحد من الحقايق  
 على الآخر بحيث لا يبقى حقيقة بلا علم وتصديق كما هو الظاهر من عبارة المصنف اذ المتبادر من  
 رجوع الضمير فى قوله والعام بها الى الحقايق المستغرقة من غير تقدير الثبوت فيقتضى حصول  
 التصديق بجميع الحقايق وذا لا يحصل الا بحمل كل واحد من الحقايق المستغرقة على الآخر  
 وينبغي ان يراد بالحقايق المحمولة الذاتيات وبالاحوال العوارض حتى يحصل الفرق سمع  
 ٧ بان يكون الحقيقة ذابعا وجزاء ويحمل بعض اجزائها على بعض بان يقى الجسم متحرك  
 وكل واحد من الجسم والمتحرك جزء من الحقيقة وهو الحيوان كاتبه عفى عنه

١ قد غفل المحشى المولوى عن لفظ الجمع والفاء التفرعية في قوله فاللام في العلم  
فوائد باقيه ١ اى حمل الكل على الاجزاء ظاهر من العبارة لان حمل البعض على البعض  
تصديق ببعض الحقيقة لا

( ٥٥ )

التصديق بها لكتابه  
عنى عنه ٣ قوله ونكتة  
جمع التصور آه لا يخفى  
ان كل تصديق يستلزم  
ثلاث تصورات متوقفا عليها  
والتصديق بحسب المرتبة  
مقدم على التصور اذ به  
يتحقق الايمان وبه  
سعادات الدنيوية  
والاخروية وايضا  
التصديق تبلغ درجة الكمال  
وهو اليقين والتصور لا تبلغ  
درجة الكمال وهو معرفة  
كنه الشئ\* فالواحد من  
التصديقات بمنزلة الجمع  
من التصور فوائد باقيه

ع معنى لها كان للتصور  
انواع مختلفة يتعلق بها حتى  
لا حجر في التصور بخلاف  
التصديق فان متعلقه  
يكون نوعا واحدا وهو  
الحكم اى الوقوع واللا  
وقوع تحرير ٤ لان  
متعلق التصور انواع مختلفة  
بخلاف متعلق التصديق  
فانه هو النسبة الخبرية  
فقط تدبر منه عنى عنه  
\* بالتحقق الرابطة دون  
المحمولى منه ره

متحرك او الكل على الاخر كما هو الظاهر قوله باحوالها بان  
يجعل الحقايق موضوعا ويثبت عليها الاحوال ولا شك ان  
التصديق بجمال الشئ\* من حيث النسبة الى ذلك الشئ\*  
علم بذلك الشئ\* فيصح عد التصديق باحوال الحقايق  
من قبيل العلم بالحقايق كالعلم بانفسها فلا يتجه ان  
الكلام في العلم بالحقايق فكيف يصح عد التصديق  
باحوالها من جزئيات العلم بها كما لا يخفى قال الفاضل  
المحشى فاللام في العلم لاستغراق الانواع بمعونة المقام  
ثم كلامه ولعله اراد بالانواع نوع التصور والتصديق وبالمقام  
مقام الرد كما يشعر به جواب الشارح عما قيل ولاخفا\* في  
ان جمع التصور ناظر الى استغراق الاشخاص وليس  
مقصورا على استغراق الانواع وان مقام الرد لا يستدعى  
الاستغراق مطلقا فضلا عن الاستغراق النوعى اذ ثبوت  
جنس العلم كافى في الرد كما ان ثبوت جنس الحقيقة  
كافى فيه كما لا يخفى على من تفتن في جواب الشارح ونكتة جمع  
التصور وافراد التصديق لا يخفى على الفطن الذكى  
قوله متحقق بمعنى انه واقع في نفس الامر لا بمعنى انه  
موجود في الخارج اذ العلم عند الاشاعة\* اضافة وهى اعتبارية

٥ قوله واقع في نفس الامر لعل المراد ان اتصاف الشئ\* به خارجى ونفس الصفة معدومة  
في الخارج كالعنى فوائد باقيه \* اى عند بعضهم فلا يصح الاطلاق فوائد

١ قوله اتفاقا من المتكلمين سوى الاين ذكر في المواقف في المرصد الرابع في المقدمة  
اثبت الحكماء المقولات التسعة وانكرها المتكلمون سوى الاين لانها لو وجدت لزم التسلسل  
اما اول فلان محلها يتصف بها فله اليها نسبة موجودة يعود الكلام فيها واما ثانيا فلان وجودها  
اليها نسبة وهذه النسبة ايضا موجودة واما ثالثا فلان لاجزاء الزمان بعضها الى بعض نسبة بالتقدم  
والتاخر فلو كان النسب موجودا لكان التقدم والتاخر موجودين مع موصو فيهما ومع التقدم  
فيكون التقدم الموجود مع الزمان المتقدم متقدما على المتاخر الموجود مع الزمان المتاخر  
فللمتقدم تقدم اخر وهكذا للمتاخر تاخر آخر والجواب ان الدليل انما يدل على رفع الایجاب  
الكلی دون السلبی الكلی

( ٥٦ )

اتفاقا من المتكلمين سوى الاين قول العلم بشيئونها بتقدير  
المضاي ورجع الضمير الى الحقايق واقامة المضاي اليه مقامه او رجع  
الضمير الى الثبوت الذي في ضمن ثابتة والتأنيث باعتبار  
المضاي اليه وفيه نظر اذ ليس في الكلام اضافة الثبوت الى  
الحقايق وكما ية الاضافة من حيث المعنى في التأنيث محل الخدشة  
والظاهر ان المراد بالعلم على هذا التوجيه هو التصديق لا ما  
يعم التصور والتصديق واللام في العلم لاستغراق اشخاص  
نوع التصديق ولا يبعد حمل اللام على الجنس والحقيقة قول العلم  
للقطع بانه لا آه يعنى ان الحقايق عام مستغرى فرجع الضمير  
اليها يقتضى كون العلم بجميع الحقايق حاصل لنا وهربين البطلان  
وقد يقال ان الآية الكريمة وعلم آدم الاسماء كلها اى  
مسمياتها نص في حصول العلم بالجميع تفصيلا ودفعه غير خفى كما

والثاني هو المطلوب ويمكن  
ان يق تقدم شى على آخر  
فليكن عين تأخر الآخر عن  
الاول فكما ان التأخر قائم  
بالتأخر كذلك التقدم  
وكما ان الموجود مع المتأخر  
فكذلك الثاني فواو باقيه  
\* فان مصدر الثابتة المستغنى  
الى ضمير الحقايق مصدر  
مضاي اليها والضمير له  
منه عفى عنه ٢ لان جواز  
كون التأنيث باعتبار  
المضاي اليه اذا جاز  
حذف المضاي واقامة المضاي  
اليه مقامه وههنا ليس  
كذلك شرح ٣ ووجه  
الخدشة ان التركيب  
الاضافي اذا كان في نفس

لا يخفى

الكلام يرجع الضمير  
المؤنث الى المضاي باعتبار تأنيث المضاي اليه فهو معقول والا فلا وههنا مثل الثاني  
عبد الرحمن ٤ لان العلم اذا كان متعلقا بالركب الاضافي فهو ظاهر في التصديق كالعالم  
بقيام زيد سمع ٥ اى جنس التصديق لا العلم لان العلم بالثبوت لا يكون الا تصديقا  
فلا يصح حمل اللام على الجنس لراقه ٦ اى على سبيل التفصيل منه رحمه ٧ اذ الجمع ظاهر في  
العموم منه ره ٨ اى العلم التفصيلي التصوري بالكنه او بالوجه المساوى او التصديق  
منه عفى عنه \* بان الانبياء صلوات عليهم مستثناة والكلام في علم سائر الناس منه عفى عنه  
٩ لان مراد صاحب القيل انه لا علم لنا بجميع الحقايق تفصيلا او المراد انه لا علم من غير  
تعليم المعلم او يكون المراد بالاسماء المسميات المخصوصة سمع

١ وبيان الدفع ان المراد ان للقطع بانه لا علم بجميع الحقايق بلا تعليم المعلم الخاص وهو الله تعالى لمولوى عبد الرحمن ره ١ اذ على تقدير تسليم كون المراد المسميات فالآية الكريمة تدل على حصول العلم بالجميع على آدم عليه السلام لا على القوم سمع ٢ والقرينة لتعيين المراد فى الثانى ابطال جمعية الحقايق بالاضافة وفى الثالث ابطال جمعية الاشياء بالالف

( ٥٧ )

واللام او عدم تقييد الجنس بالحقيقة او بالعلم او نقول ان المراد من الحقايق ههنا الحقيقة يدل عليها الحقايق كدلالة الجمع على الواحد كما فى المرفوعات هر اى المرفوع والضبير فى بهاراجع الى تلك الحقيقة وهذا الجواب معارضة بحسب المناظرة منه عفى عنه

٣ فان قلت جنس حقايق الاشياء ثابتة فى الاستغراق قلت الجنس لا ينافيه لان الاستغراق بالنسبة الى العلم والجنس بالنسبة الى المعلوم فان قلت مساوئ العلوم كليات قلت هذا من المبادئ كما يفهم من قوله ثم لما كان منه ره

٤ ويحتمل ان يكون اختيار صيغة الجمع اشارة الى تعدد انواع الحقايق كما يستفاد من كلام المحقق السلارى فى مبحث المرفوعات حيث

لا يخفى قوله والجواب ان المراد الجنس حاصله اننا لاندعى الايجاب الكلى بل الايجاب الجزئى يعنى جمع من الحقايق ولو ثلثة او اربعة او حقيقة من حقايق الاشياء ثابتة والعلم بجنس الحقايق متحقق لان الخصم يدعى السلب الكلى فى المقامين والايجاب الجزئى كافى فى ابطاله وانت خبير بان الانسبج ان يق حقيقة الشئ ثابتة من غير جمع المضاف والمضاف اليه قوله ردا اى بدليل انه رد على القائلين اه قوله ولا بعدم ثبوتها وانما لم يقتصر على الاول مع انه كافى فى المقص تنبيهها على ان للمنكر ينبغى ان يتعرض لنفى القسمين معا ليكون نصا فى مراده لان العلم بالحقايق منحصر فى القسمين العلم بثبوتها والعلم بعدم ثبوتها بخلاف الرد عليه فانه يحصل بمجرد القول بان العلم متحقق بهما من غير ان يتعرض بالثبوت وبالعدم قوله ومنهم من ينكر حقايق الاشياء انفسها بمعنى انها مرتفعة عن نفس الامر بالمرة وليس للمهمة تخالف وتمايز بعضها عن بعض وليس شئ منها مظروفا

قال ان اللام ابطلت معنى الجمعية واقحام صيغة الجمع للاشارة الى تعدد الانواع شرح ه قيل التنبيه المذكور تعليم للمنكر طريق انكار الحق وهذا ليس شان اهل الحق فوائد باقية ٦ قوله منحصر اه هذا المحصر ممنوع لان العلم بسائر احوال الحقايق علم بالحقايق كالعلم بعدم ثبوتها فوائد باقية

لنفس الامر لا ينفسه ولا بوجوده اذ ما من نسبة ايجابية كانت  
او سلبية الا فلها نسبة بنا قضا بل الكل خيالات واوهام  
لا اصل له كالسراب الذي يحسبه الظمان ماء لان الكل راجع  
الى اصل واحد حقيقى موجود فى الخارج وحده حقيقة بحيث  
لا تعدد ولا تمايز بوجه من الوجوه الا بحسب الظاهر وبادى  
الرأى واما بحسب التحقيق فلا كما ذهب اليه جمع من اهل  
المشاهدة والمكاشفة لا يقفح يلزم ارتفاع النقيضين لان  
ارتفاع النقيضين فرع تحقق اصل النسبة فحيث لا نسبة  
فلا ايجاب ولا سلب وذلك ليس ارتفاع النقيضين على ان  
امتناع ارتفاع النقيضين من جملة المخيلات عندهم ومن  
هذا يظهر لك ان انكارهم لا يختص بالحقايق الموجودة فى  
الخارج كما يشهر به ظاهر عبارة الشرح وقد يق ان مرادهم  
بالانكار بها انكار ثبوتها على حذف المضام كما فى مذهب  
العندية والفرق بين المذهبين باعتبار ان العندية يقولون  
ثبوتها تابعة للاعتقاد بخلاف العنادية فانهم ينكرون الثبوت مطلقا  
قول ومن ينكر ثبوتها اى اتصاف الماهيات بالوجود وثبوت  
بعضها لبعض بحسب نفس الامر مع قطع النظر من الاعتقاد  
بل هى تابعة للاعتقاد فان اعتقدنا موجودا فموجود  
ومعدوما فمعدوم وان حادثا فحادث وان قديما فقديم الى  
غير ذلك فمعتقد كل طائفة حق بالقياس اليهم وباطل  
بالقياس الى خصومهم فيكون النقيضان حقا بالقياس الى  
الطائفتين ولا استحالة فيه عندهم اذ ليس فى نفس الامر شىء محقق

واجتجوا

١ كالعناء فانه عند  
المتكلمين المحققين  
مظروف لنفس الامر بنفسه  
لا بوجوده منه عفى عنه  
٢ فاذا تعارضا تساقطان  
حكم التعارض التساقط  
فيثبت عدم تحقق نسبة  
امر الى آخر فى نفس  
الامر تحرير  
٣ اى حين ارتفاع النسبة  
بالمرة  
٤ اذ لا ثالث ولا نقيضان  
تحرير  
٥ فلا ارتفاع ولا استحالة  
بحسب نفس الامر  
٦ اى من نفي تحقق اصل  
النسبة  
٧ اى باختصاص انكارهم  
بالحقايق الموجودة فى  
الخارج تحرير  
٨ بان المراد انكار الحقايق  
الموجودات فى الخارج منه  
عفى عنه  
٩ ويؤيده ما ذكره فى  
الدرس السابق من قوله  
بانه لا ثبوت لشيء من  
الحقايق منه عفى عنه

\* اى العندية ١ فى شرح المواقف وذلك مما لا يخفى فسادُه انتهى كانه اشارة الى ان هذا الوجدان لعروض غلبة الصفراء<sup>١</sup> والافصحى المزاج يدرك حلوله المواقف لنفس الامر والى ان الصفراوى يجد الحلوم لا يستلزم الحكم بعدم ثبوت شىء من الاشياء غاية الامر يصير سبب التناسب فيلايم ما قاله اللاادرية لا ما قاله العندية لمولوى قاسم ٢ اى على كون الاشياء تابعة للاعتقاد ٣ اى من غلب على طبيعته الصفراء<sup>٤</sup>

( ٥٩ )

ع اى هذا الوجدان ه اى لا ينتهى الى اعتقاد ثابت فى نفس الامر ع والشك شائع فيما استوى طرفاه وقد يستعمل فيما يقابل اليقين والظاهر ان المراد ههنا هو الاول ويحتمل الثانى ولفظ الزعم يؤيد الثانى وعلى الاول لا بد من التأويل اذ الزعم يناقش الشك والتأويل هو ان لفظ الزعم قد يستعمل ويراد به الاشارة الى خذلان مذهب الخصم منه عفى عنه ٧ والتس فى الامور الاعتبارية ليس بحال منه رحمه الله ٨ تقدير الكلام لنا دليل تحقيقا على ان دليل مبتدأ مؤخر ولنا خبره وتحقيقا تميز وقول الجندى بيان حاصل معناه شرح ٩ وجهه ان الدليل يستلزم العلم سواء كان على المعنى المشهور عندهم اولا لان العلم بالمطلوب فى مفهوم الدليل مأخوذ منه عفى عنه ٩ وجه التدبر ان

واحتجوا على ذلك بان الصفراوى يجد الحلوم فى فمه مرا فدل ذلك على ان المعانى تابعة للاعتقاد دون العكس فان قيل ان الاعتقاد بتبعية ثبوت الحقايق للاعتقاد حقيقة ثابتة فان قالوا بتبعية ذلك الاعتقاد لاعتقاد آخر فلا يخ من ان ينتهى الى اعتقاد ثابت فى نفس الامر فلزمهم التناقض اولا فيلزم التسلسل قلنا لهم ان يمنعوا استحالة التس لانه فى الامور الاعتبارية ولو قيل انهم اعترفوا بتحقيق النفس فيلزمهم التناقض قلنا هذا ايضا تابع للاعتقاد عندهم قوله فيزعم انه شاك قيل فيلزم التس فى الشكوك واجيب بانهم شاكون فى لزوم التس مع انه التس فى الامور الاعتبارية قوله ولنا تحقيقا اى دليلا متقا صادق المقدمات بحسب نفس الامر وان لم يكن حقا صادقا مسايا عند الخصم فيكون المقصود منه اظهار الحق لا الزام الخصم فيكون له ولاية المنع فيه ولا خفاء فى ان اللازم منه ثبوت الاشياء فى نفس الامر واماثبوت العلم بها فلا وفيه تدبر قوله بالضرورة الضرورة بمعنى القطع واليقين او بمعنى الوجوب دون معنى البدئية بقرينة قوله وبعضها بالبيان قوله الزام اى قياسا

الجزم بثبوت الاشياء علم بثبوت الاشياء ٩ لانه يمكن ان يقال انه اذا جزمنا بالضرورة بثبوت بعض الاشياء يحصل لنا العلم بثبوته ايضا منه عفى عنه ١٠ قوله الضرورة بمعنى القطع الخ قد يقال ان قوله بالبيان متعلق بالثبوت وقوله بالضرورة متعلق بالجزم ويجوز ان يكون ثبوت الشىء نظريا والجزم بذلك الثبوت بالنظر بديهيا فنفس المقيد نظرى وقيد بديهى فوائد باقيه



١ قوله لا بمعنى القياس الجدلي الخ جعله مقابلا للالزام بالمعنى المذكور وانه اعم لتناوله  
 الشهورات ايضا ذكر في شرح الشمسية من غير اليقينية الشهورات وهي قضايا يعترف  
 بها جميع الناس وسبب شهرتها في ما بينهم اما اشتغالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن  
 والظلم قبيح واما ما في طبائعهم من الرقة كقولنا مراعات الضعفاء محمود واما ما فيهم من الحمية كقولنا  
 كشف العورة مذموم واما انفعالاتهم من عاداتهم كقبح ذبح الحيوانات عند اهل الهند وعدم قبحه  
 عند غيرهم واما من شرايع واداب كالامور الشرعية وغيرها ومنها المسلمات وهي قضايا تسلم من  
 الخصم ويبني عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة فيما بينهما خاصة او بين اهل العلم كتسليم الفقهاء  
 مسائل اصول الفقه والقياس المؤلف من الشهورات والمسلمات يسمى جدلا والغرض منه الزام  
 الخصم واقتناع من هو قاصر

( ٦٥ )

مركما من المقدمات المسلمة عند الخصم مستلزما لبطلان  
 مذهبه كما هي مسلمة عندنا مستلزمة لمذهبنا ايضا لا بمعنى  
 القياس الجدلي المركب من المقدمات المسلمة عند الخصم  
 غير المسلمة عندنا وانت خبير بان بعض المقدمات غير  
 مسلمة عند الخصم كيف وان امتناع ارتفاع النقيضين من جملة  
 المخيلات عندهم فكيف يكون الزاميا قلنا وانما جعله الزاميا  
 تنبيها على ان من يصلح التخاطب والمناظرة يتم الزام او  
 اشارة الى قربه بالتسليم بالنظر الى الاول نأمل قوله ان لم  
 يتحقق نفى الاشياء اي ان لم يتصف شيء من الاشياء بصفة النفي  
 لم يكن شيء منها متفيا اذا المنفى ما اتصف بالنفي وقام به  
 النفي فان لم يتصف بالنفي لزم الاتصاف بنفي النفي ونفي  
 النفي اثبات او ملزوم له فلزم الثبوت وان تحقق النفي

عن ادراك مقدمات  
 البرهان انتهى كلام شارح  
 الشمسية فقوله بينهما اي  
 الخصم وبين الباقي وكونهما  
 مسلمة عند الباقي في  
 الظاهر سواء كانت مسلمة  
 عنده بحسب الحقيقة او لا  
 فالمفهوم من كلام هذا  
 الشارح ان مقدمات  
 القياس الجدلي مسلمة عند  
 المستدل وخصمه وقد جعل  
 المولوى الجندى غير مسلمة  
 عند المستدل وان كل جدلي  
 فهو لغرض الالزام لان  
 مقدمات الجدلي غير مسلمة  
 عند المستدل لان الجدلي  
 يباين الالزامي كما قال  
 المولوى الجندى ولعل

هذا اصطلاح جديد (فوائد باقية) ٢ قوله وانت خبير بان بعض المقدمات قد  
 غير مسلمة عند الخصم قد يقال انكار وجود الاشياء لو كان مستلزما لعدم صدق القضايا  
 وكونها من المخيلات فجميع المقدمات يكون محيلة فلا وجه لتخصيص البعض ولو لم يكن مستلزما فلا  
 يلزم كون البعض من المخيلات فوائد ٣ قوله وانما جعله الزاميا بمعنى ان اطلاق  
 اللفظ هنا بطريق التجوز فوائد ٤ اي الزام عليه ليكون عاقدا الى اسم ان فوائد ٥ بحيث يلبق  
 ان يجعل الزاميا منه رحمه ٥ وفيه ان قربه بالتسليم بالنظر الى الاول مم لان جمع الاشياء  
 عندهم من المخيلات لعله اراد بالتأمل هذا سمع ٥ اي الدليل الثاني ٦ اي الدليل الاول  
 ٧ اي النسبة التجريبية التي يكون بين الموضوع والمحمول منه عفى عنه

١ اذول فيه بحث لانا لانسلم اذا لم يتصف الاشياء بالنفى يلزم ان يتصف بنفى النفى  
لجواز ان لا يكون الاشياء ثابتة في نفسها فلا يتصف بشئ<sup>٢</sup> منهما عبد ٢ على التردد  
او على هذا الشق في ٣ اي عند السوفسطائية عم اي نفي الاشياء في حد ذاته  
٥ لجواز ارتفاع النقيضين على مذهبهم بل جوازه ايضا من التخييلات عندهم فلا يمكن  
الزامهم بناء على امتناع ارتفاع النقيضين لمولوى قاسم ره ٦ اي بطريق السلب  
الكل ٦ موجودة كانت

( ٦١ )

او معدومة ٧ فلا يلزم من  
ثبوت النفى ثبوت الحقيقة  
الموجودة في الخارج ره  
٨ يعني اذا كان انكارهم  
مقصورا على حقايق  
الموجودات لا يتم الالزام  
عليهم ظاهرا فان اهم ان  
يختاروا الشق الثاني  
ويقولوا النفي متحقق وليس  
من الموجودات الخارجية  
وكلامنا فيه فبحاج الى  
توجيه الالزام اي جعله  
موجها فلذا وجه المتهوم  
بان النفي آه لمولوى قاسم  
٩ لانه اما كيف او انفعال  
٩ لانه من مقولة الكيف  
على ما اختاره الجمهور  
مولوى قاسم  
١٠ اي على التوجيه  
المذكور ومدار الوجود  
عليه مبني على ان العلم  
من مقولة الاضافة فلا يكون  
موجودا في الخارج وقوله  
عند كثير من المتكلمين

فقد ثبت مهية من الاشياء اذ النفي من جملة المهيئات وكذا  
الانصاف بصفة النفي من جملتها قال الفاضل المحشى يرد عليه<sup>٢</sup>  
ان عدم ارتفاع النقيضين من جملة التخييلات عندهم فلا  
يلزم من عدم تحقق النفي الثبوت فالصواب في الالزام  
ان يقتصر على الشق الاخير فيق انكم جزتم بنفى الحقايق  
مطلقا وهذا النفي من جملة تلك الحقايق فثبت بعض ما  
نفيتم وقد يتوهم ان انكارهم مقصور على الحقايق الموجودة  
الخارجية ويوجه الالزام بان النفي حكم والحكم تصديق  
والتصديق علم والعلم من الاعراض الموجودة في الخارج  
ويرد عليه انه لا وجود للعلم في الخارج عند كثير من  
المتكلمين ثم كلامه ولا يشتبه عليك بانه يرد عليه مثل ما يرد على ما  
ذكر بان يقال ان النفي من جملة التخييلات عندهم وكذا  
المجزم فلا يلزم ثبوت ما نفي وايضا ان عدم وجود العلم  
في الخارج عند كثير من المتكلمين لا ينافي كونه

اشارة الى ان عند بعضهم من مقولة الكيف فيكون موجودا في الخارج سيع من الاستاد  
٨ بقياس المساواة فلزم منه كون النفي موجودا في الخارج فيه تأمل سمع اي على الحيالي  
١٢ انت خبير بانه لا يتم مثل هذا الكلام من قبل العندية فان الظاهر من مذهبهم على  
ما عرف من تحرير شرح المواقي وغيره انهم ما كمن يجزم النفي وجزم لزومه من شبهتهم  
\* مولوى قاسم ١١ اي عند السوفسطائية

١ اقول ان العنادية انكروا ثبوت الموجودات التي قال المنكلمون بوجودها فالزامهم ان  
يثبت عليهم القول بثبوت بعض من تلك الموجودات فالالزام باثبات قولهم بثبوت العلم  
يتوقف على كون العلم موجودا عند المنكلمين فواقد باقيه ٢ اى فى رد كلام المتوهم  
٣ لان اللاوقوع ليس  
( ٦٢ )

ملزم ما به اذ لا يجب ان يكون الملزم به معتقدا لمن تمسك به والاولى فى  
الرد ان يق ان الكلام فى النفى بمعنى اللاوقوع دون النفى  
بمعنى الانتزاع لان النقيضين هما النفى والاثبات بمعنى  
الوقوع واللاوقوع لا النفى والاثبات بمعنى الايقاع والانتزاع  
لارتفاعهما عند الشك والكلام فى المتناقضين فلا يصح الحكم  
بان النفى حكم والحكم تصديق الخ تأمل قوله على  
الاطلاق اى بطريق السلب الكلى قوله انما يتم على العنادية  
وقد عرفت ما فيه قال فى شرح المقاصد ثم لا يخفى ما فى العنادية  
والعندية من التناقض حيث اعترفوا بحقيقة اثبات او نفى  
سبما اذا تمسكوا فيما ادعوا بشبهة بخلاف اللاادرية فانهم  
اصروا على التردد والشك فى كل ما يلتفت اليه حتى فى  
كونهم شاكين تم كلامه ولاخفاً فى ان الالزام يتم على  
العنادية والعندية معافيين كلاميه نوع تدافع وما قيل فى توجيه  
ما فى شرح المقاصد من ان نسبة النفى ان لم يتحقق فى نفسها  
فقد تحقق نسبة الثبوت اذ الواقع لا يخفى عن النسبتين مدفوع بما مر  
من ان عدم خلو الواقع من النسبتين من جملة المخيلات  
والاولى فى التوجيه ان بق انكم جزتم بنفى الحقايق مطلقا وانصاف  
الحقايق بصفة النفى وهذا النفى والانصاف من جملة تلك الحقايق

بنصديق بل مصدق به  
( منه رحمه )

٤ لان اللاوقوع ما ليس  
بنصديق بل مصدق به  
( منه عفى عنه )

٥ وهو ان بعض المقدمات  
غير مسلمة عند الخصم لان  
امتناع ارتفاع النقيضين  
من جملة المخيلات عندهم  
( لكانته )

٥ وهو عدم ارتفاع  
النقيضين من جملة  
المخيلات عندهم وكذا  
( النفى والجزم )

٦ والترديد ناظر الى  
قول كل منهما اعنى انكار  
الحقايق وادعاء كونها  
خيالات وادعاء ثبوتها وادعاء  
كونها تابعة للاعتقاد وانما  
اورد كلمة او مع انهم اعترفوا  
بهما نظرا الى ان فى اثبات  
التناقض يكفى احدهما  
لمولوى عبد الحكيم ( رحمه )

٧ الشبهة عقيدتهم اى  
مدعائهم الفاسدة فاذا  
ادعوا ما ادعاهم فلا بد لهم  
من دليل فمح لا بد لهم  
من اثبات مقدماته فيثبتوا

وتبوتها  
تلك المقدمات التى من الحقايق تأمل ( منه عفى عنه ) ٨ المراد بالشبهة ههنا الدليل  
الباطل من النفى والاثبات ٨ من الاصرار بمعنى الدوام ٩ يحتمل ان يكون الحصر  
اضافيا بالنظر الى اللاادرية فلا تدافع ( سمع )

ان النفي والاتصاف به ليسا من الموجودات الخارجية بل امر ان اعتباريان عند المتكلمين (منه رحمه)  
 ١ وهو ان النفي والاتصاف من جملة المخيلات لكاتبه (عفى عنه) ٢ وجه التأمل ان النفي  
 والاتصاف المذكورين ايضا من جملة المخيلات (منه عفى عنه) ٣ واعلم ان المحسيات والبديهيات  
 هما العمدة في العلوم ويقومان حجة على الغير اما البديهيات على الاطلاق واما المحسيات فاذا ثبت  
 على الاطلاق الاشتراك في اسبابها اعنى فيما يقتضيها من تجربة او تواتر او حدس (منه رحمه)  
 ( ٦٣ )

وثبوتها فيثبت بعض ما نفيتم ففيه ما فيه تأمل قوله قالوا  
 الضروريات هذا دليل اللادرية وفيه نوع اشعار على دليل  
 العندية ايضا من ان الصفراوى يجد المحلوم را فدل على ان  
 المعانى تابعة للادراكات واما دليل العنادية فهو انه ما من قضية  
 بديهية كانت او نظرية الا فلها معارضة مثلها في القوة تقاومها  
 قوله والمس قد يغلط كثيرا واذا كان كذلك فحكمه في اى  
 جزئى ومادة تفرض كان في معرض الغلط فلا يكون مقبول  
 الشهادة قال الفاضل المحشى ان قلت قد الداخلة على  
 المضارع للقلة فتناقى الكثرة قلت قد يستعار ويستعمل  
 للتحقيق ايضا على ان القلة بحسب الاضافة لا تنافى الكثرة  
 في نفسه تم كلامه هذا مبنى على ما هو المشهور والتحقيق  
 ان قد الداخلة على المضارع يفيد القلة بحسب الزمان  
 ولا شك ان القلة بحسب الزمان لا ينافى الكثرة الاضافة  
 بحسب المادة تأمل قوله كالا حول اى السدى يقصد  
 الحول تكلفا فانه يرى الواحد اثنين بسبب وقوع  
 الانحراف فى العصبين او فى احدهما واما الاحول

٤ وهذا جواب عما يق من  
 ان هذا الاستدلال بالجزئى  
 وهو لا يفيد ما هو مطلبهم  
 من نفي جميع المهيئات لكاتبه

٥ كلمة قد ٦ الاستفادة  
 من لفظ الكثير فكيف جمع  
 الشارح بينهما ٧ لا يخفى  
 لطف هذا الكلام ف

٨ اى يجوز ان يكون الغلط  
 قليلا بالنسبة الى الاحساس  
 الواقع كثيرا فى نفسه ولا  
 منافات بين القلة الاضافة  
 والكثرة فى نفسه فيكون  
 المعنى والمس يغلط غلطا  
 قليلا بالنسبة الى غلط كثير  
 فى نفسه ع

٩ يمكن ان يكون اشارة  
 الى ان كلام المحشى ليس  
 نصافى المشهور بل يمكن

حملة على التحقيق وقد يقال يجوز ان يكون القلة بحسب الزمان والكثرة بحسب المادة او  
 بالعكس على انه لا يبعد ان يقال المراد بالقلة بحسب الزمان والمادة والكثرة بحسب الكيفية  
 كما يقال بالفارسية درين سخن بسيار غلط كردى مولوى (قاسم) ٩ ولعل وجهه الكثرة  
 الاضافة معناه ان يعتبر بالقياس الى القلة فيكون الاحساس الواقع قليلا بالنسبة الى الغلط  
 وليس كذلك فالاولى ان يفسر الكثرة فى نفسه اعنى مقابلة الوحدة (منه عفى عنه)

١ فلما بالغاء واللام وما<sup>١</sup> المخففة التي للنفي لا بالقاف واللام المشددة المفيدة للقلة لانه يفيد ان الاحول الفطري يرى الواحد اثنين الا انها قليلة وليس كذلك لان الاحول الفطري لا يرى الواحد الا الواحد ولا يرى الواحد اثنين في شئ<sup>٢</sup> من المواد خذ هذا تحرير  
٢ يحتمل ان يكون المراد من البديهيات ما يقابل المحسنيات فيشمل التجريبات والمتواترات وغيرها فلا يرد ان

( ٦٤ )

الفطري قلما يرى الواحد اثنين قوله<sup>٣</sup> ومنها البديهيات اي الاوليات وما في حكمها من القضايا الفطرية<sup>٤</sup> بها القياس اذ القياس الخفي لما لم يفارق عن تصور الطرفين ههنا فكانه تصور الطرفين كاف في الحكم كما في الاوليات بخلاف البواقى من التجريبات والمتواترات واحكام الوهم في المحسوسات والمحسنيات فانها ليس كذلك بل يحتاج الى امر خارج عنهما فهي داخله في المحسنيات اذ المراد بها ما للحس فيها مدخل سواء احتاج العقل في الحكم الى شئ<sup>٥</sup> آخر سوى الحس اولاً وفيه ان مدخلية الحس في المحسنيات ليس مطرداً وانما لم يتعرض للوجدانيات وهي التي نجدتها اما بنفوسنا كعلمنا بوجودنا او بالاثنا الباطنة كعلمنا بلذاتنا وآلامنا لانها لا تنفع لها في العلوم ولا يكون حجة على الغير وقد يراد بالبديهيات ما يقابل المحسنيات فيندرج الوجدانيات حينئذ في البديهيات فينحصر الضروريات فيهما وصاحب المواقى جعل الوجدانيات قسماً برأسها وثالث القسمة وانت تعلم ان عبارة الكتاب ليس نصاً في حصر الضروريات في القسمين المذكورين وان كان المقام مقام الحصر ويستدعيه تأمل

قوله

الضروريات غير منحصرة في المحسنيات والبديهيات (لمولوى عبد الرحمن) ٣ وانما فسر البديهيات بها ليصح تقابل البديهيات بالمحسنيات لانها ايضا من البديهيات اولئلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وإلى غيره (سمع) ٤ القضية الفطرية هي التي يحصل من تصور موضوعها ومحمولها قياس في الذهن مثل قولنا الاربعة منقسمة الى الاثنين فان من تصور الاربعة والانقسام بمساويين يحصل في ذهنه هذا القياس الخفي الاربعة منقسمة الى الاثنين والاثنان متساويان فالاربعة منقسمة الى المتساويين (منه رحمه)

٥ والجواب ان المحس ههنا قيد القسم وليس عين القسم فيجوز ان يكون اعم من المقسم فلا يلزم

مدخلية الحس في جميع افراده ولم يعتبر ذلك في الجميع (فوائد باقية) ٦ وما وقع في عبارة المواقى من انها قليلة النفع في العلوم لا ينافي اصل النفع وقد يقال ان هذه العبارة قد يستعمل في نفي الاصل ٧ اي ما لا مدخل للحس فيها (منه ره) ٨ وبعض المحسنيات ايضا لان ذلك الغير لم يجد من باطنه ما وجدناه (منه عفى عنه)

[١] قوله باعتبار المواد مبنى على انه ليس المراد بقوله في البعض بعض اشخاص المحسوسات لا متناوع  
المواد في المادة الواحدة بل  
( ٦٥ )

المراد بعض اشخاص  
الناس او بعض انواع  
المحسوسات (فوائد باقية)  
\* لانه قال منها حسيات  
ومنها بديهيات ولم يقل  
الضروريات اما حسيات  
او بديهيات ٢ قوله  
من غير لزوم تواردا للعلل  
المستقلة الخ لان الغلط في  
محسوس واحد يتعدد دبتعدد  
افراد الناس فليس هناك  
معلول واحد بالشخص ولو  
سلم فالاسباب لا يكون عللا  
مستقلة بل عللا ناقصة ولو  
سلم فاعتبار العلية على  
البديل دون الاجتماع فلا  
يلزم التوارد وقوله تدبر  
اشارة الى التدقيقات  
المذكورة فوائدا بآية ٣ اى  
المستندة الى العادة كعلمنا  
مثلا بان الجبل الذى رأيناه  
قبما مضى لم ينقلب الآن  
ذهبا شرح مواقف

٣ اى العلوم التى عادة  
الله جارية عليها (منه عفى  
عنه) \* لان المجموع هل  
مستقلة لا كل واحد منه رحمه  
٤ قبل معنى قوله والاختلاف  
في البديهي لعدم الالف  
آه يعنى ان كون الاختلاف

قوله والنظريات فرع الضروريات لانها اياها دفعها  
للدور والتسلسل قوله غلط المحس اشارة الى منع الكلية  
المحرفة في نظم الكلام وهى قولنا واذا كان كذلك فحكمه  
في اى مادة تفرض كان في معرض الغلط ونسبة الغلط الى  
المحس بادنى ملازمة اذ الغلط في الحكم ليس الامن العقل  
قوله لاسباب جزئية غير شاملة وغير متحققة في جميع المواد  
والظاهر ان جمع الاسباب باعتبار المواد على انه يجوز  
ان يكون سبب الغلط في مادة واحدة متعددا من غير لزوم  
توارد العلل المستقلة على المعلول الواحد بالشخص تدبر  
قوله لانتفاء اسباب الغلط في نفس الامر ومصادقه حصول  
البقيين في بعض المحسوسات والتجويز العقلى لا ينافى  
العلم كما في العلوم العادية فلا يتوجه ان يقال ليس لنا احاطة  
باسباب الغلط برمتها فكيف يتصور الاطلاع على انتفاء الجميع  
فيجوز ان يتحقق في اية مادة تفرض من المحسوسات سبب  
من اسباب الغلط من غير ان يكون لنا شعور بذلك السبب  
قوله والاختلاف في البديهي جواب عن القدح في البديهييات  
وما بعده من قوله وكثرة الاختلاف جواب عنها في النظريات  
قوله لعدم الالف وقد يناقش فيه بان لا مدخل للالف  
لان الطرفين لا يخ من ان يكون متصورا على الوجه الذى بدور  
الحكم عليه اولا فعلى الاول يكون كافيا في الحكم من غير  
مدخلية امر آخر فيه كالالف فلا يتصور الاختلاف حينئذ

٥ ملا احمد على شرح العقائد

الطرفين على الوجه الذى بدور الحكم عليه وذلك اى عدم تصور الطرفين كذلك اما لعدم الالف  
او لانتفاء التصور ففهم من هذا الكلام ان قوله لعدم الالف تعليل لامر مقدر في نظم الكلام لكانتبه عفى عنه

١ وهو ان عدم الالف منشأ لعدم التصور على ذلك الوجه وعدم التصور على الوجه المخصوص سبب لوقوع الاختلاف فعلم الالف منشأ لوقوع الاختلاف والمراد به اعم من ان يكون بلا واسطة او بواسطة تحرير ٢ قوله خصوصا الادارية وينبغي ان يقول خصوصا العمادية لعدم كونهم قائلين بالحقيقة اصلا بل يقولون انها اوهام وخیالات بخلاف الادارية فانهم قائلون بالحقيقة لكنهم شاكون فيها فالانسب ايراد العمادية موضع الملاادية (لمولوى عبدالرحمن) ٣ اما وجه الدلالة على الاول فظاهر واما على الثانى فلان فى الاشتقاق اللغوى لا حاجة الى اللفظ فضلا من كونه عربيا (سمع) ع اما فى الاول فلان الاشتقاق

( ٦٦ )

وهنا بالمعنى اللغوى فى الصراح اشتقاق كرفتن حرفى از حرفى واما فى الثانى فلان قولنا كرفته مشتق من كرفتن وداده مشتق من دادن الى غير ذلك ولا يصح الاستدلال من بكبى او بكيب من كب ومترش من تراش ومروغن من روغن ومزعفر من زعفران ومپشم من پشم لان ذلك بعد التعريب ثم فى دلالة ما فى شرح المواقف على ان الاشتقاق ههنا بالمعنى المصطلح تأمل فوائد باقيه ه اذ لا دليل على شى<sup>٦</sup> منهما منه ره ٧ وانت خبير بان هذا التعريف يشكل بالصفات النفسانية كالقدرة والارادة اذا جعلت معرفات او جزئها

وعلى الثانى يكون الاختلاف لاجل عدم تصرير الطرفين على الوجه الذى يدور الحكم عليه لاللاف وعدمه نعم للالف مدخل فى السرعة ووجه الدفع غير<sup>٨</sup> خفى كما لا يخفى قوله لا ينافى حقيقة بعض النظريات بل حقيقة البعض مقطوع به ببداية العقل قوله<sup>٩</sup> والحق اشارة الى ان مامر من الاجوبة تحقيقا والزما لا يتم وما مر من قوله ولا يخفى انه انما يتم على العمادية وقد عرفت ما فيه قوله خصوصا الادارية ليس بواقع موقعه تأمل قوله<sup>١٠</sup> اشتقت السفسطة قال فى شرح المواقف ثم عرب هذا ان اللفظان واشتقت منهما السفسطة والفلسفة هذا يدل على ان الاشتقاق من خواص العربية وان الاشتقاق ههنا بالمعنى المصطلح وفى المقامين تأمل قوله<sup>١١</sup> وهو صفة يتجلى بها واعلم ان احسن ما قيل فى الكشف عن مهية العلم هذا التعريف ثم الثانى ولهذا اختارهما من بين التعريفات وقدم الاول وان المتبادر من الباء<sup>١٢</sup> هو السبب القريب فخرج به<sup>١٣</sup> المحبوة والوجود وغير

اذ بها ينكشف المجهول التصورى لمن قامت هى بها الا ان يدعى مزيد اختصاص ذلك لمن قامت بها كما يشعر به اللام فى قوله لمن وقد يدفع بحمل السبب على القريب وفيه مجال بحث (منه عفى عنه) ٧ لان مفهومه فى نفسه امر واضح لا يحتاج الى اضمار وتقدير ولا الى انظار دقيقة من ٨ يشكل هذا التعريف بعلم الله تعالى اذ لفظ من عبارة عن ذوى العقول الا ان يراد به ذوى العلم منه ره ٩ لانهما سببان للصفة وهى سبب للتجلى المذكور ١٠ لكونه ظاهرا للدلالة ١١ فى قوله يتجلى بها ١٢ اى بسبب حمل الباء على السبب القريب كالصورة النوعية واعتدال المزاج ١٣ اى كشف السر عن حقيقة العلم وبيانها اما بالكنه او بالوجه فلا يلزم كون واحد منها هذا فوائد باقيه

١ لعل حاصله اننا لانسلم تبادل السبب القريب بل المتبادر هو السبب الحقيقي الذى هو المؤثر وهو الله تعالى وهو منتفى في الصفة ولو سلم تبادل السبب القريب لكن لانم ان الصفة سبب قريب بل القريب ليس الا الابداء والتأثيرش ٢ وهو عند الاشاعة خلق الله وعند المعتزلة ما هو من جهة العباد (فوائد باقية) ٣ اذ التعريف لا يكون منضبطا لجواز ان يكون الحيوة سببا قريبا بالنسبة الى الوجود سمع من الاستاد ع اذ لا يكون حينئذ حمل اللفظ على المتبادر ٥ اذ العلم الحضورى مع المعلوم متحد ذاتا واعتبارا كعلمنا بانفسنا وذواتنا ٥ لآخذ الصفة في التعريف ومعنى الصفة ما يقوم بالمحل ( ٦٧ )

س ٥ وهو ان يكون العلم عين المعلوم \* اى العلم الحضورى اى قوله صفة يتجلى ٣ قوله ومن قال انه نفس التعلق آه قيل لا حاجة لهذا الغاؤل الى تعريف اخر لان التعلق اللغوى بالمذكور ايضا صفة الانسان كما ان الصفة الزائدة المتعلقة بصفة له والتجلى المذكور لا يصدق على التعلق لانه اثره فيغايره فلا يصح تعريفه به (فوائد باقية) ٧ اى بلفظ الامكان ٨ اراد بالقوة الامكان الذاتى الشامل للفعل لا الاستعدادى والا لا يتم المطلوب لان القوة بمعنى الاستعداد غير مجامع المفعل صرح بكلا الاطلاقين بعض المحققين تحرير الاستاد ٩ لخروج علم المعنومات

ذلك لكن بقى ان المتبادر منه هو السبب الحقيقي وهو منتفى ههنا وأن السبب القريب ليس الا الابداء وحمل القريب على الاضافى نعسف لا يلىق في مقام التعريف وكذا حمل السبب على العادى وايضا لا يصدق التعريف على العلم الحضورى مع انه من جملة افراد المعرف وتخصيص المعرف بالانطباق نعسف هذا انما هو حد العلم عند من يقول العلم صفة ذات تعلق ومن قال انه نفس التعلق حده بانه تجلى المذكور وانكشافه عند النفس قوله ٨ ويمكن ان يعبر عنه عطف تفسيرى لما يذكر به ٦ اشار الى ان المراد بالذكر الذكر بالقوة دون بالفعل والالبطل الجامعة قوله ٨ فيشمل ادراك الحواس الظاهرة اذ هم لا يقولون بالباطنة واسناد الادراك الى الحواس ليس من قبيل اسناد الادراك الى المدرك بل الى الآلة وكذا اسناده الى العقل لو اريد به القوة النظرية وعد ادراك الحواس علما موافقا لمذهب الشيخ الاشعرى وهو المختار عند المتأخرين اذ بكل واحدة منها

٥ \*

١٠ قوله فيشمل ادراك الحواس الظاهر ان التفرع يتعلق بتعظيم المذكور من الموجود والمعلوم فلو كان المذكور مخصوصا بالموجود لما يشمل التعريف ادراك العقل مطلقا كادراك الكليات ولو كان مخصوصا بالمعنومات لما شمل ادراك المحسوسات (فوائد باقية)  
١١ دليل تقييد الحواس بالظاهرة يعنى اننا قيدنا الحواس بالظاهرة اذ هم آه والحاصل ان الحواس وقع في كلام الشارح بدون التقييد بالظاهرة وقد قيد المحشى بها ثم علل التقييد بقوله اذ هم آه (منه عفى عنه)



١ قال العلامة الدواني في شرح الهياكل التصديق والحكم انها هواللنفس المجردة والحيوانات العجم لا نفس لها من شرح الباكر ٢ اى مندرج تحت الادراك اندراج النوع تحت الجنس وممتاز عن العلم بالذات تحرير ٣ والمنص من هذا النقل اظهار الاندراج ٤ للزوم كون البهايم من ذوى العلم ٥ اى عد ادراك الحواس ٦ وحاصل قوله وانت تعلم ان ما عد من العلم آه انه لا يلزم كون البهايم من ذوى العلم اما على وجه الاول لان العلم ادراك النفس بالية الحواس والمدرک هو النفس الناطقة وليس فى البهايم النفس اما على وجه الثانى فلان الحواس وان كانت مدركة لكن باعتبار ارتسام الصور عند النفس والنفس

( ٦٨ )

ترتسم فى النفس صورة بها ينكشف المحسوسات للنفس ولا يلزم منه كون البهايم من ذوى العلم لان ادراكها بانفس الحواس دون بالنفس بواسطة الحواس ولهذا قيل لمن قامت فكانه قال صفة يتجلى بها المذكور عند النفس واما عند الجمهور وهو نوع من الادراك ممتاز عن العلم بالهية قال الشرح فى شرح المقاصد فى بحث العلم والحق ان اطلاق العلم على الاحساس مخالف للعرف واللغة قال الفاضل المحشى عده علما يخالف العرف واللغة فان البهايم ليست من اولى العلم ثم كلامه وانت تعلم ان ما عده من العلم ليس ادراك الحواس مطلقا بل ادراك النفس بواسطة اذ ادراك الحواس مرتبة عند النفس وايضا قوله فان البهايم اه بدل على ان التوهم والتخيل وادراك الجوع والخوف واللذة والالم لا يكون علما لمصولها للبهايم تأمل قوله من التصورات والتصديقات والظاهر

مرتفعة من البهايم وهذا الايراد مشترك على ما فى شرح المقاصد والمحشى سمع من الاستاذ ٧ وجه التأمل ان المنكر لكون ادراك المدركات بالحواس الظاهرة ينكر ما ذكره بطريق الاولى فلا وجه للايراد عليه ( منه عفى عنه )

٧ لعل وجه التأمل ان التخيل على ما يفهم من كلامهم هو التصرف تحليليا وتركيبيا فى صور المحسوسات والمعاني الجزئية المدركة بالوهم والامور الكلية المدركة بالقوة العاقلة ولا دليل على ان للبهايم تصرفا فى المحسوسات والمعاني الجزئية بالتحليل والتركيب وايضا يعرضها

الجوع والخوف واللذة والالم وادراك عروضها لها غير لازم فان الانسان كثيرا ما يعرضه حالة ولا يعلم بها او بوجه ان التوصيف بالعلم مبنى على الفرد الكامل منه وهو الادراك بالقوة العاقلة فانتفاء التوصيف لودل ليدل على انتفاء الفرد الكامل لا على انتفاء جميع الافراد فيجوز ان يكون التوهم مثلا فى البهايم علما ولم يوصف بالعلم فالدلالة المذكورة فى كلامه محل تأمل (فوائد باقية)

انه

١ بل باعتبار طرف واحد وهو الموضوع لان المحمول لا يكون الا كليا ( شيخ رحمه )  
 ٢ وجه التأمل ان حصول التصديق بالحواس باعتبار الاطراف ليس مطلقا بل باعتبار الموضوع  
 فقط لان المحمول الكلى لا يدرك بالحواس (منه عفى عنه) ٢ وجه التأمل ان المحمول كلى  
 والكلى لا يدركه الحواس تحرير ٣ عند من اعتبر منشأ التصور ٤ عند من اعتبر ذى الصورة  
 ٥ وهذا التعريف يشكك بالبراهين والمعرفات على رأى القائلين باتحاد العلم والمعلوم  
 تأمل (منه عفى عنه)  
 ( ٦٩ )

٦ اقول ليس علم الواجب  
 قائما بالمحل ايضا لما عرفت  
 ان علم الواجب علم  
 حضوري لا حصولي وكونه  
 قائما بالمحل يستدعى  
 الحصول عند ٧ وقد  
 يجاب بانه يحتمل ان يكون  
 مراده قدومه بالغير الغير  
 اللغوي ومرادهم بقولهم لا  
 هو ولا غيره انما هو غير  
 الاصطلاحى ويكون تفسيره  
 به اشارة واشعار الى الغير  
 بالمعنى اللغوي ايضا  
 يجرى على لسانهم كما  
 يجرى الاصطلاحى سمع من  
 الاستاد ٨ الا ان يراد  
 بالصفة فى كلامهم الصفة  
 العينية او يراد بالغير الغير  
 المصطلح (منه عفى عنه)  
 ٩ ثم توضح التعريف ان  
 زيدا اذا تصور شيئا  
 كالانسان فهذا التصور علم  
 اى صفة توجب تميزا فى  
 محله الذى هو زيد لا

انه متعلق بادراك العقل اذ التصديق لا يحصل بالحواس الا  
 باعتبار الاطراف تأمل قولنا اليقينية اى المنسوبة الى اليقين  
 بمعنى المندرجة تحت اليقين اندراج الجزئى تحت الكلى  
 واليقين بمعنى الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع  
 مختص بالتصديق وكذا غير اليقين بمعنى الاعتقاد الغير  
 الثابت المطابق واما اليقين وغير اليقين بمعنى المطابقة  
 وعدمها جار فى التصورات ايضا على ما زعموا والتحقيق  
 ان التصورات كلها يقينية ولا يوصف بعدم المطابقة اصلا قولنا صفة  
 توجب تميزا ه الصفة هى الامر الغير القائم بالذات او  
 القائم بالمحل اى الموضوع وتفسيرها بالامر القائم بالغير كما  
 فسر به قدس سره فى شرح المواقف ليس على ما ينبغي اذ  
 يخرج علم الله تعالى بل لا يتناول التعريف على شىء من افراد  
 المعروف اذ الصفة عند الاشاعرة ليست غير المحل كما انها  
 ليست عينه ومحصله ان العلم امر قائم بمحل متعلق بشىء يوجب  
 ذلك الامر ايجابا عاديا كون محله مميذا للمتعلق تميزا لا  
 يحتمل ذلك المتعلق نقيض ذلك التميز فلا بد من اعتبار

يحتمل النقيض متعلقه وهو اى المتعلق هو الانسان ونقيضه هو الفرس والبقر وغيرهما  
 وان الانسان يمتاز بذلك العلم عن الفرس والبقر والغنم بعد ما كان الكل مجهولا لزيد  
 اولا وكذلك فى العلم التصديقي عند \* اى التعريف \* اعنى النفس ١٠ قوله متعلق بشىء  
 بالرفع خبر ولو فتح اللام من المتعلق وبذل الباء بالسلام فى قوله بشىء يكون بالجر  
 صفة لمحل ( فوائد باقية )

١ قوله لان التميز آه لاجابة الى اعتبار ذلك لان نفس الصفة يقتضى المحل (فوائد باقية)  
 ٢ قوله ولا شك ان تميزه انما هو لشيء\* آه يحتمل ان يكون الباء او اللام والتميز لا بد له  
 من مميز بفتح الباء والمميز به وهو آلة التميز فعلى الاول يراد الثانى وعلى الثانى يراد  
 الاول وللعلم تعلق لكل منهما (فوائد باقية)

٣ قوله اعنى المعلوم تفسير للشيء وكل من المميز كالانسان والمميز به كالحیوان الناطق  
 معلوم غير ان الاول معلوم اولا اجمالا وبعد تصوره بصورة الحيوان الناطق معلوم تفصيلا  
 واما الثانى فمعلوم مرة

( ٧٥ )

المحل الذى هو العالم لان التميز المتفرع على الصفة  
 انما هو للمحل دون الصفة ولا شك ان تميزه انما هو لشيء\*  
 يتعلق به تلك الصفة والتميز اعنى المعلوم تصويريا كان  
 او تصديقا وذلك الشيء المتعلق هو الذى لا يحتمل نقيض  
 التميز فخرج بقوله تميزا عن الحد ماعدا العلم من الصفات  
 النفسانية وغير النفسانية كالشجاعة والقدرة والسواد والبياض  
 الى غير ذلك فان تلك الصفات وان كانت توجب تميزا  
 لمحلها عن الغير لكن لا توجب تميزا بخلاف الادراك فانه  
 كما يوجب لمحلها تميزا عن غيره كذلك يوجب ايضا تميزا  
 بمدركاته عما عداها اى يجعل المحل بحيث يستحق ان  
 يلاحظ مدركاته وتميزها عما عداها وقد يناقش فيه  
 بان علم الله تعالى يخرج عن التعريف بحمل الایجاب  
 على العادى كما هو مذهب الاشعرى فان الایجاب فى  
 علم الله تعالى ليس بطريق العادة لان العادى  
 يقتضى جواز التخلق وفي حقه تعالى غير مجوز وفيه نظر

اجمالا (فوائد) ٤ قوله  
 وان كانت توجب تميزا  
 بمحلها على وزن التفعّل  
 بالتشديد وقوله لا يوجب  
 تميزا على وزن التفعیل  
 بالياء المخففة بعد العين  
 (فوائد) \* لمتعلقاتها عما  
 عداها فسخه \* تميز  
 بالتشديد متميز شذن  
 وبسكون الياء تميز كردن  
 قوله وفيه اى فى هذه المناقشة  
 بحث ظاهر وهو ان قوله  
 جواز التخلق اريد به وقوع  
 التخلق فالنعم لان العادى  
 قد يكون دائميا كما يكون  
 اكثر يا ولو اريد امكان  
 التخلق فلا استحالة فيه لان  
 صفات الله تعالى فى حد  
 ذاتها ممكنة للاحتياج الى  
 ذات الله تعالى فلو امكن  
 اثارها فلا عجب فوائد

٥ ولعل ان فائدة اعتبار الاستحقاق ان تحقق الصفة لا يستلزم الملاحظة بالفعل سى واعلم  
 ٦ وجه النظر ان المعروف ههنا العلم المخلوق لان المصنف ره قال واسباب العلم للتخلق ثلاثة  
 والظاهر ان قوله للتخلق متعلق بالعلم وعلم الله تعالى خارج عن المعروف او يقال ان غير  
 المجوز فى حق الله تعالى وقوع التخلق لاجواز التخلق (تحرير) \* واجيب عنه بان  
 المعروف سوى الله تعالى فخروجه عن التعريف لا يضر تدبر ٦ وجه النظر انه يمكن  
 ان يمنع عدم جواز التخلق فى حقه الله تعالى او يقال ان العادى ممكن التخلق فى حق  
 الممكنات دون الواجب او يمنع جواز التخلق فى العادى تحرير

\* اى فى قوله يَحْتَمَل وفى قوله النقيض س \* الا فى الضميرين المستتر فى لا يَحْتَمَل والمَحذوف المعروض عنه اللام فى النقيض واصله نقيضه (فوائد) ١ وهى خمسة وعشرون احتمالا خمسة من التوافق وعشرون من التخالف (منه عفى عنه) ١ قوله على وجوه شىء جمع شئيت بن شت اذا تفرق وهذه خمسة وعشرون وجها حاصلة من ضرب الخمسة فى الخمسة فان

( ٧١ )

الضمير الاول اذا كان الى واحد من الخمسة فالثانى يَحْتَمَل خمسة وجوه (فوائد باقيه) \* اى شرح مختصر ابن الحاجب ٢ يعنى قوله ومحصله ان العلم امر قائم بمحل آه

٣ قوله ثم التمييز فى التصور اى التمييز به الصورة كصورة الحيوان الناطق فى غير الانسان والمتعلق الماهية كماهية الانسان (فوائد باقيه)

\* كهيئة الانسان \* اى الوقوع واللا وقوع \* بل المتعلق النسبة التى هى مورد الوقوع واللا وقوع (فوائد)

٤ ولا شك آه فى شرح الموافق لان المتناقضين هما المفهومان المتماثلان لذاتيهما ولا تمنع بين التصورات فان مفهومى

واعلم ان ههنا امورا الصفة والمحل الذى قام به الصفة والتمييز والايجاب الذى فى توجب والمتعلق والكل يَحْتَمَل ان يراد فى الموضوعين على وجوه شتى احتمالا عقليا لكن الاقرب ان يراد بالضمير فى يَحْتَمَل المتعلق وبالنقيض نقيض التمييز كما اشرنا اليه فى اثناء التقرير قال الشارح فى شرح الشرح هذا هو الظاهر من مثل هذه العبارة ثم التمييز فى التصور نفس الصورة والمتعلق الماهية المنصورة وفى التصديق الاثبات والنفى والمتعلق الطرفان ولا شك ان الاول اعنى الصورة لا نقيض لها وان الاخيرين اعنى الاثبات والنفى كل منهما نقيض الآخر هذا هو المشهور فى حل عبارة هذا التعريف ويرد عليه ان القول بالصورة فرع القول بالوجود الذهني واصحاب هذا

الانسان والانسان لا يتماثلان الا اذا اعتبر ثبوتيهما لشيء \* وهينئذ يحصل هناك قضيتان متناقضتان صدقا وكذبا ولا شك ان نفى النقيض فى المفردات يناقض قولهم نقيض الاعم كاللاحيوان اخص من نقيض الاخص كاللا انسان وقولهم نقيضا المتساويين متساويان وقولهم عكس النقيض جعل نقيض الجزء الاول ثانيا ونقيض الجزء الثانى او لا فنقيض الشئ ما يمتنع اجتماعهما لذاتيهما فى الصدق فان كان فى الصدق بمعنى الحمل على ثالث فالتناقض فى المفردات وان كان فى الصدق بمعنى المطابقة للواقع فالتناقض فى القضية (فوائد باقيه) \* على حل هذا التعريف

١ قوله لا يقولون بالوجود الذهني قبل انما لا يقولون بالاسم ولكنهم يقولون بالمسمى وهو العلم فالصورة هي الامر الذي علم الشيء به (فوائد)

١ قوله وايضا يلزم احد الامرين آه متعلق بقوله ثم التميز في التصور يريد ان التميز تصور في المفردات وتصديق في الجمل فالقول ان التميز صورة ونفي واثبات قول بان التصور صورة والتصديق نفي واثبات فالامر ان كان كذلك فليس التصور والتصديق علما لان الصورة والنفي والاثبات ليس علما وان لم يكن كذلك فالتصور غير الصورة والتصديق غير النفي والاثبات وكون التصور والتصديق علما من الضروريات فيلزم ان يكون غير الصورة ولكنه خلاف المقرر عندهم (فوائد باقية) ع قوله ليس ضروريا

( ٧٢ )

التعريف اعني الاشاعة لا يقولون بالوجود الذهني وايضا يلزم احد الامرين اما عدم كون التصور والتصديق علما او كون التصور غير الصورة وكون التصديق غير النفي والاثبات والكل مخالف لما تقرر عندهم على ان اثبات الصفة سوى الصورة والاثبات والنفي ليس ضروريا ولا مبرهنا عليه بل يكذب الوجودان وايضا ان ذكر التميز وارادة الصورة والنفي والاثبات به مجازا عما به التميز مجاز من غير قرينة وجعل كون التميز اضافة والصورة من قبيل الكيف قرينة المجاز مما لا يلتفت اليه وايضا ان النفي والاثبات بمعنى الايقاع والانتزاع ليس بشيء منها نقيضا للاخر اذ

آه قبل التصور متعلق والصورة متعلق ومغايرة

المتعلق والمتعلق ضروري يصدق الوجودان وكذلك التصديق والاثبات والنفي بمعنى الوقوع واللا وقوع (فوائد) م للتحقيق للفائلين بالصورة (منه عني عنه)

٢ قوله وايضا يلزم اي على تقدير صحة هذا التعريف يلزم احد الامرين آه لان الظاهر المتبادر من الاجاب المستفاد من قوله توجب هو المغايرة بين الموجب والموجب حقيقة تحرير \* وهو مبني على المساهلة

هما

والاعتماد على فهم السامع للقطع بان المحتمل للنقيض

هو التميز بمعنى الصورة والنفي والاثبات (س) ه قوله مجاز من غير قرينة قيل القرينة اضافة النقيض الى الضمير الراجع الى التميز فهذا يقتضي ان يراد من ذلك الضمير المميز به بطرق الاستخدام لان التميز انما يرفع من متعلق العلم احتمال نقيض ما هو من صفاته وانما يكون صفة المتعلق المميز به دون التميز وانما التميز صفة العالم (فوائد باقية) ٦ قوله وايضا ان النفي والاثبات آه عطف على قوله يرد عليه ان القول بالصورة متعلق بقوله كل منهما نقيض الآخر والجواب ان المحكوم عليه بالتناقض هو النفي والاثبات بمعنى الوقوع واللا وقوع دون الايقاع والانتزاع (فوائد)

١ التوجيه هو حل عبارة هذا التعريف وهذا يدل على انه لم يرد في التوجيه الاول المعنى  
المصدرى وليس كذلك وانما اريد بالضير العائد الى التميز المميز به لابلغ التميز وانما  
اريد به المعنى المصدرى (فوائد باقية) \* اى توجيه هذا التعريف \* اعنى الكشف والابضاح  
(س) ٢ وقد يق لايبعد كل البعد ان يراد بالضير المتعلق وبالنقيض الصفة او بالعكس  
وفيه (منه عفى عنه) \* وجه الوجه \* اى مع التميز ٣ قوله وتجوز وقوع الطرف آه  
تفسير الاحتمال مع العجب ان يفسر احتمال شى شيئا بجواز تبدله به والبدلان لا يجتمعان  
والمحتمل مع المحتمل مجتمعان كما يق هذا الشبح يحتمل انسانا فالهذية والشبحية مجتمع مع  
الانسانية (فوائد باقية)

( ٧٣ )

٤ هذا ايراد على الوجه  
الوجه بانه يلزم دخول  
الشك والظن والروم في  
التعريف لان الشى لا  
يحتمل نقيضه واحتمال  
لشى نقيضه مستحيل شرح  
٥ قوله بطريق الورود على  
لمحل معنى الاحتمال بطريق  
الورود ان يجوز ورود  
احدهما على ما ورد عليه  
الآخر وبطريق الوقوع ان  
يجوز وقوع احدهما في  
نفس الامر مع وقوع الآخر  
وبطريق المواطة ان يجوز  
حمل احدهما بالمواطة على  
ما حمل عليه الآخر بالمواطة  
ولا استحالة فى شى من ذلك  
اصلا واذا عرفت هذا فنقول  
قوله لامتناع احتمال الشى \*

هما يرتفعان عند الشك والوجه الوجه في التوجيه هو ان  
يراد بالتميز المعنى المصدرى وبالنقيض نقيض المتعلق  
اعنى الوقوع واللاوقوع في التصديق والمهمة المتصورة في  
التصور ويراد بالضير الذى في محتمل المتعلق ايضا وحاصله  
ان لا يكون معه \* عند العالم احتمال المتعلق نقيض المتعلق  
وتجوز وقوع الطرف المخالى له بدله لايق كيف يتصور  
احتمال الشى نقيضه لان امتناع احتمال الشى نقيضه بطريق  
الورود على المحل او بطريق الوقوع في نفس الامر على  
سبيل البديل اى وقوع كل منهما بدل الآخر انما هو بحسب  
نفس الامر واما بالقياس الى المدرك العالم فقد يحتمله البتة  
وقد يق ان الاحتمال بطريق الورود او الوقوع بدل الآخر  
فليس بمحال بحسب نفس الامر ايضا بل المحال احتمال الشى  
نقيضه بطريق المواطة وقد يناقش فيه بان التميز يعتبر

الى قوله واما بالقياس لبس بشى تأمل تفكر (فوائد) \* نظرا الى التصور \* نظرا الى التصديق  
٦ قوله واما بالقياس الى المدرك آه فالرجل يعرف مهمة بصفة ثم يعرفها بنقيض هذه الصفة ويعتقد  
نسيته بالوقوع ثم يعتقد بها باللاوقوع اما بالغلط او لاوتانيا (فوائد باقية) ٧ هذا الجواب مبني  
على التحقيق والجواب السابق مبني على المشهور (س) \* اى احتمال الشى نقيضه ٨ قوله  
بل المحال آه يعنى ان احتمال النقيض بطريق المواطة على الاجتماع محال واما على سبيل  
البديل فلا استحالة فيها ايضا فيق زيد قائم في زمان ولاقائم في زمان (فوائد باقية) ٩ بان  
يق الانسان لا انسان وليس هذا كليا لانه يصدق مفهوم الجزئى لاجزئى مثلا (س) ١٠ هذا  
ايراد على التعريف مع قطع النظر عن الوجه الوجه (س) \* من غيره (منه عفى عنه) \* اى في التعريف

\* اى الایجاب والسلب \* بدون تعقل الغير ١ قوله فلا يصح الخ قد يقد انه فسر ايجاب التميز سابقا بجعل العالم مستحقا لتمييز ما ادركه فلازم العلم هو استحقاق التميز وتعقل الغير انما هو فى التميز نفسه لافى استحقاق التميز فلا يلزم ان يكون العلم بالشئ \* مسئلنا لتعقل غيره (فوائد باقية) ٢ قوله وايضا ان التصور بالوجه الاعم والجواب انا اذ انصونا الانسان بصورة الجسم ففى هذا التصور لا يثبت الجسم بغير الانسان (فوائد باقية) ٣ نظيره تصور زيد بعنوان الشيشية مثلا لا يوجب التميز اصلا فلا يكون التعريف جامعا (سمع) عم قوله وههنا اعتراضات

( ٧٤ )

فيه الاثبات \* والسلب عن الغير ولا شك ان السلب عن الغير لا يتصور بدون تعقل الغير فلا بد فيه من تعقل الشئ \* مع غيره حتى يتحقق التميز فلا يكفى فيه تعقل الشئ \* وحده فلا يصح جعله من لوازم العلم مطلقا وايضا ان التصور بالوجه الاعم الشامل لجميع المفهومات لا يفيد التميز اصلا وههنا اعتراضات كثيرة لا يلف المقام ايرادها قوله لادراك الحواس اى الادراك الذى يحصل به دخلية الحس الظاهرى تصور يا كان او تصديقا وقد يخص بالتصور ووجه التخصيص ظاهر على ما مر قوله بناء على عدم التقييد بالمعاني وهى التى لا يمكن ان يحس ويتعلق الحس بها سواء كان كليا او جزئيا ماديا كان او غير مادي وقد يخص بالجزئى المادى الغير الممكن ان يتعلق به الحس الظاهرى هذا هو المشهور واعلم ان ادراك المحسوسات قبل الرؤية تعقل وبعد الغيبة عن الحس تخيل وعند الحضور احساس وبه صرح قدس سره فى بعض نصابه ولا شك ان المدرك فى الاولين ليس

الخ فى شرح المواقف وأورد على الحد المختار العلوم العادية كعلمنا بان الجبل الذى رأيناه فيما مضى لم ينقلب الآن ذهبا فانها يحتمل النقيض فيخرج من الحد مع كونها من افراد المحدود ووجه الاحتمال فى المثال المذكور جواز تبدل هذه المادة من الصورة الجبلية الى الصورة الذهبية لان الجواهر افراد متجانسة فى الاجسام كما ذهب اليه البعض فيكون متساوية فى قبول الصفات المتقابلة ولو لم يكن متجانسة فيجوز اثناء الله تعالى جسما عن مكان واجاده آخرى مكانه والجواب ان الاحتمال المعتبر فى التعريف ما يكون قريناً بالواقع والاحتمال فى العلوم العادية مجرد امكان عقلى من

غير قرب من الوقوع ووجود الثانى لا ينافى عدم الاول (فوائد باقية) ٥ من قوله اذ التصديق لا من يحصل بالحواس الا باعتبار الاطراف (منه عفى عنه) ٦ اى قد يخص الجزئى بالجزئى المادى الغير الممكن ان يتعلق الحس الظاهر والكلى داخل فى المعانى والجزئى المادى خارج عنها (س) ٧ والجزئى المادى كصدقة زيد وعدوانه والجزئى الغير المادى كوجود الواجب والكلى المادى كصدقة المطلق وغير المادى كمفهوم الواجب هذا اذا كان التعميم متعلقا بكل واحد منها ويحتمل ان يكون متعلقا بالجزئى فقط تحرير \* كصدقة زيد ونجمله (منه عفى عنه) \* اى حصولها فى العقل \* اى حصولها فى الخيال

١ اما قبل الرؤية فلانا اذا سمعنا خليفة البغداد مثلا فادركناه على الوجه الكلى يحتمل ان يكون هذا او ذاك واما بعد الغيبة ايضا فهو يدرك على الوجه الكلى يحتمل ان يكون المشاهد ذاك او ذلك مثلا لو نرى في النوم صورة رجل واذا رأيناه في اليقظة شك في انه هل هوام غيره فالذكر يحتمل الشراكة (منه عفى عنه) \* اى المدرك ٢ يعنى ان الامر على من زاد قيد المعانى في ادراك العين المحسوس بعد غيبوبته عن المحس الظاهر مشكل لانه ليس ادراكه احساسيا لغيبوبته عن الحسن الظاهر ولا علما لانه ادراك العين المحسوس على وجه جزئى ضرورة انه ادراك بمشخصات مأخوذة معها خصوصية المحل كما في الاحساس مثل ( ٧٥ )

البصر ادراك له وآلة

لملاحظته بحيث يمنع الاشتراك فيها لمولوى عبد الحكيم \* هذا بيان لمنشأ اشتباه الجبالى (س) \* في انه محسوس او معقول (منه عفى عنه)

٣ ولا يمكن ان يقال انه تخيل او توهم لان من اطلق قيد المعانى لا يقول بالمحسوس الباطنة ع

٤ والامر بالتأمل يمكن ان يكون اشارة الى ما قال الفاضل الرومى فيه ان كون تخيل زيد بعد الغيبة عن المحس ادراكا كليا لم يقل به احد ولم يكن موافقا لما قالوا في معنى التخيل ومع قطع النظر عن ذلك

من الاعيان المحسوسة بل من قبيل المعانى اما قبل الرؤية فظاهر واما بعد الغيبة فلانه امر خيالى لاشئ محض عند المتكلمين بل نقول ان المدرك في الاولين يدرك على الوجه الكلى لكن بمطابقته للامر الخارجى وكونه وسيلة الى معرفته بوجه ما في صورة الغيبة اشتبه الحال واشكل الامر فلا يتوجه ما قال الفاضل المحشى والامر في ادراكه بعد الغيبة عن المحس مشكل فليتنامل قوله وللتصورات ذكرها في تعديل ادراك المحسوس يدل على اختصاصها بادراك العقل من غير توسط المحسوس قوله على انها والظاهر ان المرجع هو التصورات وكذا الحال في ادراك المحسوس اذ مبنى الشمول على ادراك المحسوس ايضا عدم التقييد اذ عدم التقييد بالمعنى لا يكفى في شمول التعريف بها اذ عدم التقييد

فانا اذا رجعنا الى الوجدان علمنا ان تخيل زيد بعد الغيبة على وجه يكون نفس تصويره مانعا عن وقوع الشراكة بين كثيرين فظهر انه ليس ادراكا على الوجه الكلى (لمولوى قاسم) ه قوله والظاهر آه اشارة الى ان هناك احتمالا آخر وهو الوجه الثانى مما ذكرنا (فوائد باقيه) ٦ قوله وكذا الحال في ادراك المحسوس جعله مقابلا للتصورات ولا وجه لذلك فانه داخل فيها فالادراك الذى يكون بمدرك غير الوقوع واللا وقوع هو التصور سواء كان بآلية المحسوس او لا (فوائد) ٧ قوله اذ مبنى الشمول آه للشمول معنى الاحاطة بالشئ والعموم للمتعدي والوصول الى جميع آحاده ورجوع الريح الى جانب الشمال وهبوب الريح على شئ فالتعدي بعلى انها هو في الرابع والمراد هناك العموم وهو المعنى الثانى (فوائد باقيه)



١ ورفع المانع غير مقتضى لشمول التعريف لادراك الحواس لجواز ان يكون لادراك الحواس احتمال النقيض (منه عفى عنه) ٢ يعنى ان من قال ان التصور لا نقيض له فهو بمعنى آخر وهو المانع عن تحققه في نفسه اذ قد يفسر التناقض بالتمانع بين الامرين بحسب الوجود في نفس الامر وهو انما يتحقق في العقود فان الحيوان واللاحيوان مثلاً يتحققان في الوجود بخلاف زيد كائب وزيد ليس بكائب وما حققناه يعم الكل قاضى مبارك ٣ ولا خفاء في ان الظاهر

( ٧٦ )

رفع المانع قوله لانفايض لها اى امتعلقاتها على حذف المضاف وبه صرح في شرح مختصر ابن الحاجب حيث قال ومعنى قوله لانقيض للتصورات انه لانقيض لمتعلقاتها قال الفاضل المحشى لتميزها الذى هو الصورة ثم كلامه وقد عرفت ما فيه وقد يناقش فيه بان الشك والوهم من قبيل التصورات مع انه يحتمل النقيض وقد يجاب عنه بان الاحتمال ليس من حيث انه تصور بل من حيثية اخرى وفيه تأمل قال الفاضل المحشى ان قلت كل متصور لا يحتمل غير صورته الحاصلة فلو سام ان للتصور نقيضا فمتعلقه لا يحتمل نقيضه فلا معنى للبناء على عدم النقيض قلت هذا انما هو في المتصور ولكنه لا في المتصور بالوجه فانه لو فرض ان اللاضاحك بالفعل نقيض الضاحك بالفعل فلا شك ان الانسان المتصور باحدهما يحتمل ان يتصور بالآخر ثم كلامه وفيه ان المتعلق هو الانسان المأخوذ باللاضاحك فلا شك انه

لا

من حيث يتعلق بها النفي وهى بهذا الاعتبار خارجان عن العلم عبد الحكيم ٦ اذ يمكن ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة فكما يمكن احضاره باحدها يمكن احضاره بالآخر عبد الحكيم \* اذ كل متصور لا يحتمل غير صورته الحاصلة لما انه لا يمكن تعدد حقيقة الشيء ٧ اى انما يحتمل المتصور باللاضاحك صورة الضاحك بطريق التعاقب بان يزول الصورة الاولى ويحصل الثانية وهذا الاحتمال غير قاذح في كون الصورة الاولى علما انما القاذح هو الاحتمال بطريق البدلية بحسب العلم بان يجوز العقل ان لا يكون صورة الضاحك رأسا ويثبت له صورة اللاضاحك (س)

من عبارة التعريف هو ان منشأ عدم احتمال النقيض ليس الا نفس التميز سواء كان له نقيض او لا بل على تقدير تسليم النقيض (منه عفى عنه) \* اى باعتبار المتعلق وهو تردد النفس في النسبة \* اى عدم احتمال المتصور غير صورته الحاصلة \* اى للتصور ع هو ان الشك المتعلق بالنفى مثلا نقيض الشك المتعلق بالاثبات وبالوهم ايضا كذلك (منه عفى عنه) ه اما باعتبار انه يلاحظ في كل منهما النسبة مع كل واحد من النفي والاثبات على سبيل التجويز المساوى او المروجع ولذا يحصل التردد والاضطراب فله نقيض فان النسبة من حيث يتعلق به الاثبات يناقضها

١ والمراد من العارض الانسان المأخوذ باللاضاحك ومن المعروض الانسان من حيث هو هو لان الانسان اللاضاحك محمول على الانسان من حيث هو هو وليس عينه ولا جزئه فيكون عارضا بهذا المعنى (س) \* الذى هو المفهوم \* الذى هو الفرد  
٢ اقول كما ان الانسان اى المأخوذ باللاضاحك متعلق التصور كذلك الانسان متعلقه وكذلك اللاضاحك متعلقه فكما ان للمتعلق اجزا فيصح ان يقال متعلق الجزء الاول من التصور يحتمل ان يتصور بنقيض متعلق الجزء الاخر منه كما انه متصور متعلق الجزء الآخر فهذا من اشتباه الجزء بالكل واجراء حكم الكل على الجزء (فوائد)

( ٧٧ )

٣ وحاصل الكلام ان القول

بعدم النقيض في التصور يستلزم عدم النقيض في المفردات وكل من نقيض المتساويين ونقيض المحمول ونقيض الموضوع من المفردات فابطاله بهاتين القاعدتين في غاية الظهور والمناقشة في ان ما ذكر ليسا من القواعد كما وقع من الفاضل الهندى ليس بجيد لان الغرض ابطالهما سوا كان سمي قاعدة او لا مع انه يمكن ان يكون المقصود ان هذا القول يبطل الاحكام والقواعد المتعلقة بعكس النقيض والنسب بين النقيضين ( لمولوى

لايحتمل الانسان المأخوذ بالاضاحك بل المحتمل له هو الفرد وهذا من قبيل اشتباه العارض بالمعروض كما لا يخفى قوله على ما زعموا وانما قال زعموا مع انهم جازمون فيه اشارة الى تزيف قولهم وخذ لان مطلبهم قال الفاضل المحشى لانه يبطل كثيرا من قواعد المنطق مثل نقيض المتساويين متساويان وعكس النقيض اخذ نقيض الموضوع محمولا وبالعكس ثم كلامه وفيه ان كون نقيض المتساويين متساويان وعكس النقيض اخذه من القواعد لا يخفى عن الحدة والتحقيق ان النقيض المصطلح لا يتصور الا بعد اعتبار الصدق والحمل على شىء والجهة وشرائط التناض على ما بين في موضعه ولهذا قالوا لا تناقض بين المطلقات والطلاق النقيض على الشىء قبل اعتبار الصدق

قاسم ) \* جزما مطابقا لنفس الامر (س) \* اللذين هما من قبيل المفردات  
٤ اذ القاعدة هي قضية كلية منطبقة على احكام جميع جزئيات موضوعها وهذا القول ليس كذلك هذا لا يخفى ان عدم كون الثانى من القواعد مسلم الا ان عدمه من القواعد مسامحة واما الاول فيصح عدمه من القواعد فلا خدشة (منه عفى عنه) \* اللذين هما من قبيل المفردات  
٥ لان الاول موهلة لا كلية والثانى ليس بقضية لكونه تعريفا محضا (س)  
٦ واجيب بان المراد من عدم النقيض لها هو النقيض الذى ذكره في التصديقات بقولهم هو اختلاف قضيتين بالاجاب والسلب فجاز ان يكون للتصورات نقيض بمعنى المفهومين المتبايعين المتنافيين عبد الرحمن

١ عطى على قوله يبطل كثيرا وجه آخر لبيان ضعف قولهم انه لا نقايض لها حاصله اذ  
 اذا لم يكن للتصورات نقايض يدخل جميع التصورات في تعريف العلم مع عدم صدق  
 العلم عليه لان المطابقة شرط في العلم ولا مطابقة في بعض التصورات فلا يكون التعريف  
 مانعا عبد الحكيم ٢ لان جميعها مما لا نقض له على هذا القول فيندرج في التعريف  
 (المولوى قاسم رحمه الله) ٣ وحاصله ان الصورة الانسانية الناشئة من ذلك الشئ  
 علم تصورى للانسان آلة لملاحظته مطابق له بحيث لا يحتمل غير تلك الصورة في الواقع  
 فلا خطأ في الصورة لمطابقتها لمعلومها انما الخطأ في الحكم المقارن بهذا التصور وهو ان  
 هذه الصورة صورة لذلك المسمى الذى هو الحجر عبد \* اى عن الاشكال \* فلا يكون  
 التعريف مانعا

( ٧٨ )

<p>ع فـالصورة الحاصلة من          هذا التصور غير مطابق          للهيئة المتصورة اعنى الحجر          وهو المراد بعدم مطابقة          التصور لمولوى قاسم          رحمه الله * اى فى الحكم          المقارن لذلك التصور          ٥ قوله يرد عليه انه الح          حاصله ان كون تلك الصورة          تصورا وادراكا للانسان          موقوف على ان يكون العلم          بالوجه عين العلم بالشئ          من ذلك الوجه حتى يكون          العلم بالشئ من وجه          الانسانية عين العلم</p>	<p>والشرائط المعتبرة فى باب التناقض على سبيل التسامح قال          الفاضل المحشى وايضا يلزم منه ان يكون جميع التصورات علما          مع ان المطابقة شرط فى العلم وبعض التصورات غير مطابقة          كما اذا رأينا حجرا من بعيد فنحصل منه صورة انسان واجيب          عن * هذا بان تلك الصورة صورة الانسان والتصور مطابق          له والخطأ فى الحكم بان هذه الصورة صورة لذلك المسمى          هذا هو المشهور بين الجمهور ويرد عليه انه فرق بين          العلم بالوجه والعلم بالشئ من ذلك الوجه فالتصور فى          المثال المذكور هو الشئ * والصورة الذهبية آلة لملاحظته</p>
--	--

فتدبر

بالانسان الذى هو وجه لكن الفرق ثابت فان معنى العلم بالوجه هو ان يحصل فى الذهن  
 صورة يكون آلة لملاحظة ذلك الوجه فالوجه معلوم والحاصل فى الذهن صورته ومعنى العلم  
 بالشئ من ذلك الوجه ان يكون ذلك الوجه آلة لملاحظة المذكور فالحاصل فى الذهن  
 نفس ذلك الوجه والمعلوم بواسطتها ذلك الشئ فالعلم بالوجه فى المثال المذكور اعنى  
 العلم بالانسان وان كان مطابقا لكن العلم بالشئ من ذلك الوجه ليس بمطابق والمقصود  
 فى المثال المذكور هو هذا اذ المتصور هو الشئ والصورة الانسانية آلة لملاحظته ملا  
 عبد الحكيم \* الذى هو الحجر \* والعلم بذلك الشئ هو العلم بالشئ من ذلك الوجه  
 والصورة غير مطابق له تحرير \* اى الصورة الانسانية الحاصلة من الشئ فى الذهن آلة  
 لملاحظة ذلك الشئ فالصورة صورة الشئ لكنها غير مطابقة له فحصل اللا مطابقة فى  
 التصور (المولوى قاسم رحمه الله)

١ جواب عن الايراد بقوله يرد عليه آه وقوله فالمعلوم بالوجه الخ مقابل لقوله فالتصور في المثال المذكور الخ ثم قوله آلة لملاحظة افراد الانسان وكذا قول مولانا قره كمال آلة لملاحظة مفهوم الانسان باطل في الظاهر اذ ليس هذا الا صورة انسان واحد لكن لما لم يكن في هذا الانسان ما يخص بزيد او عمرو او غيرها محتمل الجميع على البديل فهذا محتمل بمنزلة الجميع وايضا بمنزلة مفهوم الانسان الشامل لكل (فوائد باقية) \* جواب عن الايراد بقوله يرد عليه فوائد ٢ وحاصل قوله ومن المعلوم بالضرورة آه انه انا نجزم بالبديهة ان المعلوم في هذا المثال افراد الانسان دون الحجر والصورة انما هي آلة لملاحظة ذلك الفرد ومطابقة له ( ٧٩ )

فاندفع الايراد الذي  
اورد على الجواب وصح  
الجواب (تحرير)

٣ فالعلم بالوجه ههنا هو  
العلم بالانسان والعلم  
بالشيء من ذلك الوجه هو  
العلم بالحجر بالانسانية  
لمولوى عبد الرحمن

\* اى بسبب الوجه

\* اى فى التصور

٤ قوله ولو استدلل عليه  
المجروح يرجع الى كون  
المعلوم افراد الانسان دون  
الحجر تقرير الاستدلال ان  
المعلوم فى هذه الصورة معلوم  
بالوجه والمعلوم بالوجه  
انيكون معلوما بوجهه والمعلوم  
بوجهه هو الانسان دون  
الحجر وانما الحجر معلوم بها  
جعل وجهه من غير ان يكون

فتدبر فانه دقيق تم كلامه ومن المعلوم بالضرورة ان تلك  
الصورة آلة لملاحظة افراد الانسان دون ذلك الحجر فالمعلوم  
بالوجه فى هذه الصورة افراد الانسان دون الحجر ولاخطاء  
فيه وانما الخطاء فى الحكم بان هذه الصورة آلة لملاحظة ذلك  
الشبح المرئى وبان ذلك الشبح المرئى فرد من افراد الانسان  
ولو استدلل عليه بان معنى علم الشيء بالوجه هو العلم بوجهه  
لا العلم بما جعل وجهه وان لم يكن وجهه قلت ليس الامر  
كذلك اذ عقد الوضع قد يكون بالوجه الغير المطابق وقد  
يكون كذب الايجاب بانتفاء عقد الوضع كما يكون بانتفاء  
عقد الحمل بقى شىء وهو ان الحكم منا فى هذه الصورة على  
ذلك الشبح المرئى بانه شاغل فى ذلك الحيز حكم صحيح  
ولاشك ان الحكم على الشىء فرع معلوميته وتصوره ومن  
المعلوم بالضرورة انه لا وجه للمعلومية سوى الصورة المذكورة

وجهه (فوائد باقية) ه اى على كون تلك الصورة آلة لملاحظة افراد الانسان دون  
الحجر حاصله انه يدعى البديهة بكون المعلوم فى تلك الصورة افراد الانسان دون الحجر  
ولا يستدل عليه والا لم يتم الاستدلال (سمع) ٦ كقولنا كل حيوان يتصف بصفة  
الانسانية فهو ماش فان كذب هذه القضية بانتفاء انصاف جميع افراد الحيوان بالانسانية  
(منه عفى عنه) \* على قول هذا المحشى على قوله وانما الخطاء فى الحكم  
٧ قوله شاغل فى ذلك الحيز الاولى ان يقال شاغل ذلك الحيز بدون لفظ فى لان الشغل  
متعد بنفسه فى الصحاح وقد شغلت فلانا فانا شاغل (فوائد باقية)

١ جواب عن قوله لكن بقى شىء وكذا قوله وقد يقال ان الشبح المرئى من بعدهاه جواب عنه لكن يرد على الاول انه لا بد للعلم بالوجه من ملاحظة ذلك الوجه وجعله آلة للملاحظة ذلك الشىء وبعد الملاحظة والتوجه عدم الشعور بهذا الوجه مكابرة كما انه يرد على الجواب الثانى الايراد الذى اشار اليه بقوله على تقدير تماميته لا يجدى نفعا فافهم فانه دقيق (سمع) ٢ قوله وقد يقال بانه آه يتضمن معنى الجواب اى مجيبا عن السؤال بقوله وبقى شىء آه بان الشبح معلوم بالوجه المطابق آه (فوائد باقية) ٣ لان الصورة الانسانية آلة للملاحظة افراد الانسان دون ذلك الشبح المرئى وغايته ان ذلك الشبح منشأ لتلك الملاحظة (منه عفى عنه) \* بوصف الانسانىة \* ولا يخفى ان هذا المنع نوع مكابرة \* عدله بقى شىء \*

( ٨٥ )

فيكون تلك الصورة آلة للملاحظة ذلك الحجر المرئى ودعى عدم صحة هذا الحكم مكابرة وقد بقى بانه معلوم بالوجه المطابق له ودعى انحصار الوجه فى الصورة المذكورة فى حيز المنع وغايته ان ذلك الوجه غير مشعور به بخصوصه وذلك لا يوجب انتفاءه فى نفس الامر وايضاً ان التصور كما لا يتنصف بعدم المطابقة كذلك لا يتنصف بالمطابقة فى نفس الامر لانها من الاعراض الاولية للحكم وايضاً ان القول بان الخطاء فى الحكم بان هذه الصورة لذلك فرع الحكم بالفعل ومن البين انه لاحكم فيه بالفعل بل يمكن الحكم والالزام بالنس وقديف ان الشبح المرئى من بعيد هو الهوية العامة المشتركة

\* هذا اعتراض على قول المحشى وتصوره مطابق \* وهذا اعتراض على قول المحشى والخطا فى الحكم ٣ اى وان لم يرد امكن الحكم بالفعل يلزم التسلسل لانه على تقدير ان يكون الحكم بالفعل يلزم تصور طرفى الحكم وهما الصورة وذلك الشبح المرئى فيحصل صورة من ذلك ويلزم الحكم بان هذه الصورة الحاصلة لذلك الشبح وعلى هذا فيلزم التسلسل (منه عفى عنه) ٤ فيه اذ الظاهر ان معتقده هو ان ذلك المرئى هو الفرد الانسانى والخطا فى الصورة

انما هو باعتبار هذا الاعتقاد والحكم تامل (منه عفى عنه) ٥ والا اى وان كان بين الحكم فيه بالفعل لزم التسلسل لان الحكم يستدعى تصور الطرفين والتصور يستدعى الحكم على ما فرضناه هكذا وفيه نظر لان هذا انما يلزم اذا كان التصور علما حصوليا واما اذا كان علما محضيا فلا لان العلم المحضورى يكون مع المعلوم متحد اذا نا واعتبارا (تحرير) ٦ قوله وقد يقال ان الشبح المرئى آه جواب اخر عن الاستدلال بقول المحشى وايضاً يلزم منه ان يكون جميع التصورات مقابل بقوله واجيب عن هذا آه (فوائد باقية) ٧ قوله هو الهوية العامة قد نقلنا فى قوله حقيقة الشىء وماهيته ما به الشىء هو هو عن شرح المواقي ان الحقيقة الجزئية يسمى هوية وقال المحشى فى قوله وباعتبار تشخصه هوية ان الهوية نفس الشخص وقد يطلق على الوجود الخارجى والمراد ههنا المعنى الاول فالمراد بالعموم والاشراك ما هو على البديل لا ما هو على الاجتماع لانه انما يجرى فى الكليات (فوائد باقية)

١ قوله بين الواجب آه فيه نظر لان الشبح لا يحتمل الواجب لان الواجب منحصر في الباري عز اسمه وهو لا يكون في حيز وجهة وايضا لا يحتمل العرض لانه ليس بمنعز بالذات (فوائد) \* بل من الكل \* بل فعلها ونقدر الجواب عنها  
٢ قوله وان المعلوم به آه عطف على قوله لان الوجه الاخص (فوائد)

( ٨١ )

٣ قوله وانت تعلم ان هذا

اشارة الى كون الجزئي هوية عامة مشتركة فوائد

٤ قوله لا يجدي نفعا لان

المطابقة لا يوصف بها التصور

كما مر (فوائد باقية)

٥ اشارة الى عدم تماميته

وهو اما باعتبار ان البصر

لا يكون كلياً ومشتركا او

باعتبار ان الشبح المرفى من

هيد لا يكون مشتركا بين

الواجب والممكن لتحقيق

امارات الحدوث وهي

التحيز وغير ذلك فحري

٦ لان المطابقة التي اعتبرت

في العلم بمعنى الاتحاد ولا

عدم التباين

٧ ولعل الفارق ان الصور

التصديقية مشتملة على

الحكم المطابق لما في نفس

الامر دون الصورة التصويرية

تأمل (منه عفى عنه)

٨ قوله فليتأمل اشارة الى

الجواب بان التصديق فيه

اعتبار ان احدهما الكون

صورة والاخر الدلالة على الوقوع

بعدم المطابقة بالاعتبار الثاني والمطابق ح ما في نفس الامر

واما بالاعتبار الاول فلا يتصف

بعدم المطابقة والمطلق هو ذو الصورة (فوائد)

بين الواجب والجواهر والاعراض واما خصوصية ذلك الهوية وجوهريتها وعرضيتها فلا ندرهما حتى لو سألنا عن كثير منها لم نعلمها ولم نقدر الجواب عنها ولو لم يكن المرفى هو الهوية المشتركة بل هو الهويات المخصوصة لما كان الامر كذلك لان رؤية الهوية المخصوصة يستلزم الاطلاع على الخصوصيات من الجوهرية والعرضية مثلا فلا يكون مجهولة مع انها مجهولة فقد ثبت ان المرفى المبصر ليس الا الهوية المشتركة بين جميع الموجودات ومن البين المكشوف ان صورة الانسان ليس وجهها غير مطابق للشبح المرفى لان الوجه الاخص لا يباين الا اعم وأن المعلوم بها ليس الا الهوية المشتركة وانت تعلم ان هذا على تقدير تمامه لا يجدي نفعا كثيرا وههنا اشكال مشهور وهو ان التصديق كالتصور صورة وان كل صورة مطابقة لذى الصورة فيجب ان لا يتصف التصديق بعدم المطابقة كالتصور ايضا والافبا الفرق فليتأمل قوله لكنه لا يشمل غير اليقينيات من التصديقات الظنية والجهلية والتقليدية اذ الكل يحتمل النقيض اما الاول حالا والاخير ان

ملا احمد على شرح العقائد ٦

\* في قوله غير اليقينية من التصديقات هذا ١ لان تصديقات الغير اليقينية لا ينجح  
 اما ان يكون من افراد العرف او لا فان كان الاول بطل جمعية تعريفى الثانى وان كان  
 الثانى بطلت مانعية تعريفى الاول (سمع) ٢ قوله طردا وعكسا الاول فى الاول والثانى  
 فى الثانى فغير اليقينية ان لم يكن علما يبطل طرد الاول وهو كونه كلما صدق عليه  
 المعرف صدق عليه المعرف وان كانت علما يبطل عكس الثانى وهو كونه كلما صدق عليه  
 المعرف صدق هو عليه (فوائد باقية) ٣ الاطراد التلازم فى الثبوت والانعكاس  
 التلازم فى الانتفاء \* الواو بمعنى او \* الفاء فصحية اى لما توهم بطلان احد التعريفين  
 فزال ذلك الوهم بقوله  
 ( ٨٢ )

فمألا والاطلاق العلم على التقليل فبطريق المجاز قوله هذا  
 كما ذكرنا قوله ٨ ولكن ينبغي لها حكم بشمول التعريف  
 الاول على غير اليقينية وبعدم شمول الثانى عليها توهم بطلان  
 احد التعريفين طردا وعكسا فزال بقوله ولكن ينبغي الخ  
 ولو قيل التجلى مطلق الانكشاف والحمل على التام ذكر  
 العام واردة الخاص من غير قرينة وذلك غير جائز فى  
 التعريفات قلنا المتبادر من المطلق هو الفرد الكامل وحمل  
 اللفظ فى التعريفات على المتبادر واجب فالتبادر قرينة  
 المجاز وقد يناقش فيه بان الانكشاف التام له مراتب  
 مختلفة وغير منضبطة والتعريف به تعريف بالمجهول سيما عند  
 الفاولين بالتفاوت بين اليقينية والجواب ان المراد به هو  
 الانكشاف الموجب للتمييز بحيث لا يحتمل النقيض لاحالا  
 ولا مالا ولا شك انه متعين وامر منضبط وانت خبير بانه حينئذ

ولكن الاول طردا  
 والثانى عكسا

٣ قال فى شرح المواقف  
 التجلى هو الانكشاف التام  
 فالمعنى انه صفة تنكشف بها  
 لمن قامت بهما من شأنه ان  
 يذكر انكشافا تاما لا اشتباه  
 فيه فيخرج عن الحد الظن  
 والمجهول المركب واعتقاد  
 المقلد المصيب ايضا لانه فى  
 الحقيقة عقدة على القلب  
 فليس فيه انكشاف تام  
 وانشرح بتجلى به العقل ثم  
 كلامه وفيه لان التام هو  
 الانكشاف بلا دغرة خالية  
 فهو موجود فى التقليل والجهول  
 المركب فان اجيب عنه بانه  
 عبارة عما لا دغرة فيه لاحالا  
 ولا مالا قلنا انتفاء الدغرة

فى المال امر مجهول مع انه

يرجع  
 حمل عبارة التعريف على ما لا يفهم من العبارة اصلا (منه رحمه) ٤ لوجه للتخصيص فان  
 ارادة المجاز بدون القرينة لا يجوز اصلا لا فى التعريف ولا فى غير التعريف (فوائد) ٥ قيل  
 التعريف انما هو بالمفهوم لا بانواعه او افراده والانكشاف التام له مفهوم معلوم وان كان افراده  
 متفاوتة (فوائد) ٦ اذا صل جائى القوم سيما زيد يراد به ان زيدا اولى بالمجى لصداقته  
 او قرابته فهذه الاولوية يفهم من التمثيل لان سيما بمعنى مثل فالمشبه به اقوى وان كانت  
 زائدة فزيد مجرور بالاضافة وان كانت موصولة حذفت صدر صلتها اى شىء الذى هو زيد فهو  
 مرفوع خبر للمحذوف والاكثر ان يقال لاسيما فافضل يفهم من نفى المماثلة قال الجوهري قوله -

- لاسيما كلمة يستثنى بها وهو شئ\* ضم اليهما والاسم الذى بعده كذلك فيه وجهان ان شئت جعلت بمنزلة الذى واضمرت ابتداءً ورفعتم الاسم الذى بذكره خبر الابتداء فتقول ما جاني القوم لاسيما اخوك اى لاسيما الذى هو اخوك وان شئت جررت ما بعده على ان يجعل ما زائدة ويجر

( ٨٣ )

الاسم بسببها لان معنى سببها معنى مثل وينشد قول امرئ القيس الارب يوم لك متين صالح فاخل مجرورا

١ قوله وفيه آه وفيه ان خصوص المعرف ليس سببا لخصوص التعريف على ما قيل والا فلا يرد النقض على التعريفات منعاً (فوائد)  
٢ فان قيل ان الظاهر من قوله من الملك والانس والجن حصر المخلوق في هذه الثلاثة لان السكوت في مقام البيان يفيد الحصر مع ان المخلوقات كثيرة في العالم مثل الفرس والبقر وغير ذلك قلنا ان المراد من المخلوق ههنا ذوالعقل ولا شك انه منحصر فيها او نقول ان قوله من الملك متعلق بالمخلوق لا بالحصر المستفاد وحينئذ يكون معناه واسباب علم المخلوق الذى هو من الملك والانس والجن وغير ذلك لكنه وفيه تأمل (منه رحمه)

يرجع مال التعريف الاول الى الثانى ولا يتضح المراد به بدون رجعه الى الثانى فلا يتم حينئذ ما يقال فى وجه كون الاول احسن من الثانى من ان مفهومه فى نفسه امر واضح جلى لا يحتاج فهمه الى اضرار وتقدير ولا الى انظار دقيقة بخلاف الثانى فانه لا يتضح حق الاتضاح بدون الاضرار وتدقيق النظر تدبر قوله لا يشمل الظن والجهل المركب وتقليد المصيب ووجه القصر على الظن غير ظاهر والاولى ان يقال غير اليقينية بدل الظن ولعله اراد بالظن ما يقابل اليقين قوله لان العلم علة الاخراج دون علة الخروج وفيه ايماء الى قرينة المجاز قوله للخلق متعلق بالمضاف اليه دون المضاف ويؤيده قوله بخلاف علم الخالق قوله اى للمخلوق من الملك والانس والجن ولا خفاء فى ان المناسب لتقديم الانس ان لو حظ حيثية الشرف كما هو المناسب بعنوان العلم وتأخيرها ان لو حظ حيثية الخلق والابجاد كما هو المناسب لعنوان الخلق ولعل الشارح لا حظ حيثيتى الشرف والخلق وتوسط بينهما والظاهر من تعميم الخلق ان المقصود ههنا بيان اسباب علم الانواع الثلاثة وذلك ليس كذلك كما لا يخفى قوله فانه لذاته اى لذات الله تعالى بمعنى ان ذاته تعالى كافى فى

\* ٦

٣ والظاهر من كلامه ان

الاطلاق الخلق على الملك والانس والجن بعد جعله بمعنى المخلوق ويحتمل ان يكون الاطلاق قبل الجعل (منه رحمه)

ع اذ احتياج التعلق الى شئ\* يؤدى الى احتياج ذات التعلق اليه (منه)



حصول صفة العلم واتصافه تعالى به من غير مدخلية مالا يستند الى ذاته تعالى ولهذا اردى بقوله لا بسبب من الاسباب فلا يتوجه ان علمه تعالى موقوف على الحيوة والوجود فكيف يكون ذاته تعالى كافيا فى حصوله واعلم ان فيه ردا على المعتزلة والحكماء فانهم قالوا ان الانكشاف والتميز مترتب على ذاته تعالى من غير توسط صفة زائدة عليه تعالى قال الفاضل المحشى اى ذاته كافى فى حصول علمه وتعلقه بالمعلومات بلا حاجة الى شىء يفضى الى العلم وتعلقه تم كلامه وفى كفاية الذات فى تعلقه خدشة اذ التعلق نسبة ومن البين ان النسبة متوقفة على المنتسبين وهما العالم والمعلوم ههنا ولو اقتصر على الكفاية فى نفس العلم الذى هو صفة ذات التعلق لكان احوط تأمل قوله الحواس السلبية والخبر الصادق ونكتة جمع الحواس وافراد الخبر غير ظاهر قوله بحكم الاستقراء الناقص الذى يفيد الظن اذ دليل انقسمة الاستقرائية قياس استثنائى ظنى الملازمة التى هى احدى مقدمتيه وصورة القياس هكذا لو كان هناك قسم آخر لوجد بالتتابع لكن التالى باطل وكذا المقدم والملازمة ظنية قوله ووجه الضبط ولاخفاء فى ان هذا حصر منتشر الا انه لا يخلو عن الضبط ولذا قال ووجه الضبط ولم يقل وجه الحصر والغرض من ايراد القسمة الاستقرائية فى صورة التردد بين النفى والاثبات تقليل الانتشار وتسهيل الاستقراء اذ الاحتياج الى التبع حينئذ فى بعض الصور دون الكل قوله ان كان من خارج والاولى

لانه يدل على كون الصفة زائدة على ذاته تعالى وهم ليسوا قائلين بذلك (منه) ٢ ونكتته ان الحواس خمس والخبر اثنان فلهذا جمع الحواس وافرد الخبر ولو قيل قد يطلق الجمع على ما فوق الواحد قلنا هذا على طريق المجاز كما فى اصطلاح اهل الميزان والكلام مبنى على الحقيقة مجرا بآدى ٣ اقول نكتته ظاهر اذ لكل خبر خمسة حواس او اشار الى ان الحواس جنس تحتها انواع متكررة بخلاف الخبر فانه نوع واحد (تحرير) ٤ المحكم بمعنى الاثر المترتب على الشىء والباء بمعنى كلمة من البيانىة والظرف خبر لمبتدأ محذوف والتقدير هذا الانحصار كائن من الاثر المترتب على الاستقراء وثابت به لا بالبرهان القطعى اشتراكى (رح) ٥ ووجه الاولوية ان قوله من خارج معناه ان يكون ناش من الامر الخارج من البدن والكل خارج بهذا المعنى لان الحواس والعقل ناش من الله تعالى الا ان يقول معناه ان يكون السبب

ناش من الامور الخارجية من البدن اى صادر من الامور الخارجية وهى الصحابة لما فى خبر الرسول والمخبرون فى خبر المتواتر (تحرير)

ان يق ان كان خارجا آه او ان يق السبب اما خارجا ه والظاهر  
 انه اراد بالخارج الامر المنفصل عن الشخص المدرك لاما  
 لا يكون نفسه ولا جزءه اذ الكل بهذا المعنى خارج اما خروج  
 الاولين فظاهر واما خروج الثالث فلان العقل بمعنى القوة  
 على ما فسر به الشارح خارج عن النفس ومن هذا ظهر لك  
 ان قوله والا فهو العقل تسامح وكان منشأ التسامح هو ان  
 للعقل مدخلا تاما في امر الادراك فكانه مدرك نفسه ونظيره  
 قولهم القدرة صفة مؤثرة على وفق الارادة بناء على ان لها  
 مدخلا تاما في التأثير فكانها المؤثر نفسها قوله وان كان  
 آلة وهى الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه  
 فكانها هناك مستعمل في جزء المعنى مجازا اذ العلوم ليست من  
 الافعال النفسانية قوله والا فالعقل اى وان لم يكن آلة  
 غير المدرك بان يكون آلة مدركة او بان لا يكون آلة قوله  
 فان قيل حاصله ان اردتم بالسبب السبب المؤثر فهو الله تعالى  
 لا غير وان اردتم السبب الظاهرى فهو العقل فقط وان اردتم  
 السبب المفضى فالخبر في الثلاثة مختلف لان ههنا قسم آخر  
 وايا ما كان فالحكم بالثلاثة باطل قوله والسبب المؤثر اى  
 من غير توسط امر كما هو مذهب الحق قوله في العلوم كلها  
 ضروريا كان او نظريا خلافا للمعتزلة قوله وايجاده فيمن  
 قامت به اذ لا وجود للعلم عند كثير من المتكلمين فمعنى التأثير  
 في السلم جعل المحل متصفا به قوله والسبب الظاهرى اى  
 الذى يستند اليه الفعل بالصدور عنه بحسب العرف واللغة  
 قوله آلات وطرق على طريق اللغ والنشر مع الترتيب

١ اعلم ان الاصل ان  
 النفس الداخلة على الكلام  
 الذى فيه التقييد ان يرجع  
 النفس الى القيد كما في  
 المطول نقلا عن دلائل  
 الاعجاز ولكن رجوع النفس  
 الى القيد والمقيد ايضا شائع  
 في كلام الفصحاء والكلام  
 المجيد كما صرح به  
 اللاهورى فى ماشيته على  
 شرح الشمسية فى بحث  
 الالفاظ ورجوع النفس الى  
 المقيد دون القيد ايضا جار  
 فى كلام البعض (س)  
 ٢ والا قرب هو الاول بناء  
 على ما هو التحقيق من ان  
 النفس اذا دخل على كلام فيه  
 القيد يتوجه على القيد  
 (منه رحمه)  
 ٣ بخلاف مذهب الحكماء  
 فانهم قالوا الواجب مؤثر  
 فى الموجودات بواسطة  
 العقل (منه رحمه)  
 ٤ والحكماء اذ مذهبهم ان  
 الله تعالى غير مؤثر فى جميع  
 الاشياء بل هو تعالى مؤثر  
 فى العقل الاول تحرير  
 ٥ والسبب الظاهرى ما  
 يدور عليه المسبب عاديا  
 (س)

١ اذ عادتتم الاقتصار على ما هو مقطوع الثبوت وما هو العمدة والاصل والمرجع والتعارف (منه رحمه) ٢ والظاهر ان اللام في قوله ليشمل لام العاقبة دون التعليل (منه رحمه) ٣ هذا على عادة المشايخ اى مبنى على عادة المشايخ نسخه عم لان الظاهر من التعقيب هو التعقيب الزمانى وهو يدل على حصول الادراكات بعد زمان استعمال الحواس والحال انها يحصل فى زمان استعمالها الا ان يراد التعقيب الذاتى وانما قال الظاهر (تحرير) ٥ لان اسناد الاعظمية الى حشر الاجساد والميزان وغيرهما انما يكون بالنظر الى ماتحتها لا بالنظر الى ما فوقها (مولوى عبد الرحمن) ٦ قوله والا لدار يعنى لو كان اثبات الواجب مستفادا من الخبر الصادق بـ معنى التوقف عليه يلزم الدور فيتوقف ثبوت الواجب على الكتاب والسنة وهما يتوقفان على ارسال الرسل والارسال يتوقف على المرسل الموصوفى بالصفات الكاملة وثبوت هذا الرسل ثبوت الواجب والجواب ان الموقوف على وجود الواجب وجود الكتاب والسنة دون العلم بهما وهو حاصل بالعلم بالعجزات اذ بها يعلم ان من صدرت بيده صادق فى اقواله (فوائد باقية) ٧ وغير ذلك مما يتوقف على الشرع نسخه

( ٨٦ )

قوله والسبب المفضى اى الذى يخلق الله تعالى معه العلم بطريق العادة وانما قال معه تنبيها على انتفاء السبب حقيقة وفيه رد على المعتزلة والفلاسفة قوله ليشمل متعلق بحسب المعنى بقوله بان يخلق الله تعالى يعنى انما فسر السبب بما ذكرنا قوله هذا على عادة اى مبنى على عادة الخ هذا جواب باختصار الشق الاخير يعنى ان حصر السبب فى الثلاثة على طريق القدماء قوله عقيب والظاهر ان يق عند استعمال آه قوله لاشك فيها اى فى وجودها ولا فى سببيتها لوجود الادراك بها من غير توسط العقل كما فى البهايم ولهذا جعلوا سببا برأسها قوله معظم المعلومات الدينية كمسئلة الحشر الجسمانى وما يتعلق به واما اثبات الواجب والعلم والقدرة وما يتوقف عليه من ارسال الرسل ليس مستفادا منه والا لدار ولا يلزم من كون مسئلة الحشر الجسمانى وما يتوقف على الشرع معظم المعلومات الدينية كونها اعظم من مسئلة اثبات وجود الواجب تعالى كما لا يخفى قوله مرجع الكل اى المحس والتجربة والتوجه والنظر قوله جعلوه سببا لثا رتبته على مجموع الامور الثلاثة من غير عدم ثبوت الحواس وعدم تعلق الغرض ورجوع الكل لكن فى مداخلية الاول فى ذلك تردد وقد

يقال

٨ قوله وقد يقال ان آه وهو ايراد آخر على الشارح حاصله انه لا يدخل شىء من الامور الثلاثة فى ذلك الجعل بل يجوز ان يكون ذلك الجعل ليكون العقل سلطان القوى الدراكة ولكونه مستقلا فى الادراك (تحرير)

يقال ان العقل لما كان سلطان القوى الدراكة ومستقلا في امر الادراك استحق ان يجعل سببا ثالثا سواء تعلق الغرض بتفاصيل الامور المذكورة اولا قوله فجعلوا السبب تفصيل للجزء قوله بمعنى ان العقل يعنى ان الغرض حصر ماهو المعلوم لنا من الحواس دون ما هو الممكن الوجود او ما هو المتحقق في نفس الامر اذ لم يقم برهان على امتناع السادس قوله بوجودها اى فيمن قامت به واما وجودها بالوجود المحمولي فليس معلوما لا بالضرورة ولا بالبرهان قوله فلا يتم دلائلها اذهى مبنية على تجرد النفس وامتناع ارتسام الصورة المادية في العجز وامتناع كون الواحد مبدأ الاثنيين وعلى القول بالصورة والوجود الذهني وليس شئ منها مسلما عند جمهور المتكلمين وان كان البعض منهم قافلا بالبعض منها وما ذكره القاضى البياضى في تفسيره ان جمهور الصحابة والتابعين على ان الارواح جواهر قائمة بانفسها مغايرة لما يحس به من البدن ويبقى بعد الموت دراكة ليس نصا في القول بالجواهر العجز الذى اثبتته الفلاسفة وانت تعلم ان تلك الادلة لا يتم على اصلهم ايضا قوله السمع قدمه على البواقى مع ان اهم الحواس للحيوان هى القوة اللامسة لان معظم المعلومات الدينية مستندة الى الخبر الصادق المفيد للعلم بواسطة السمع قوله بطريق وصول الهواء المتكفي مشعر بان المسوع هو الصوت القائم بالهواء القارح للصماخ الواصل اليه من الخارج بالتموج حاملا لذلك الصوت الموجود في الخارج قبل وصوله اليه دون الصوت القائم بالهواء الراكد

بعضهم هو المجموع المركب من العارض والمعرض

لانهم قالوا لانهم ان النفس مجردة ولو سلم انها مجردة لانهم انها تدرك الجزئيات المادية حتى يكون محلا للصورة الجسمانية ولو سلم ذلك فلانهم انها حينئذ يكون جسمانية وايضا لانهم ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فانه تعالى واحد حقيقى قد صدر عنه الاثار المتعددة عندنا لانها لها قره كمال

٢ وهو الامام حجة الاسلام والامام فخر الدين الرازى المشهور منهما القول بالوجود الذهني مع كون العلم من مقولة الاضافة عندهما (س) ٣ لان بعض اصول الفلاسفة ان الواحد لا يكون مبدأ الاثنيين والحال ان الحس المشترك عندهم ناخذ الصورة من الحواس الظاهرة والباطنة ايضا فيلزم كون الواحد مبدأ الاثنيين (سمع) \* اى الادلة التى ذكرها الفلاسفة منه

٤ قال في شرح المقاصد الصوت عندهم كيفية يحدث في الهواء وقال بعض الحكماء الصوت هو كيفية عارضة للهواء المتموج به وقال بعضهم هو الهواء المعرض للكيفية وقال

(منه رحمه)

١ المراد بالتموج تموج الهواء وهو حالة شبيهة لتموج ماء الحوض اذا التى حجر في وسطه كذا يفهم من شرح المواقيف (تحرير) ٢ قدمه على الشم لانه ارفع مكانا منه

ولانه يوصف به الله تعالى

دون الشم (فوائد)

( ٨٨ )

في الصماخ الذي هو يتموج ويتشكل بشكل الهواء المتموج الخارجى عند انتهائه الى الهواء الراكذ والظاهر هو الثانى قوله بكيفية الصوت الاضافة بيانية دون لامية بان يراد بالكيفية الحروف العارضة للصوت كما لا يخفى قوله والبصر قدمه على البواقى لانه يتعلق بالقرب والبعيد ولانه اكثر انتفاعا في تحصيل المطالب الكسبية الكمالية قوله تتلاقيان ثم تفرقان تأتى العصبان المعجوفتان من الدماغ على التضايق حتى تتلاقيان وموضع الملاقات هو المسمى بمجمع النورين ثم تتباعدان الى العينين اما بعد التقاطع بان يتعدى الايمن الى العين اليسرى والايسر الى العين اليمنى او بدون التقاطع بان يتصل الايمن الى الايسر ثم يتعدى الايمن الى العين اليمنى والايسر الى اليسرى والى كل واحد منهما ذهب جماعة قال الفاضل المحشى فيه اشارة الى انها لا يتقاطعان على هيئة الصليب تم كلامه والاولى ان لا يخص كلام الشارح باحدهما جمعا للمذهبين قوله يدرك بها الاضواء والالوان واعلم ان الجمع من العلماء على ان المدرك والبصر اولو بالذات هو الضوء واللون فقط واما البواقى فبالعرض والجمع الآخر على ان الكل من الامور المذكورة في الكتاب مدرك بالذات من غير واسطة والمراد من البصر والمدرك بالبصر اما البصر بالذات او الاعم مما هو بالذات او بالعرض وعد الشارح

الامور

٨ اذ لا دلالة لكلامه على ما ذكره تدبر (منه رح)

٣ قوله تأتى العصبان الى في كل واحد منهما دون مجموعهما من حيث المجموع لانه قد يوجد المبصر في احدهما مع انتفاء الآخر (منه رحمه)

٤ كتقاطع الخطان ويذهب كل منهما الى جانب الآخر هكذا X تحرير ٤ عند البعض

٥ كهيئة الدالين محذب كل منهما متصل بمحذب الآخر هكذا د تحرير ٥ عند البعض الآخر

\* اى عصب الايمن \* اى عصب اليسرى \* اى جماعة من الاسلاميين ٦ والظاهر ما ذكره الفاضل المحشى (منه رحمه)

٧ ولا يخفى ان الخطبين مثلا اذا اتصلا ولم يتقاطعا يقال في عرف العلماء انها يتلاقيان واذا تقاطعا لم يقل في عرفهم انها يتلاقيان بل يقال انها يتقاطعان وان القاطع لا يمكن الا ما يلا فظهر ان في ايراد لفظ يتلاقيان دون يتقاطعان اشارة الى عدم تقاطعها (لارى)

١ لان ادراك الشيء بواسطة احساس الآخر لا يعد محسوسا (منه رج) ٢ وغايته  
 ان ابصارها مشروط بالضوء والاشترط لاينافي الاولوية (منه رج) ٣ اى المركبة  
 من اجزاء لا يتجزى فلا يكون مقادير حقيقة فلا يدرك بالحس (منه رج) ٤ المقدار  
 هو عرض تقبل القسمة ( ٨٩ )

لذاته وقار بالذات  
 ٥ وجه التدبير انه يمكن  
 ان يقال لا يلزم في المقادير  
 ان يكون حقيقة بل يكفى  
 في الاجسام تركيبها ايضا  
 (منه رج)

٥ وجه التدبير ان البصر  
 ههنا اعم مما هو بالذات او  
 بالعرض والمقادير من قبيل  
 الثانى لعدم دخول النسبة  
 فيها (منه رج)

٦ لان الراجحة حال في  
 ذى الراجحة ان وجدت في  
 الهواء لا يخفى من ان يكون  
 وجودها فيه بطريق الانتقال  
 منه اليه او بوجودها فيهما  
 فعلى الاول يلزم انتقال  
 العرض وعلى الثانى يلزم  
 قياس العرض الواحد  
 بالشخص بالمحلين فاذا  
 اريد بالراجحة القائمة على  
 الهواء هي المماثل والمماثل  
 للراجحة القائمة على ذى  
 الراجحة لا يرد (منه رج)  
 ٧ المزاج الكيفية الحاصلة  
 باعتبار العناصر الاربع  
 وهى الدم والبلغم والصفراء  
 والسوداء

الامور المذكورة من المبصرات اما على ارادة التعميم او على  
 اختيار رأى الجمع الآخر والظاهر هو الاخير ولا شك ان  
 الابصار بالذات مشروط بالوجود الخارجى وأما الابصار بالعرض  
 فهل هو مشروط به ففيه تردد وعلى التدبيرين فلا اشكال  
 في عد الحركة من المبصرات اذ هي موجودة في الخارج اتفاقا  
 من التكلم والحكيم واستلزامها النسبة وان كانت خارجة عن  
 مفهومها كافي في عدها من الاعراض النسبية فلا ينافي كونها  
 من الموجودات الخارجية وأما المقادير على رأى القائلين  
 بالجواهر الفردة فمن قبيل الامور المتوهمة فكيف يدرك بالحس  
 تدبر قوله التكييف بكيفية ذى الراجحة اى بما يشاكل بكيفية  
 ذى الراجحة لامتناع الانتقال وقيام العرض الواحد بالشخص  
 بالمحلين وفي بعض النسخ بكيفية الراجحة فالاضافة بيانية هذا على  
 قاعدة الاسلاميين مستقيم اذ وجود الروايع غير مشروط بالمزاج  
 عندهم اذ يجوز حصولها في جوهر فرد غير منضم الى الجوهر الفرد  
 الآخر واما على قاعدة الفلاسفة فلا يتم اذ وجودها مشروط  
 بالمزاج المشروط وجوده بتفاعل العناصر فلا تفاعل في الهواء  
 لبساطته الا ان بقى ان الهواء التكييف بالراجحة ليس على  
 الصرافة بل له نوع امتزاج بالعناصر على وجه يستعد بقبول

٨ قوله بتفاعل يعنى تأثير بعض في بعض وتأثره منه (فوائد) ٨ اى التراكم  
 ٨ التفاعل التراكم والالتيام وتركيب جزء الى جزء

١ اقتبس اقتباسا لطيفا اى كل من افراد الانسان موقف بشى\* خلق ذلك الدردله فالمطبع موقف بشى\* خلق المطبع له اى الطاعة والمذنب موقف اشى\* خلق المذنب له وليس للعبد في ذلك مدخل وتأثير منه قبضى\* لجواز ان لا يكون له تأثير ويكون له مدخل ٢ قوله والاولى ان يقال عند بدل عقيب لان عند يصح استعماله فيما اذا كان الخلق مع الصرف وفيما اذا كان بعده واما لفظ عقيب فانما يستعمل فيما

( ٩٥ )

الكيفية المزاجية قوله منبثه اى منتشرة قوله لمخالطة الرطوبة العديمة الطعم قوله في جميع البدن اى جلد البدن على حذف المضاف اذ الكبد خالية عن تلك القوة قوله وضعت هي له اذ كل ميسر لما خلق له قوله لا يدرك بها اى كل واحد والتأنيث بالتأويل قوله من غير تأثير للحواس والاولى ان يق من غير مدخلية الحواس قوله عقيب والاولى ان يق عند بدل عقيب قوله فان قيل حاصله ان قولكم لا يدرك بها ما يدرك بالآخر ممنوع كيف لا وان الذائقة يدرك بها الحرارة كما يدرك بها الحلاوة قوله تدرك حلاوة الشى\* لا مدخل له في السؤال قوله والخبر الصادق قيل فرق بين الخبر والقضية بالعموم والتخصص اذ الخبر اعم من القضية اذ الكلام الصادر عن السامع والمجانين كزيد قائم يسمى خبر الاقضية وفيه لان كل خبر محتمل للصدق والكذب ولا نعنى بالقضية الا هذا قوله للواقع في نفس الامر اى الذى يكون نفس الامر طرفا له اما لنفسه كالنسبة الخارجية او لوجوده كالاى شياء الموجودة في الخارج فالمراد بالواقع اما النسبة الخارجية او ما هو اعم منها وذكر الواقع بدل النسبة الخارجية ناظر الى العموم واشارة الى ان المطابقة لامر ما من

اذا كان الخلق بعد الصرف فالصرف ان كان استطاعة وتام ما يتوقى عليه الابصار من جانب فالخلق منه وان لم يكن كذلك بل علة ناقصة لا بد بعده من شى\* آخر له مدخل في الابصار فالخلق بعد الصرف فعلى الوجهين يصح لفظ عند واما لفظ عقيب فلا يصح على الوجه الاول (فوائد باقية)

٣ والمراد العقيب الرتبة لا الزمانية

٤ قيل الخبر اعم من القضية وقيل انه مرادف للقضية ومن قال ان القضية مرادفة للخبر لا يشترط ان يكون مفهوم القضية مصدقا به فمح كلام النائم وكلام المجانين داخلا في القضية ومن قال ان الخبر اعم منها يشترط ان يكون مفهوم القضية مصدقا به فمح لا يكون كلاهما داخلا في القضية عبد الرحمن

الامور

٥ في نفس الامر سوا\* كان ذلك الامر مفردا او مركبا جزئيا او لا منه رح\* فالجاء والجرور متعلق بالواقع (منه رحمه الله) ٦ وقد يراد بالواقع نفس الامر كما يقال الواقع في الواقع واقع على جميع التقادير التى لا يتنافى بالضرورة (منه رحمه الله)

١ ولا خفاء في أن قوله بنسبة تامة تدل على أنه أراد بالنسبة مطلق النسبة ولا لاستدراك التقييد (منه رحمه الله) ٢ ولعل وجه الإيهام أن الشيء في قوله بمعنى الأخبار عن الشيء على ما هو به يحتمل أن يراد بالشيء النسبة الخارجية وأن الباء في قوله أي الأعلام بنسبة تامة السببية وأن يراد بنسبة تامة النسبة الذهنية وحيث يكون المعنى أن الأعلام بسببية النسبة الذهنية تطابق النسبة الخارجية سمع من الأستاذ المحقق ٣ إذ الروم يذهب إلى أن الواقع هو النسبة الخارجية كما أن المطابق بالكسر هو النسبة الذهنية لعله أن يراد

( ٩١ )

بالأمل أن الظاهر من الواقع هو الأعم ويحتمل أن يكون المراد بالأمل أنه لا بد في تحقق الصدق من مطابقة النسبة الذهنية للنسبة الخارجية فلا يصح قوله أن المطابقة لأمر ما كافي في تحقق الصدق فافهم (سمع)

٤ وهو أنه قال الشارح فإن الخبر كلام آه فيلزم منه أن يكون مثل زيد الفاضل خبراً لأنه يصدق عليه أن هذا الكلام يكون لنسبته خارج وهو اتصاف زيد بالفاضلية في نفس الأمر قد يطابق تلك النسبة وقد لا يطابقه (سمع)

٥ ولا خفاء في أن قوله نسبة تامة يدل على أنه أراد بالنسبة مطلق النسبة

الأمور الواقعة في نفس الأمر من غير اعتبار الاعتبار وفرض الفارض كافي في تحقق الصدق ولا يتوقف على المطابقة للنسبة الخارجية بخصوصها كما هو المشهور وكذا اعتبار المطابقة مطلقاً للخارج في البيان يؤيده لكن قوله في أخير الدرس أي الأعلام بنسبة تامة تطابق الخ بوجه التخصيص تأمل قوله فإن الخبر تعليل للتفسير بل لصحته يعني إنما فسر الصادق بالمطابق أوضح التفسير به وجعله تعليلاً لتقيد الخبر بالصادق ليس على ما ينبغي تدبر قوله كلام أي مركب تام على ما هو مصطلح النحاة فلا نقض بمثل زيد الفاضل إذ ليس مركباً تاماً وأن كان لنسبته خارج تطابقه تلك النسبة وقد يف أن المثال المذكور خرج بقوله لنسبته إذ المراد بها الأيقاع والانتزاع فلا حاجة إلى ذلك التفسير لآخره قوله لنسبته المفهومة من الكلام القائم بالنفس وهي الوقوع واللاوقوع أو الأيقاع والانتزاع قوله خارج لعله أراد بالخارج الأمر

والاستدراك التقييد (منه رحمه الله) ٦ الأيقاع عبارة عن ادراك الوقوع والانتزاع عبارة عن ادراك اللا وقوع فعلى هذا يكون الموصوف بالمطابقة هو العلم فيكون مطابقة العلم للمعلوم وهذا خلاف مرضي الشارح إذ مرضاه أن الموصوف بها هو الوقوع واللا وقوع فيكون مطابقة المعلوم بالعلم والاول مرضي السيد قدس سره (لكنه عفى عنه) ٧ هذا عند من قال بأن الموصوف بالمطابقة هو الوقوع واللا وقوع كما أشار (لمحوره)



١ فالخارج ان كان عبارة عن النسبة الخارجية كان معنى عدم المطابقة كون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا كما يفهم من المطول وان كان عبارة عما يعمها كان معنى عدم المطابقة المفهوم من المقايضة كون النسبة المذكورة بحيث ينافيها شئ من الامور الواقعة في نفس الامر او كونها بحيث لا مشاركة لها في التحقق فتأمل فيه (لكاتبه) ٢ لان المطابق النسبة والنسبة ما يتعلق بالكلام فتوصيف الكلام بالمطابقة الخارجية توصيف الشئ بوصف آه (لكاتبه)

( ٩٢ )

الخارج عن القوى الدراكة وهى اما النسبة الخارجية او ما يعمها من الامور الواقعة في نفس الامر من غير اعتبار معتبر وفرض فرض ومعنى المطابقة على التوجيه الاول فظاهر مشهور واما على الثانى هو كون النسبة المدركة بحيث لا ينافيها شئ منها او كونها مشاركة لها في التحقق فكما ان تلك الاشياء واقعة في نفس الامر من غير اعتبار معتبر كذلك تلك النسبة وقس عليه معنى عدم مطابقة النسبة للخارج تأمل قوله تطابقه تلك النسبة من قبيل وصف الشئ بوصف ما يتعلق به قوله اولاً تطابقه لكن من شأنها المطابقة والتقابل بين الصدق والكذب تقابل العدم والملكة فالانشائيات لا توصف بشئ منها قوله على هذا اى بناء على التفسير المذكور قوله عن الشئ على ما هو به اى على وجه هو اى ذلك الشئ يتلبس به اى بذلك الوجه في نفس الامر فالمراد بالشئ اما الموضوع كما هو المتبادر او النسبة كما يشعر به قوله اى الاعلام بنسبة تامة آه فعلى الاول ان لفظة ما عبارة عن المحمول وعلى الثانى عن كيفية النسبة من الايجاب

والسلب

٣ انما احتاج الى اعتبار لكن آه ليخرج الانشائيات لا اعتباره الخارج في تعريف الخبر اعم من النسبة الخارجية الا ان المطابقة وان لم يكن من شأن شخص النسبة الا نشائية او نوعها لكنها من شأن جنسها التى هى النسبة التامة اشتراكى

٤ ولا يلزم ارتفاع النقيضين عن الانشاء لعدم كون العدمى مع ملكته من النقيضين ولكن قيل ان الانشاء وان لم يكن من شأن شخصه ان يتصف بعدم المطابقة لكن من شأن نوعه او جنسه ان يتصف بالمطابقة وعدمها الا ان يقال ان الانشاء والخبر ليسا مشتركين في النوع والجنس بل اطلاق المركب التام عليهما على سبيل الاشتراك اللفظى هكذا فهم عنابة الله

الشيخ البخارى في امثال هذا المقام في مبحث العلم اشرح التهذيب (لكاتبه عنى عنه) ه وفيه ان تلك النسبة التى اريدت بالشئ النسبة الخارجية (المحكىة عنها والنسبة في قوله اى الاعلام بنسبة تامة النسبة المفهومة من الكلام فالاشعار في حيز المنع اشتراكى

١ احدها الاطلاق والحمل كما يقال صدق الكلى على واحد من افراده وعلى كثير سواء\* والاخر التحقق كما يقال هذا صادق اى متحقق (لكتابه عفى عنه) ١ اعلم ان الصدق قد يكون بمعنى الحمل وحينئذ يكون مستعملا بعلى كما يقال الانسان صادق على زيد اى محمول عليه وقد يكون بمعنى التحقق وحينئذ يكون مستعملا بكلمة فى كما يقال هذا صادق فى نفس الامر اى

( ٩٣ )

متحقق فيها هكذا يظهر من كلامه قدس سره فى حاشية شرح الشمسية وقد يكون بمعنى كون الحكم مطابقا بالكسر للواقع كما مر فى كلام الشارح ( لكتابه عفى عنه )

٢ وفيه ان حصول العلم موقوف على كون الخبر صادقا ولو قيد الخبر بايجاب العلم لزم الدور اشتراكى

٣ اى يكون المحصر الاضافى بالقياس على مطلق الصدق (منه عفى عنه)

٤ وهو الامكان الذاتى فان التجويز العقلى بان عند طلوع الشمس لم يصر نارا او عند تسخن النار لم يصر الماء متسخنا ويتناول ذلك ما يجرى عادة الله تعالى على ايجاده عند وجوده ما هو مسبب له عادة لا ينافى التعقل بتحقيقه عند تحقق ما هو سبب له عادى (منه رحمه)

والسلب او الضرورة واللاضرورة واعلم ان للصدق معان اخر لم يتعرض له لعدم تعلق الغرض به كما لا يخفى قوله من صفات المخبر فيه ان الاخبار وان كان من صفات المخبر لكن المجموع اعنى الاخبار مع صلته ليس كذلك الا ان يقال ان القيد خارج عن القيد والصدق هو الاخبار المقيد قوله ومن ههنا وفيه ان الاضافة يحتمل ان يكون بيانية الا انه خلاف الظاهر ولا يصار اليه من غير ضرورة وفيه تدبر قوله على نوعين اى الخبر الصادق الذى يوجب العلم الضرورى او الخبر الذى هو مقطوع الصدق والالم ينحصر فى النوعين قوله يسمى بذلك اشارة الى المناسبة بين المعنى المصطلح والمعنى اللغوى قوله اى لا يجوز العقل تجويزا ينافى اليقين اعنى التردد دون التجويز الذى يجمع اليقين كما فى العلوم العادية قوله توافقهم على الكذب لا قصدا كما يشعر به لفظ التوافق ولا اتفاقا وانت تعلم ان هذا التعريف لا يقتضى اشتراط التعاقب فى التواتر كما يستدعيه قوله بل على التعاقب قوله ومصادقه اى ما يصدق لان مصادق الشئ مبين صدقه فكانه آلة كونه

\* وانت تعلم ان بيان المناسبة بعد بيان المعنى العرفى انسب (منه رحمه)  
 ه لعل مراده من قوله بل على التعاقب والتوالى على سبيل الاغلب فلا يرد الابرار الذى ذكره المحشى بقوله وانت تعلم ان هذا التعريف (لكتابه عفى عنه)

١ وجعله ضابطة يعرف بها الخبر المتواتر ويمتاز عن غيره ليس على ما ينبغي وان كان في نفسه امرا مطردا ومنعكسا بخلاف مراتب الاعداد فانها على عكس ذلك تأمل (منه عفى عنه)  
 ٢ عطف تفسيرى للضابطة وليس المراد بالضابطة ههنا القانون (منه رحمه) ٣ يريد ان العلم على ما قالوا صفة توجب تميزا لا يحتمل النقيض لا حالا ولا مالا فاذا كان علامة التواتر حصول العلم بعد الخبر فلا بد من الاطلاع على ان الحاصل آه فمعرفة التواتر في غاية الصعوبة (فوائد باقية) ٤ خرط القتاد كشيدن خار بطريق باز كونه خرط خارست قتاد انكه خارابر امرى زنند وباز كونه كشنند \* وهو كون الضرورة بمعنى الوجوب او اليقين  
 ه قال الشارح والاول

( ٩٤ )

صادقا حاصله ان الضابطة وما يدل على كون الخبر متواترا هو كون العلم الحاصل عقيبها يقينيا وفيه اشارة الى رد من شرط فيه عدد المخبرين عددا معيننا من الخمس او اثني عشر او عشرين او اربعين او غير ذلك وانت خبير بان الاطلاع على ان الحاصل عقيبها مما لا يحتمل النقيض لاحالا ولا مالا امر دونه خرط القتاد قوله من غير شبهة للتوضيح والتأكيد دون التخصيص اذ العلم لا يكون الا كذلك والجار متعلق بالوقوع او العلم والا قرب اقرب قوله بالضرورة اى بالبداهة او بالقطع وفيه اجمال آخر قوله للعلم الضروري اى غير الاستدلالى قوله الاول اقرب من جهة المعنى وان كان ابعد من جهة اللفظ اما الاقرب فظاهر واما الأبعد فلان الاقرب -يؤدى الى الاستدراك بل يوهم خلاف الواقع ولان فى الأول علمين وفى الثانى علما واحدا والعلمان خير من العلم الواحد قوله فهنا امران اى فى قوله الخبر

اقرب وان كان ابعد اى الاول اقرب معنى وان كان ابعد لفظا اما كونه ابعد لفظا فظاهر واما كونه اقرب معنى فلان ذكر قوله والبلدان النائية يكون حشوا على تقدير عطفه على الازمنة لان العلم بالملوك الحالية فى الازمنة الماضية يكون من قبيل العلم بالتواتر سواء كان الملوك فى البلدان النائية اى البعيدة اولم يكن وايضا يكون ذكر قوله فى الازمنة الماضية حشوا لان العلم بالملوك فى البلدان النائية يكون من قبيل العلم بالتواتر سواء كان الملوك الحالية فى الازمنة الماضية اولم يكن قره كمال

التواتر

٦ اى الاقرب فى هذه

العبارة وهو كون المعطوف عليه من جهة اللفظ فظاهر لا يحتاج الى الدليل (تحرير)  
 ٧ اى الا بعد فى هذه وهون ككون المعطوف اقرب لبعيد المعطوف عليه  
 ٨ بالمعطوف عليه من جهة المعنى فلان الاقرب اى العطف على الاقرب فى عبارة المصنف يؤدى الى استدراك المعطوف اذ يكفى ان يقال كالعلم بالملوك الحالية فى الازمنة الماضية (سمع) ٨ اى فى كون البلد ان معطوفا على الملوك  
 ٨ اى العلم بالملوك والعلم بالبلدان بخلاف الثانى فانه يكون العلم بالملوك فقط (لكتبه عفى عنه)

١ الظاهر ان حصول

العلم بمجرد الاخبار على

ما في الشرح اشتراكى

١ توجيه المناقشة ان

ايجاب الاخبار العام المطلق

لا يوجب ايجاب الخبر

الخاص المقيد ودفعه

ان ايجاب المتواتر العلم

ضرورى وما ذكره تنبيه

والمناقشة غير مسرور

اشتراكى

٢ الدلالة على العلم دلالة

السبب على السبب

( اشتراكى )

٣ اشارة الى منع الكبرى

وهى قوله وكل علم موقوف

على استحضار اه فهو

نظري ( اشتراكى )

٤ قوله بانه لا مدخل

اه مشعر بانه حمل المستدل

على المستدل بالفعل وقوله

ليس على ما ينبغي مشعر

بانه حمل على القادر

بالاستدلال حتى لم يبق

فى الغير سوى الصبيان

فلا يصح عطفه فبين

الكلامين تدافع ( اشتراكى )

٥ لان المستدل يحصل شيئا

بالنظر وايضا فى مقام اثبات

البديهة ينبغي ان لا يذكر

من لا يحصل شيئا بالنظر

والكسب ( عبد الرحمن )

المتواتر يوجب العلم الضرورى حكمان احدهما مذكور

صريحا وهو الاول والثانى ضمنا لان الاوصاف يتضمن الاخبار

على ما هو المشهور قوله وذلك اى ايجاب المتواتر للعلم

معلوم بالبديهة قوله فانما نجد تنبيه لا استدلال فلا يتوجه

ان يقال ان هذا استدلال بالجزئى على الحكم الكللى

قوله من انفسنا العلم لابعنى ان العلم بوجود مكنه من

قبيل الوجدانيات كالعلم بذاتنا على ما يتوهم من ظاهر

العبارة بل المعنى انا لورجعنا الى انفسنا نجد ان لنا علما

بوجود مكنه قوله وانه ليس بالاخبار عطى على قوله فانما نجد اه

وقد يناقش فيه بان مجرد حصول العلم بالاخبار لا يدل على كون

الخبر المتواتر موجبا للعلم الضرورى ودفعه غير خفى كما

كما لا يخفى قوله ضرورى غير استدلالى لا يقال ان هذا

العلم موقوف على استحضار ان الخبر الدال عليه داور

على السنة قوم لا يتصور نواطوهم على الكذب وكل خبر

شأنه كذا فهو حق وحكمه مطابق للواقع ولهذا ذهب جمع

كالكعبى وابى الحسن الى انه نظرى لانا نمنع التوقف او

هو من قبيل القياس الخفى العقلى كما فى القضايا التى

قياساتها معها فلا يفيد نظرية الحكم واما الحكم بان العلم

الحاصل به ضرورى يحتمل ان يكون نظريا فح يكون قوله

لانه يحصل آه استدلالا والظاهر انه بديهى وما ذكره تنبيه

قوله لانه يحصل للمستدل وغيره حتى الصبيان وانت خبير بانه

لا مدخل فى البيان بمصوله للمستدل والاولى ان يترك ويقال

لانه يحصل لمن لا يتقدر على الكسب كالصبيان وقوله وغيره

حتى الصبيان ليس على ما ينبغي وايضا ان حال الصبيان  
من ان الحاصل لهم هل هو علم فغير معلوم قوله اما خبر  
النصارى اشارة الى جواب المعارضة في المقام الاول اعنى  
ان الخبر المتواتر موجب للعلم وتقريرها ان الخبر المتواتر لو كان  
موجبا للعلم لافاد خبر النصارى عن قتل عيسى عليه السلام  
العلم به لبلوغ المخبرين عنه حد التواتر والملازم باطل للقطع  
بوجود عيسى عليه السلام بعد ما اخبروا عنه لا يقال ان هذه  
المعارضة ليست على قانون التوجيه لانها معارضة على المقدمة  
الغير المدللة لانه نزل دعوى البديهة مجرى الدليل والظاهر  
ان الخبر ههنا بمعنى الاخبار والاعلام ويحتمل ان يكون  
بمعنى الكلام قوله فتواتره ممنوع اذ عدد النصارى المخبرين  
عن القتل لم يبلغ حد التواتر حتى في الطبقة الاولى والوسطى  
وكذا عدد اليهود المخبرين عن تأييد دين موسى عليه السلام  
لم يبلغ حد التواتر في كل طبقة وقد يقال ان خبر النصارى  
واليهود واقع في معارضة القاطع ومن شرائط  
التواتر ان لا يعارضه القاطع قوله فان قيل اشارة الى  
المعارضة في المقام الاول ايضا بخلاف قوله فان قيل الضروريات  
آه فانه اشارة الى المعارضة في المقام الثانى اعنى ان العلم الحاصل  
به ضرورى وفيه مثل ما مر من انه معارضة على المقدمة  
الغير المدللة وقد عرفت جوابه وقد يقال ان الثانى مدلل  
بقوله لانه يحصل للمستدل آه قوله لا يفيد الا الظن بمعنى  
انه لا يحصل بخبر كل واحد اثر منجد بحيث خرج من مرتبة

الظن

١ فان قوله حتى الصبيان  
لا يوجب للمعطوف عليه  
قوة ولا ضعفا مع انه شرطى  
العطف معه (اشتراكى)  
٢ ويمكن الجواب عنه بانه  
اورده اشارة الى ان نسبة  
ذلك العلم بالمستدل  
والصبيان متساوية يعنى  
لو كان ذلك العلم اكتسابيا  
لما كان نسبته اليهما  
بالتساوى (عبد الرحمن)  
٣ لقوله تعالى وما قتله  
يقينا بل رفعه الله تعالى  
اليه (بجر آبادى)  
٤ والطبقة الاولى هي التي  
يكون عدد المخبرين  
واصلا الى حد التواتر في  
زمان الرسول عليه السلام  
والوسطى في زمان الاصحاب  
(شرح)  
٥ فمعارض خبر النصارى  
قوله تعالى وما قتله وما  
صلبه ولم يكن شبه لهم  
ومعارض خبر اليهود قوله  
تعالى هو الذي ارسل رسوله  
بالحدى ودين الحق ليظهره  
على الدين كله (فوائد  
باقية)  
٥ وقد يقال معناه ان خبر  
كل واحد في نفسه مع قطع  
النظر عن الآخر او بشرط  
التقدم وبدا عن الآخر  
يفيد الظن (منه رح)

٢ واعلم ان حصول اليقين بعد الظن يحتمل الامرين بان يصير ذلك الظن بعينه على سبيل التدرج من مرتبة الضعف الى القوة مفيدا كما ان الشخص الواحد يقينا قد كان ٩٧ صبيا ثم يصير رجلا او بان يحصل اليقين بتوارد آحاد

الظن على النفس بان يزول عنها فرد يعقبه فرد آخر اقوى فيتناوت بذلك حال النفس فيتم استعدادها بقبول فيضان الفرد الاكمل من العلم اعنى اليقين تأمل (منه رح) ٣ على قياس صيرورة الحال ملكة بالتدرج (منه رح)

٤ قلنا الظن صفة السامع وافادة الظن صفة المتخير فتصرف السامع في صفته اقرب الى العقل من تصرفه في صفة الغير وايضا حصول اليقين من ضم الظنين حصول من ضم المفيدين (فوايد باقيه) ٥ وهو انتقال الروح من بدن الى بدن آخر (شرح) ٥ فيقولون ان نفس الباطنة يخرج من بدن الانسان الميت ويدخل بدن الانسان الآخر او في حيوان (عبد الرحمن) ٦ اى حشر الاجساد (منه ره)

٧ قوله وقد عرفت ما فيه آه يعنى ان قوله فان قيل الضروريات آه اشارة الى المعارضة في المقام الثانى وهو

ان العلم الحاصل بتدوير

الظن ويرتقى الى مرتبة اليقين سواء حصل بخبر كل واحد ظن غير ما حصل بخبر الآخر كما هو الظاهر من قوله وضم الظن الى الظن اولم يحصل على قياس خواتم منقشة انتقاشا واحدا فانك اذا ضربت واحدا منها على الشمعة انتقش بذلك ولا ينتقش بعد ذلك بنقش الآخر اذا ضربت عليه خواتم اخر قوله وضم الظن الى الظن والظاهر ان يقال وضم المفيد للظن الى المفيد له لا يوجب تأمل قوله قلنا اشارة الى المنعين احدهما منع عدم ايجاب الظنون المجتمعة اليقين والثانى ان ايجاب جواز كذب كل واحد جواز كذب المجموع مستندا بقوله ربما يكون مع الاجتماع الخ وتوضيحا للسند بقوله كقوة الحبل آه قوله والمتواتر ظاهر في تقوية الابرار في المقام الاول تأمل قوله كالسمنية بضم السين المهملة وفتح الميم جماعة من عبدة الاصنام يقولون بالتناسخ وينكرون وقوع العلم بغير الحس ومنسوبة الى سومنات وهو اسم صنم كان في بلاد الهند والبراهمة جمع من حكماء الهند ينكرون البعثة ولا يجوزون على الله تعالى ارسال الرسل عليهم الصلوة والسلام وهم اصحاب برهم وقيل ان السمنية منسوب الى السمن والبراهمة الى برهم وهما اسمان لا كبر الاصنام والاثوان قوله بواسطة التفاوت فى الالاف وقد عرفت ما فيه قوله مكابرة وعنادا والمكابرة هى المنازعة فى المسئلة

ملا احمد على شرح العقايد ٧

وفيه ايماء معارضة على مقدمة غير مدللة وجوابه ان البدها من منزلة منزلة الدليل فبعد ان كان يصح الجواب بالمنع واحتمال التفاوت يكفى سند للمنع (فوايد باقيه) \* يفرق بان المكابرة نسخة

\* وفي كون ما عرفت هذا تأمل بل اشارة الى البحث الذي اوردته في قوله لعدم الالف  
او لحفاؤه في التصور ( عفى عنه )  
الثابت رسالته لان ذاته عليه السلام من حيث هو هو لم يثبت بالمعجزة بل الثابت رسالته  
اي مرسلته ( منه ره ) ٣ وانما اخذ المصنف لفظ المؤيد موضع الثابت تنبيها على ان

﴿ ٩٨ ﴾

دعوى الرسالة غنية عن

البيان لمن له قلب سليم  
والاحتجاج الى البيان معاند  
ومكابر ( منه ره )

٤ وفيه نوع مخالفة لما  
ذكره في تفسير قوله تعالى  
في حق اسماعيل عليه السلام  
وكان رسولا نبيا من انه  
يدل على ان الرسول لا  
يلزم ان يكون صاحب  
الشرعية فان اولاد ابراهيم  
عليه السلام كانوا على  
شريعته ( منه ره )

٥ الرسول بمعنى المرسل  
ولم يأت فعول بمعنى  
المفعول الانادرا والارسال  
الامر بالابلاغ لا من ارسل  
اليه ( منه ره )

٦ اي نبي لا كتاب له بقرينة  
القام فلا يتناول آحاد  
الناس ( منه ره )

٧ اي جبرئيل عليه السلام  
( منه ره ) ٨ وامر  
بالتبليغ واعطى بالمعجزة  
( منه ره ) ٩ اعلم ان

ما يترتب على فعل ان كان  
باعثا للفاعل على صدور ذلك الفعل منه يسمى غرضا وعلة

والاغراض  
غائية والا يسمى فائدة ومنفعة وغاية على ما قالوا ان افعال الله تعالى لا تعلل بالاغراض  
وان اشتملت على غايات ومنافع لا تخص ( عبدالله يزدي ) ١٠ وبين العلة الغائية  
والغرض اتحاد بالذات واختلاف بالاعتبار لان الاول بالنسبة الى المعلول والثاني بالنسبة  
الى الفاعل واما الغاية فما يترتب على الاثر ولا دخل له في الاقدام عليه ( شرح )

١ المراد بعموم الخلق للانس والجن عموم الكلى لجزئياته لا عموم الكل لاجزائه يعنى ان المراد بالخلق ليس هو الانس فقط لخروج نبينا عليه السلام من التعريف بل المراد المخلوق مطلقا سواء كان انسانا او جنيا او كليهما فلا يرد ما يتوهم من ظاهر العبارة ان المراد لو كان ما يعم الانس والجن شمول الكل لاجزائه

❖ ٩٩ ❖

لكن التعريف مخصوصا لنبينا عليه السلام ولا يصدق على سائر الانبياء عليهم السلام (فوايد باقيه) ٢ وههنا سؤال مشهور وهو ان النوع الحقيقى لا يذكروا في التعريفات اصلاحا ودا كانت او رسوما كما لا يذهب على من له اطلاع على اصول صناعة الميزان فمن ان يساغ اخذ الانسان في هذا التعريف اجيب عنه بان الصنف مهية اعتبارية والنوع المشترك بينه وبين صنف آخر جنس على انه تمام المشترك فاخذ النوع الحقيقى في حدود الاصناف انما هو بجنسيته ولا استحالة في كون الشيء نوعا حقيقيا بالنسبة الى الحقايق الماصلة في الاعيان وجنسا بالقياس الى المهية الاعتبارية بل يجوز ان يكون طبيعة نوعية جنسا للحقايق الموجودة في الخارج باعتبار آخر كالهوى فانها طبيعة نوعية محصلة بذاتها

والاغراض وان كانت مشتملة على حكم ومصالح لا يخصص ويسمى غايات ونهايات وبها يأول الاحاديث والآيات المشعرة بثبوت الغرض في افعاله واحكامه ولعله اراد بالخلق ما يعم الانس والجن لان نبينا عليه الصلوة والسلام مبعوث الى الثقلين معا وكذا اراد بالاحكام ما يعم المتجدد وغيره وسواء كانت الاحكام اعتقادية او عملية والتخصيص بالعملية غير مناسب بل لا يصح لكن التجدد مختص بالعملية اذ لا اختلاف بين الاديان في الاعتقادات لا يقال ان الانسان نوع حقيقى والضابطة ان النوع الحقيقى يحد ولا يحد به فكيف يصح به التعريف لان ذلك في التعريفات الحقيقية وما نحن ليس من قبيل التعريفات الحقيقية لكنه بقى ان التعريف بالانسان تعريف بالافضل اذ الرسول الذى كلامنا فيه اعم من رسل الانس والجن اذ الكلام في اثبات اسباب العلم للخلق مطلقا كما يقتضيه تعميم الشارح الخلق في مشرع البحث من الانس والجن والملك وقد يقال ان الخلق وان كان يعم الكل وكذا العلم واسبابه في نفسه لكن الغرض في الكتاب متعلق ببيان اسباب علم الانسان تأمل قولنا وقد يشترط مشعر بان المرضى عند الشارح عدم الاشتراط كما يشعر به التعريف

❖ ٧ ❖

وجنس للحقايق العنصرية (خاملا) ٢ لان حقيقة الرسول ليست من الموجودات الخارجية بل هي من جملة المفهومات المعنوية (منه ره) ٣ وجهه ان الغرض اذا كان بيان اسباب العلم الانساني فلا وجه لتعميم الشارح الخلق في مشرع البحث من الملك والانس والجن (فوايد باقيه)



١ روى ان خواجه نصير انه قال قلت يا رسول الله كم الانبياء قال عليه السلام مائة الف واربعة وعشرون الفا قلت كم الرسول قال عليه السلام ثلثمائة وثلث عشر كذا في شرح المصابيح (منه ره) ٢ روى انه عليه السلام سئل كم انزل فقال مائة واربعة عشر منها عشر صحايف انزلت على آدم عليه السلام وعلى شيث عليه السلام خمسون وعلى ادريس عليه السلام ثلثون صحيفة وعلى ابراهيم عليه السلام عشر صحايف والنورية والزبور والانجيل والفرقان (منه ره) ٣ روى انه عليه السلام سئل عن عدد الانبياء فقال مائة واربعة وعشرون الفا وقيل كم الرسل منهم فقال ثلثمائة ﴿ ١٥٥ ﴾

واشارة الى ضعفه كما ورد في الحديث زيادة عدد الرسول على عدد الكتاب بان الرسول ثلثمائة وثلثة عشر والكتب مائة واربعة قوله والمعجزة وقد يقال التناء للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الحقيقة لان الاعجاز في الاصل اثبات العجز استعير لظهاره ثم اسند الى ما هو سبب العجز وقيل للمبالغة كما في العلامة قوله امر غارق بان يظهر اثر من شخص لم يعهد مثله عن مثله فالامر يعم الفعل والقول قوله قصد به اظهار صدق اى اراد به ان الفاعل هو الله تعالى اما لانه لا فاعل الا هو اولان من شرائط المعجزة ان يكون فعله تعالى وبه خرج السحر الذى ظهر على يد الساحر المدعى للنبوته على ان مادة النقص لا بد ان يتحقق ولا يكفيه مجرد الغرض وقد يجاب عنه بان المتبادر من الصدق الصدق الواقعى وحمل اللفظ في التعريف على المتبادر واجب وبه خرج السحر ان فرض عدم خروجه بقيد القصد ومن

وثلاثة عشر (منه ره) ٣ والفعل المترتب على امر اما ان يكون جانب الترتب وهو الوقوع اكثر فيه من عدم الترتب وهو اللاوقوع كترتب الاحراق على النار فان جانب الوقوع فيه اكثر من اللاوقوع لان اللاوقوع في مادة ابراهيم عليه السلام فقط او يكون عدم الترتب اكثر من الترتب كترتب الشق على القمر فان جانب اللاوقوع اكثر من الوقوع لان الوقوع في مادة محمد عليه السلام فيسمى جانب الاقل خارقا سواء كان جانب الترتب او عدمه (ملا حسن) ع اذ لو ادعى المتنبي النبوة او الساحر وقصد اظهار الامر الخارق لا ثباتها لم يوجد ولم يصدر عنه ولم

هذا

يخلق ذلك في يده عادة لتلايقع الاشتباه بين النبي عليه السلام والمتنبي بخلاف من ادعى الالوهية وقصد لا ثباتها اظهار الامر الخارق قد يخلق الله تعالى في يده ذلك الامر لانه ليس محل الاشتباه (منه ره) بان خلق الامر الخارق على وفق ما ادعاه على يد الكاذب في دعوى النبوة متمنع عادة من الله تعالى لان الخارق فعل الله تعالى يخلقه لاظهار صدق النبي فلو اظهره على يد الكاذب يكون تصديقا للكاذب وهو محال على الله تعالى فظهور الخارق على وفق المدعى على يد الكاذب المتنبي محال (عبد الرحمن)

١ اى من خروج السحر المذكور عن التعريف بسبب ان المراد بالقصد ارادة الله تعالى  
 ظهر انه لا حاجة الخ ( فوايد ) ٢ المعجزة امر يعم الفعل كفتق الحمل وقلق البحر  
 والترك كالمسالك عن القوة المعتادة والقول كالاخبار عن المغييات (ملا كيستلى ره) \* والمراد  
 من المنلو ما يجوز قراءته في الصلوة (منه ره) ٣ والمراد من الامكان هو الامكان الخاص  
 ويحتمل ان يراد به العام ﴿ ١٥١ ﴾

المقيّد بجانب الوجود  
 (منه ره) ٤ اى  
 يجوز ان يكون بمعنى جعل  
 الشئ وسيلة بصحيح النظر  
 (منه ره) ٥ لان  
 المتكلمين فاقولون بانه لا  
 يحصل العلم بمطلوب خبري  
 بمجرد النظر الصحيح اى  
 ترتيب المقدمات بل لا  
 بد مع ذلك ان يخلق الله  
 تعالى بعد ذلك الترتيب  
 حتى يحصل العلم كما انه  
 لا يحصل الشئ بمجرد الاكل  
 لانه جاز ان ياكل ولم يشبع  
 اصلا كما في الجوع فيخلق  
 الله تعالى الشئ بعد الاكل  
 فاذا كان كذلك فيمكن  
 العلم بالمطلوب الخبري  
 بالتوصل بصحيح النظر فيه  
 بان يخلق الله تعالى العلم  
 بعد ذلك ( مولوى عبد  
 الرحمن ) ٦ اذ هو  
 ليس سببا للتوصل ولا اله  
 له وان كان قد يفضى اليه  
 فذلك اتفاق وليس من  
 حيث كونه وسيلة (شرح)

هذا ظهر انه لا حاجة الى تقييد الامر بقيد خارق العادة  
 ولهذا ترك هذا القيد صاحب المواقف وقد يقال ان  
 التقييد به ليس للاحتراز بل للتحقيق والاشارة الى انه معتبر  
 في حقيقة المعجزة قوله انه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 والاولى ان يقال بدله انه نبي الله لثلا يتوهم اختصاص المعجزة  
 بالرسول المشروط بالكتاب وهو الوحي المنلو سوا قصد لنظمه  
 الاعجاز اولا قوله يمكن التوصل وانما اعتبر الامكان دون  
 التوصل اشارة الى ان التوصل بالفعل ليس معتبرا في الدليل  
 بل يكفيه الامكان فلا يخرج عن كونه دليلا وان لم ينظر  
 فيه احد وانما قيد بالصحيح وهو المشتمل على شرايط مادة  
 وصورة لان الفاسد لا يمكن التوصل به وفي التقييد بالصحيح  
 فائدة اخرى وهى التنبيه على افتراق الصحيح عن الفاسد  
 فى ذلك الحكم اعنى امكان التوصل به دون الفاسد ولولم  
 يقيد به لخلا عن هذه الفائدة وان صح وقد يقال انه لولم  
 يقيد لا يمكن ان يتوهم ان الدليل ما يمكن ان يتوصل بكل  
 نظرفيه فخرجت الدلائل باسرها عن التعريف قوله بصحيح  
 النظر فيه اى فى احواله اوفى نفسه قوله الى العلم بالتعريف

٧ اى بالنظر الصحيح من قبيل الاسناد الى الشرط منه ٨ وبه صرح قده فى بعض  
 تصانيفه حيث قال اريد من النظر فيه ما يتناول النظر فى نفسه وصفاته واحواله (منه ره)  
 ٨ ولا خفاء فى ان المتبادر من النظر فيه النظر فى نفسه لا النظر فى احواله ولا ما يعنه (منه  
 ره) ٨ اعلم ان النظر فى احواله عبارة عن توسط الحد الاوسط بين طرفي المطلوب -

- بالحمل تارة وبالوضع تارة أخرى فالنظر بهذا المعنى من قبيل الحركة \* الأولى التى هى لتحصيل المبادئ وأما النظر فى نفسه فهو عبارة عن ترتيب المقدمات والمبادئ فهو من قبيل الحركة \* الثانية التى هى لتحصيل الصورة تدبر (منه ره) \* وهى حركة النفس من المطالب الى المبادئ خوارج \* وهى حركة النفس من المبادئ الى المطالب ويلزمها الترتيب فى المبادئ خوارج ١ وهى الظنيات وهى قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق والغرض منها ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الأخلاق وأمر الدين (س) ٢ والبرهان دليل يوجب اليقين (منه ره) ٣ نحو قولنا جزء الجوهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر (قل أحمد) ع كما يقال جزء الجوهر يوجب انتفاء انتفاء الجوهر وكل ١٥٢ ❀

الذى مر ذلك فلا يتناول الامارة فيختص بالبرهان ولعل المراد بالدليل ما يرادف البرهان لكن قوله قيل قول مؤلف اه يدل على ان المراد بالدليل ههنا ما يعم الامارة الا ان المقام يقتضى التخصيص بالبرهان تأمل قوله وقيل اشارة الى ان المرضي هو الاول كما لا يخفى قوله يستلزم لذاته اى لا يكون بواسطة مقدمة غريبة اما غير لازمة لاحدى المقدمتين وهى الاجنبية او لازمة لاحديهما بطريق عكس النقيض وانما ذكر الضمير تنبيها على ان للصورة مدخلا فى الانتاج كالمادة والمشهور فى تعريفه قول مؤلف من القضايا متى سلمت لزمت عنها لذاتها قول آخر وانما عدل عن المشهور وترك قيد متى سلمت اما لان هذا القيد لتعميم التعريف ما عدا هذا البرهان والتعميم ههنا غير مقصود

ما ليس بجوهر لا يوجب انتفاؤه انتفاء الجوهر بواسطة عكس نقيض المقدمة الثانية (ملاصاق) ه اى اورد الضمير مذكرا (منه ره) ٤ فان قلت ارباب المنطق زادوا قيدا آخر وهو متى سلمت اى قول مؤلف متى سلمت لزمت عنها آه فما وجه ترك القيد المذكور اجيب بانه لا احتياج الى ذكره لان قوله يستلزم يعنى عنه لان الاستلزام لا يكون الا بتسليم المقدمات فتسليمها مستدرج فى الاستلزام ومن زاد القيد المذكور اشار الى ان المراد من اللزوم ليس اللزوم فى

نفس الامر بل المراد هو لزوم قول الآخر على تقدير تسليم المقدمات فيشمل القضايا الكاذبة ايضا لانها متى سلمت القضايا الكاذبة لزمت عنها قول آخر قطعا فالشارح ترك القيد المذكور ليشمل القضايا الصادقة فقط واليه يدل قوله يستلزم لان القضايا الكاذبة لا يستلزم قول آخر لان قوله يستلزم يستدعى اللزوم فى نفس الامر والكلام انما هو فى بيان نفس الامر (عبد الرحمن) ٧ يعنى ان قوله متى سلمت اشارة الى ان تلك القضايا لا يجب ان يكون مسلمة فى نفسها بل يجب ان يكون بحيث متى سلمت لزمت عنها قول آخر ليندرج فى الحد القياس الصادق المقدمات وكاذبها كقولنا كل انسان حمر وكل حمر جماد فان هاتين القضيتين وان كذبنا الا انهما بحيث لو سلمتا ازمت عنهما كل انسان جماد (حاشيه)

١ اعلم ان النظر في احواله عبارة عن توسط الحد الاوسط بين طرفي المطلوب بالحمل تارة وبالوضع تارة اخرى والنظر بهذا المعنى من قبيل الحركة الاولى التي هي لتحصيل المادة واما النظر في نفسه وهو عبارة عن ترتيب المقدمات والمبادئ فهو من قبيل الحركة الثانية التي هي لتحصيل الصورة (ملا احمد برحاشيه)

﴿ ١٥٣ ﴾

٢ قوله فلا يصح الحصر آه يريد

ان بعد تعميم النظر فيه كما يدخل في التعريف المقدمات الغير المأخوذة مع الترتيب كذلك يدخل فيه المقدمات المأخوذة مع الترتيب مثل مجموع قولنا العالم حادث وكل حادث له صانع وفيه نظر لان المجموع المذكور مثلاً يتوصل بنفسه الى العلم بطلوب خبري لا بنظر فيه صحيح اما النظر في الاحوال فهو في المفرد كجزء العالم لا في القضايا والمؤاني منها واما في النفس فهو ضم الشيء الى غيره بتفديمه وناخيره وهذا في القضايا المنشورة دون المجموع المركب فقوله غير متصور غير متصور (قوايد باقيه) ٣ ولك ان تقول ان عدم تناول فيه بالمعنى العام المذكور على المقدمات المرتبة فمقطوع به والا يلزم تحصيل الحاصل فالتعميم على الوجه الذي

اولان قيد الاستلزام يغنى عن هذا القيد لان معنى الاستلزام العقلي هو كون الشيء بحيث متى وجد في الذهن وجد الآخر فيه وظنى ان نكتة الترك هو الثاني قوله هو العالم قال الفاضل المحشى هذا الحصر مبنى على ان المراد بالنظر فيه النظر في احواله فقط لا ما يعمه والنظر في نفسه حتى يلزم كون المقدمات دليلاً لكن لا يخفى انه خلاف الظاهر والاصطلاح فانهم يقسمون الدليل الى المفرد وغيره ثم كلامه وقوله فانهم دليل كونه خلاف الظاهر والاصطلاح ولا يبعد ان يقال هذا الحصر اضافي لا حقيقي يعنى هو العالم دون قوله العالم حادث وكل حادث فله صانع فلا ينافى تقسيم الدليل الى المفرد وغيره من المركبات الغير المرتبة وفيه ان صحة هذا التقسيم مبنى على ان يراد بالنظر فيه ما يعم في نفسه فلا يصح حصره الاضافي ايضا اذ يلزم ان يكون مثل قولنا العالم حادث وكل حادث فله صانع دليلاً على وجود الصانع على الاول ايضا وتعميم النظر فيه على وجه لا يتناول المقدمات المرتبة فقط غير متصورة تدبر قوله هو الذي يلزم من العلم

لا يتناول المقدمات المرتبة متصور بل هو واقع وقد يناقش فيه بان تحصيل الحاصل المحال انما يلزم لو كانت المقدمات المرتبة مرتبة قبل النظر الذي قصد التوصل به الى المطلوب الخبري الذي في صدد تحصيله الان وازومه مم هذا اذا اريد بها المقدمات المرتبة وحدها واما اذا اريد بها المقدمات المأخوذة مع الترتيب فيستحيل النظر فيها وبه صرح قدس سره في الحواشي العضدية وفيه مجال بحث بعد تدبر (منه ره)

متعددة والمراد ههنا التصديق بالقرينة الحالية وهى ان المقام مقام التعريف للدليل فانه لا يطلق الا على الموصل الى التصديق والقرينة اذا دلت على تعيين المراد من اللفظ يجوز استعماله في اللفظ (شرح) ٢ وفيه ان العلم من الالفاظ المشتركة فلا يصح اخذه في التعريف بدون قرينة واضحة وما ذكر من كون التعريف للدليل وكون الاطلاق على مطلق التصديق خلاف العرف واللغة والقرينة لا يصح للقرينة في مقام التعريف (منه ره) ٢ لان العلم مقابل للظن عندهم ٣ ولا خفاء في ان المراد باللزوم المذكور في التعريف الثالث هو اللزوم بطريق النظر فلا شك ان المراد بالنظر هو النظر في نفسه او ما يعمه والنظر في احواله وعلى الثاني يرجع الى المعنى الاول وعلى الاول يكون مباينا للاول تأمل (منه ره) ٤ وجه التدبر انه اذا كان المراد باللزوم المعنى المذكور يلزم ان لا يكون تقسيم لزوم الدليل الى بين وغير بين صحيحا (منه ره) ٥ فيه ان المدعى ههنا هو كون الخبر خبر الرسول موجبا للعلم لانه مما يقع العلم بمضمونه وفرق بين كون الشئ موجبا لشيء وبين كونه موافقا له تأمل (محمود)

به العلم اه المراد بالعلم في الموضوعين التصديق اليقيني بقرينة ان التعريف للدليل وان اطلاق العلم على مطلق التصديق خلاف العرف واللغة فخرج الحد والامارة قال الفاضل المحشى يرد عليه ما عدا الشكل الاول لعدم اللزوم بين علم المقدمات على هيئة غير الشكل الاول وبين علم النتيجة لا بينا وهو ظاهر ولا غير بين لان معناه خفاء للزوم والخفاء بعد الوجود تم كلامه وانت تعلم ان معنى غير بين هو الاحتياج الى الوسط دون خفاء للزوم وان الخفاء بمعنى الاحتياج الى الوسط لا يستدعى الوجود على ان المراد باللزوم هو اللزوم بطريق النظر مأخوذة مع جميع ما يحتاج اليه في الانتاج والاقيسة كلها اذا اعتبرت مع ما يحتاج اليه في بياناتها بين الانتاج وبه صرح قدس سره في شرح الموافق في بحث النظر تدبر قوله فبالثاني اوفق لان المقدمات المرتبة قطب الاستلزام بخلاف المفرد فانه ليس في تلك المثابة وان كان يمكن ان يقال ان العالم بشرط النظر في احواله اعنى الحدوث او الامكان مع الحدوث بطريق التوسيط بين طرفي المطلوب غير منفك عن المقدمات المرتبة ويستلزم بالعلم بوجود الصانع قال الفاضل المحشى ولا يذهب عليك ان هذا شامل للمقدمات بخلاف الاول على ما اخذه الشارح والعالم لا يوافق الخاص في باب التعريفات تم كلامه وانت خبير بان نسبة الثالث الى الثاني كنسبته الى الاول في العموم

الى بين وغير بين صحيحا (منه ره) ٥ فيه ان المدعى ههنا هو كون الخبر خبر الرسول موجبا للعلم لانه مما يقع العلم بمضمونه وفرق بين كون الشئ موجبا لشيء وبين كونه موافقا له تأمل (محمود)

١ واجب عنه بان المراد من الاوفق هو القرب في الوفاق يعنى ليس الوفاق في شئ منهما ولكن قربه بالوفاء يكون بالثاني ويمكن الجواب ايضا بان قوله اوفق على سبيل الفرض كما في قوله تعالى احسن الخالقين ويمكن الجواب ايضا بان اسم التفضيل قد يستعمل في معنى الفعل (عبد الرحمن) \* مثل ما

﴿ ١٥٥ ﴾

سبق في التواتر (منه)  
٢ قوله من الاحكام المراد من الاحكام ما يكون مخصوصا بما سوى وجود الصانع ووحدته وصفاته كماله مما يكون العقل مستقلا في معرفتها ولا يكون تصديق النبي عليه السلام فيها موافقا على اظهار المعجزة لا كما زعم انها يعم الاعتقادية والعملية والتبليغية وغير التبليغية فالتبليغية الاحكام الشرعية وغير التبليغية ما يصدر عن الانبياء عليهم السلام لا بوضع الشرع بل بفرض آخر (قوايد باقية)  
٣ ولو على سبيل الاجمال وهذا ليس كالمقياس الخفى للتواتر وهذا خبر قوم يمتنع تواطؤهم على الكذب وكل خبر شأنه هذا فهو صادق لان هذا العلم لا يحصل لمن لا قدرة له على الكسب كالصبيان بخلاف علم المتواتر كما مر (مولوى حسن السبيل الكونى)

العموم والخصوص فلا يوافق الثاني ايضا فضلا عن ان يكون اوفق تأمل قوله اما كونه موجبا (واعلم) ان ههنا ايضا امر ان احدهما ان خبر الرسول يوجب العلم والثاني ان العلم الحاصل به نظرى والوجوه المذكورة في بيانها اما استدلالا كما هو الظاهر او تنبيهات قوله من الاحكام اى مطلقا سواء كانت اعتقادية او عملية تبليغية او غير تبليغية قوله فلنوقفه على الاستدلال والاستحضار وقد يقال ان هذا من قبيل القياس الخفى والقضايا قياساتها معها تدبر قوله اى عدم احتمال النقيض في الحال فقط لافى المال ايضا كما هو الظاهر والا لاستغنى عن ذكر الثبات والاولى ان يفسر بعدم احتمال تطرق مداخلة الوهم لانه مؤيد بالوحي بخلاف النظريات الثابتة بالدلة العقلية الغير المؤيد بالوحي فانها لا يخلو عن مداخلة الوهم لان للوهم استيلاء في طريق المناظرة لان التشابه في اليقين بالتفسير المذكور جار في جميع العلوم النظرية فلا وجه للتخصيص بالنظري الحاصل بخبر الرسول قال الفاضل المحشى والاقرب ان مراد المصنف بيان قربه من الضروريات في قوة اليقين تم كلامه ليس على ما ينبغي لان التفاوت في اليقينيات بحسب

عم الاظهر ان يقال اى في المطابقة وعدم احتمال النقيض حتى يظهر ما يتفرع عليه بقوله فهو علم بمعنى الاعتقاد المطابق الجازم الثابت آه لا يقال اراد بقوله عدم احتمال النقيض هو عدم احتمال الاحال ولا مالا فحبتناول قيد المطابق المخرج الجهل المركب عن تعريف اليقين لانا نقول فح يلزم كون يكون قوله في الثبات لغوا (محمود) ه كما صرح به قدس سره في حاشية المطول في مراتب اليقين في بيان ترجيح الاستعمال بالقوة العملية واكملية هذه الدرجة من المستفاد من ان الحاصل -

- في المستفاد لا يخفى عن التشبهات الوهية لان الوهم له استيلاء في طريق المباحثة بخلاف تلك الصورة القدسية (منه ره) ١ لعل وجهه ان المصنف نفى الزيادة والنقصان عن اليقينيات لانفى القوة والضعف فان وجود القوة والضعف بين اليقينيات يدهى الا ترى ان تصديقنا بالشرعيات ليس كتصديق النبي عليه السلام (س) ٢ سيما في المسموع من في رسول الله صلى الله عليه وسلم (منه ره) ٣ ان كان جاز ما غير مطابق وقلنا ان لم يكن جاز ما او تقليدا ان لم يكن ثابتا (منه ره) ٤ تمثيل لقوله من غير عكس (اشتراكى ره) ٥ تمثيل لقوله ان الخلو عن المطابقة او الجزم يستلزم الخلو آه (اشتراكى ره) ٦ اما على تقدير الخلو عن ١٥٦

القوة والنقصان على خلاف رأى الشارح تدبر قوله فهو علم بمعنى الاعتقاد اى العلم الثابت بخبر الرسول فهو اليقين الجامع للمطابقة والجزم والثبات قوله والا لكان جهلا او قلنا او تقليدا لان مقابل الاعتقاد الجامع للأوصاف الثلاثة لا يخلو من ان يكون خاليا عن المطابقة فهو الجهل المركب او عن الجزم فهو الظن او عن الثبات فهو التقليد والظن قد يطلق على ما يقابل اليقين مطلقا ولا يخفى عليك ان الخلو عن المطابقة او الجزم يستلزم الخلو عن الثبات من غير عكس كما في المقلد المصيب وكما في الظن المطابق والمقلد الغير المصيب وفيه احتمالات اخر وهى الخلو عن الاربعة او عن الثلاثة او عن الاثنين ولا خفاء في ان الاول والثاني والبعض من الثالث ليس شيئا من الامور المذكورة لان الاعتقاد معتبر في الكل والجزم في الجهل والتقليد فلا يتم الملازمة المذكورة تأمل

الاربعة لان نفى الاعتقاد لا يجمع الاعتقاد واما على تقدير الخلو عن الثلاثة التى اعتبر الاعتقاد جزءا منها ايضا لا يجمع الاعتقاد واما الثلاثة التى لم يعتبر الاعتقاد جزءا منها فهو داخل في مقدم الشرطية واما الخلو عن الاثنين لان الاعتقاد معتبر في بعضها والخلو عنها ايضا ينافى الاعتقاد والحاصل ان الخلو عن الاربعة وعن الثلاثيات او الاثنينيات من حيث جزئية الاعتقاد فيها ينافى الاعتقاد (س) ٧ اعنى الخلو عن الاعتقاد والجزم والثبات (منه ره)

٨ اعنى الخلو عن الاعتقاد والجزم او عن الثبات والجزم او عنه

قوله

٩ لعل وجه التأمل ان النص على القيد اعنى الأوصاف الثلاثة لا مجموع القيد والمقيد لان الحاصل بخبر الرسول استدلالى والعلم لا يكون الا مع الاعتقاد فيتم الملازمة المذكورة (منه ره) ٩ وجه التأمل الكلام في المنع مع حفظ الاعتقاد ولا شك ان ذلك منحصر في احد الامور المذكورة (منه ره) ٩ ويمكن ان يقال ان النفى في قوله ولا داخل على المقيد بالقيود الثلاثة فيتوجه على القيود جملة مع بقاء اصل المقيد وهو الاعتقاد والعطف مقدم على الربط فيكون المعنى وان لا يكون الاعتقاد منصفيا بالصفات الثلاثة سواء كان اعتقادا متصفا بالاثنتين منها او بالواحد منها كان الامور الثلاثة من الجهل والظن والتقليد (اشتراكى)

قوله فان قيل هذا اى العلم بمعنى الاعتقاد الجامع  
للاوصاف الثلاثة قوله فى المتواتر اى فى نفس المتواتر الذى هو  
التقسيم لخبر الرسول او الخبر المعلوم كونه خبر الرسول  
بالتواتر دون غيره من الاخبار والمحصر المستفاد من كلمة  
انما او لفظ فقط اضافى قوله قلنا الكلام حاصله منع المحصر  
المذكور قوله او غير ذلك ان امكن كالالهام والسماع  
فى المنام والعلم ببلاغته واسلوبه قوله واما خبر الواحد  
جواب دخل مقدر تقريره ان خبر الواحد الذى يرويه  
الاحاد من الرسول خبره فيجب ان يفيد العلم وليس كذلك  
قوله او مسموعا وانما لم يتعرض الشق الاخير لانه مجرد  
احتمال وليس مقطوعا به كما اشار اليه بقوله وان امكن  
اه قوله قلنا العلم الضرورى حاصله منع الملازمة يعنى  
لانسلم انه اذا كان متواترا او مسموعا كان العلم الحاصل به  
ضروريا اذ العلم الحاصل به انما هو بمضمونه لا بكونه خبر  
الرسول وما هو المعلوم بالتواتر او السمع هو كونه خبر  
الرسول قوله ثم علم منه اى سماعهم بالتواتر كونه خبر  
الرسول بطريق النظر والاستدلال هكذا ان هذا خبر  
الرسول وكل ما هو خبر الرسول فهو حق ومضمونه واقع  
ينتج من الاول ان هذا حق ومضمونه واقع فاشار بكلمة  
ثم الى ان مرتبة هذا العلم متأخر عن مرتبة العلم بكونه  
خبر الرسول لان الاول مما يستدل به على الثانى قوله  
ما يرفع من الفرائض العقلية قوله قلنا المراد اى من الخبر  
الصادق الذى هو المقسم قوله بمجرد كونه خبرا آه اى

١ اعنى المتواتر باعتبار  
نفسه لا باعتبار وصفه (منه)  
رحمه الله)  
٢ قيل حاصل الجواب ان  
يقال لانهم ان خبر الرسول  
لا يوجب العلم الا اذا كان  
متواترا حتى يرجع الى  
الاول بل يوجب العلم  
بالتواتر او بان يسمع من  
فمه او بغير ذلك فيكون  
اعم من الخبر المتواتر فلا  
يرجع لان اعم لا يرجع الى  
الاخص بل الامر بالعكس  
(س) ٢ بالنظر الى الخبر  
الذى يسمع من فمه \* اى  
ببلاغة خبر الرسول عليه  
السلام (منه ره)  
٣ وخبر الواحد فى اللغة  
ما يرويه شخص وفى  
الاصطلاح ما لم يجتمع شروط  
المتواتر فيتناول اقسام الخبر  
كلها سوى المتواتر (منه ره)  
٣ ولعل تقسيم الحديث  
الى الخبر المتواتر وغيره  
من الاحاد انما هو باعتبار  
وصفه اعنى كونه خبر  
الرسول عليه السلام لا  
باعتبار نفسه تدبر (منه ره)  
٣ فالخبر منحصر فى الاحاد  
والمتواتر منها المستفيض  
وغیره (منه ره) ٤ اى من  
جملة خبر الرسول (منه ره)



١ قوله فلا يتجه آه يعنى لو فسر التجرد بمعنى قطع النظر عن الادلة ايضا يخرج خبر الرسول عن خبر الصادق وفيه نظر لانه لو اعتبر قطع النظر عن الادلة لا يخرج خبر الرسول لان المراد بالعلم في قوله سبب العلم آه العلم الاستدلالي والسببية لهذا العلم يكون بحيث لو ضم اليه الاستدلال المعبود يحصل العلم فتخرج الخبر الصادق الى الكون بالحيشة المذكورة

﴿ ١٥٨ ﴾

مع قطع النظر عن القرائن دون الادلة واليه اشار بقوله مع قطع النظر عن القرائن فلا يتجه ان اعتبار التجرد في الخبر الصادق يخرج خبر الرسول عن المقسم ولعل الوجه في اعتبار التجرد عن القرائن دون الدليل هو ان القرائن ليس مما يمكن ان ينضبط لا اجمالا ولا تفصيلا اما اجمالا فظاهر واما تفصيلا فلكثرتها واختلافها باختلاف الطبائع والافهام بخلاف الدليل فانه ليس كذلك وفيه الوجه الوجه فيه هو ان وجه دلالة هو كون الخبر خبر الرسول فيكون الاستدلال بنفس الخبر بالنظر في احواله كما في الاستدلال بالعالم على وجود الصانع فيكون سبب العلم هو مجرد كونه خبر الرسول عليه الصلوة والسلام بخلاف القرائن فانها امور خارجة عن الخبر تأمل قوله اذا وصل اليهم من جهة الرسول يوهم انه على تقدير وصوله اليهم من غير توسط الرسول لا يفيد العلم وليس كذلك والظاهر عدم الافادة قوله فحكمه حكم خبر الرسول قال الفاضل المحشى حاصل الجواب ان المحصر مبنى على المسامحة لا على التحقيق ثم كلامه وقد

والادلة لا مدخل لها في خبر الرسول في هذه الحيشة بل لها مدخل في حصول العلم فخبر الرسول مع قطع النظر عن القرائن وعن الادلة يكون بالحيشة المذكورة فقد عرفت ان الاستدلال له مدخل في حصول العلم بالخبر المقرون ايضا كما حققنا من قبل ان للاستدلال مدخلا في المتواتر ايضا (فوائد)

٢ ولعله اراد بالقرينة ما لا يفيد القطع مع الانضمام الى الخبر بالنسبة الى عامة الخلق بخلاف الدليل فانه مع الانضمام الى الخبر يفيد القطع واليقين بالنسبة الى العامة ولذا اندفع التذافع بينه وبين ما قاله في التلويح من

افادة المتواتر للقطع

يقال

بواسطة انضمام دايمل عقلى اليه وهو جزم العقل بامتناع اجتماعهم على الكذب وفيه مالا يخفى (منه ره) \* اذ يمكن فيه الضبط كما في المتواتر (منه) ٣ اذ نسبة خبر الرسول عليه السلام الى ذات الخبر مثل نسبة الامكان او الحدوث الى العالم تدبر (منه ره) ٤ اذ لا يفيد الا بانضمام الدليل السمعي بخلاف المتواتر فانه يفيد بمجرد الاخبار من غير احتياج الى انضمام الدليل اليه (منه رحمه الله)

يقال ان المحصر تحققي والمسامحة والتوسع في القسمين تأمل  
قوله في حكم المتواتر لانه خبر جمع لا يجوز العقل تواطئهم  
على الكذب بالادلة السمعية بقوله عليه السلام لا يجتمع ائمتي  
على الضلالة كما في المتواتر لكن بالبديهة العقلية الا ان  
العلم الحاصل به استدلالى وبالتواتر بديهى ولا يبعد ان  
يُدْرَج في خبر الرسول لانه لا يفيد العلم ما لم يثبت حجية  
الاجماع وذلك ثابت بالادلة السمعية فيرجع الى خبر الرسول  
حقيقة بالنظر الى الادلة الدالة على حجيته استدلال الغزالي  
رحمه الله بقوله عليه السلام لا يجتمع ائمتي على الضلالة والشافعي  
رحمه الله بقوله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له  
الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين الآية قوله قلنا وكذلك  
خبر الرسول عليه الصاوة والسلام يعنى لا يفيد العلم بمجرد  
بل بالنظر الى الادلة فيكون خارجا عن البحث كخبر اهل  
الاجماع ولك ان تقول ان غرض المجيب درج خبر اهل  
الاجماع في خبر الرسول دون الاخراج عن البحث حتى  
يتوجه النقض بخبر الرسول عليه السلام ومقصوده من قوله  
بالنظر الى الادلة هو الاشارة الى وجه الاندراج في خبر  
الرسول عليه السلام بانه لا يستقل بالافادة من غير ان  
يستند الى خبر الرسول عليه السلام فيكون حكمه حكم خبر  
الرسول وقد يقال ان بين خبر الرسول وخبر اهل الاجماع  
فرق بأن الاول يفيد العلم بالنظر الى نفسه وما ثبت في

١ يفهم منه ان ما قاله الفاضل  
المحشى غير ما قاله الفاضل  
الجندي الا انه عينه فلا  
فائدة فيه الا الاعادة  
(اشتراكى رح)

٢ اقول وجه التأمل انه  
على هذا يدخل الخبر  
المقرون ايضا في الخبر  
الصادق اذ يصدق عليه انه  
انما يفيد العلم بمجرد كونه  
خبرا لان وجه دلالة هو كونه  
خبرا مقرونا فيكون  
الاستدلال بنفس الخبر  
لكن بالنظر في احواله  
(عبد الحكيم)

٣ اذ افادة العلم منوطا على  
ثبوت كونها حجة بالادلة من  
الكتاب والسنة الواصلين  
اليها من جهة الرسول (منه ره)

٤ في توقي انه الافادة  
على الدليل تدبر

٥ فان خبر الرسول عليه  
السلام يفيد العلم بمجرد  
المنفصل عنه بخلاف خبر  
الاجماع فانه لا يفيد بدون مدخلية الامر المنفصل من الادلة السمعية الدالة على حجية  
الاجماع كما يظهر بالتأمل الصادق تأمل (منه رحمه الله)

٢ وفيه اشتباه العارض بالمعروض اذ الكلام في ذات خبر الرسول عليه السلام دون مفهوم خبر الرسول ودفعه غير خفى للذكي تأمل (منه ره) ٣ اذ مقدمتي دليل افادته القطع من الصغرى والكبرى مأخوذ من نفس خبر الرسول فيكون الدليل نفس الخبر كالعالم بالنظر الى وجود الصانع تأمل فانه دقيق (منه ره) ٤ اذ نسبة خبر الرسول عليه السلام الى ذات الخبر كنسبة الامكان او الحدوث الى العالم تدبر (منه ره) ٥ اى في رد قوله وقد يجاب عنه آيه بدل قول الشارح قلنا فكذلك خبر ﴿ ١١٥ ﴾

الرسول (اشتراكى ره) ٦ قال المتكلمون قوة بها يعلم ذات الله تعالى بانه موجود واحد لا اله سواه وقال بعضهم العقل قوة تدرك بها حقايق الاشياء وقال بعضهم ما يتجو صاحبه عن ملامة الدنيا ومذمة العقبي وقال بعضهم من اهل السنة والجماعة العقل نور يفارق بين الحق والباطل (س) ٧ قوله ان العلوم الالوية كالمنطق من جملة آه اجيب بان ماجرى عليه لفظ الالة هو المسائل المدونة دون الادراك المتعلقة بها وان كان اليها بواسطة ذلك الادراك ولا شك ان ذلك المسائل ليست من وصف الانسان ويمكن ان يوجه المنافاة ان مامر يدل على ان المدرك غير العقل ومعنى الجواب ان المفهوم مامر ان العقل ليس الة غير المدركة وهذا

نفسه بخلاف الثانى فانه بالنظر الى الادلة الخارجية دون ما ثبت في نفسه وقد يناقش بان خبر اهل الاجماع كخبر الرسول يفيد العلم بالنظر الى نفسه وما ثبت في نفسه هذا خبر اهل الاجماع وكل خبر شأنه كذا فهو حق ومضمونه واقع وقد يقال ان حقبة الكبرى ههنا مستندة الى الادلة الخارجية بخلاف خبر الرسول اذ لا شىء من مقدمتي دليل الافادة فيه يتوقف على الخارج والأولى في رده ان يقال ان الاعتبار في المقسم هو التجرد عن الترافين دون الدليل وافادة خبر اهل الاجماع بالنظر الى الادلة لا يضر في البحث تأمل قوله قوة للنفس اراد بالنفس ما هو المشار اليه باننا وانت والكاف بالاحكام التبليغية وهو اما الجوهر المجرد او الجسم النوراني اللطيف السارى في البدن الى غير ذلك على اختلاف الاراء والمذاهب على ما بين في موضعه قال الفاضل المحشى ان قلت هذا منافي لما مر في وجه المصير من ان العقل ليس آلة غير المدرك قلت وصفى الشىء لا يسمى آلة تم كلامه وانت تعلم ان العلوم الآلى كالمنطق

يحتمل الامر بن انه ليست آلة وانه الة مدركة فبالاعتبار الاول لامنافاة لان صفة الشىء لا يسمى الة وبالاختبار الامر الثانى ايضا لامنافاة لان معنى كونه آلة غير مدركة انه ليس تميزا اصطلاحيا بالنسبة الى المدرك والصفة بالنسبة الى الموصوف ليس تميزا اصطلاحيا فقوله وصفى الشىء لا يسمى آلة ناظر الى الاول وقوله حمل الغير على المصطلح ناظر الى الثانى وقد يجاب بان المراد بكون العقل آلة مدركة انه سبب قريب للادراك (فوايد باقيه)

١ اى بين الوصف الفطرى وغيره من العلوم ( منه ره )  
والباطنة من جملة اوصاف النفس بل البدن ( منه ره )  
مؤثرة كالادراكات ( منه ره ) ٤ من التجبيل وهو التخليق شرح

﴿ ١١١ ﴾

٢ القوى الظاهرة  
٣ وهو قولهم القدرة صفة  
٥ قال النبى عليه  
السلام ان الله تعالى خلق  
العقل على احسن صورة  
فقال اقبل فاقبل فقال ادبر  
فادبر فقال انت اكرم خلقى  
بك اكرم وبك اهيى  
وبك اعذب وبك اثبت  
صدق رسول الله فانه يدل  
انه ليس من قبيل الاعراض  
ومن زعم ان العقل بوجد  
التفسير عبارة عن النفس  
الناطقة ابعد وكيف لم  
ينبه من قوله يدرك به  
فان المتكلمين ينكرون  
النفس الناطقة المجردة ولا  
يطلق فى عرفهم اسم  
العقل عليها على انه بصد  
عن اسباب العلم والعقل  
الذى جعل من اسباب  
العلم بالنسبة الى الانسان  
هو القوة العاقلة وهى  
حاصلة للنفس مجردة كانت  
او مادية وايضا قد جعلوا  
العقل المحدود من اسباب

كالنطق من جملة وصف النفس والفرق بين وصف ووصف تحكم  
والاولى فى الجواب ان يقال ان مامر مبنى على ان العقل  
ملاك الامر وسلطان القوى الدراكة فى امر الادراك فكانه  
المدر ك نفسه كما مرت الاشارة اليه ثم والتأييد بما وقع فى  
كلامهم من التنظير قوله للعلوم والادراكات من العقولات  
التصديقية والتصورية نظرية كانت او ضرورية وقد يخص  
بالنظرية فلا وجه له قوله غريزة اى التى جبلت عليها  
فطرتهم وهى المسمى بالعقل الهولانى قوله وقيل جوهر وهى  
النفس بعينها قال الغاضل المعشى والعرف واللغة على مغايرتهما  
فلذا قال قيل تم كلامه وانت تعلم ان ما استدلل به على  
جوهريته بقوله عليه السلام ان الله خلق العقل على صورته  
فقال له اقبل فاقبل فقال ادبر فادبر الى آخر الحديث  
وقوله عليه السلام اول ما خلق الله تعالى العقل يدل على  
ان العقل هو النفس بعينها والاولى فى وجه ترجيح الاول  
ان يقال ان ظاهر كلام المصنف يستدعى المغايرة حيث عد  
العقل من اسباب العلم للمخلق كالحواس والخبر الصادق  
وذلك يدل على ان العقل كعدله مغاير للنفس فكانه قال  
وتفسير العقل ههنا بالجوهر ليس على ما ينبغى دون على

العلم مناطا للتكليف فكيف

٦ وفيه نظر اذ لم يتقرر ان

يتصور تفسيره بالنفس الناطقة ( كيستلى )  
اول المخلوقات النفس يلزم من كون العقل اولها كون العقل النفس وايضا  
يجوز ان يكون المراد اول ما خلق الله تعالى من احوال النفس لا من الموجودات فلا  
يلزم الاتحاد ( فوايد باقيه )

١ وانت تعلم ان في دلالة

الحديثين المذكورين على اتحاد العقل والنفس تأمل فكانه لهذا امر بالتأمل (ملا قاسم) ٢ اذ الكلام في التصريح بعنوان السبب بعد الحكم بها اجمالا وانت خبير بانه فعلى هذا ان كلمة ايضا في عبارة المصنف ره ليس واقعة موقعه (منه ره) \* وليس بواقف في عديله ٣ والنكتة لا يجب ان يكون مطردا فلا يرد ما قيل من ان الخلاف في المتواتر ايضا وفيه ههنا ايضا توكيد التصريح (منه ره)

٤ لان الخلاف في الموضعين واقع عن الكثيرين ولا يظهر بينهما فرق (هولوى قاسم) ٥ اى ان كمال الانسان بتحصيل المطالب النظرية او ان الخلاف متصور في النظريات حيث قالوا النظر الصحيح مفيد للعلم خلافا للسمنية والكلام الذى نقل عنهم تقرىبي (منه ره)

٦ في ان بطلان خلاف السمنية في الضروريات جلى لا يستحق التنبيه ولو اعتبر الخلاف منهم لتبادر خلافهم في النظريات ولذا خص بها (اشتراكى ره)

ذات الله وصفاته مفيدا للعلم لما كثر الخلاف في ذلك لكن اللازم باطل ينتج ان النظر في معرفة ذاته وصفاته لا يفيد (اشتراكى ره)

الاطلاق مع قطع النظر عن المقام والسوق تأمل قوله الغائبات عن الحواس مما لا يمكن ان يدرك بالحس من المفهومات الكلية بديهية كانت او نظرية ويمكن ان يراد بها النظريات وبالواساط الواسطة في التصديق اعنى الادلة قوله سبب العلم ايضا قال الفاضل المحشى عدم تقييده بالضرورى او الاستدلالى او نحوهما اشارة الى العموم ثم كلامه وقد يقال ان قوله وما ثبت منه جار مجرى التقييد بهما قوله صرح بذلك يدل على ان التصريح مخص به وليس كذلك حيث وقع التصريح في المتواتر بقوله يوجب العلم الضرورى وكذا في خبر الرسول وانت خبير بان التفاوت بينهما بين كما لا يخفى قوله اما فيه من خلاف السمنية وكذا الحال في المتواتر وقد يقال ان هذا نكتة التصريح والقول بان الخلاف ثمة ليس في مرتبة الخلاف ههنا ليس على ما ينبغي قوله في جميع النظريات والاولى ان يقال بدلها في جميع العقليات لما نقل عنهم انهم قالوا لا طريق الى العلم سوى الحس على ما هو المناسب للمقام وعدم تقييد العلم بهما ونكتة التخصيص بالنظرى غير خفى كما لا يخفى تدبر قوله وبعض الفلاسفة نقل عن ارسطو انه قال لا يمكن تحصيل اليقين في المباحث الالهية والمهندسون انكروا افادته في الالهيات بل في الطبيعيات واعترفوا به في الهندسيات والحسابيات قوله بناء على كثرة ادليل البعض اذلا خلافا

في العلوم

٧ لان حاصله هو ان يقال مثلا لو كان النظر في معرفة

ذات الله وصفاته لا يفيد (اشتراكى ره)

١ هذا جواب آخر عن المعارضة على طريق النقص الاجمالي تقريره انه لو صح دليلكم لزم ان يثبت خلاف مدعاكم لان ما ذكرتم استدلال بنظر العقل ففيه اثبات ما نفيتم (ملا حسن) ٢ مثل ان يقال ذات الله لا يعلم بالدليل العقلي (منه ره)

﴿ ١١٣ ﴾

٣ واما كون السالبة على صرافتها بدون الارجاع الى الموجبة السالبة المحمول مسألة الفن مبحث آخر فلا خصوصية لهما بالالهى (منه ره) ٤ لان مجموع المسئلة لا بد ان يكون من الاعراض الذاتية للموضوع وما نحن فيه ليس كذلك (منه ره) ٥ لانه لا يلزم ان يكون المحمول من الاعراض الذاتية بل يكفى ان يكون موضوع المسئلة ذات الله وصفاته (منه ره) ٦ اى بعدم افادة ما ذكرنا من الاستدلال (اشتراكى رح) ٧ الا ان يراد الافادة على سبيل القطع لكن انتقل النقض الى الشق الثانى (منه ره)

فى العلوم المتسقة المنتظمة كالحسابيات والهندسيات قوله ففيه اثبات ما نفيتم من افادة النظر العلم فى بعض نظريات الالهية لان هذا النفى اى نسبة عدم المعلومات الى ذات الله تعالى اوصفاته حكم فى الالهى فيكون النظر فيه من قبيل النظر فى الالهى وتخصيص محل النزاع فى الاحكام الايجابية الالهى مما لا وجه له وقد يقال ان مجرد النسبة الى ذات الله تعالى وصفاته هل يكفى فى كونه من الالهى ففيه تردد والظاهر الكفاية لكن بقى ان هذا انما يرد عليهم اذا ادعوا العلم فى هذه المسئلة واما اذا اكنفوا فيها بالظن فلا على ما نقل عن الامام من انه لانزاع لاحد فى افادة النظر للظن وانما الخلاف فى افادته اليقين تأمل قوله فان زعموا يعنى ان اعترفوا بعدم الافادة هربا من التناقض وادعوا ان ما ذكرنا شبهة توهم نقيض مدعى الخصم والغرض منه مقابلة الروم بالروم قوله قلنا تقريره على ما فى شرح المقاصد ان يقال ان ما ذكرتم ان افاد بطلان مذهبنا بوجه من الوجوه كان النظر مفيدا فى الجملة وان لم يقد كان لغوا وبقي دليلنا سالما عن المعارض وانت خبير بانه فعلى هذا لا يتجه ما قال الفاضل المحشى يرد عليه ان افادة الازام لا ينافى

٨ ملا احمد على شرح العقايد ٨ هذه العناية انما يتم لو كان لفظ شيئا معرفا باللام كان يقال اما ان يفيد الشىء اى بطلان مذهبنا (اشتراكى) ٩ وفيه ان افادة بطلان مذهبنا لا يستلزم اثبات ما نفى تدبر الا ان يراد الافادة على سبيل القطع لكن انتقل النقض الى الشق الثانى (منه ره) ١٠ وفيه ان افادة بطلان المذهب لا يستلزم اثبات ما نفى تدبر (منه ره)

١. حاصله ان هذه الشبهة لا يستلزم المدعى لانها على تقدير تمامها انها يدل على امتناع العلم بان النظر يفيد العلم لا انه ليس مفيداً في نفسه لان حاصله ان كون النظر مفيداً لا يمكن ان يكون ضرورياً حاصلًا بدون الاستدلال ولا ان يكون نظرياً حاصلًا بالاستدلال ولا شك انه انها يلزم منه ان لا

﴿ ١١٤ ﴾

الفساد في نفسه تم كلامه وايضا يحتمل ان يكون مقصود الزاعم مما ذكره التشكيك فلا يتم الجواب ح تأمل قوله فان قيل لا يقال هذه شبهة من قبل السمنية فتفيد عدم العلم بافادة النظر دون انتفاء صدقه لجواز ان يكون صادقا متحققا في نفس الامر مع امتناع العلم بالمضمون لان المثبت ادعى صدق هذه القضية ومعلوميتها لان المقصود منها يترتب على العلم بالصدق والمنكر يدعى انتفاء معلومية صدقها وذلك اما بانتفاء صدقها او بانتفاء العلم به فاذا افادت الشبهة المذكورة عدم العلم بالصدق ثبت مدعى المنكر وانت خبير بان هذه الشبهة لو تم لزم ثبوت نقيض ما ادعى المنكر الا ان يدعى الظن في هذه المسئلة دون العلم قوله اثبات النظر بالنظر اى اثبات افادة كل نظر صحيح بافادة نظر صحيح مخصوص للعلم بخفى المخافى في الموضوعين قوله ٨ وانه دور اى الاثبات المذكور دور اى يستلزم الدور بالمعنى المصطلح لان العلم بالكلية اعنى كل نظر صحيح يفيد العلم موقوف على العلم بافادة النظر المخصوص الذي يستدل به على ذلك الحكم الكلى وهى من فروع ذلك الكلى والحال ان علم الفرع يستفاد من الاصل الكلى بضم الصغرى سهولة

الحصول

يكون كون النظر مفيداً حاصلًا اصلاً وهو لا يستلزم عدم كونه مفيداً في نفسه والمدعى الثانى (عبد الحكيم) ٢ لا ان اللازم من عدم الضرورة والنظرية عدم العلم بافادة النظر دون انتفاء افادة النظر والكلام فيها (منه ره) ٣ اعنى كون بعض النظر مفيداً للعلم اذ العلم بهذه المسئلة التى ادعاها المنكر اعنى لاشئ من النظر بمفيد للعلم حاصل بالنظر تأمل (منه ره) ٤ اوفى احدهما بدون القول بالخفى يحتاج الى تكلف كما لا يخفى (منه ره) ٥ وجه التفسير ان الاثبات لا يكون عين الدور لان الاثبات فعل المثبت والدور لا يكون فعله (س) ٦ لان قولنا العالم متغير وكل متغير حادث مثلاً يفيد العلم بحوث العالم وافادته العلم لكونه صحيحاً مقروناً بالشروط فيكون

كل نظر صحيح مقرون بالشروط مفيداً للعلم لان الاشتراك والعلة المقتضية يوجب الاشتراك في الحكم المترتب عليها شرح ٧ لو اريد بالاستفادة التعريف يمنع لجواز ان يكون النظر المخصوص بدوياً ومع ذلك يلزم العلم به من العلم بالاصل ولو اريد للزوم فلا يلزم الدور اذ مبناه على التوقف دون مجرد اللزوم ( فوايد باقيه )

المحصل اليه هكذا هذا نظر صحيح وكل نظر كذا يفيد العلم  
 ينتج هذا يفيد العلم ومن هذا ظهر لك انه لا حاجة الى  
 حمل الدور ههنا على المعنى المجازي الذي هو حاصل الدور  
 اعني توقف الشيء على نفسه كما حمله الفاضل المحشى حيث  
 قال اي توقف الشيء على نفسه الذي هو حاصل الدور  
 قوله قلنا الضروري جواب باختيار الشق الاول كما اختاره  
 الامام الرازي قوله وشهادة من الاخبار مثل قوله عليه السلام  
 كل ميسر لما خلق له وقوله عليه السلام كلموا الناس على  
 قدر عقولهم وقوله عليه السلام في حق النساء هن ناقصات  
 العقل والدين ويؤيده جعل شهادة امرأتين بمنزلة شهادة  
 رجل واحد تدبر قوله والنظري قد ثبت بنظر مخصوص  
 اشارة الى جواب باختيار الشق الثاني حاصله ان المطلوب  
 النظري الذي هو افادة النظر الصحيح للعلم معبرا عنه  
 بعنوان النظر ملحوظا على وجه الاجمال مثل ان يقال كل نظر  
 صحيح يفيد او بعض نظر صحيح يفيد على اختلاف الرأيين  
 من الامدى والامام يمكن اثباته بنظر صحيح مخصوص لا يعبر عنه  
 بالنظر الصحيح بل ملحوظا بذاته دون بعنوان النظر بحيث  
 يكون العلم بافادة العلم ضروريا لاحتياج الى نظر آخر وان  
 كان محتاجا اليه حال كونه ملحوظا ومعبرا عنه بعنوان النظر  
 اذا الحكم يختلف نظرية وبديهة باختلاف العنوان فاذا قصدنا تحصيل  
 افادة نظر من الانظار للعلم على ما هو المراد عند الامام اعني  
 بعض النظر الصحيح يفيد العلم فنقول ان العالم متغير وكل  
 متغير حادث فيفيدنا العلم بان العالم حادث فقد وجد نظر

١ وايضا يدل على تفاوت  
 العقل قوله تعالى ادع الى  
 سبيل ربك بالحكمة والموعظة  
 الحسنة وجادلهم بالتي هي  
 احسن والمراد من الحكمة  
 هو البرهان ومن الموعظة  
 الحكاية ومن المجادلة هي  
 الجدل والبرهان بالنسبة  
 الى العقل الناقص (منه ره)  
 \* الامدى بلدة من ديار  
 بكر

٢ وجوابه ان نفس الشيء  
 بحسب الذات يغيره  
 بحسب الاعتبار فيخالفه في  
 الاحكام كهذا النظر الذي  
 اثبتنا به كون كل نظر  
 يفيد العلم فانه من حيث  
 ذاته وسيلة ومتقدم ومعلوم  
 ومن حيث كونه من افراد  
 النظر مطلوب ومتأخر  
 ومجهول (شرح مقاصد)



١ قوله قلنا آه تقريره على ما ذكر في شرح المقاصد هو ان ما ذكر تم ان افاد باطلان مذهبا بوجه من الوجوه كان النظر مفيدا في الجملة وان لم يفد كان لغوا وبقي دليلنا سالما عن المعارضة وانت خبير بانه فعلى هذا لا يتجهد ما قال الفاضل المحشى ره يرد عليه ان افاده النظر الا ازام لا ينافي الفساد في

( ١١٦ )

صحيح يفيد للعلم بلاشبهة واذا قصدنا تحصيل كل نظر صحيح يفيد العلم على ما هو المدعى عند الامدى قلنا ان افادة القياس المذكور للعلم ليس بخصوصه بل لكونه صحيحا مقرونا مع شرايطه فيكون كل نظر صحيح مقرونا بالشرايط يفيد العلم لان الاشتراك في العلة المتقتضية يوجب الاشتراك في الحكم المترتب عليه وعبارة الكتاب ناظر الى توجيه الثاني حيث قال وليس ذلك بخصوصه آه هذا اشارة الى جواب دخل مقدركانه قيل المدعى كلية فلا يثبت بكون هذا النظر الصحيح الجزئي مفيدا للعلم ولا شك ان هذا النظر الجزئي بهذه الملاحظة كما يثبت حكم غيره من الانظار الجزئية في ضمن تلك الكلية كذلك يثبت حكم نفسه في ضمن الكلية من غير لزوم توقف الشيء على نفسه والتناقض وقد يجاب عنه بان اثبات المطلوب بدليل يتوقف على العلم بمقدمات الدليل دون العلم بافادته اذ كثيرا ما يحصل العلم بالنتائج بالانظار الصحيحة مع الغفلة عن كونها مفيدة للعلم فاللازم حينئذ من نظرية كل نظر صحيح يفيد العلم هو ان يتوقف العلم بها على افادة النظر المخصوص في نفسه لا على العلم بافادته حتى يلزم الدور

لان

نفسه تم كلامه (س)  
٣ هذا طريق التمثيل  
عند ارباب العقول (س)  
\* على قياس الفقهاء  
٤ وتذكير الضمير الرابع  
الى العلة على تأويلها  
بالسبب والمؤثر والمقتضى  
تحرير ٥ اى يثبت حكم  
نفسه من حيث انه نظر  
بحكمه من حيث هو مخصوص  
ذاته (منه رحمه) ٦ ووجه  
لزوم التناقض ان قولنا  
العالم متغيرا مأخوذ مجعولا  
في ضمن قولنا كل نظر  
صحيح مفيد ومأخوذ معلوما  
في الاستدلال الا انه لا يضر  
لاختلاف العنوان اشتراكى  
(رحمه) ٧ من افادة  
النظر في بعض النظريات  
الالهيات لان هذا النفي  
من نسبة عدم المعلوماتية الى  
ذات الله تعالى وصفاته حكم  
في الالهى فيكون النظر  
فيه من قبيل النظر في  
الالهى وتخصيص النظر  
في الاحكام الايجابية الالهى  
مما لا وجه له وقد يقال ان  
مجرد النسبة الى ذات الله

تعالى وصفاته هل يكفى في كونه الالهى ففيه تردد والظاهر الكفاية (منه ره)  
٨ انما يتم ان لم يكن افادة الدليل المدعى واستلزامه اياه مقدمة من مقدماته وهو ممنوع ( اشتراكى رحمه الله )

١ وجه التأمل ان الموقوف عليه هو العلم بالافادة لا نفس الافادة من غير العلم لان العلم بالنتيجة موقوف على العلم بالافادة وما ذكر من الدليل من قوله اذ كثيرا ما آه لا يدل على عدم التوقف على العلم بل انما يدل على عدم التوقف على العلم بالعلم كما لا يخفى (ش) ٢ ولعل قوله من غير احتياج تفسير لقوله باول التوجه (منه ره) ٣ والكل اعظم من الجزء بمعنى ان الجزء لو كان له عظم فالكل اعظم منه فلا يردان هذا مسلم في المركب من

( ١١٧ )

الاجزاء المقدارية دون غيره كالجسم المركب من جزء لا يتجزى على مذهب المتكلمين واما ما قيل من ان بعض اجزاء الحيوان قد يصير بالعوارض اعظم كالاورام وغيرها فقايله لم يتصور معنى الكل والجزء شرح مولانا صادق على ايساغوجي

٤ المقدار كم متصل قار الذات ونعني بكونه عرضا ان يقبل التجزى لذاته وبالاتصال ان يكون لا جزاءه حد مشترك تتلاقى عنده وبه احتراز عن العدد ويكونه قار الذات ان يكون اجزائه المفروضة ثابتة وبه احتراز عن الزمان (مطول)

٥ اذ مجموع المجردات ليس اعظم من واحد الذي هو الجزء اشتراكى (رحمه

لان الموقوف حينئذ هو العلم بها لانفسها والموقوف عليه هو نفس افادته دون العلم بافادته تأمل قوله اى باول التوجه من غير احتياج الى الفكر فكان الاول اشارة الى المعنى اللغوى للفظ البدئية والثاني اعنى قوله من غير احتياج الى الفكر اشارة الى المعنى المراد به ههنا بقريته المتقابلة قوله بان كل شىء اعظم من جزئه هذا في المركبات المقدارية المسادية دون على اطلاقه على ما لا يخفى وقد يناقش فيه على رأى الفاضلين بتركيب الاجسام من الجواهر الفردة اذ ثبوت الاعظمية في الكل لا يتصور بدون ثبوت الاصغرية في الجزء والصغر والعظم فرع المقدار ومن الاعراض الاولية له ولا مقدار في الجزء تأمل قوله اى بالنظر في الدليل ولا يبعد ان يفسر الاستدلال بنفس الدليل قوله وقد يخص الاول باسم التعليل وهو المسمى بالبرهان اللمى اى من العلة الى المعلول قوله والثاني بالاستدلال وهو المسمى بالبرهان الاى يعنى ان المشهور اطلاق

الله) ٦ ويدفع بان الكلية والجزئية اضافيتان والمتكلمون وان انكروا المقدار الحقيقي الموجود في الخارج الا انهم قائلون بالمقدار الوهمى فيمكن لهم ان يقولوا الكل اعظم من الجزء كالنصف والثالث والرابع اذ المقدار الوهمى ثابت لها وان لم يكن ثابتا للجزء الاصلى الحقيقي اشتراكى (رحمه الله) ٧ والدليل على ما مر ما يمكن التوصل بصحح المنظر فيه فلا بدح من التجريد حتى يصح الاضافة (منه ره) ٨ الظاهر البعد لعدم موافقته السابق وللزوم تخلية اللفظ بالكلية عن معناه اللغوى اشتراكى (رح)

١ كما هو القرينة وان كان دخوله على المتصور عليه شائعا عصام (رح) ٢ على وجه كلى  
كما يستدعيه العديل اى الحكم بالاكتسابى على ما ثبت بالاستدلال (منه رحمه الله)

٣ قوله عند بعض المحققين آه قيل الاعمية بحسب المفهوم ان يكون الشئ بحسب الحقيقة فردا  
لاحدهما دون الاخر

( ١١٨ )

الاستدلال على الاستدلال من العلة الى المعلول وبالعكس  
وربما يخص الاول باسم التعليل والثانى بالاستدلال اضافة  
الاسم بيانية والباء داخلة على المتصور قوله اى حاصل  
بالكسب ولاخفاء فى ان مامر من تفسير البديهة بقوله من غير  
احتياج الى الفكر والحكم على ما ثبت بالبديهة بالمعنى  
المذكور مطلقا بانه ضرورى يقتضى ان يفسر الاكتسابى بالحاصل  
بالنظر والفكر ويراد بالضرورى مايقابل الاستدلالى قوله  
والنظر فى المقدمات عطف تفسيرى للصرف قوله فاللاكتسابى  
اعم مطلقا اى بحسب الصدق والحمل وعند بعض المحققين  
اعم منه بحسب المفهوم واما بحسب الصدق متلازمان  
بالانفاق قوله فقد يرقى فى مقابلة الاكتسابى كما وقع فى عبارة  
الكتاب قوله ويفسر بما لا يكون بتحصيله مقدور المخلوق  
قال الفاضل المحشى كلمة ما عبارة عن العلم الحاصل بقرينة  
انه قسم من اقسام العلم الحادث فلا يلزم كون العلم بحقيقة  
الواجب تعالى ضروريا بانه كلامه والظاهر ان الحصول معتبر فى  
مهية العلم فلا حاجة الى التقييد بالحاصل وأطلاق العلم  
على غير الحاصل لا يجوز سيما على ما ليس من شأنه ان

والمساواة بحسب الصدق  
ان يكون كل موجود هو فرد  
لاحدهما فرد للاخر فلو  
فرضنا ان لا يوجد شئ  
من الاشكال الا المثلث  
فالمثلث والشكل فى الخارج  
متساويان والشكل اعم  
بحسب الحقيقة اذ المربع  
فرد من الشكل دون المثلث  
(فوائد باقية)

عم ومايليق ان يشار اليه  
ههنا هو انه قدس سره  
قال فى شرح المواقي وما  
لا يكون تحصيله مقدورا  
لا يمكن الانفكاك منه اقول  
ان الملازمة فى حيز المنع  
لجواز توفى الشئ على  
اشياء متعددة بعضها مقدور  
كالاحاساس وبعضها غير  
مقدور فيصدق عليه ان  
تحصيله غير مقدور وان  
كان تركه مقدورا بترك

يحصل

الاسباب المقدورة فاذن انفكاكه لعدم مباشرة الاسباب المقدورة من اول الامر (منه رحمه الله)

٥ وايضا ان اعتبار قيد الحصول مغن عن اعتبار العام بان يقال ان قيد الحصول مراد  
ههنا بالقرينة المذكورة (منه رحمه الله) ٦ واطلاق العلم على ما ليس بجاصل تجوز نسخه

١ والاستعداد المعتبر فيه قد يكون بحسب الجنس كعدم البصر بالنسبة الى العقب وعدم النظر من هذا القبيل فلا يشمل علمه تعالى اذ لا تجانس بينه وبين علمنا وفيه تأمل (منه رحمه الله)

٢ وقد يقال ان كلا من الضروري والنظري لا ينح عن ايها الحادث ولهذا لا يوصف علمه تعالى بهما (منه رحمه الله)

( ١١٩ )

٣ اي لا يعلم تفاصيلها ولا زمان حصولها حصلت قبل الاحساس او مع الاحساس ولا كيفية حصولها فلو كانت مقدورة لنا لكانت معلومة لنا ملا عبد الحكيم

٤ حاصله ان من ادرج الحسيات في الضروري عرفه بما لا يكون القدرة مستقلة في حصوله والكسبي عرفه بما لا يكون القدرة مستقلة في حصوله فيدخل الحسيات في الضروري لتوقفها على امور مقدورة كما امر ومن ادرج الحسيات في الكسبي عرفه بما لا يكون للقدرة دخل في حصوله والضروري بما لا يكون كذلك فيدخل الحسيات في الكسبي لحصولها بالاحساس المقدور ملا (عبد الحكيم)

يحصل وايضا قد يناقش فيه بان مثل هذه القرينة في باب التعريف غير مقبولة وقد يقال ان الضروري بمعنى عدم التوقف على النظر يصدق على علمه تعالى فاختصاص الضروري وجعله من اقسام العام الحادث ليس بجيد الا ان يجعل التقابل بين الضروري والنظري تقابل العدم والملكية دون الایجاب والسلب او يقال ان الضروري يوهم الحادث ولهذا لا يوصف علمه تعالى به قال الفاضل المحشى لكن يردان بعضهم ادرج الحسيات في هذا التفسير لتوقفها على امور غير مقدورة اذ لا يعلم ما هي ومتى حصلت فكيف حصلت فكيف يدرجها الشارح في الكسبي التسميم له وجوابه ان الشارح حمل التعريف على نفى دخل القدرة وذلك البعض حملة على نفى استقلال القدرة ثم كلامه ولا خفاء في ان المتبادر من القدرة عند اطلاقها هو القدرة النامة وحمل اللفظ في التعريفات على المتبادر واجب عند انتفاء القرينة الواضحة وقد يمنع التبادر وايضا يقال ان ما هو المتبادر خلاف المذهب ولو قيل ان المراد استقلال القدرة بطريق العادة بمعنى ان يكون قدرتنا كافية في تحصيله عادة وذلك ليس خلاف المذهب قلنا ان الكسبي قد يتوقف على اشياء ضرورية كالمبادئ الضرورية فلا يكفي قدرتنا في

٥ والقدرة المعتبرة في الاكتسابي اما القدرة النامة بحسب العادة او القدرة في الجملة على اختلاف المذهبين ودخول الحسيات بل النظر في الاكتسابي بالاعتبار الاول غير معلوم واما بالاعتبار الثاني فظاهر ملا علاء الدين

١١ يعنى ان العبرة في كفاية القدرة في تحصيل الكسبي عادة بالامور القريبة والمبادئ القريبة في العلم الحاصل بالكسب مقدور وغير المقدور انما هو المبادئ البعيدة واما في الحسيات التى تتوقف على الامور الغير المقدورة تكون الامور المقدورة مبادئ بلا واسطة كما لا يخفى (ش)

( ١٢٥ )

تحصيله ايضا عادة الا ان العبرة بالامور القريبة وايضا ان مثل ما قيل في الحسيات محتمل في الاكتساب والنظرى ايضا وعدم العلم بالامر لا يستلزم العلم بعدمه فلا قطع بكفاية قدرتنا في تحصيل النظريات والكسيات وايضا ما ذكره البعض في بيان توقف الحسيات على الامور الغير المقدورة من قوله اذ لا نعلم ما هي آه لا يفيد ما ادعاه اذ عدم العلم لما ومتى وكيف لا يفيد الحكم بكون تلك الامور الغير المقدورة موقوفة عليها والحق ان امر التوقف على الامور الغير المقدورة غير معلوم في الحسيات كما انه غير معلوم في النظريات والكسيات بل هو مجرد احتمال والحكم بالتوقف في احدهما دون الآخر محكم بحد ولهذا لم يلتفت اليه الشارح ولم يدرج الحسيات في هذا التفسير تأمل قوله فمن هنا جعل اى من اطلاق الضرورى تارة في مقابلة الاكتسابى وتفسيره بما لا يكون تحصيله مقدور للمخلوق واخرى في مقابلة الاستدلالى وتفسيره بما لا يحتاج في حصوله الى نظر وفكر وانت خبير بانه محتمل ان يكون المنشأ هو القول بتوقف الحسيات على الامور الغير المقدورة كما قال البعض وبعد ما كما هو الظاهر المشهور دون الاطلاق تارة في مقابلة الاكتسابى والاخرى في مقابلة الاستدلالى فالحصر المستفاد من تقديم الجارفى

٢ وفيه ان عدم العلم ليس من الحسيات (منه رحمه الله)

٣ وفيه عدم العلم العلم بالخصوصيات منه رحمه الله

ع قوله والحق امر التوقف آه قد يقال ان رؤية الشئ

يتوقف على كونه جسما كثيفا لا يكون في غاية

الصغر ويتوقف على الصغر وكل ذلك غير

مقدور ولا شك ان هذا التوقف معلوم فكيف ذلك

القول منه (فراوان باقية) وبالجمله ان هذا من

قيل الحكم بالامر المجهول المتساوى الطرفين (منه رحمه الله) ٤ اى لمجرد

ان الضرورى قد يقال في مقابلة الاستدلالى صح

جعل بعض العلم اى الحاصل بالحواس ضروريا اى

حاصلا بدون الاستدلال اشتراكى (رحمه الله)

٧ فيه انه لو كان المنشأ هو القول بتوقف الحسيات

على الامور الغير المقدورة او بعدمه لكان الحسيات من الضروريات بمعنى ما لا يكون تحصيله مقدورا للمخلوق على

القول بالتوقف الا ان قول الشارح وجعل بعضهم ضروريا اى حاصلا بدون الاستدلال يأتى عنه لعل هذا وجه قوله تدبر على ما فى بعض النسخ اشتراكى (رحمه الله)

حيث

او بعدمه لكان الحسيات من الضروريات بمعنى ما لا يكون تحصيله مقدورا للمخلوق على القول بالتوقف الا ان قول الشارح وجعل بعضهم ضروريا اى حاصلا بدون الاستدلال يأتى عنه لعل هذا وجه قوله تدبر على ما فى بعض النسخ اشتراكى (رحمه الله)

١ لعل وجه التدبر ان تقديم الجار ليس نصافي المحصر لجواز ان يكون بوجه آخر كالاهتمام  
فتأمل ( لكانه عفى عنه ) ٢ قوله بالاختيار نصريح بما علم ضمنا لان المباشرة هو  
الكسب وذلك لا يكون الا مع الاختيار قلنا ليس المباشرة هو الكسب بل مباشرة الاسباب

( ١٢١ )

بالاختيار هو الكسب على  
ما ذكره الشارح فالكسب  
يضاني الى اصل العمل  
والمباشرة الى اسبابه فكيف  
يكون مطلق المباشرة  
الكسب ( فواو )

٣ اراد به ما ليس باكتسابي  
( فواو )

٤ اراد به الضروري  
( فواو )

٥ في توجيه التناقض في  
كلام صاحب البداية

٦ فيما ليس باكتسابي  
وهو قسم من الضروري  
وهو قسم من الاكتسابي  
يكون اخص من الاكتسابي  
ويكون اخص من  
الاكتسابي فما ليس  
باكتسابي اخص من  
الاكتسابي والاخص من  
الشيء قسم منه ( فواو  
باقية )

٧ قوله ولا مخلص عنه آه  
قد يقال ههنا مخلص آخر  
وهو ان الضروري مقابل  
للاستدلالي ليس نقيضا  
للاستدلالي ليلزم كونه

حيز المنع كما لا يخفى تدبر قوله بالاختيار نصريح بما علم ضمنا  
لان المباشرة هو الكسب وذلك لا يكون الا مع الاختيار قوله  
فظهر انه لا تناقض وتوجيه التناقض انه جعل الضروري  
في مقابلة الكسبي وفسره بما يحدث في النفس بلا كسب  
واختيار وجعل الحاصل بنظر العقل من الكسبي ثم قسمه  
الى ضروري واستدلالي فجعل قسم الشيء قسيما له وحاصل  
الدفع ان القسم ما يقابل الاكتسابي والقسم ما يقابل الاستدلالي  
ولك ان تقول ان الاستدلالي اخص من الكسبي مطلقا  
ونقيض الاخص المطلق اعم مطلقا من نقيض الاعم المطابق فاذا  
كان ما يقابل الاستدلالي قسيما من الاكتسابي يستلزم كون  
ما يقابل الاكتسابي قسيما منه لان الاعم المطلق اذا كان  
قسيما من الشيء يوجب كون الاخص قسيما منه بناء على  
ان القسم اخص مطلقا من المقسم ولا مخلص عنه الا ان  
يقال بانه يجوز ان يكون بين المقسم والاقسام عموم من  
وجه او يجعل الضروري المقابل للاستدلالي قيد القسم  
قال الفاضل المحشي وليت شعري كيف يتخيل التناقض

اعم من نقيض الاكتسابي بل هو اخص من نقيضه ( فواو باقية ) ٨ يعني ان القسم  
من الاكتسابي هو العلم الحاصل بنظر العقل المقيد بالضروري المقابل للاستدلالي بان  
يكون التقييد داخلا والتقييد خارجا فلا يلزم كون الضروري قسيما من الاكتسابي تحرير

١ ضمنا في قول الشارح فان علم المخالف لذاته لا بسبب من الاسباب (تحرير)  
 ١ وايضا فسر صاحب البداية كلامه من الضروري والاكتسابي بمعنى مغاير بمعنى الآخر فلا مجال  
 لتوهم التناقض وكون مشاكلة اللفظ منشأ التوهم بعيد فتأمل (منه رحمه الله) \* بناء على  
 حسن الظن في شأن صاحب البداية منه رحمه الله ٢ ففي كلام صاحب البداية تقسيمات  
 ثلث تقسيم مطلق العلم الحادث وتقسيم مطلق الاسباب وتقسيم ماله سبب خاص بهشتي  
 ٣ هي صفة الاسباب على صيغة المفعول وقوله بسبب مباشرة على التوصيف ايضا ( ١ ٢ ٢ )

وكذا ما سيأتى (بهشتي)  
 ٤ فيكون قسما من  
 الاكتسابي فيلزم جعل  
 قسيم الشيء قسما منه تحرير  
 ٥ على التوصيف والتأنيث  
 بتأويل السبب بالعلة (منه  
 رحمه الله) ٦ فان نظر  
 العقل متحقق في  
 الوجدانيات وليس بسبب  
 مباشر والسبب المباشر  
 متحقق في الحدسيات  
 والخبر الصادق وليس  
 بنظر العقل وكلاهما  
 متحققان في النظريات  
 والمقسم الى الضروري  
 والاستدلالي في قوله ثم  
 الحاصل بنظر العقل آه هو  
 العلم الحاصل بالاعم الشامل  
 للسبب المباشر وغيره  
 فلا يكون الضروري داخلا  
 في الكسبي فلا يلزم  
 التناقض اصلا (عبد  
 الحكيم) ٧ اي تخيل

ابتدأ وقد مر ان العلم لا يكون الا بالاسباب وصاحب  
 البداية جعل الكسبي ما يكون بمباشرة الاسباب ثم قسم مطلق  
 الاسباب الى ثلاثة ثم قسم ما هو بسبب خاص اعني نظر العقل  
 الى الضروري والاستدلالي فليس المقسم الاسباب المباشرة  
 حتى يكون الحاصل بنظر العقل حاصلا بسبب مباشرة فيتناقض  
 ولو سلم فيجوز ان يكون بين المقسم والاقسام عموم من وجه  
 فيكون نظر العقل اعم من وجه من السبب المباشر والمقسم  
 هو الحاصل بالاعم فلا تناقض اصلا ثم كلامه ولك ان تقول  
 ان وجه التخيل هو انه جعل الضروري ابتداء قسيما للاكتسابي  
 غير متناول للاختياري وجعله ثانيا متناولا للاختياري في  
 الجملة حيث حصر الحاصل من نظر العقل في الضروري  
 والاستدلالي وادرج ماعد الاستدلالي في الضروري كالحدسيات  
 والتجريبات فكانه قال لا شيء من الضروري باختياري  
 وبعض الضروري اختياري قوله كالعالم بوجوده يدل على  
 زيادة الوجود وهو خلاف مذهب الاشعري قوله وهو  
 مباشرة اي الكسب مباشرة اسباب العلم صريح في ان المباشرة

التناقض هو ان جعل الضروري ابتداء قسيما للاكتسابي غير متناول  
 للاختياري وجعله ثانيا متناولا للاختياري في الجملة حيث حصر الحاصل من نظر العقل في الضروري  
 والاستدلالي وادرج ماعد الاستدلالي في الضروري كالحدسيات والتجريبات كيف يصح  
 بادراج الحسيات فكانه قال لا شيء من الضروري باختياري وبعض الضروري اختياري انتهى  
 فنقول كيف يصح القول بادراج الحسيات في الضروري الحاصل بنظر العقل وانها حاصلة  
 بمحض الحس (فوائد)

١ اقول ما وقع في عبارة صاحب البداية كذلك فقال كذلك ٢ لا وجه للتخصيص اذ لا منع عن اطلاق لفظ الالهام على ما اذا ابتدئ صور المحسوسات في الذهن لاعن تبدى فالعنى هو الصورة الذهنية مطلقا سواء كانت من المحسوسات او المعقولات فوائد باقيه \* يعنى قوله يحتاج فيه الى نوع تفكر وقع ( ١٢٣ )

لا يتفك عن الاختيار كما اشرنا اليه آنفا قوله واسبابه اى العلم ورجع الضير الى السبب تكلف قوله ونظر العقل والظاهر ان يقال والعقل كما قال المص قوله الى نوع تفكر والاولى الاقتصار الى ذكر تفكر وترك لفظ النوع كما يقتضيه المقابلة قوله المفسر بالقاء معنى فى القلب والظاهر ان المراد بالمعنى ما يقابل المحسوس اهنى ما لا يمكن ان يحس دون ما يقابل اللفظ وان هذا القيد للتخصيص لان الالهام بمعنى الاعلام بانزال الكتب سبب للعلم قوله بطريق الفيض اى بلا كتساب واستفاضة كما هو المشهور وقد يقال لا بد من قيد الخير ليخرج الوسوسة والقول بان الفيض لا يكون الا بطريق الخير ليس بجيد تدبر قوله عند اهل الحق خلافا لبعض المتصوفة والروافض انه من اسباب العلم مستدلين بقوله تعالى فالههها فجورها الآية والجواب بعد تسليم دلالة على السببية ان الالهام ههنا بمعنى الاعلام بانزال الكتب وارسال الرسل وههنا ظاهر لك وجه تخصيص الحكم بالالهام المفسر بالمعنى المذكور تأمل قوله مما لا وجه له ولعل الوجه فيه هو التنبيه على ان الملمه لا يكون الاحقا

المعرف فيعتبر ههنا فى الفيض كونه خيرا بقرينة المعرف فتأمل لساكنه عم وجه التدبر ان الالهام مع كونه من فيض الله كيف لا يكون خيرا فقوله ليس بجيد ليس بجيد لمحorre (رحمه الله) وجه الاستدلال ان الالهام لاجل العمل والعمل انما هو يجب بالحقه فلولم يكن الالهام حجة لما كان مفيدا فيازم العبث (فوائد باقيه) ٦ قوله مما لا وجه له لان الالهام ليس من اسباب المعرفة بفساد الشئ ٥ ايضا وتخصيصه يوه كونه من اسبابها (عبد الحكيم)

الرحمن  
٢ لان الفيض فعل الله تعالى والوسوسة فعل الشيطان يريد ان الالهام فى العرف يطلق على ما ليس بفعل الشيطان مرضيا لله تعالى والوسوسة على ما هو بفعل الشيطان غير مرض لله تعالى والا فهما فى اللغة بمعنى واحد فى الصراح وسوسة دردل افكندن الهام دردل افكندن (فوائد باقيه)  
٣ لان معنى الفيض هو ان لا يكون بالاستدلال والاستفاضة سواء كان خيرا او لا ولا يخفى ان العلم الحاصل بسبب الوسوسة لا يسمى فيضا عبد الرحمن عم لعل وجه التدبر هو ترويح ذلك القول بان عدم اعتباره غير مسام اذ كثيرا ما يعتبر امر فى جانب التعريف بقرينة



١ قوله تعالى ونفس سوكتت بنفس آدم عليه السلام وما سويها وكسيكه تسوية اعضاء او  
فرموده ست فالههها الهام داده واعلام نموده مرآن نفس رافجورها دروغ وناپاكي اووتقويها  
وپرهيژكاري ونيكوكاري  
( ١٢٤ )

وثابنا وهو لا يتعلق الا بالخير ولو كان الالهام سببا لا يكون  
الا للامر الحق قوله ٨ واما خبر الواحد اشارة الى جواب  
دخل مقدر فكانه قيل حصر الاسباب في الثلاثة في حيز المنع  
اذ خبر الواحد وكذا تقليد المجتهد يفيد ان العلم مع انهما  
ليسا من الاسباب الثلاثة المذكورة وحاصل الجواب انه اراد بالعلم  
الاعتقاد المطابق المجازم الثابت لا ما يعم الظن والجزم الذي  
يقبل الزوال قوله ٩ فكانه اراد بالعلم لا يقال ان تعريفه  
بقوله صفة يتجلى بها المذكور ينافي هذه الارادة لانه يعم  
اليقينية وغير اليقينية كما صرح به الشارح ثم حيث قال فيشمل  
التصديقات اليقينية وغير اليقينية لانه رده ثانيا وقال ولكن  
ينبغي ان يحمل التجلي على الانكشاف التام الذي لا يشمل  
الظن لان العلم عندهم مقابل للظن ولو قيل ان هذا يدل  
على انه اراد بالعلم ما لا يشمل الظن فقط لا ما يشملهما قلنا  
الاعتقاد المجازم الذي يقبل الزوال من قبيل الظن الغالب  
لكن قوله ولكن ينبغي آه يدل على ان ظاهر التعريف  
ناظر الى العموم وهذه الارادة ليست مقطوعا به ولهذا قال  
ههنا فكانه آه قوله ١٠ والا فلا وجه آه ليس على ما ينبغي  
كما لا يخفى والاولى ان يقال لان العلم عندهم مقابل للظن  
والاطلاق العلم على ما يعم الظن والتقليد خلاف العرف

وفرمان برد اري اورا  
يعنى بينا كرده وتعليم داده  
وروشن ساخته تفسير  
حسينى ( رحمه الله )  
٢ اى الثابت فى نفس  
الامر فمعنى قوله لصحة  
الشيء ان الشيء الصحيح  
الثابت فى نفس الامر  
( منه رحمه الله )  
٣ قد يقال ان الظن المقابل  
للعلم يتناول الكل قطعا  
( منه رحمه الله )  
٤ قوله فكانه اراد به يعنى كانه  
اراد بالعلم صفة توجب  
تميز الاحتمال النقيض لا  
صفة يتجلى بها المذكور لمن  
قامت هى به على عكس  
ما حقق سابقا فى مقام تعريف  
العلم وانما قال كان لاحتمال  
ان يكون العلم عاما  
وتخصيص الاسباب  
بالاسباب المعتد بها فمن  
قال كلمة كان غير مرضية  
كانه غفل لمولوى عصام  
( رحمه الله ) ٥ فان قوله  
فلا وجه يدل على عدم  
صحة الارادة من العلم ما  
يشملهما وقوله كان يدل

على وجود وجه الصحة فبينهما تنافى ويمكن ان يقال ان مراد الشارح لا وجه  
موجب الظاهر فلا منافات تدبر لكاتبه ٦ قوله ليس على ما ينبغي لانه اخذ البحث فى  
جانب الدليل ( سمع )  
٧ لجعله الفساد قرينة على التخصيص ولزوم البحث لا يكون  
٨ وقد يقال ان الظن المقابل للعلم متناول للكل ( منه رحمه الله )

١ وجه التدبر ان حمل الانكشاف على الانكشاف التام مبنى على ان العلم عندهم عين الاعتقاد الثابت المجازم المطابق وعلى هذا يكون الحمل على التام مقطوعا به فلا ينبغي ان يقول الاولى آه (لمحرره)

٢ اى معنى واحد مشترك بينها اى بين الاجناس فيطلق على كل منها اى يصح اطلاقه

على كل من الاجناس على

نحو اطلاق الكلى على كل

واحد من افراده وكذا

يطلق على كلها اى على

مجموع الاجناس كما يصح

اطلاق الكلى على مجموع

افراده (قاسم)

( ١٢٥ )

٣ ويؤيد الاول قوله من

الموجودات بلفظ الجمع

(منه رحمه الله)

ع لعل وجه التأييد ان

العالم اذا كان مشتقا من

العلم بمعنى الادراك كان

تمام معنى المشتق منه جزءا

من معنى المشتق كما ان تمام

معنى التخم جزء من معنى

الموضوع له التخم فيكون

التشبيه على الوجه الابلغ

واما اذا كان مشتقا من

العلم بمعنى العلامة كان

تمام معنى المشتق منه بعينه

معنى المشتق لأن علامة

الشيء ما يعلم به الشيء

كما ان العالم ما يعلم به

الشيء وحينئذ لا يكون

لا يخفى عليك ان العالم اما

مأخوذ من العلم بفتح اللام بمعنى العلامة او من العلم بمعنى الادراك فتقوله ما يعلم به

الشيء يحتمل كلا المعنيين وقوله كالتخام يؤيد الثانى لمولوى شريف \* والظاهر ان كلمة

من للبيان ويحتمل التبعض (منه رحمه الله)

واللغة تدبر قوله والعالم مشتق من العلم وهو فى الاصل اسم لما يعلم به الشيء ثم غلب فيما يعلم به الصانع كالتخام لما يختم به ويسمى به كل جنس موجود من حيث انه يعلم به الصانع سواه كان من ذوى العلم اولا وقد يخص بذوى العلم ويقال العالم اسم لذوى العلم وعلى التقديرين اما اسم المجموع أو القدر المشترك وصحة الجمع يؤيد الثانى قوله اى ماسوى الله تعالى الموصول وان كان يعلم الاشخاص والاجناس لكن المراد هو الاجناس بقريضة قوله يقال عالم الاجسام آه الا ان مثل هذه القرينة غير مرضى فى باب التعريفات قوله من الموجودات الخارجية اذ هم لا يقولون بالوجود الذهني على ان المستدل به وما يعلم به الصانع هو الحادث ولعل القول بوجود الاجناس انما هو باعتبار الافراد الشخصية لا باعتبار انفسها اذ الموجود فى الحقيقة ليس الا الاشخاص فاطلاق العالم على الاجناس انما هو باعتبار الافراد المدرجة تحتها ولذا قيل ان العالم عبارة عن الآحاد

معنى التشبيه على الوجه الابلغ لمولايى رحمه الله

من للبيان ويحتمل التبعض (منه رحمه الله)

١ وفيه ان تفسير العالم بهذا التفسير ليس مختصا لصاحب الاصطلاح وتصحيح التعريف على رأيه غير جيد ( منه رحمه الله )  
٢ وبه ايضا خرج مجموع المركب من الواجب والممكن تأمل ( منه رحمه الله )

( ١٢٦ )

المتجانسة قوله ٨ مما يعلم به أى من شأنه ان يعلم قال الفاضل المحشى اشارة الى وجه التسمية وليس من التعريف كما هو المشهور والايلازم الاستدراك تم كلامه فخرج الصفات عن التعريف بقيد السوى حملا على المعنى المصطلح كما يشعر به عبارة الشارح ويتخصيص الموصول بالاجناس او باعتبار قيد المتجانسة في التعريف والكل غير جيد والأولى ان يعد من التعريف ويحترز به عن الصفات على ان ذكر القيد في التعريفات للتوضيح والاشارة الى المناسبة بين المعنى الاصلى والمعنى العرفى شافع ولا يعد امثال هذه القيود مستدركا كيف والاشارة الى وجه التسمية والمناسبة امر معتد به قوله يقال عالم الاجسام فكانه من تنمة التفسير واشارة الى ما هو المراد به يعنى ليس المراد جميع ما سوى الله بحيث لا يكون له افراد بل انحصر في فرد بل ما يعم الكل والبعض من الاجناس فالعالم يطلق على الكل وعلى كل جز منه من الاجناس

باعتبار

٣ ويمكن ان يقال مراد الفاضل المحشى انه ليس بهعتبر في حقيقة العالم بان يكون من اجزاء التعريف الكاشف عن حقيقة العالم كما مر فح يصح قوله والا يلزم الاستدراك لانه اذا لم يتوقف عليه بيان حقيقته ولم يتعلق به الاحتراز فيكون مستدركا في اصل التعريف قيل والحق ان هذا القيد لا بد منه في التعريف فان الحيوان مثلا لا يسمى بالعالم بمجرد كونه ما سوى الله تعالى بل مع اعتبار كونه مما يعلم به الصانع لمولوى قاسم ( رحمه الله )

ع انما قال ذلك اشارة الى ان قوله والعالم محدث قضية كلية أى كل

عالم محدث فاذا كان قضية كلية فيطلق على كل واحد من الاجسام والاعراض آه فيقال عالم الاجسام آه عبد الرحمن  
ه وفيه اشارة الى امور ثلاثة احدها انه اسم للقدر المشترك بين الكل والجزء وثانيها انه غير مختص بنى العلم وثالثها انه اسم للاجناس دون ما يعمها والاشخاص تأمل ( منه رحمه الله )

١ قوله كاطلاق القرآن عند الأصوليين قال الشارح في التلويح كل من الكتاب والقرآن عند الأصوليين يطلق على المجموع وعلى كل جزء منه فتعريف القرآن وهو الكتاب عندهم مانقل اليناين دفتى المصاحف تواترا كذا في التنقيح وذكر في الكشف المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف (١٢٧)

المنقول عن النبي عليه السلام نقلا متواترا بلا شبهة وذكر في مختصر الحسامي المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول عنه نقلا متواترا بلا شبهة فهذه التعريفات كما يصدق على الكل يصدق على كل جزء جزء (فوايد باقية) ٢ وفي بعض الحواشي فيه نظر لانه انما يلزم عدم صحة الجمعية لو كان اسما للكل فقط لم لا يجوز ان يكون مشتركا بينه وبين القدر المشترك وحينئذ يصح الجمع باعتبار الثاني لولوى قاسم (رحمه الله) ٢ وفي اطلاق اسم العالم على كل جنس كاف في صحة الجمع لكنه تعسف (منه رحمه الله)

٣ واجيب عنه بان اطلاق العالم على كل جنس من الموجودات ولو بطريق المجاز كاف في صحة الجمع

(منه رحمه الله) ٤ اعلم ان زيدا فرد الفرد اذا كان العالم اسم الكل وفرد الجزء ان كان اسم الكل وجزء الجزء اذا كان مجموع الاحاد المتجانسة (منه رحمه الله) ٥ اسم كتاب من مصنفات ابن سينا (رحمه الله) ٦ والعالمون اصناف الخلق فالعالم لا يطلق على الله بالمعنى الاول لا باعتبار التعدد فيه كستلى (رحمه الله)

باعتبار الوضع الواحد كاطلاق القرآن عند الأصوليين على الكل والبعض قال الشارح في شرح الكشف هو اسم لكل جنس وليس اسما للمجموع بحيث لا يكون له افراد بل اجزاء فيمتنع جمعه تم كلامه لعله اراد انه موضوع لما يعم كل جنس واطلاقه عليه من قبيل اطلاق اسم الكلى على الجزئيات كاطلاق لفظ الانسان على زيد وعمرو دون اطلاق الاسم في الموضوع له بان يكون موضوعا لكل واحد واحد من الاجناس باوضاع متعددة كما في لفظ العين او بوضع واحد كما في اسماء الاشارة اذ الوضع العام والموضوع له الخاص مخصوص بموضع والعالم ليس منها وفي الحدود ان العالم مجموع الاجسام الطبيعية والبسيطة كلها ويقال عالم لكل موجودات متجانسة وفي الصحاح ان العالم الخلق والجمع العوالم قيل العالم جمع لا واحد له والعوالم جمع الجمع قال قدس سره في شرح الكشف ان العالم لما كان مطلقا على الجنس با سره نزل منزلة الجمع ولهذا توهم انه جمع لا واحد له وليس بجمع حقيقة قوله عالم النبات جمع الاجسام والاعراض

١ وهى ان العالم كما يطلق على الاجناس من حيثية الجمعية كذلك يطلق عليها من حيث الافراد (منه رحمه) ١ وهى ان تحت الجسم والعرض طبائع كثيرة مختلفة بالحقيقة بخلاف النبات فانه ليس تحته طبائع مختلفة وبخلاف الحيوان فان تحته وان كان طبائع مختلفة لكنها ليست كثيرة فلماذا افردهما وبهذه النكتة اشار بايراد الاجسام والاعراض بصيغة الجمع الى ان الاجسام والاعراض من الافراد الكلية والشخصية وبايراد النبات والحيوان بعدهما بصيغة

( ١٢٨ )

وافراد البواقي رعاية لما هو المشهور في السنتهم والمطالقاتهم وفيه نكتة اخرى كما لا يخفى تأمل قوله الى غير ذلك من الاجناس الموجودة قوله فيخرج صفات الله تعالى من العالم وما فيها بان يكون جزئيا او جزأ قوله ليست غير الذات تدل على ان الصفات يخرج بقيد السوى بالمعنى المصطلح وقد عرفت ما فيه قوله بجميع اجزائه اى بتمامها يعنى كل واحد واحد من اجزائه هذا صريح في ان العالم اسم الكل دون القدر المشترك فلا يكون القضية كلية متعارفة بل مخصوصة فلا يكون مسئلة الفن الا بالأنأويل البعيد بان كل جزء من اجزائه محدث والقول بان المراد من الاجزاء الجزئيات وانما عبر عنها بالاجزاء تنبيها على ان لكل واحد من الجزئيات حيثية الجزء اذ المجموع ايضا من جزئيات العالم فاسد اذ اللازم منه كون اكثر الجزئيات جزءا للبعض دون كون كل واحد منها جزء العالم ولا يبعد كل البعد ان يكون نكتة التعبير الاشارة الى ان العالم وان لم يكن جمعا حقيقة لكنه

الافراد مع ان الاجسام يعم النبات والحيوان الى ان المراد بما سوى الله تعالى الطبائع الكلية لا مطلقا فانهم (منه رحمه)

٢ والمراد بالجميع الكل الافرادى اى كل واحد واحد من اجزائه (منه رحمه) ٣ وفائدة الحمل على الكل الافرادى انه لو لم يحمل عليه بل على الكل المجموعى لم يلزم حدوث كل جزء لأن لحدوث المجموع يكفيه حدوث بعض الاجزاء (شرح)

٤ لا الكلى والا فالانساب ان يقال من جزئى له ٥ لانه على هذا التقدير يكون ما صدق عليه العالم وفردة مجموع ما سوى الله من الاجناس الموجودة فى الخارج ولا تعد فى مجموع الاجناس فيكون القضية

نزل

اى العالم محدث مخصوصة كزيد كاتب (منه رحمه) ٥ قال المحقق الرازى فى المحاكمات ان القضية التى يحكم فيها على المجموع من حيث هو مخصوصة (منه رحمه) ٦ وفيه نظر لان قول المص بجميع اجزائه لا يدل على ان العالم اسم الكل اذ العالم فى قوله العالم بجميع اجزائه محدث تعبير عن الافراد كانه قال كل فرد من العالم محدث بجميع اجزائه فمع فالضهير فى قوله بجميع اجزائه راجع الى كل فرد لا الى العالم فكان حاصله كل فرد من العالم بجميع اجزائه محدث (س)

١ او يصار الى الحذف او الاستخدام (منه رحمه) ٢ قوله وانت خبير بان اثبات الى قوله تأمل لعل وجه التأمل انه اذا كان بمنزلة الفصول لا يلزم فيها البساطة بدليل بساطة الفصول فما هو بمنزلة شئ\* في التميز لا يلزم ان يكون بمنزلة في جميع الامور (فوائد باقية) ٣ لان الكلية المتعارفة هي التي يحكم فيها على افراد الموضوع الذكرى لاعلى اجزاء افراد الموضوع (منه رحمه) ( ١٢٩ )

( رحمه )

٤ والمراد بها فيها ما وجد فيها داخلا في حقيقتها او خارجا عنها متمكنا فيها او حالا ونكتة اختيار في في السموات وعلى في الارض غير خفي (منه رحمه)

٥ كعب الاحبار كفت آسمان دنيا از موج آب ست دويم از مرمر سفيد ست سيوم از آهن ست چهارم از مس ست پنجم از سيم ست ششم از زرست هفتم از ياقوت ست (تفسير قاضي)

٦ قال الشارح مخرج ناظر الى ان الحدوث عبارة عن الخروج من العدم الى الوجود وفيه قول بالواسطة ولذا قال بمعنى كان آه (منه رحمه)

٧ وبالجملة العناصر اربعة انواع نارية وهوائية

٩ ملا احمد على شرح العقائد ومائية وارضية واثنين اثباتها ستة وثلاثياتها ثلثة والمجموع واحد فالمجموع اربعة عشر والاحتمال الثلثة عشر يجوز حدوث كلها الا واحد اي مجموع الانواع الاربعة معا والا يلزم حدوث العناصر بالجنس هو الشئ\* الذي قابل لاحدى الكيفيات الاربعة هي الرطوبة واليبوسة والحرارة والبرودة وانما قلت هو الشئ\* الذي لا يخ لان كون جنس العناصر جوهر او عرض ليس بمعلوم (تحرير)

نزل منزلة الجمع لما نقلناه وقد يقال ان المراد بالاجزاء اجزاء جزئيات العالم و اضافته الى العالم بادنى ملاسة فكان اجزاء جزئى الشئ\* اجزاء له فالعنى ان كل واحد من افراد العالم باعتبار كل واحد من اجزائه وان كل جزء من كل فرد من افراد العالم محدث وانت تعلم ان هذا دخل في الرد على الفلاسفة وفي كون المسئلة كلية متعارفة وان كان لا يخ عن التكلف تأمل قوله من السموات وما فيها والارض وما عليها اشارة الى جميع العلويات والسفليات من الاجناس وجمع السموات وافراد الارض بناء على انها طبقات متفصلة بالذات ومختلفة بالحقيقة بخلاف الارض كذا في تفسير القاضى قوله محدث بالحدوث الزمانى وهو مسبوقية الوجود بالعدم واليه اشار بقوله يعنى انه كان آه قوله وصورها اى الجسمية بقرينة قوله بالنوع اذ الصورة النوعية قديمة بالجنس دون النوع هذا اذا اريد بالنوع المعنى الاصطلاحي واما اذا اريد المعنى اللغوى فلا مانع من ان يحمل على معنى يعم النوعية ايضا وانت خبير بان اثبات الجنس المصطلح للصور النوعية التى هي الفصول باعتبار الوجود الذهني او بمنزلة الفصول مشكل بعد قيام البرهان

١ لعل وجه التأمل ان الصور اذا كانت بمنزلة الفصول لا يلزم فيها البساطة اذ الدليل قائم على  
بساطة الفصول لاعلى بساطة ما هو بمنزلة الفصول فما هو بمنزلة شئ\* في التمييز لا يلزم ان يكون  
بمنزلة في جميع الامور (تحرير) ٢ وهذا انما يتم اذا كان قوله اعيان واعراض من  
قبيل التقسيم دون الاحكام اذ المحمول قد يكون اعم ( ١٣٥ )

على بساطة الفصول تأمل قوله ثم اشار آه وانما قال اشار  
لان الدليل ليس مذكورا بتمامه او الغرض الاصل منه هو التقسيم  
والاشارة الى الاقسام والظاهر ان المراد بالدليل مصطلح  
ارباب العقول دون الاصول قوله اعيان واعراض والاولى  
ان يقال عين وعرض واليه اشار الشارح قوله ولم  
يتعرض له اى دليل الحدوث لان الكلام في بيان الحدوث  
طويل آه قوله اى ممكن بالامكان الخاص لئلا يتناول  
الواجب وما هو قرينة التقييد والتخصيص بالممكن قرينة  
التقييد بالخاص قوله بقرينة هذا انما يتم لو لم يكن  
كون القسم اعم من وجه من المقسم كما هو التحقيق قوله  
ومعنى قيامه اى العين او الممكن هو التحيز بنفسه بان لا يكون  
في عروض التحيز له واسطة في العروض ومعنى التحيز  
بالتبع ما يقابله بخلاف معنى قيام الواجب بذاته فانه هو  
الاستغناء عن المحل هذا عند جمهور المتكلمين النافين للجواهر  
المجردة وبهذا اندفع ما قاله الفاضل المحشى من ان هذا  
التعريف يصدق على المركب من عين وعرض قاوم به كالسرير  
والمشهور انه ليس بعين تم كلامه اذ تحيز المركب منهما ليس  
اوليا بل بواسطة الجزء الذى هو العين على ان الوحدة

بخلاف القسم (منه رحمه)  
٢ ولا يخفى ان كون الدليل  
مركبا من المقدمتين عند  
اهل المعقول لا عند المتكلمين  
وانذا قال المولوى الجندى  
والظاهر آه  
٣ لانه معرف وكل معرف  
يجب ان يكون مفردا لا  
جمعا والا يلزم التعريف  
بالافراد (منه رحمه)  
٤ هذا انما يتم اذا كان  
الاعيان نفس القسم دون  
قيد القسم (منه رحمه)  
٥ ويحتمل ان يراد  
بالواسطة ههنا الواسطة  
في الثبوت (منه رحمه)  
٦ وفيه ان النقض باق الا  
انه انتقل الى تعريف  
العرض (منه رحمه)  
٧ فانه مركب من قطعات  
الخشب والهيئة العارضة  
عليها فان ذلك المجموع  
ليس بتابع في التحيز بشئ  
آخر (لمولوى قاسم)  
٨ لان المركب من العين وما  
ليس بعين لا يكون عينا على  
ما قالوا (قاضى صوفى)

معتبرة

رحمه الله

٩ قوله اذ تحيز المركب ليس اوليا آه وفيه نظر كما عرفت ان تحيز المجموع تبعا هو  
تحيز الاجزاء تبعا فاذا كان تحيز المركب بواسطة الجزء كان تحيز الجزء بواسطة ذلك الجزء  
ولا معنى لكون الشئ واسطة لتحيز نفسه (فوائد باقية)

١ فيكون المعنى ومعنى قياس العين اذ الممكن الذى هو الواحد بالنوع ان يتميز اى ذلك الواحد بالنوع بنفسه فلا يصدق على قيام المجموع ( سمع ) ٢ اقول هذا مخالف لما صرح به قدس سره فى شرح المواقف من ان السرير مركب من القطعات الخشب هى موجودات حقيقة ومن ترتيب مخصوصة فيما بينها فاعتباره ليحصل السرير وانه امر نسبي لا يستقل بالمفهومية ( ١٣١ )

(قاضى صوفى رحمه الله) ٣ وفيه نظر لاننا لانم كون عينية الوجود منشأ لامتناع الانتقال لم لا يجوز ان يكون علة الامتناع تلازم بين الوجود الرابطى والوجود النفسى اوبق عليه عينية الوجود للامتناع على تقدير كون الانتقال تدريجيا لان معنى الانتقال التدريجى ان آن الانتقال عن المحل غير آن القيام بمحل آخر فهو عدم عرض عن محل ووجود عرض آخر فى محل آخر واما على تقدير الانتقال دفعا فلا لان فى الانتقال الدفعى ان آن الانتقال فى المحل هو بعينه آن القيام بمحل آخر فح لا يكون عدم عرض ووجود عرض آخر بل عرض واحد ينتقل عن محل الى محل ( سمع )

٤ ولعل الوجه هو القرب والتعظيم ( منه رحمه )

٥ فيكون كل ما ورد عليه

التعريف ورد عليه التقسيم وفيه بحث لان الضمير اذا كان دائرا بين القرب والبعد رجعه الى القرب اولى ( آخوند شيخ ) ٦ لاما هو المتعارف اعنى الابعاد الثلث المتقاطعة على زوايا قائمة (مولوى عبد الرحمن) ٧ وهو العظم المقدار فانه مختص بالجسم عند التكلمين وعند الحكماء غير مختص ( منه رحمه )

معتبرة فى المقسم والمجموع المركب من التقسيم خارج عن المقسم على ان السرير عندهم عبارة عن الجوهر المخصوصة المركب على وضع وهيئة مخصوصة من غير ان يكون الهيئة داخلة ومقومة اذ الهيئة التاليفية امر اعتبارى غير موجودة فكيف يكون جزءا من الموجود وعلى تقدير الجزئية فالمجموع امر اعتبارى خارج عن البحث قوله ولهذا يمتنع الانتقال وفيه ان منشأ الامتناع هو كون المحل من علل وجوده دون ما ذكره على ما بين فى موضعه قوله معنى قيام الشئ قيد بالشئ دون الممكن اشارة الى ان معنى القياس بذاته فى الواجب والممكن بمعنى واحد واشتراكه معنوى بخلاف المتكلمين فان الاشتراك لفظى وكذا الحال فى عديله تأمل قوله اى ماله قيام بذاته والاولى رجع الضمير الى العين الذى فى الاعيان قوله وهو الجسم عند جمهور من الاشاعرة اذ لا واسطة عندهم بين الجوهر الفرد والجسم قوله اعنى الطول وهو البعد المفروض اولا والعرض ما هو المفروض ثانيا والعمق ما هو المفروض ثالثا قوله وليس هذا نزاعا لفظيا وقد يناقش فيه بان ماله الى ان الجسم لما ذا يطلق فالنزاع

\* ٩



١ وجه التأمل ان اطلاق الجسم على اى من هذه الامور بناء على انه موضوع له فكيف يكون النزاع لفظيا (لمحرره رحمه الله) ٢ اذ الظاهر الجسامة ليس اثر الجسم لان الاثر للشيء متأخر عنه والجسامة لا يتأخر ولا ينفك عن الجسم (اشتراكى)

( ١٣٢ )

٣ او بغيرهما كالخرف هذا فأت من المحشى او ادرجه في احدهما

٤ اذ لو قال ولا وهما وفرضا بدون اعادة كلمة لا يحتمل ان يكون فرضا عطفيا تفسيريا للوهم واذا اعاد لا ونفى بنفى آخر علم ان الانقسام الفرضى مغاير للوهمى ( سمع )

٥ قوله ولك ان تقول آه فمعنى التميز تميز الجوهر الفرد عن جميع اغياره قبل كان ينبغي ان يقول فى الشمول والتميز لان مبنى التعريفات على الجمع والمنع دون المنع فقط وهو المراد بالتميز (فوائد باقية)

٦ قوله فى ذكر البواقى آه مبنى على التسامح بارادة ما فوق الواحد ثم قد اعترض بطريق آخر وهو ان كل ما انقسم فعلا او وهما انقسم فرضا فكل ما لا ينقسم فرضا لا ينقسم فعلا او وهما فذكر عدم الانقسام فرضا كافى للافادة واجيب بان دلالة الالتزام مهجورة فى التعريفات فلا بد من

لفظى تأمل قوله وفيه نظر وقد يقال فى دفعه بان هذا من قبيل اثبات الذات بالاثر المختص به الا ان كونه من الاثر المختص به محل الحدشة قوله يعنى العين يعنى من قبيل ذكر العام وارادة الخاص بقريضة المقابلة قوله لا فعلا بان يؤدى الى الانفكاك الخارجى ويزول به الاتصال الحقيقى وذلك اما بالقطع او بالنكسر قوله ولا فرضا واعادة كلمة لا اشارة الى ان الفرق بين الوهمى والفرضى على ماهو المشهور فان مدار الوهمى على تميز الحس فحيث يعجز الحس عن تميز الطرف عن طرف فلا يتصور الانقسام الوهمى اذ امر الوهم منوط على الحس بخلاف العقلى اذ ليس دائرا على ذلك اذ حكم العقل وامره ليس دائرا على الحس بل يجرى فى جميع المراتب فله ان يلاحظه فى ضمن الانجاب الكلى ويقال بان كل جزء منه يتميز فيه طرف عن طرف على وجه يكون مطابقا للواقع قال المحقق الرازى فى المحاكمات والحق عدم الفرق بينهما ولك ان تقول ان عدم الانقسام العقلى كافى فى التميز فما القاعدة فى ذكر البواقى قلت هى الاشارة الى اقسام القسمة بتماهما وانتفاها بالمرة لا يقال ههنا اقسام اخر مثل الاختلاف بالعرضين والموازاة والمحازات لانها راجع الى الوهمى بل الحق انها من اسباب القسمة الوهمية وليس شىء منها من القسمة قال الفاضل المحشى رحمه الله اى مطابقا للواقع

والا

٧ مثل الاختلاف بالعرضين قارين كاسود والبياض او مضافين كاختلاف المحازاتين ( س )

١ وفيه ان الفرض ههنا بمعنى الملاحظة مطلقا لا بمعنى التجويز العقلي والممتنع هو الثاني  
وانما قال مطلقا لان الملاحظة في ضمن الايجاب الكلى لا يتصور بدون التجويز وقد يقال  
ان الممتنع هو الفرض بمعنى التجويز العقلي دون الفرض بمعنى الملاحظة ولو في ضمن  
امر كلي او التدبير والمعتبر ههنا هو الفرض بالمعنى الثاني ( منه رحمه ) ٢ ولعل  
وجه التأمل ان المراد بالفرض ما يكون للعقل فرضه وهذا لا يكون فرضه فكل واحد من الفرض  
والفروض محال فيه (تحريير)  
( ١٣٣ )

٣ فان عند الاشراقية  
انواع الاجسام مركبة من  
جزئين احدهما الصورة  
الجسمية التي هي الجسم  
المطلق عندهم والاخر  
عرض من لوازم المهيئات  
قادم بها ويجوزون تركيب  
الجوهر من العرض  
والجوهر (خائفاه)

٤ وان كانت متعلقة من  
حيث التأثير والايجاد  
( منه رحمه )

٥ لعل وجه التأمل ان عند  
العقل والنفس من  
المجردات لعدم حلولهما لا  
لاجل تدبير وتصرف وهذا  
الوصف باق في النفس على  
تدبير التدبير والاستكمال  
فكيف تعد من الماديات  
بهذه الجهة ( لمحره )

٦ والكرة هو الدور الذي  
لو فرض نقطة في وسطه ثم اذا  
جر كل خط من هذه النقطة

الى جانب محيط الكرة اى الى جانب ينتهى اجزاء الكرة من كل طرف منها اليه لا بد ان  
يكون هذه الخطوط متساوية في المقدار ويسمى النقطة المفروضة في وسطها مركزها ( عبد  
الرحمن ) ٧ فخرج الارض لانها كرة حسية لان الخطوط المستخرجة من النقطة التي  
في حاق الوسط لا يكون متساوية لوجود المرتفع في الارض مثل الجبل فان الخط الذي  
استخرج الى رأس الجبل ليس مساويا للخط الذي تحته (سمع)

والا فللعقل فرض كل شىء تم كلامه ولاخفاء في ان الكلية في  
حين المنع اذ لا يمكن فرض اشتراك الجزئى الحقيقى وفرض صدقه  
على كثيرين اذ الفرض فيه ممتنع كالفروض كما بين في موضعه  
تأمل قوله والصورة نوعية كانت او جسمية وقد يقال ان  
الصورة الجسمية هي الجسم في بادى الرأى بل حقيقة عند  
البعض قوله والنفوس فلكية كانت او انسانية والظاهر  
ان قيد المجردة متعلقة بالنفوس والفرق بين العقل وبين  
النفس هو ان النفس وان كانت مجردة عن المادة من حيث  
الحلول كالعقل لكنها متعلقة بها من حيث التدبير والتصرف  
لاجل الاستكمال بخلاف العقل فانها ليست متعلقة من هذه  
الحيثية لان كل ما يمكن ان يحصل لها فهو حاصل بالفعل فليس  
لها كمال منتظر ولهذا قد يعد النفس من الماديات كما انها  
يعد من المجردات تأمل قوله كرة وهي الجسم الذى يحيط  
به حد واحد على وجه يتساوى الخطوط المفروضة المستخرجة  
من النقطة المفروضة في حاق الوسط الى اى جانب يفرض  
والمراد بالحقيقية ان لا يكون كرويته بحسب الحس فقط بل يكون

١ وكل واحد فيما نحن فيه من اى جانب يفرض فهو غير متناه من حيث الانتقاص ومن حيث الازدياد معا بخلاف العدد الغير المتناهي من حيث الازدياد فهو متناه من حيث الانتقاص ولذا يقبل القلة والكثرة اذاحدى الجملتين زائدة على الاخرى بقدر متناه بخلاف ما نحن فيه فانه ليس كذلك كما يظهر بالتأمل الصادق (منه رحمه) ٢ ويبطله ايضا ما قالوا في برهان التطبيق من ان آحاد احدى الجملتين اذا طابق ( ١٣٤ ) آحاد الجملة الاخرى يلزم كون الزائد كالناقص وبالعكس ( منه رحمه )

كذلك في حد ذاته تأمل قوله على سطح حقيقى مستوى وهو المقدار الذى يقبل الانقسام في الجملتين فقط والاستواء هو ان يكون اى خط يفرض فيه مستقيما قوله انما هو بكثرة الأجزاء وقلتها بمعنى ان العظم والصغر لا يوجدان بدون القلة والكثرة فلا ينافى وجود الكثرة والقلة بدونهما كما في المجردات والاعداد قوله وذلك انما يتصور في المتناهي يعنى ان الكثرة والقلة لا يوجدان بدون المتناهي في الجملة سواء كان في الجانبين معا واهما فقط اذ لو كان كل واحد من الجانبين غير متناه لوجد بارء كل جزء يفرض في اهما جزء من الآخر بالضرورة فلا معنى للقلة والكثرة الا ان لا يكون كذلك بان يوجد في اهما جزء لا يكون بازائه جزء من الآخر فلا يتجه ما قاله الفاضل المحشى يرد عليه ان العقل جازم بان جميع مراتب الاعداد اكثر مما بعد العشرة منها وكذا تعلقات علمه تعالى اكثر من تعلقات قدرته ثم كلامه والجواب بان الكلام فيما دخل تحت الوجود ليس بشئ وكذا الجواب بان ذلك اشارة الى الكثرة والقلة التى يترتب عليهما العظم والصغر ويستلزمهما لا الى مطلق الكثرة والقلة تأمل

٣ وكل واحد فيما نحن فيه من اى جانب تفرض فهو غير متناه من حيث الانتقاص ومن حيث الازدياد معا بخلاف العدد الغير المتناهي من حيث الازدياد فهو متناه من حيث الانتقاص ولهذا تقبل القلة والكثرة اذا حدى الجملتين زائدة على الاخرى بقدر متناه بخلاف ما نحن فيه فانه ليس كذلك كما يظهر بالتأمل الصادق (منه رحمه) ٤ وجه التأمل انه لا يلزم من عدم كون اجتماع الجسم لذاته بالمعنى المذكور قدرة الله تعالى على خلق الافتراق الى الجزء الذى لا يتجزى لجواز ان يكون الاجتماع لعلة اخرى فلا يمكن الافتراق مادام اللة الا ان يقدر في المتفرع عليه شئ بان يقول اجتماع الجسم ليس لذاته ولا امر آخر ولو

قبل ما يمتنع افتراقه لعلة اخرى ممكن الافتراق لذاته فيتعلق القدرة نظرا الى ذاته يرد قوله عليه ان تعلق القدرة عليه ان كان بالفعل فم لا يمتنع افتراقه بالفعل لعلة وان كان بالامكان فمسلّم لكن لا يلزم منه وجود الجوهر الفرد بل امكان وجوده تدبر (سمع) ٥ ولعل وجه التأمل ان هذا الرد عليه تام لكنه مضر وغير مفيد للمقصود لان المخردلة التى فرضنا عدم تناهيها لاثبات المقصود بسبب ابطال الملازمة من ذلك لعدم التناهي ايضا متناهية من جانب الابتداء وهو خلاف المفروض (منه رحمه)

١ اى اذ لو قبل الافتراق على تقدير كون الاجتماع مقتضى ذات الجسم او الاجزاء لزم تخلف مقتضى من المقتضى على تقدير وقوع الافتراق مع زوال الاجتماع اولزم اجتماع المتقابلين في ذات الجسم على تقدير وقوع الافتراق مع تحقق الاجتماع هذا (لمحرره) ٢ الغاء للتعليل فانه دليل لبطلان التالي فكانه قبل والتالى باطل لانه قادر فلا يرد ما ذكره الجندى كذا ذكره بعض المحشين (لكتبه)

( ١٣٥ )

٣ لان ما فرع عليه مطلق الافتراق لا الافتراق الى الجوهر الفرد لكنه تفريع على ما قبله مع المقدمة المطوية اعنى كل ممكن مقدور الله تعالى (تحرير) ٣ اذ مصحح تعلق القدرة هو الامكان الخارجى دون مطلق الامكان ذهنيا كان او خارجيا والامكان ذهنى لا يستلزم الامكان الخارجى (منه رحمه الله) ٤ اذ عدم الامكان الوهمى معتبر في الجوهر الفرد فلا يلزم من عدم امكان الخارجى عدمه ومصحح القدرة هو الامكان الخارجى (منه رحمه الله)

٥ قوله ان اريد به الاعم اى ان لم يمكن الافتراق اصلا لا فعلا ولا وهما ولا فرضا (فوائد) ٦ قوله فلا يتم الملازمة السابقة اذ تقريرها حينئذ هكذا ان امكن افتراقه من الوجوه الثلاثة لزم قدرة الله تعالى عليه فانما يلزم قدرة الله تعالى عليه ان امكن الافتراق فعلا فاذا امكن

قوله ليس لذاته بان يكون الاجتماع مقتضى ذات الجسم اقتضاء تاما ولا لذات الاجزاء قوله والا لما قبل الافتراق اذ لو قبل لزم تخلف المقتضى عن المقتضى او اجتماع المتقابلين في محل واحد وذلك محال سواء كانا مستندين الى سبب واحد او الى سببين وقد يناقش في استحالة الثانى واليه اشار قدس سره في حواشى شرح الطوالع قوله فالله تعالى قادر وفي تفريعه على ما فرع عليه تأمل قوله لان الجزء علة التفرع او المحذوف وهو قوله فح يحصل المطلوب وهو وجود الجوهر الفرد قوله وان لم يمكن آه ان اريد عدم امكان الافتراق الخارجى فلا يثبت المدعى وان اريد به الاعم فلا يتم الملازمة السابقة وتعميم القدرة خلاف التعارف والمصطلح فليتأمل قوله على ثبوت النقطة وهى قد توجد دون الخط كما في الجسم المخروطى ويرد عليه انهم صرحوا بان النقطة من الاعراض الاولى للخط فكيف يوجد بدونه فليتأمل قوله فلان الفلاسفة اى الجمهور قوله من اجزاء بالفعل ذات المفاصل قوله باعتبار المقدار من غير مدخلية قلة الاجزاء وكثرتها كما في صورة التخلخل والتكاثف والقول بان استعداد الجسم للمقدار الصغير والكبير انما هو باعتبار

وهما او فرضا ولا يمكن فعلا (فوائد) ٧ التخلخل زيادة مقدار الجسم من غير اتصال شىء آخر والتكاثف انتقاص مقدار الجسم من غير فصل شىء (منه رحمه الله)

١ وبالجملة ان الصغر والكبر فرع التناهي بحسب الازدياد دون التناهي بحسب الانتقاص والكلام في التناهي بحسب الانتقاص (منه رحمه الله) ٢ قوله مسلم في القسمة يعنى

( ١٣٦ )

قله الاجزاء الوهمية المفروضة وكثرتها وممراد المستدل بالاجزاء ما يعم الوهمى والمحقق مما لا يلتفت اليه ولو قيل ان الصغر والكبر فرع تناهى المقدار وتناهى المقدر يوجب انقطاع القسمة قلنا مسلم في القسمة الانفكاكية دون

الوهمية ولو قيل ان كل ما يقبل القسمة الوهمية يقبل القسمة الانفكاكية ولهذا بطل مذهب ذي مقراطيس قلنا هذا فرع تماثل الاجزاء وذلك لم يثبت بعد فليتأمل قوله والافتراق

ممكن بمعنى انه لا ينتهى في القسمة الى حد لا يقبل القسمة

لا بمعنى انه يمكن خروج جميع الانقسامات الممكنة الغير المتناهية من القوة الى الفعل بان يكون في الوجود امور غير متناهية بالفعل وذلك باطل ببرهان التطبيق الخارج الى الفعل في كل مرتبة متناهية ومن البين ان القدرة على الامور الغير المتناهية على سبيل البذل لا يستلزم القدرة

عليها مجتمعة على قياس ما قيل ان ازلية الامكان لا يستلزم امكان الازلية فلا يكون كل مفترق واحد جزءاً لا يتجزى ولا يلزم من امكان افتراقه مرة اخرى خلاف المفروض ومن هذا ظهر لك بطلان ما قاله الفاضل المحشى رحمه الله حاصل الوجه الثانى ان كل ممكن مقدور الله تعالى فله ان يوجد الافتراقات الممكنة ولو غير متناهية فح كل مفترق واحد

جزء

لانم انه جزء لا يتجزى في الوهم وممراد الشارح بقوله والافتراق ممكن لا الى نهاية له هو ان الافتراق الوهمى ممكن لا الى نهاية (ملا قاسم)

ان التناهي انما يوجب القسمة الانفكاكية

اي القسمة فعلا دون القسمة الوهمية فلا يثبت المدعى وهو ثبوت جزء لا يتجزى لافعلا ولاوهما ولا فرضا (فوائد بافية)

٣ قوله مذهب ذي مقراطيس في شرح المواقف في المقصد الثالث من المرصد الاول من الموقف الرابع ذهب ذي مقراطيس الى ان الجسم البسيط مركب من اجسام صغار لا ينقسم بالفعل

٤ هكذا حقق مذهب جمهور الحكماء من قبول الانقسام الى غير النهاية تأمل (منه رحمه الله)

٥ اذ برهان التطبيق عند المتكلمين جار في كل ما دخل تحت الوجود من الامور الغير المتناهية سواء كان بينها ترتيب اولو اجتماع في الوجود او لا تدبر (منه رحمه الله)

٦ ويقرب منه قوله فح كل مفترق واحد جزء لا يتجزى سلمنا انه جزء لا يتجزى في الخارج لكن

١ لانه اذا كان الافتراقات ممكنا الى غير النهاية يكون جميع تلك الافتراقات مقدور الله تعالى فله ان يوجد كلها ثبتت الجزء (س) ٢ الخلاف في اللغة درخت بين كما هو المختار (منه رحمه الله) ٣ وليت شعري في ثمرة الخلاف في معنى الحشر لو فسر الهلاك في الآية الكريمة كل شئ هالك الاوجه بالغناء والعدم بالمرّة كما هو المشهور المتعارف (منه رحمه الله) ع فيه لطافة من وجهين ( ١٣٧ )

احدهما لا يخفى على من له ادنى فطانة والثانية ان شجرة الخلاف مشتهرة بالضعف وعدم الصلابة فالتعبير عما فيه ضعف لطيف (عص) ع وهو ان النفي يكون بلفظ مشترك بين المعنيين احدهما قريب والآخر بعيد اذا ذكر هذا اللفظ وقصد به المعنى البعيد وههنا كذلك لانه ذكر لفظ الخلاف ولم يقصد به المعنى القريب وهو ما لا ثمرة له اصلا بل قصد معنى البعيد وهو الاختلاف (سمع) ه كما هو المختار الظاهر من حديث الطبري في قصة ابراهيم عليه السلام (منه رحمه الله) ٦ يعني قال ذيمة قراطيس ان الجسم مركب من اجسام صغيرة صلبة وهي لا يقبل الانقسام فعلا لكن يقبل الانقسام وهما فالمتكلمون ان اختاروا هذا المذهب لكان لهم

جزء لا يتجزى اذ لو امكن افتراقه مرة اخرى لزم قدرته تعالى عليه فيدخل تحت الافتراقات الموجودة فلم يكن ما فرضناه مفترقا واحدا وان لم يكن افتراقه ثبت المدعى وعلى هذا التقدير لا يرد اعتراض الشارح قوله فلا يتخلو عن ضعف وفيه ايماء الى ان ادلة النفي ليس في مثابة ادلة الاثبات في الضعف قوله فان قيل هل لهذا الخلاف ثمرة وفيه ايهام لطيف قوله المؤدى الى قدم العالم باعتبار بعض اجزائه كما مرت الاشارة قوله ونفى حشر الاجساد اذ الحشر عبارة عن جمع الاجزاء المتفرقة او عن ايجادها ثانيا بعد اعدامها بالمرّة ولا خفاء في ان الحشر بالمعنى الثانى لا يتصور مع القدم واما بالمعنى الاول فالمناقات غير ظاهرة على ان في تركيب الجسم من الاجزاء التى ذيمة قراطيسية نجاة عن تلك الظلمات ايضا كما لا يخفى لمن له ادنى توجه فتوجه قوله المبني عليها دوام حركة السموات آه اذ الخرق والالتيام لا يتصور بدون الحركة المستقيمة وهى لا تدوم على اصلهم ولو تركيب الجسم من الاجزاء بالفعل لا يتصور الحركة المستديرة بدون حركة الاجزاء مستقيمة فليتأمل

نجاة عن كثير من ظلمات الفلاسفة (منه رحمه الله) ٧ دوام حركتها لا ينافي الحشر وكذا امتناع الخرق والالتيام بل مسألة الاختيار على المشهور والمعراج الجسماني (منه رحمه الله) ٨ قيل تناهى الابعاد يقتضى ان لا يدوم الحركة بالاستقامة ولما كانت حركة الافلاك دائمة لزم ان يكون بالاستدارة اذ لا يجوز ان يرجع المستقيمة على سمتها او ينعطف على سمت اخر والا يلزم السكون في منتهى الحركة الاولى فيلزم عدم الدوام هـ (فوائد باقية)

١ وجه الاضراب ان العنبر في العرض هو القيام بالغير وان المعتبر بالتبعية او الاختصاص ليس الا القيام بالغير دون عدم القيام بذاته تأمل (منه رحمه الله) ٢ ولعل وجه التأمل انه لا فرق بين الغير والآخر في المعنى فما ورد على لفظ الغير ورد على لفظ الآخر او انه لا فرق بين الصفة القديمة والصفة المحدثه فكل منهما مغاير للموصوف بحسب المفهوم (قوائد باقيه) \* او في الثبوت (منه رحمه الله) ٣ وفائدة قوله وتحدث آه اشارة الى رد من اشترط

( ١٣٨ )

قوله بل بغيره والاولى ان يقال بامر آخر لان الصفة ليست غير الذات كما انها ليست عينها وفيه ان ذلك الحكم مختص بالصفات القديمة تأمل قوله تابعا له في التحيز بان يكون في عروض التحيز له واسطة في العروض قوله اختصاص الناعت وفيه تسامح قوله في بعض الاعراض كالأعراض النسبية مثل أين\* عند من يقول بوجودها تأمل قوله قيل هو من تمام التعريف اشارة الى ضعفه لخروجها بكلمة ما اذهى عبارة عن الممكن وكل ممكن حادث او الموجود الذي اعتبر مغايرته للذات ولخروجها بقوله لا يقوم بذاته لان معنى عدم القيام بالذات هو التبعية في التحيز وما قال الفاضل المحشى واما لانها عرض فلا يصح اخراجها ليس على ما ينبغي تأمل قوله والبواقي بالتركيب من الاثنين او الخمسة قوله وانواعها أى اصولها البسيطة اذ المركبات غير منضبطة وغير مندرجة تحت الضبطوهى في الحقيقة طعمان او اكثر

يدرك

في حدوث سوى الاكوان التركيب والزاج كالفلاسفة ويؤيده عدم الاختصاص بالأجسام (منه رحمه الله) \* وهو حصول الشئ في المكان (منه رحمه الله) ٤ اذ ماله الى القيام بالغير وان كان اعم منه بحسب المفهوم واليه اشار بقوله بل بغيره (منه رحمه الله) \* وهذا لا يلزم قوله او مختصا (منه رحمه الله) ٥ اذ العرض قسم من العالم والقسم يجب ان يكون اخص مطلقا من المقسم على ما هو الحق وليس فيه اذن الشرع اذ العرض يوهم المحدث والتحيز (منه رحمه الله) ٦ لعل الامر بالتأمل ان قول المحشى ليس على ما ينبغي مبنى على انه ان دخلت في التعريف

يضر قول المصنف ويحدث في الأجسام والجواهر ولا يضر ذلك لان القضية مهمة لا كلية فبعض العرض يحدث وبعضه لا يحدث (لمحرره) ٧ اراد من الاثنين السواد والبياض ومن الخمسة السواد والبياض والحمرة والخضرة والصفرة كذا فهم من كلامه (منه رحمه الله) ٨ الا ان يراد بالانواع خلاف المصطلح (منه رحمه الله)

١ والعفوص يقبض باطن اللسان وظاهره معا والتقبض يقبض ظاهره فقط وهو في عدم الملازمة  
دون العفوصة وفوق الحموضة (عصام) ٢ والتفاحة هي طعم اضعف من الحلاوة واقرى  
من الدسومة الا ان هذه

﴿ ١٣٩ ﴾

الكيفية لا تؤثر في المذاق  
لضعفها والجسم الحامل لها  
لا ينفذ فيه لتوسطه بين  
اللطافة والكثافة (عصام  
الدين) ٣ يعني

عده من الطعوم بطريق  
المجاز كما ان عد المطلقة  
العامه من الموجهات  
بطريق المجاز عند العلامة  
القطبي اذ الفعل عنده ليس  
من الموجهات وعند  
التفازاني يكون الفعل بل  
الامكان العام من الجهات  
فيكون عد المطلقة العامة  
كالممكنة العامة منها  
بطريق الحقيقة كما قالوا  
لمحرره (عفى عنه)

ع اذ الواجب قادر بالقدره  
النامة والكل مستند اليه  
ابتداء من غير مدخلية امر  
غيره فيجوز ان يخلق  
الالوان في الجوهر الفرد  
من غير اشتراط التركيب  
والمزاج على ما هو رأي  
الفلاسفة (منه رحمه الله)  
و انما فسر به لان الحدوث  
بمعنى مسبوقية الوجود  
بالعدم او الوجود المسبوق

يدرك معا ويظن انه طعم واحد لكمال المجاورة بين حاملهما  
ونوقش في المحصر في التسعة بالخيار والقرع اذ يحس من  
كل واحد منهما طعم لا تركيب فيه وليس من التسعة  
المذكورة وانت خبير بان الحكم بعدم التركيب لا يخلو عن  
الاشكال قوله والعفوصة ونوقش في كون العفوصة والتقبض  
انواعا اذ الاختلاف بينهما بالعوارض كالشدة والضعف دون  
المهية ويؤيده الفرق بان التقبض طعم يأخذ ظاهر اللسان  
وباطنه والعفوصة طعم يأخذ ظاهر اللسان وحده قوله والتفاحة  
هي طعم فوق الدسومة دون الحلاوة الا انها لا يحس احساسا  
متميزا ولهذا فسر بعدم الطعم وجعل عده من الطعوم مثل  
عد المطلقة العامة من الموجهات قوله لا يعرض الا  
للاجسام بطريق جرى العادة من غير ان يكون مشروطا بالمزاج  
والتركيب على ما يقتضيه اصل الاشارة قوله واذا تقرر  
آه يعني لما ثبت انحصار العالم في الاعيان والاعراض وانحصار  
الاعيان في الاجسام والجواهر بالدليل المتخرج من القسمة وانما  
لم يتعرض المص بمصر الاعراض اما لعدم الاطلاع بانحصارها  
اول عدم تعلق الغرض العلمي به تأمل قوله بالمشاهدة أي  
بمدخليتها في الجملة فلا يلزم منه كون مسئلة الحدوث  
من الحسيات والمشاهدات قوله والا لزم استناده دفعا

به وايا ما كان فهو ليس بمحسوس بل المحسوس هو الوجود (قدس سره) ٤ ولناقل ان  
يقول لم لم يقل واما الاعراض والاعيان فبعضها بالمشاهدة كما اذا رأينا تولد زيد من امرأة  
الا ان يقال انه اراد ان يثبت حدوث الاعيان كلها بالدليل او يقال ان الكلام في الاعراض  
فلذا لم يتعرض ببيان الاعيان (عبد الرحمن)



١ قال بعض الافاضل اعترض عليه ان الواسطة يجوز ان يكون امرا عدميا كعدم حادث ولا يجب انتهاؤه الى عدم ممتنع لذاته والتسلسل في الاعداد المترتبة مما لم يعم على امتناعه شبهة فضلا عن حجة ولنا ان نجيب عنه بان علة عدم الشيء هي عدم علة وجوده فاذا وجب انتهاء علة الوجود الى وجود الواجب لذاته فقد وجب انتهاء علة عدم الى عدم ممتنع لذاته هو سلب ذلك الوجود فاحسن التدبر في هذه الجملة (المولوى قاسم)

( ١٤٥ )

للتسلسل قوله ٢ يكون حادثا اذ القصد انما يكون حال العدم والا يلزم قصد تحصيل الموجود وهو محال هذا هو المسطور في كتب القوم والمشهور فيما بينهم واعترض عليه الامدى بانه يجوز ان يكون تقدم القصد على اليجاد كتقدم اليجاد على الوجود بان يكون ذاتيا لا زمانيا ولا برهان على بطلانه تأمل قوله ٣ والمستمر الى الموجب القديم قديم اى مستمر الوجود لا يطرأ عليه العدم قال الفاضل المحشى يرد عليه ان يقال يجوز ان يشترط القديم المستند بامر عدمى كعدم الحادث مثلا وعند وجود ذلك الحادث زال المستند لزوال شرطه لا لزوال علة القديمة ثم كلامه ولك ان تقول ان ذلك الشرط عدمى لا يخ من ان يستند الى الموجب بالذات او بواسطة اذ الى الشرايط العدمية لا الى النهاية او الى الممتنع بالذات وايا ما كان يمتنع زوال عدم الحادث بطريقتان وجوده اما على الاول والثالث فظاهر واما على الثانى فلان زواله لا يتصور الا لزوال تلك الوسائط الغير المتناهية وزوال تلك الوسائط يستلزم وجود الامور الغير المتناهية وهو باطل ببرهان التطبيق وكذا الحال فيما يكون الشرايط المتسلسلة الغير المتناهية مخلوطة مركبة من الامور الوجودية والعدمية اذ عدم التناهي في احدهما ضرورى فاذن يلزم وجود الامور

٢ انما فسر القديم به لان القديم بمعنى عدم المسبوقية بالعدم ليس بمقصود بالاثبات لانه مفروض بل المقصود بيان ان العدم ينافي القدم (عبد الحكيم)

٣ قوله لا لزوال آه لو اريد زوال جميعها فالمنع لان زوال بعض كافى في زوال الشرط عدمى ولو اريد بعضها فلان قوله وزوال تلك الوسائط يستلزم وجود الغير المتناهية لان زوال بعض الشرايط العدمية انما يستلزم وجود نقايض هذه الشرايط وهى امور متناهية (فوايد باقيه)

٤ قوله اما على الاول آه قيل امتناع زوال عدم الحادث على تقدير استناد الشرط لعدمى الى الواجب الموجب بالذات مبنى على ان المستند الى القديم الموجب المستمر الوجود الغير

وهو اول الكلام فيلزم المصادرة لان دفع الشبهة لاثبات المدعى بالمدعى فاذا كان الدفع بالمدعى يكون اثبات المدعى بالمدعى (فوايد باقيه) ه قوله فاذن يلزم وجود -

الغير المتناهية على ان التسلسل في الامور العدمية باطل  
 ببرهان التطبيق وبه صرح قدس سره في شرح المواقف  
 في المباحث الالهية فليتأمل قوله وان كان مسبوقا قال  
 الفاضل المحشى لو قيل فان كان مسبوقا بكون آخر في حيز  
 آخر فحركة والا فسكون لم يرد سؤال آن الحدوث ثم كلامه  
 لكن يلزم عدم اعتبار اللبث في السكون وهو خلاف العرف  
 واللغة ~~و~~ واعلم ان الحركة والسكون على ظاهر عبارته عبارة  
 عن الكون في الحيز المسبوق بكون آخر في ذلك الحيز  
 بعينه او في حيز آخر ومآله الى ما قيل من ان الحركة هي  
 الحصول الاول في المكان الثاني والسكون هو الحصول الثاني  
 في المكان الاول ولو قيل ينتقض تعريف كل واحد  
 منهما بفرد الاخر منهما مثلا اذا تحرك الجسم من حيز الى  
 حيز آخر ثم منه الى الحيز الاول ثم استقر فيه قلنا المراد  
 بالسبق السبق الانصالي اى السبق من غير واسطة ونوقض  
 تعريف السكون بالحركة بالاستدارة واجيب بها - حاصله  
 ان النقض ان كان باستدارة الجوهر الفرد على نفسه في  
 حيزه فلم يثبت القول منهم بها ومجرد الاحتمال غير كاف في  
 النقض وان كان باستدارة الجسم فليس بمتحرك على  
 الاستدارة حقيقة ولا متحرك واحد بحركة واحدة بل هناك  
 متحركات بحركات متعددة الحركة الأينية وهي الجواهر الفردة ولو  
 اعتبر مجموع تلك الحركات يخرج عن المورد اذ الوحدة  
 معتبرة في كل المورد على قياس ما قيل ان التصديق على

بالوجود ما يعم العدميات  
 دون ما يخص الوجوديات  
 والا فلا يستقيم الحكم  
 بلزوم وجود الامور الغير  
 المتناهية لعدم تناهى احد  
 الطائفتين من الوجوديات  
 والعدميات وقوله فليتأمل  
 وجه التأمل بعض ما ذكرنا  
 من الاعتراضات ( فوايد  
 باقيه ) فلا يتم  
 الدليل على ما هو العرف  
 واللغة وهو صلاحية سؤال  
 آن الحدوث الا ان يحمل  
 السكون على خلاف معنى  
 العرف تأمل (منه رحمه الله)  
 ٢ وبه يشعر قوله في  
 السؤال كما لا يكون ساكنا  
 (منه رحمه الله)

٣ ولا خفاء في انه يلزم  
 حينئذ ان يكون للجسم  
 الكائن في حيز تلك آتات  
 مثلا سكنات وان لا يكون  
 الاول بالقياس الى الكون  
 في الآن الثالث سكونا  
 (منه رحمه الله)

٤ واعلم ان اثبات الكونين  
 في السكون بناء على عدم  
 بقاء الاعراض كما هو  
 مذهب الاشعري (منه رحمه  
 الله) وقد يقال

ان مجرد الامكان في النقض  
 كاف ولا يلزم فيه الوقوع

كما هو المشهور (منه رحمه الله) ٦ ولا خفاء في انه يلزم حينئذ ان يكون للجسم الكائن في حيز واحد تلك آتات مثلا سكنات وان لا يكون للجسم الكون في الآن بالقياس -

الى الكون في الآن الثاني  
سكونا ( منه رحمه الله )

مذهب الامام خارج عن مورد القسمة وقد يقال في الدفع  
ان المعتبر في المورد هو الوحدة النوعية فلا ينافي التعدد  
الشخصي وايضا يلزم ان يكون كون واحد سكونا وحركة معا  
عند من يقول ببقاء الاعراض وقد يلتزم ذلك بناء على  
انهم اتفقوا على ان اختلاف انواع الكون ليس بالفصول  
بل بالعوارض الاعتبارية وفيه ان هذا بحسب الظاهر ينافي  
القول بالتقابل بينهما واثبتات الانواع لمطلق الكون الا ان  
يراد بالنوع المعنى اللغوي تأمل قوله وهذا معنى قولهم  
الحركة كونان قد اتفقوا على ان الجسم لا يوصف بالحركة مالم  
يتصف بالكون الاول في الحيز الثاني ولا بالسكون الا عند  
اتصافه بالكون الثاني في المكان الاول فاختر بعضهم ان الحركة مجموع  
الكونين في الآتين في المكانين وان السكون مجموع الكونين  
في الآتين في مكان واحد والبعض الآخر ان الحركة هي  
الحصول الاول في المكان الثاني والسكون هو الحصول الثاني  
في المكان الاول واعترض عليه بانهم اتفقوا على وجود الكون  
بانواعه الاربعة ولا وجود للحركة والسكون على هذا القول  
عند من لا يقول ببقاء الاعراض ويمكن ان يجاب عنه بان  
وجود اجزاء الكل باسرها ولو على سبيل التعاقب كافي في القول  
بوجود الكل قال الفاضل المحشى يرد عليه ان ما حدث في  
مكان وانتقل الى الاخر في الآن الثالث لزم ان يكون كونه في  
الآن الثاني جزءا من الحركة والسكون معا فلا يمتاز ان بالذات  
والحق ان الحركة كون اول في مكان ثان والسكون كون  
ثان في المكان الاول وهذا ظاهر عند تجديد الاكوان بحسب

١ يعني ان مرادهم بالكون  
هو السكون المسبوق  
بالكون الاخر دون مجموع  
الكونين كما هو ظاهر  
عبارتهم وذهب اليه جمع  
والا يلزم ان لا يكون الحركة  
والسكون موجبا في الخارج  
حقيقة بل تأويلا كما اشرنا  
اليه في اصل الحاشية (منه  
رحمه الله)

٢ لعل وجه التأمل ان  
اطلاق الانواع على الحركة  
والسكون والاجتماع  
والافتراق على سبيل  
المساحة بل هي اشخاص  
للكون المطلق ( فوايد  
باقية )

٣ اما عند الآن الاول فلا  
نعدام الكون الثاني واما  
عند الآن الثاني فلا نعدام  
الكون الاول وانعدام الجزء  
يستلزم انعدام الكل  
( فوايد باقية )

١ وعلى تقدير عدم بقائها لا يكون الحركة والسكون موجودين لعدم اجتماع الكون في الوجود اللهم الا ان يقال يكفي في وجود الكل وجود اجزائه ولو على سبيل التعاقب (منه رحمه الله)

( ١٤٣ )

٢ لانه يلزم حينئذ ان لا يكون الحركة منازرة عن السكون اذ الكون الممتد في الانين وهوشى واحد يكون حركة وسكونا (فوائد باقية من نفسه)

٣ ولا يخفى ان التحقيق يقتضى ان يكون هناك امر كلى تحته انواع تحت كل منها اشخاص لا ان يكون هناك كون واحد بالشخص وهو جزئى حقيقى واختلاف الانواع بالعوارض انها يقتضى كونها متفقة في الحقيقة كالرومى والزنجى المتفقين في تمام الحقيقة وهو الحيوان الناطق المختلفين بالعوارض من مطلق البياض والسواد مثلا لا كوننا واحد بالشخص جزئيا حقيقيا (فوائد باقية)

عم حاصله ان الكائن في الحيز ان لم يكن كونه مسبوقا بكون فامر الحدوث بين والا فلا يخفى من ان يكون كونه مسبوقا بكون السابق في ذلك الحيز بعينه فسكون والا فحركة

(منه رحمه الله)

ه مثل الانتقال من الموازاة بالسكانات الى الموازاة ببعض الاخر منها ومن البين ان المسبوقية باعتبار الموازاة لا ينافى ازلية الحركة (منه رحمه الله)

الآنات واما على القول ببقائها ففيه ايضا اشكال تم كلامه يعنى يلزم حينئذ ايضا على القول ببقاء الاكون عدم تميز الحركة والسكون بحسب الذات بان يكون كون واحد حركة وسكونا معا ولا خفاء في ان ذلك ليس بمستبعد جدا وقد يلتمز ذلك اذهم قد اتفقوا على ان اختلاف انواع الكون ليس بالفصول بل بالعوارض الاعتبارية والوجود في الحقيقة ههنا ليس الانفس الكون والتحقيق يقتضى ان يكون هناك كون واحد بالشخص باق بحسب ذاته فله نسبة الى حدود المسافة فان تبدلت النسبة في كل آن يفرض الى غير ما كانت عليه في الآن السابق فذلك الكون من هذه الحثية حركة والا فسكون ومن هذا ظهر لك ان قوله وهذا معنى قولهم الحركة كونان ليس على ما ينبغي قوله فان قيل منع للمقدمة العاقلة بان الاعيان لا يخفى عن الحركة والسكون قوله كما لا يكون ساكنا مشعر بان توهم السكون فيه ابعد من توهم الحركة وليس كذلك بل الامر بالعكس قوله قلنا هذا المنع غير مضر والظاهر ان هذا على قانون المناظرة جواب عن المنع بتغيير الدليل تأمل قوله يقتضى المسبوقية بالغير سبقا زمانيا وفيه انه ان اريد بالغير ما هو غير جنس الحركة فالاعتضاء في حيز المنع وان اريد به ما هو من جنسها اعنى سبق بعض الافراد من الحركة على البعض

١ وهذا الجواب لا يتم من جانب المستدل لأنه ادعى في دليله أن مهية الحركة اقتضى مسبوقة كل فرد من الحركة بفرد آخر منها وهذا الاقتضاء يقتضى عدم تنهى الأفراد لأن مقصوده أن لابد أن يكون مسبوقة كل فرد لا بعض الأفراد والا يلزم حدوث الأفراد فضلا عن الطبيعة فإذا كان

( ١٤٤ )

الآخر منها فالأقتضاء مسلم لكن لا يفيد المطلوب (عنى حدوث مطلق الحركة أو الفرد المنتشر إذ حاصله حينئذ أن مهية الحركة يقتضى سبق كل فرد منها بفرد آخر ولا شك أنه لا يلزم منها إلا حدوث الأفراد دون حدوث مطلق الحركة والحال أن الكلام فيه وقد يقال أن سبق فرد منها على فرد آخر منها إلى غير النهاية ولو على سبيل التعاقب باطل بيهان التطبيق فلا بد أن ينتهى إلى فرد لا يكون مسبوقا بآخر فيلزم حينئذ حدوث المطلق ويتم المطلوب قوله ولأن كل حركة آه وفيه مثل مامر وقد عرفت ما فيه وايضا ان التقضى وعدم الاستقرار ليس الا فى النسبة والاضافة الى حدود المسافة دون ذات الحركة ولا يلزم من تغير الاضافة وحدوثها حدوث ما هو ذات الاضافة مع ان المقتضى للمسبوقية بالغير وعدم الاستقرار هى الحركة بمعنى القطع لا الحركة بمعنى التوسط والكلام ليس الا فى الحركة بمعنى التوسط اعنى كون المتحرك بين المبدأ والمنتهى فليأمل قوله لان كل جسم آه وكذا الجوهر فلا يتجه ان الدليل لا يرد على الدعوى قوله وقد عرفت ان ما يجوز عدمه وفيه ان المعلوم مما سبق ليس الا تنافى القدم بنفس وقوع العدم

المقتضى مسبوقة كل فرد بفرد آخر سبقا زمانيا لزم ان لا يكون الأفراد منتهية الى فرد غير مسبوق بفرد آخر فإذا كان الأفراد غير متناهية لا يلزم حدوث الطبيعة (تحرير)

٢ لكن لابد ان يكون مسبوقا بالعدم إذ لولا ذلك لما كان حادثا (فوائد)

٣ قوله ليس الا فى النسبة آه محصر باطل لان كلا من الاكوان فى الاجبار بعد انعدام ما قبله ولا يبقى فى الآن الثانى والمراد بالتقضى عدم الاستقرار (فوائد باقية)

٤ قوله لا الحركة بمعنى التوسط محل نظر لان اقتضاء الحركة بمعنى القطع للتقضى وعدم الاستقرار انما هو باعتبار الاكوان التى فى ضمنها وتلك الاكوان فى ضمن الحركة بمعنى التوسط (فوائد)

٥ اذ هو موجود حقيقة وما هو من الاعراض واما الحركة بمعنى القطع فامر وهى لاشى محض على ما بين فى موضعه كالزمان (منه رحمه الله) ٦ ولا غفائى ان المراد بالامتناع فى قولهم ما ثبت قدمه يمتنع عدمه ما يعم الذاتى والغيرى ومن ادعى الذاتى فلا بد له من بيان تأمل (منه رحمه الله)

١ من الازل الى الابد

مع جواز عدمه في نفسه وهو  
لا ينافي القدم ( منه رحمه  
الله ) ٢ ولعل قوله وانه  
يتمتع من قبيل العطف  
على طريق التفسير  
ويؤيده الجواب ( منه  
رحمه الله )

٣ وما ذكره في حدوث  
الحركة والسكون من عدم  
بقاء الأعراس ومن أن  
كل سكون فهو جائز الزوال  
دليل على حدوث  
الأعراس ( منه رحمه الله )  
٤ كانه إشارة الى رد قوله  
واللازم باطل وكذا اللازم  
( منه رحمه الله )

٥ والفرد المنتشر موجود  
في الخارج حقيقة عند المعق  
الرازي وبه صرح في  
المحاكمات ولا شك أن  
وجوده كاف في وجود  
الطبيعة الحولية ( منه رحمه  
الله ) ٦ لا وجود

للمطلق الا في ضمن  
الأفراد هذه المقدمة صادقة  
اذ قال الفاضل الشيرازي  
بان وجود المطلق وجود  
الأفراد وكل وجود الأفراد  
حادث فيلزم أن وجود  
المطلق حادث والالم ينتج  
الشكل الاول ( سمع )

٧ قوله واما بالوجود الظلي  
عدم التقييد بالنفس يدل  
على أن الصور المطلق

دون جوازه ومن البين المكشوف انه لامنفات بين امكان  
العدم وبين القدم الا ان يراد بالجواز الجواز الوقوعي والامكان  
بحسب نفس الامر لكن حينئذ لا يرد الدليل اعنى قابلية  
الجسم للحركة على الدهوى قال الفاضل المحشى رحمه الله  
ان قلت ان جوازه لا يستلزم وقوعه فيجوز ان يوجد سكون  
مستمر قلت جوازه يستلزم جواز سبق العدم لان القدم  
ينافي العدم مطلقا وبه يتم المقصود تم كلامه ويرد عليه ان  
هذا انما يتم لو كان التنافي ذاتيا لا عرضيا وذلك لم يثبت  
بعد قوله وهو مح للزوم خلاف المفروض قوله وانه  
يتمتع عطى على مدفول على قوله والجواب ان هذا غير  
محل هذا في الحقيقة جواب عن المنع بتغيير الدليل قوله  
حدوث الأعراس الثابتة وجودها قوله ضرورة انها وصفاته  
تعالى ليس من قبيل الأعراس قوله الثالث ان الازل منع  
ازوم ثبوت الحادث في الازل على تقدير وجود ما لا يخ  
عن الحادث في الازل حاصله انه ان اريد بثبوت الحادث  
في الازل ثبوت الفرد المعين بخصوصه فيه فالملازمة في  
حين المنع اذ الازل عبارة عن عدم الاولية وان اريد به  
ثبوت الحادث الغير المعين يعنى الفرد المنتشر فاللازمة  
بينه ولكن استحالة اللازم ممنوعة قوله لا وجود للمطلق اى  
بالوجود النفسى الاصلى واما بالوجود الظلى الغير الاصلى  
فقد يوجد العام بدون الخاص قوله الا في ضمن  
الجزئى سوا فلما بوجود الكلى الطبيعى في الخارج على سبيل

- سواء كان بصورة الارتباط الى مقام به اولم يكن بصورة تصور الجزئى اصلا (فوائد باقيه)  
 ١ فاهر هذا الكلام يدل على انه لو فرض ان الكلى الطبيعى كمطلق الانسان موجود فى الخارج  
 على سبيل الاستقلال لا يوجد الا فى ضمن الجزئى فهذا بمنزلة ان يقال اذا فرض ان مطلق  
 الانسان يوجد بدون افراد لا يوجد بدون الافراد وهذا استلزام احد النقيضين للآخر واجيب بان  
 التسوية يتعلق بالجزء الابجائى من القصر فقط اى يوجد المطلق فى ضمن الجزئى وان فرض  
 له وجود آخر بالاستقلال

( ١٤٦ )

ايضا (فوائد)

الاستقلال اولا قوله فلا يتصور قدم آه هذا ظاهر اذا  
 كانت الجزئيات متناهية واما اذا لم تكن متناهية فلا اذ وجود  
 الفرد المنتشر من غير انقطاع فى مرتبة من المراتب فى  
 جانب الماضى كافى فى استمرار وجود المطلق فالحق فى  
 الجواب ان يستدل على بطلان عدم تنهى الجزئيات فى كل  
 مادة دخلت تحت الوجود بالفعل ولو على سبيل التعاقب  
 ببرهان التطبيق كما هو المشهور او بان كل واحد من تلك الجزئيات  
 لما كان مسبوقا بالغير لا الى غير نهاية كان جميعها بحيث  
 لا يشذ عنها شىء مسبوقا بالغير ايضا ثم ان ذلك الغير  
 لا يجوز ان يكون من جملتها والالزم ان لا يكون ما فرضناه  
 جميعا جميعا فينقطع به سلسلة الحوادث وفيه مجال بحث بعد قال  
 الفاضل المحشى وايضا لو صح ما ذكره لزم ان لا يوصف نعم  
 الجنان بعدم التناهى ثم كلامه وفيه ان معنى عدم تنهى نعم  
 الجنان عدم الانقطاع والوقوف عند حد لا يمكن ان يوجد

٢ وقد يقال ان هذا  
 المجموع الذى لا يشذ عنه  
 شىء لا ينج من ان يكون  
 قدما او حادثا فلا مجال الى  
 الاول لان كل واحد من  
 الاحاد حادث فيكون الكل  
 والمجموع حادثا فتعين  
 الثانى ولا شك ان حدوث  
 جميع الحركات يستلزم  
 حدوث نوع الحركة كذا  
 قيل وانت خبير بان هذا  
 لو تم فانهما يتم لو كان للمجموع  
 وجودا على حدة غير وجود  
 الاحاد وفيه يظهر بالتأمل  
 الصادق (منه رحمه الله)  
 ٣ ومنشأ هذا عدم الفرق  
 والمخاطبين غير المتناهى  
 فى جانب الماضى وما هو  
 غير المتناهى فى جانب  
 الاستقبال فعليك بالتأمل

الصادق (منه رحمه الله) ٤ هذا الكلام غير قاذح لغرض الناقض وهو من

جانب الحكماء القائلين بقدم الحركات ففرض الناقض القدح فى دليل المتكلمين على حدوث  
 الاعيان وهذا الكلام لا يدفع القدح فى دليلهم لان ماذا يقول المولى فى حق النعم يقول  
 الناقض فى حق الحركة فكما ان النعم فى جانب النهاية غير متناهية لوجود نعمة بعد كل  
 نعمة فكذلك الحركات فى جانب البداية غير متناهية لوجود كل حركة الى غير النهاية فاذا  
 كان الحركة غير متناهية فى المبدأ يكون قديمة ومثلها سائر الاعراض فقولهم فى الاستدلال  
 وهو محال بقى فى حيز المنع والاستدلال على ما ذكره الشارح انه لو ثبت ما لا يخفى عن  
 الحوادث فى الازل (فوائد)

١ والفرق بين عدم  
التناهي في جانب الماضي  
وبين عدم التناهي في  
جانب الاستقبال فان  
مقدورات الله تعالى متناه  
في جانب الماضي وغير  
متناه في جانب الاستقبال  
(منه رحمه الله)

٢ والمكان والحيز  
مترادفان عند الحكماء واما  
عند المنكلمين فالمكان  
اخص اذ الجوهر الفرد  
ليس بممكن اذ التمكن  
مشروط بالامتداد ولو في  
جهة واحدة (منه ره)

٣ هذا انما يحتاج اليه اذا  
كان الابرار من جانب  
الحكيم على وجه التحقيق  
واما اذا كان على وجه  
الالزام فلا كما لا يخفى  
على من له اطلاع على  
المذهبيين (تحرير)

٤ على رأى الفاضل  
بالجوهر الفرد واما على  
رأى النافين الفاضل  
بالخلا فشغل الجسم ونفوذ  
الابعاد فيه معتبر في حقيقة  
الحيز تأمل (منه ره)

٥ فنقول لو اريد بالمشغولية  
بالممكن المشغولية قبل  
حصول الجسم في الحيز فهو  
باطل ولو اريد بالمشغولية  
بعد حصوله فيه فذلك  
لا يتنافى الخلو قبل الحصول

بعده نعمة اخرى بل كل مبلغ يوجد منها فيمكن ان يوجد  
بعده من غير ان ينتهي الى حد لا يوجد بعده وان كان  
الموجود منها في كل مرتبة متناهيا لا بمعنى ان الموجود منها غير  
متناه كما في ما نحن فيه والتقابل والتنافي انما هو بين  
المتناهي وعدم التناهي بالفعل دون عدم التناهي بمعنى لا  
تقف عند حد والفرق بين فتأمل قوله الرابع لو كان الخ  
اشارة الى المعارضة لا بطلان قوله ان الجسم والجوهر لا يخ  
عن الكون في الحيز قوله لزم عدم تناهي الاجسام وهو يؤدي  
الى عدم تناهي المقدار او الى ترتب الامور الغير  
المتناهية وضعا والكل باطل على ما بين في موضعه قوله  
لان الحيز بمعنى السطح لا يوجد بدون الجسم قوله  
هو الفراغ الموهوم قيده بالموهوم لان الفراغ الموجود مذهب  
غيرهم اولان المكان مشغول بالمتمكن غير خال عنه حقيقة  
وفراغه انما هو مجرد الوهم والفرض اعلم ان المذهب  
ههنا ثلاثة احدها للمشائين وهو المذكور في السؤال وعلى  
هذا لا يجب ان يكون لكل جسم حيز بل لعله حاو والثاني  
ما هو المذكور في الجواب للمنكلمين والثالث لافلاطون ومن  
تبعه وهو البعد الموجود المجرد الغير المادي المنطبق  
على هذا الجسم المتمكن الحال فيه وعلى هذين المذهبين  
كل جسم متحيز ولما لم يتعلق بالمذهب الثالث غرض في  
السؤال ولا مست الحاجة اليه في الجواب لم يتعرض له قوله  
يشغله الجسم اقتصر عليه وان كان الجوهر الفرد كذلك لان



- حاله قبل حصول الجسم فيه فعندهم فراغه محقق وليس مجرد الوهم ( فوائده بآقيه )  
 ١ بان الغرض ههنا ليس تعريف الحيز ايجب ذكر ما يتناول جميع الانواع بل الغرض  
 منع الملازمة في قوله لو كان كل جسم في حيز لزم عدم تناهي الاجسام ليستقيم الحكم بان  
 كل جسم في حيز وهو مورد البحث الرابع فالغرض حاصل بما ذكر وان لم يتناول جميع  
 الأنواع ( فوائده ) ٢ قال مولانا جندی الترجم بلامرجح غير جائز بالاتفاق والترجيع  
 بلا مرجح جائز بالاختلاف ولهذا اختار الشارح بدل الترجيع قال مولانا قاضي سافي  
 فيه بحث لان كلام الجندي يشعر بجواز الاتيان بلفظ الترجيع بدل الترجم ههنا واللازم  
 من حدوث الممكن من

( ١٤٨ )

الغرض مجرد رفع الشبهة لتحقيق مهية الحيز قوله ومعلوم  
 آه اشارة الى بيان الملازمة قوله ترجح احد طرفي الممكن  
 من غير مرجح اى وقوع احد المتساويين من غير سبب وهو  
 ممتنع بالاتفاق بخلاف ترجيح احد المتساويين بلا مرجح  
 اى ايقاع احدهما من غير باعث فانه غير ممتنع عندنا  
 بخلاف الحكماء والمعتزلة فانه ممتنع كالاول عندهما ولهذا  
 اختار الترجم بدل الترجيع هذا هو المشهور والمسطور  
 في الكتب لكنه قدس سره صرح في شرح المواقف في بحث  
 الامكان وفي هواشى شرح هداية الحكمة ان الترجيع بلا  
 مرجح يؤدى الى الترجم بلا مرجح بقى شىء وهو انه لو  
 قال ترجح احد طرفي المحدث من غير مرجح بدل الممكن  
 لكان اوفق للمذهب وانسب للمقام والسوق قوله اى

غير محدث هو الترجم بلا  
 مرجح فكيف يصح ما قاله  
 المولوى جندی قال مولانا  
 صوفى في التوجيه عن  
 هذا بان قول المحشى  
 ولهذا آه لانم ان يتعلق  
 بسابقه بلا واسطة بل يتعلق  
 بسابق سابقه يعنى لاجل  
 ان معنى الترجيع بلا  
 مرجح هو الايقاع بلا باعث  
 اختار لفظ الترجم بدل  
 الترجيع قال بعض  
 النظارين وهو عابد خان  
 يجوز ان يكون علته  
 المستفادة من قوله ولهذا  
 هو المصحح لدخول الفاء  
 لا بمعنى لولاه لامتنع قال  
 مولانا خواجه لانسلم ان

لا يصح اختيار الترجيع بلا مرجح بدل الترجم ووجه عدم صحته هو عدم  
 الموقع ولانسلم عدمه لانه يجوز ان يكون الموقع هو ذات الممكن او ذات ممكن آخر وهذا  
 الجواب مردود فتأمل ( تحرير ) ٣ واما الترجيع فممتنع عند الحكماء وليس بممتنع  
 عند المتكلمين لانه جاز ان يرجح شخص شيئا بارادته فيكون الارادة مرجحة لان الفاعل  
 مختار فله ان يختار من المتساويين ايها شاء فيكون الارادة مرجحة ( مولوى عبد الرحمن )  
 ٤ وانما عدل عنه اشارة الى ما هو المرجح عنده ( منه ره ) ه لكنه بنى كلامه على  
 مذهب المحدثين من المتكلمين والمتقدمين من الحكماء اشارة الى قوة مذهبهم من ان علة  
 الاحتياج هو الامكان وضعف مذهب قدماء المتكلمين من ان علة الاحتياج هو المحدث او  
 الامكان بشرط المحدث او المجموع المركب منهما على اختلاف فيما بينهم ( منه ره )

١ وامتياز الذات عندنا بوصف الاولوية وهى عبارة عن وجوب الوجود (منه ره)  
 ٢ فيه انهم شرطوا التباين بين العلة والمعلول وهما ليس كذلك لايق العلة هى الذات  
 والمعلول هو الوجود ولا ريبه فى مغايرة بينهما لانا نقول الوجود لايصح ان يكون معلولا  
 لان المعلول عبارة عما احتاج فى وجوده الى شىء فعلى هذا يكون المعلول هو الوجود  
 لا الوجود سمع من الاسناد (ره)

( ١٤٩ )

٣ هذا التفسير منطبق

على مذهبين بخلاف الاول  
 وهو قوله يكون وجوده  
 من ذاته فانه منطبق على  
 مذهب من قال بالغيرية

٤ والاولى ان يقال ولا  
 فى وجوده ايضا لان الاحتياج  
 فيه الى شىء منفصل ينافى  
 الوجوب الذاتى ايضا الا  
 ان يقال ان عدم احتياجه  
 فيه اليه مستفاد من كون  
 الذات علة له لان معنى  
 كونه علة تامة ان الوجود  
 يحتاج اليه فلذا اكتفى  
 فيه (تحرير)

٥ تعميم الصفات الحقيقية  
 اى سوا كانت ذات اضافة  
 كالعلم اولا كالحياة وتعميم  
 الاحتياج اى سوا كان  
 الاحتياج تاما او ناقصا  
 (تحرير لمولاي)

٦ قوله اذ لو كان جائز  
 الوجود آه فى هذه الملازمة

بحث اذ صفات الله تعالى من جملة امور هى جائز الوجود مع كونها ليست من جملة العالم  
 والجواب ان هذا المنع مما لا يضر المستدل لما فيه من تسليم المدعى (مولوى محمود ره)  
 ٧ والاولى ان يقال ممكن الوجود لان تقابل الممكن بالواجب شائع وان كان الجواز بمعنى  
 الامكان يقابل الواجب وهو ظاهر والمراد بالامكان الخاص لان الامكان العام لا ينافى  
 الوجوب (تحرير)

الذات الواجب الوجود الذى آه وانما فسرته بواجب  
 الوجود وان كان وضع لفظة الله باراء الذات المقدس اشارة  
 الى ان مدار الفاعلية والمصحح لها بسلسلة الممكنات وامتياز  
 عن سائر الذوات ليس الامن جهة الواجبية فكانه قال والمحدث  
 للعالم هو الواجب قوله وجوده من ذاته بمعنى ان ذاته  
 علة تامة مستقلة فى وجوده وفيه اشارة الى زيادة وجوده على  
 ذاته كما هو مذهب جمهور المتكلمين قوله ولا يحتاج  
 الى شىء منفصل عن ذاته اصلا لا فى ذاته ولا فى صفاته  
 الحقيقية مطلقا لانه ينافى الوجوب الذاتى وقد يناقش  
 فى الصفات بان الاحتياج فى الصفات هل ينافى الوجوب  
 الذاتى اولا وهو اعلم ان هذا وما قبله من قوله يكون وجوده  
 من ذاته صفة كاشفة للواجب الوجود قوله اذ لو كان  
 جائز الوجود الخ تعليل لمصر محدث العالم فى ذات واجب  
 الوجود يعنى ان محدث العالم لو لم يكن واجب الوجود  
 لكان ممكن الوجود ضرورة امتناع كون مبدأ الموجود معدوما  
 فضلا عن ان يكون ممتنع الوجود فلو كان ممكن الوجود

١ ولو قال كان من جملة الممكنات لاندفع الايراد لكنه خلاف السياق وطريقة المتكلمين  
وان كان ملائم قوله ترجح احد طرفي الممكن وعديله واما اذا قال كان من جملة المحدثات  
فتوجه الايراد الا انه انسب بما مهد من قوله ان المحدث لا بدله آه (منه ره)  
٢ قوله كل ممكن محدث آه فيه بحث اذ المراد من المحدث في قوله العالم بجميع اجزائه  
محدث المحدث الزماني كما قرره الشارح لانه المناسب للمقام والموافق لمقصود المتكلمين  
فعلى هذا ليس المقرر عندهم ان كل ممكن محدث حتى لزم من كون محدث العالم ممكن  
موجودا كونه من جملة

( ١٥٥ )

لكن من جملة العالم بناء على ما هو المقرر عندهم من ان  
كل ممكن محدث فلا يتوجه المنع بالصفة ولا بالذات مع الصفة  
ولا ما قال المحشى لكن يرد عليه ان يقال يجوز ان لا يكون من  
جملة العالم الذي ثبت وجوده وحدوثه فيصح ان يكون ذلك الجزء  
محدثا لذلك العالم ومبدأ له ثم كلامه لان الكلام على تقدير  
كون محدث العالم ممكنا ولا شك ان مبدأ الممكن لا يكون  
الا موجودا حادثا لان مبدأ الموجودات لا يكون معدوما لان  
مفيد الوجود للغير موجود بالضرورة وبالاتفاق واما كونه  
حادثا فلما مر فيكون مما ثبت وجوده وحدوثه فيكون من  
العالم الذي ثبت وجوده وحدوثه فلا يصح ان يكون محدثا  
لذلك العالم وفيه لكن يرد ان يقال يجوز ان لا يكون من  
العالم الذي هو عبارة عن الموجودات المتجانسة بقى شىء  
وهو ان المطلوب ههنا كون واجب الوجود مبدأ لجميع

العالم فان من قال بزيادة  
الصفات الحقيقية فاقبل  
بامكانها وبامكان مجموع  
الذات والصفة مع عدم  
قوله بمحدثها وكذا لا يخفى  
توجه ما قال الفاضل المحشى  
ره لان ما قرر آنفالم يثبت  
الا حدوث ما ثبت وجوده  
من العالم لاكل ما هو  
موجود في الواقع من  
الممكنات هذا والحق في  
الجواب عن توجه المنع  
بالصفة وبالذات مع الصفة  
ما افاده الفاضل المحشى  
ره بقوله قلت هذا لا  
يضرنا الخ (مولانا علاء  
الدين \* لان دليل  
الملازمة الجواز مع المحدث  
والصفات وان كانت جائزة  
لكنها ليست بمحاذرة

المحدثات

٣ وقد يقال ان المطلوب ههنا اثبات الصانع مطلقا واما اثبات مبدئيته من غير توسط امر  
فمطلب آخر تدبر (منه رحمه الله) عم قوله فيكون من العالم فيه نظر لان مراد المحشى  
ره بثبوت الوجود هو الثبوت بالمشاهدة واللازم ههنا ثبوت وجود المبدأ بالدليل دون  
المشاهدة على ان المبدئية وان كانت مستلزمة للوجود لكن المفروض محدثا للعالم انما  
هو مفروض المبدئية لا محقق المبدئية فاللازم ههنا هو فرض الوجود لامن العالم الذي  
ثبت وجوده (فوائد باقية) ه قد يقال ليس المطلوب ذلك بل المطلوب ان ما  
فرض مبدأ المحدثات هو واجب الوجود والفرق بينهما ظاهر والدليل المذكور -

- وهو قوله اذ لو كان جائز الوجود آه انما هو دليل الثاني دون الاول وقوله تأمل اشارة الى هذا البحث (فوائد باقية) ١ والدليل على تقدير تماميته لا يثبت المدعى لانه لا يثبت كون وجوده من ذاته اذ جاز ان يكون وجوده عين ذاته فلو قال الذي لا يكون وجوده من غيره لم يرد هذا (عصام) ٢ اى وان لم يصلح محدثا آه لان المؤثر في الكل مؤثر في كل جزء من اجزائه وفيه بحث لانه يجوز ان يكون بعض اجزائه مستغنيا عن ذلك المؤثر نظيره في المركب من الواجب والممكن وان كان محتاجا لكن بعض اجزائه ليس بمحتاج (تحرير) (١٥١)

٣ قوله وفيه تدبر اشارة الى البحث يعنى لانسلم ان يكون المؤثر في الكل مؤثرا في الجزء لانه اذا كان بعضها علة لبعض لا يخفى اما ان يكون وجود الكل عين وجود جزء من اجزائه ام لا فان كان عينه لا يجوز ان يكون هذا الجزء علة لان الكل ح عين ما فرض معلولا للعلة فلا يحتاج الى هذه العلة وان لم يكن عينه فلا يلزم كونه محدثا لنفسه ولعلله لانه ح لا يكون داخلا في وجود الكل سمع من الاسناد المحقق (رحمه الله تعالى)

٤ اذ دلالة الكل على الشيء لا يقتضى ان يكون لكل جزء منه دخلا في الدلالة فضلا

المحدثات ابتداء من غير واسطة لان مذهب الشيخ الاشعري ومن تبعه استناد جميع الممكنات الى الواجب ابتداء من غير توسط امر بطريق الاختيار لا الايجاب كما هو تحقيق مذهب الحكماء والدليل المذكور على تقدير تماميته انما يفيد كون المحدث للعالم هو الله تعالى مطلقا تأمل قوله فلم يصلح محدثا للعالم والا لزم كون الشيء محدثا لنفسه ولعلله وفيه تدبر قوله ما يصلح علما اى دليلا دالا على وجود المبدأ ولو كان من جملة العالم لكان دليلا على نفسه وهذا دليل اقناعى ليس مستقلا في الاثبات وبه يشعر قوله مع ان آه قوله وقريب من هذا آه قال الفاضل المحشى الاول طريقة الحدوث والثاني طريقة الامكان ووجه القرب ظاهر تم كلامه الظاهر مما سبق من قوله ترجح احد طرفي الممكن آه انه حمل كلام المص على مسلك طريقة الامكان

عن ان يستقل في الدلالة (تحرير) ٥ وهذا دليل

الحكيم وهو قريب من دليل المتكلمين لان ما يرد على دليل المتكلمين لا يرد على دليل الحكيم فافهم (تحرير) ٦ قوله الظاهر مما سبق آه وانت خبير بان المفهوم مما سبق ترجيح مسلك الامكان على مسلك الحدوث واما حمل كلام المص عليه ليس بظاهر ولو سلم فلا ينافي كون الاستدلال السابق مسلك الحدوث وكأنه بهذا امر بالتأمل (مولوى قاسم ره) ٧ حاصل كلام المص ان العالم بجميع اجزائه محدث ان محدث المحدثات باسرها لا بد ان يكون واجبا فمآ لها واحد والتفاوت باعتبار العنوان لكن يرد علينا ان خارج المحدثات لا يجب ان يكون واجبا بخلاف خارج الممكنات تأمل (منه رحمه الله)

١ لعل وجهه انا لانسلم ان قول الشارح ترجح احد طرفي الممكن يقتضي انه محمل كلام المص على مسلك الامكان لم لا يجوز ان يكون اشارة الى ترجيح مسلك الامكان على مسلك الحدوث (منه ره) ٢ قوله من غير افتقار الى بطلان التسلسل لو كان الافتقار بمعنى التوقف فظاهر ان الدليل المذكور لا يتوقف على بطلان التسلسل او ابطاله وانما يتوقف على بطلان الدور ولو اريد بالافتقار استلزام الدليل المذكور لبطلان التسلسل فهو ايضا ممنوع لان ثبوت وجوب الوجود المحدث وهو اللازم من الدليل لا ينافي التسلسل في الحوادث بان يكون استناد الحوادث كل منها الى الله تعالى بواسطة حادث آخر ومدخله في الاحداث كمدخل الابوين في الوالد فما قال الجندی وان اراد الى قوله فبطلانه بين فيجاب بمثله اي بطلانه بين (قوائد باقيه)

( ١٥٢ )

تأمل قوله مبدأ الممكنات بأسرها اي باجمعها بحيث لا يشذ عنها شيء بمعنى ان مبدأ جميع الممكنات هو واجب الوجود سواء كان الاستناد اليه تعالى بالذات او بالواسطة بمعنى ان سلسلة العلل ينتهي اليه تعالى بالضرورة لا بمعنى ان مبدأ الجميع ابتداء من غير توسط شيء هو الواجب كما هو مذهب اهل التحقيق والالم يتم الدليل تأمل قوله من غير افتقار الى ابطال التسلسل ولاخفا في انه ان اريد به ان افادة هذا الدليل ودلالته على وجود الصانع لا يتوقف على اقامة الدليل على بطلان التسلسل بمعنى ان بطلان التسلسل ليس مقدمة من مقدمات هذا الدليل وان كان لازما منه فهو حق لانزاع فيه لكن ما ذكره الشارح رحمه الله في الرد لا يساعده وان اريد به ان هذا الدليل يدل على وجود الصانع مع ذهاب سلسلة الى غير النهاية او مع امكانه اي من غير دلالة على بطلان التسلسل فبطلانه بين وما ذكره الشارح هو حق والظاهر ان مراده هو الاول كما لا يخفى تأمل قوله بل هو لاشارة وفيه ان كون هذا من جملة ادلة بطلان التسلسل

٣ الا ان يقال ان الافتقار بمعنى الاستلزام وان كان مستبعدا جدا (منه)

٤ اذ اللازم منه الاستلزام لا التوقف اذ الكلام فيه الا ان يفسر التوقف والافتقار بالاستلزام لكن

لا يفيد

مراد المتوهم ما هو المشهور اعنى التأخر والتقدم الذاتي كما يستدعيه المقام (منه ره) ٥ لان ثبوت الواجب منافي لذهاب السلسلة الى غير النهاية فانقطاعها لازم البتة (س) ٦ وانما قلنا والظاهر لانه يحتمل ان يراد بالافتقار الاستلزام او لعل الشارح حمل عبارة المتوهم على هذا (منه رحمه الله)

وايضاً علة الكل لا بد ان يكون علة لكل جزء من اجزائه والالزام خلاف المفروض تأمل  
(منه) ٢ قيل فيه انه لم لا يجوز ان يكون علة الجميع الجزء الذي هو ما قبل العلول  
الاخير من غير ان يلزم عليه الشئ لنفسه ولعله وذلك مجموع الاجزاء التى كل منها  
معروض العلية والمعلولية  
( ١٥٣ )

بحيث لا يخرج عنها الا  
المعلول المحض المتأخر  
عن الكل بحسب العلية  
المتقدمة بحسب الرتبة  
وهكذا ما قبل العلول  
الاخير ايضا ممكنات  
متسلسلة الى غير النهاية  
فلا بد من علة فعلته ما  
قبل العلول الاخير هذه  
السلسلة وهذه ايضا  
متسلسلة فعلته ما عرفت  
هكذا الى غير النهاية  
(تحرير)

٣ يعنى لازمه لا يقال  
ان التسلسل من لوازمه  
فيكون التسلسل ايضا من  
مقدمات الدليل لانا نقول  
ان كون اللزوم موقوفاً  
عليه لا يستلزم كون الالزام  
ايضا كذلك تدبر  
(منه ره)

٤ وجه التأمل ان هذا  
الركب لو كان داخلاً  
فى الجميع لزم كون  
الشئ جزءاً لجزئه اذ مجموع  
الممكنات جزء هذا المركب

لا يفيد احتياج دلالة هذا الدليل على وجود الصانع على  
اقامة الدليل على بطلانه قوله لاحتاجت الى علة اى  
الممكنات المتسلسلة الغير المتناهية باجمعها الى علة قوله  
لا استحالة كون الشئ آه يعنى ان العلة ان كانت نفس  
تلك الممكنات بان يكون الجميع علة الجميع يلزم كون الشئ  
علة لنفسه وذلك واضح لزوماً وفساداً او بعضاً منه يلزم  
كون الشئ علة لنفسه وعلة معاً اذ المراد بالعلة ههنا  
الفاعل المستقل بالفاعلية بمعنى انه لا يستند شئ من  
الممكنات بالمفعولية الا اليه او الى ما يصدر عنه ومن جملتها  
نفسه وعلة ومن هذا ظهر لك ان بطلان الدور من جملة  
مقدمات الدليل واما كون بطلان التسلسل منها فقد عرفت  
ما فيه وههنا ابحاث كثيرة لا يلى ايرادها بهذا المقام قوله  
فيكون واجبا لها بطل كون العلة نفس المجموع او بعضها منه تعين  
ان يكون خارجاً عنه والحال ان الموجود الخارج عن جميع الممكنات  
ليس الا الواجب والمجموع المركب من الجميع والواجب  
من جملة الممكنات وفيه تأمل قوله فينقطع السلسلة اذ  
الواجب لها كان علة الجميع فلا بد من ان يستند اليه شئ

على هذا الفرض والحال ان المجموع المركب من الممكنات والواجب جزء الممكنات لانه ممكن  
واحد (تحرير) ٥ قوله وفيه تأمل اشارة الى البحث لان المجموع المركب وان كان ممكناً  
لكنه لا يكون داخلاً فى الممكنات المتسلسلة لانها ممكنات صرفة لا يكون جزءاً واجباً بخلاف  
هذا المجموع واجيب عنه بان المدعى عام اعنى اثبات الواجب او ما يستند اليه ومن هذا  
وان لم يلزم اثبات الواجب لكنه يلزم اثبات ما يستند اليه سمع من الاستاذ المحقق

من آحاد السلسلة والا لما كان علة والمفروض انه علة له  
فيكون طرفا له فينتهى اليه بالضرورة قوله ومن مشهور  
الادلة الدالة على بطلان التسلسل واثبت الصانع ووجه  
التسمية بالتطبيق ظاهر وللقوم في اثبات الواجب مسلان  
الاول بيان ان الممكن سوا كان متناهي الافراد او غير متناهي  
الافراد مالا يتم له الوجود بدون الواجب فوجود الممكن  
يدل على وجود الواجب البتة ويلزم من وجود الواجب تناهي  
السلسلة من جانب العلل والبرهان الاول من هذا القبيل  
الثاني بيان امتناع عدم تناهي الموجودات الخارجية سواء  
كان من جانب العلل او من جانب المعلول فيجعل ذلك  
حينئذ مقدمة لا ثبات الواجب ومن ذلك برهان التطبيق  
قوله نطبق الجملتين فان قيل التطبيق كما لا يمكن الا  
فيما دخلت تحت الوجود كذلك لا يمكن الا بين الجملتين  
المتحققتين المطابقتين في نفس الامر وذلك يتوقف على  
كون الجملتين متباينتين بان لا يكون احدهما جزءا من الاخرى  
وما نحن فيه ليس كذلك قلنا ان التطبيق يستدعي الوجود  
على ما هو المشهور والتغاير الحقيقي واما التباين فلا والجزء  
مع الكل كذلك واعلم ان التطبيق بين الجملتين يتصور  
على وجهين الاول ان يلاحظ خصوصية كل واحد من احاد  
الجملتين ويتوهم ويلاحظ انطباق الجزئين بين كل اثنين  
من احادهما على سبيل التفصيل والتطبيق بهذا الوجه يعم  
الموجود والمعدوم والمترتب وغير المترتب والمجتمع

١ وبيانه ان الفرض ان  
آحاد هذه السلسلة بعضها  
علة تامة للبعض فالواجب  
اذا كان علة للسلسلة فلا  
بد ان يكون علة لواحد منها  
فذلك الواحد لا يجوز  
ان يكون هو الواحد الاول  
والمتوسط والا يلزم توارد  
العلل المستقلة على معلول  
واحد فتعين ان يكون واحدا  
اخيرا من السلسلة فينقطع  
به قطعاً (منه ره)  
٢ اي امتناع عدم التناهي  
مقدمة من مقدمات اثبات  
الواجب (منه رحمه الله)  
٣ اي حين قصد اثبات  
الصانع (تحرير)  
عم على ان التحقيق ان  
الاول من الثانية في مقابلة  
الثاني من الاولى وان  
جعلنا اول الثانية بازاء  
الاول لم يكن بازاء الثاني  
من الاول شيء حتى يجعل  
ثاني الثانية بازائه فلا  
يبقى بازاء ثالث الاولى  
شيء حتى يجعل ثالث  
الثانية بازائه وهلم جرا  
الى غير النهاية ولا يلزم  
الانقطاع ولا التساوي بناء  
على سلامة واحد من  
آحاد الاول من المقابلة  
ابداً (تحرير)

١ بناءً على أنها حادثة  
والحادثة لا يلاحظ ما لانهاية  
له على سبيل التفصيل لأن  
زمانه متناه والامور التي  
لا نهائية له فيس متناهية  
( منه رحمه الله )  
١ واما القوى العالية  
فليست بقاصرة لكونها  
ارلية ( قدس سره )

٣ الا ترى ان احجار المجتمع  
في موضعين فاذا لوحظ  
حجر واحد من احد  
الموضعين بحجر واحد في  
موضع آخر لا تطابق احجار  
الآخر التي في احد الموضعين  
باحجار الآخر التي في  
الموضع الآخر ( لمولوى  
عبد الرحمن )

٤ حاصل الرد ان يفرض  
ما حدث في اليوم الى  
غير النهاية جملة ومما  
حدث في الامس الى غير  
النهاية جملة اخرى ثم  
نطبق الحادث في اليوم  
بالحادث في الامس مع  
قطع النظر عن كمية  
اشخاصها فالنفاوت بالقلة  
والكثرة والحلول عن الحدوث  
لا يضرنا ( س )

والمتعاقب لكن القوى البشرية قاصرة عنه فيما لا يتناهى  
فلا يمكن الاستدلال بهذا الوجه على تنهاى شىء منهما  
والثانى ان يلاحظ احاد الجملتين على الاجمال ويلاحظ الانطباق  
فيما بين احادها كذلك وقد اتفقوا على ان الاستدلال  
بهذا الوجه يمكن فيما بين الموجودات الخارجية المترتبة  
المجتمعة في الوجود وانه لا يمكن في المعدومات الصرفة  
واختلفوا في الموجودات الغير المترتبة الغير المتناهية  
وغير المجتمع فذهب المتكلمون الى جريانه فيها لان احاد  
الجملتين فيها قد انصفت بالوجود في الجملة فيكفى ذلك في  
تطابق احاد بعضها لبعض في نفس الامر وذهب الحكماء الى  
ان الامور المنفضية من الامور المتعاقبة معدومة حقيقة فلا  
تطابق فيها بحسب نفس الامر وكذا الموجودات الغير  
المترتبة لا يوصف بالتطابق ما لم يلاحظ خصوصيتها تفصيلا  
ولم يبين لكل واحد منها مرتبة معينة والا فلا معنى لتطابق  
فرد منها بفرد دون فرد آخر وانما يجوز اعدام تنهاى الحركات  
الفلكية والنفوس الناطقة الانسانية قيل النفوس الناطقة  
المفارقة من جانب الماضى مترتبة بحسب اضافتها الى ازمنة  
حدوثها فيتم التطبيق على الوجه الذى تقرر عندهم واجيب  
عنه بان آحاد النفوس لا ترتب لها بحسب ترتب الازمنة اذ  
قد تحدث منها جملة في زمان وقد يخلو زمان عن حدوث  
شىء منها فلا يجرى التطبيق فيما بين احادها باعتبار ترتب  
اجزاء الزمان ورد بان اجزاء الزمان مترتبة وكل ما وقع فيها



١ والجواب ان الناقص كالزائد في المقدار وعدم تنهى آحاد كل واحد منها في نفس الامر لا باعتبار تساوى الافراد ( منه رحمه الله )

٢ ويمكن الجواب باختبار الشق الثاني بان عدم القصور مستحيل ايضا لعدم التناهي اذ يلزم ان لا يكون ما فرض ناقصا ناقصا والزائد زائد الان المفروض زيادة احدى السلسلتين بواحد مثلا من الاخرى (س) ٣ واجيب عنه بان كون التساوى في الكم من خواص المتناهي ممنوع بل هو اول الكلام لان التفاوت بين اعداد الامور المتناهية امر مقرر كما في آحاد الايام والاسبوع والشهور فان قال هذا

( ١٥٦ )

من آحاد النفوس متناهية سواء كان ما هو الواقع فيها واحدا او جملة فيلزم ترتب آحاد النفوس ولا يضر خلو بعض اجزاء الزمان عن الحدوث كما لا يخفى قوله كان الناقص آه يرد عليه انه ان اريد بكون الناقص كالزائد التساوى في الكمية فاللازمة ممنوعة اذ التساوى في الكم من خواص المتناهي وان اريد به عدم تصور وقوع جزء من احديهما في مقابلة جزء من الاخرى فلان لم استحالة لان ذلك لعدم التناهي لا لاجل التساوى قوله فنقطع الثانية آه لاخفا في ان انقطاع الثانية في هذه الصورة يستلزم المطلوب فلا حاجة الى باقى المقدمات لان انقطاع احديهما عين انقطاع الاخرى اذ السلسلة واحدة والتغاير بين الجملتين بالكيفية والجزئية قوله فيما دخل تحت الوجود الخارجى اذ الوجود الخارجى شرط لجرىان برهان التطبيق عند الكل واما الترتب بين الاعداد والاجتماع في الوجود فشرط لجرىان عند الحكماء دون المتكلمين والظاهر من كلامه هذا يقتضى ان الوجود في نفس الامر غير الوجود في الخارج وان السيد قد اعتبر الاول دون الثانى ولكن المفهوم من كلام السيد في مباحث ابطال التسلسل ان الوجود في نفس الامر

دخل على السند الاخص وهو غير معقول اقول سند المانع اعم من المنع وهو ظاهر ( منه ره ) عم اى بان يكون احديهما كلا والاخرى جزءا (منه ره) ه اذ الوجود الخارجى شرط لجرىان التطبيق عند الكل واما ترتب الاعداد والاجتماع في الوجود فشرط لجرىان عند الحكماء دون المتكلمين والظاهر من كلامه هذا يقتضى ان الوجود في نفس الامر غير الوجود في الخارج وان السيد قد اعتبر الاول دون الثانى ولكن المفهوم من كلام السيد في مباحث ابطال التسلسل ان الوجود في نفس الامر

من عين الوجود في الخارج قد يستدل بان نفس الامر موطن غير الخارج وغير الذهن ان الاحكام اليقينية الصادق مطابقة لما في نفس الامر فليس ثبوت الاحكام في الخارج لان الحكم امر اعتبارى لا وجود له في الخارج وليس ثبوتها في نفس الامر الثبوت الذهنى لانه متحقق في الاحكام اليقينية انكذب ولا ثبوت لها في نفس الامر فالثبوت في نفس الامر غير الثبوت في الخارج وغير الثبوت في الذهن ثم اشتراط الوجود في الخارج لان الوهمى المحض كالاعداد لا يجرى فيه بعض المقدمات وهو الانقطاع في نفس الامر-

-لولم يوجد في الناقص شيء <sup>١</sup> بارزاً ما وجد في الكاملة والتساوي في نفس الامر انما يكون في ما وجد في نفس الامر كذا يستفاد من شرح المواقف ( فوائده باقية ) ١ في مباحث الالهيات ( منه رحمه الله )

( ١٥٧ )

٢ نقل عنه وجه التأمل  
ان علمه الشامل انما يشمل  
مالا يمتنع العلم به كما ان  
قدرته الشاملة انما يشمل  
مالا لا يمتنع وجوده وامكان  
تعلق العلم بالمراتب  
الغير المتناهية مفصلة ممنوع  
انتهى فان قيل فيلزم  
الجهل على الله تعالى قلنا  
الجهل عدم العلم بما يصلح  
تعلق العلم به كما ان  
العجز عدم تعلق القدرة  
بما يصاح تعلقها به عبد  
الحكيم

٣ اي جواب الشارح اخر  
الدرس بقوله وذلك لان  
معنى لا تنهى الاعداد  
( س )

ع الا ان ان يقال ان  
التقابل بينهما تقابل العدم  
والملكة دون الايجاب  
والسلب ( منه ره )

ه يمكن ان يقال المراد  
من عدم تنهى المعلومات  
عدم تنهى ذوات  
المعلومات من حيث انها  
معلومات حتى يرجع الى

من كلامه قدس سره في شرح المواقف ان الترتب والتحقق  
في نفس الامر كاف في الجريان قوله فانه ينقطع بانقطاع  
الوهم وانقطاع الوهم اي ملاحظته ضروري اذ الذهن لا  
يقدر على استحضار ما لانهاية له مفصلاً قال الفاضل المحشى  
لكن يشكل بالنسبة الى علم الله تعالى الشامل فان مراتب  
الاعداد الغير المتناهية داخلة تحت علم الله تعالى الشامل  
مفصلاً ونسبة الانطباق بين الجملتين معلومة له تعالى كذلك  
فتأمل ثم كلامه وانت تعلم انه حينئذ يرجع الى عدم تنهى  
معلوماته تعالى وسيجيء الجواب في آخر الدرس قوله  
وذلك اي عدم التقص قال الفاضل المحشى وتوضيحه ان  
التناهي وعدمه فرع الوجود ولو ذهنا وليس الموجود من  
الاعداد والمعلومات والمقدورات الا قدراً متناهيًا وما يقال  
انها غير متناهية معناه عدم الانتهاء الى حد لا مزيد عليه  
ثم كلامه وفيه ان كون التناهي وعدمه فرع الوجود تردد  
بل الظاهر عدم الفرعية وايضا ان الاعداد من قبيل الموجودات  
الخارجية عند جمهور الحكماء وايضا ان عدم تنهى  
المعلومات ليس بمعنى عدم الانتهاء الى حد كعدم تنهى

عدم نفس المعلوم حتى يمنع الوجود العلمي والترتب على ان منع الترتب لا يضر لانه  
ليس بشرط عند المكملين في جريان التطبيق كما عرفت لعل عدم توقف ذوات المعلومات  
باعتبار المقدورات وبه يندفع ما يمكن ان يقال على ما ذكره الفاضل المحشى ره في الحاشية  
الاولى من قوله لكن يشكل بالنسبة الى علم الله تعالى الشامل آه من تجويز عدم الترتب  
في الصور العلمية الحاصلة فيه تعالى ( آخوند شيخ رحمه الله )

١ والظاهر انه لا ترتب ولا وجود هناك بل هي حاضرة بانفسها من غير ترتب بينهما  
(منه ره) ٢ وانت خبير بان هذا الدفع اليق بعبارة الشارح وحاصله ان ليس  
المراد من لفظة الله معناه الحقيقي حتى يكون جزئيا حقيقيا وبهذا التحرير يندفع ايضا ان  
الجزئى الحقيقى لا يحمل على شىء على ما اختاره العلامة وتبعه بعضهم وحاصل قوله وانت  
خبير ان توجيه المحقق الجندى لكلام الشارح اولى من توجيه المحشى سيما اذا قال يعنى  
ان صانع العالم ولم يقل

( ١٥٨ )

يعنى ان الله آخوند شيخ  
ره ٣ وخواصها الامور  
المتفرقة عليه من كونه خالفا  
للانجسام مدبرا للعالم  
مستحقا للعبادة (ع)

المفغورات بل عدم التناهى فى صورة العلم والمعلومات بالفعل  
والا يلزم الجهل واما انها هل هي موجودة بالوجود العلمى  
وباعتبار هذا الوجود ترتب فيه تردد قوله يعنى ان  
صانع العالم قد مرت الاشارة الى ان قوله والمحدث  
للعالم هو الله تعالى بمنزلة ان صانع العالم هو الذات الواجب  
الوجود فوصفه بالواحد فى قوة وصف الذات الواجب الوجود  
به فالمعنى عدم اشتراك مفهوم واجب الوجود بين الاثنين واليه  
اشار بقوله ولا يمكن ان يصدق آه فمعنى الوحدة حينئذ عدم  
الاشتراك فى الوجوب ومآله اى مرجعه الى عدم الكثرة من  
حيث الجزئيات ويؤيده ما فى شرح المقاصد من ان حقيقة  
التوحيد اعتقاد عدم الشريك فى الالهية وخواصها واراد  
بالالهية وجوب الوجود قوله ولا يمكن بالامكان العام  
لاذهنا ولا خارجا لكن اللازم من برهان التمانع امتناع التعدد  
الخارجى فقط تأمل قوله لو امكن الهان اى صانعان قادران  
بالقدرة التامة فلا يتوجه ما يتوهم من ان المدعى اثبات

٣ اراد بالخواص ثلاثة امور  
خلق الاجساد والاستحقاق  
للعباداة وارادة العالم  
(منه ره)

ع قوله لا يمكن اه هذا الكلام  
اشارة الى ان الخبر المقدر  
فى كلمة التوحيد هو الممكن  
بانيكون التقدير هكذا  
لا اله ممكن الا الله ان  
المشهور تقدير الوجود  
بناء على ان هذه الكلمة  
من المسلمين فى مقابلة  
المشركين حيث قالوا  
بوجود الالهة ولا يخفى ان  
تقدير الممكن ادخل  
فى الاعتقاد والتوحيد وان  
كان تقدير الوجود انسب

وحدة

فى جواب المشركين وايضا يفهم من قوله لا يمكن آه ان مفهوم الواجب كلى يجب ان يكون  
الفرد الممكن له واحدا واعلم ان الكلى المنحصر فى الفرد قد يكون افراده الفرضية المعدومة  
ممتنعة كمفهوم واجب الوجود وقد يكون ممكنة كالشمس (بحر آبادى)  
ه بل امتناع التعدد الذهنى ايضا (منه ره) ٤ وجه التأمل انه يلزم منه امتناع التعدد  
الذهنى ايضا (منه ره)

١ لانه في الحقيقة احتياج

الى ما يستند اليه (منه ره)

٢ قوله لما فيه من شافية

الاحتياج لانه يوجب

احتياجه في ايجاد الممكنات

الى موافقة الغير وعدم

خالقته والاحتياج ينافي

الالوهية وفيه بحث لان

المنافي لها احتياجا في

الوجود والصفات الذاتية

واما مطلقا فلا ( مولوى

عصام الدين )

٣ فلزم العجز ولا خفا في

ان لزوم العجز بعد فرض

تعلق الآراء الجزئية بغير

معقول وانما العجز اللازم

تخلف المعلول عن العلة

النامة (منه ره)

٤ بل تردد فيه لان الفعل

والايجاد مما يستند ان اليه

وقد مر آتفا ان الاحتياج

الى ما يستند اليه تعالى

لا يستلزم العجز المنافي

للالوهية وقد كتبت هذا

البيان أولا ثم وجدت

حاشية مكتوبة على قوله

والظاهر عدم الاستلزام

وهي مكتوبة ايضا في هذه

النسخة تجد لها ( لكتبه

عفى عنه )

٥ اي باطل يعنى ان

التالى باطل فالقسم مثله

٦ حاصل الجواب انا نختار انه

٧ هذا المنع

وحدة الواجب والدليل لا يفيد الا وحدة الصانع قوله لما فيه من شافية الاحتياج في فعله وتنفيذ قدرته الى الغير على وجه ينسد به طريق القدرة عليه واما الاحتياج الى ما يستند اليه تعالى من صفاته تعالى والى امكان المعلول وان لم يكن مستندا اليه تعالى مما لا يستلزم العجز المنافي للالوهية والقدرة التامة والاستقلال في الابدان الذي هو من خواص الالوهية لكن بقى ان الاحتياج الى الغير في الفعل والايجاد هل يستلزم الحدوث والامكان وفيه تردد والظاهر عدم الاستلزام قال الفاضل المحشى وههنا بحثان الاول النقض بانه لو فرض من تعلق ارادته تعالى باعدام ما اوجبه ذاته تعالى من صفاته فاما ان يحصل كل من مقتضى الذات والارادة وأنه مع اول ما يحصل احدهما فلزم العجز او تخلف المعلول عن العلة التامة الثاني الحل وهو ان عدم القدرة بناء على الامتناع بالغير ليس بعجز فانه تعالى لا يقدر على اعدام المعلول مع وجود العلة التامة ولا شك ان ارادة احد الالهين وجود شئ تحيل عبه تم كلامه وفي كلا البحثين بحث اما في النقض منع لزوم العجز المنافي للالوهية على تقدير عدم حصول مقتضى الارادة لان ذلك من قبيل انسداد طريق القدرة على الممكن الذاتي ناشيا من ذاته تعالى ولا شك ان ذلك الانسداد والعجز الذي من قبل الذات لا ينافي للالوهية واما الحل فمدفوع بان عدم القدرة على الممكن الذاتي بناء على

وان لم يحصل احد منهما يلزم العجز والتخلف معا (ف)

لا يحصل مقتضى الارادة قولكم يلزم العجز قلنا لانسلم لزوم العجز المنافي

منع الجريان في المادة المذكورة ( اشتراكى )

١ وفيه انه يلزم على هذا ان يكون الواجب قادرا على اعدام المعلول مع وجود علته دفعا للعجز وهذا يستلزم جواز تخلف المعلول عن علته تأمل وجه التأمل انه ليس ههنا سد الغير طريق القدرة لأن علة جميع الممكنات ذاته تعالى اما بلا واسطة او بواسطة (س)  
٢ وانما لم يقل فامكان التعدد على ما يقتضيه الاسلوب لأن الكلام في انه ليس للواجب فرد ان ممكنان والفرد

( ١٦٥ )

الممكن لا بد ان لا يقع بالفعل لان الواجب علة تامة لوجوده في الخارج كما مر فكان المراد نفس عدم التعدد ولا عدم امكان التعدد فافهم ( مولوى حسن رحمه الله )  
سد الغير طريق القدرة عليه تعالى هو العجز المنافي للالوهية ولا شك ان عدم القدرة على اعدام المعلول الممكن الذاتي بواسطة وجود العلة التامة هو العجز بتعجز الغير اياه ومن قبيل المنافي للالوهية كما لا يخفى والضابطة في هذا الباب ان انسداد طريق القدرة على الممكن الذاتي ان كان من قبيل ذاته تعالى البحث او بمدخلية ما اسند اليه من صفاته من غير مدخلية المباين الاجنبى فليس بعجز منافي للالوهية والا فالعجز المنافي الواجب تنزيهه تعالى عنه فلي تأمل قوله فالتعدد أى مكانه على ما يقتضيه الاسلوب قوله المستلزم للصح متعلق بالمضامى او المضامى اليه والمحال اللازم على الاول امكان اجتماع الضدين او امكان عجز احدهما وعلى الثانى اجتماع الضدين او عجز احدهما قوله فيكون محالا اى التعدد فلا يكون ممكنا لان امكان الصح مح فيه ان اللازم هو الامتناع المطلق الشامل للذاتى والغيرى وانما الكلام في الذاتى وقد يقال ان المدعى امتناع التعدد مطلقا فيتم به المقصود وفيه تأمل قوله ان لم يقدر على مخالفة الآخر فيفسد طريق القدرة على الممكن الذاتي بواسطة

٣ قوله فالتعدد مستلزم لامكان التمانع المستلزم للمحال اما صفة للتمانع او الامكان فيكون محالا اورد عليه ان عدم المعلول للواجب مستلزم للمحال وهو عدم الواجب وليس بمحال بل امر ممكن ويدفعه ان عدم المعلول نظرا الى ذات المعلول لا يستلزم عدم الواجب بل يستلزمه

باعتبار ان وجوده مقتضى

الامر

الواجب ودعوى ان المستلزم للمحال محال معناها ان المستلزم في ذاته للمحال محال (عصام) ع لافى غير الذاتى لأن امتناع الغير الذاتى لا ينافى الامكان الذاتى (س)  
ه او تخلف المعلول عن العلة التامة (منه ره)

١ قوله فاما ان يقدر الآخر بارادة ضده خال عن ذوق العربية فان القدرة توصل بعلى  
قال الله تعالى ان الله على كل شىء قدير وقال اوليس الذى خلق السموات والارض  
بقادر على ان يخلف مثلهم وقال وهو على كل شىء قدير وقال فقدر عليه رزقه ( فوايد  
باقية) ٢ ولا يخفى ان لزوم العجز بعد تعلق فرض الارادة غير معقول انما اللازم  
هو تخلف المعلول عن العلة  
( ١٦١ )

النامة (عفى عنه)

﴿نظم﴾ \* كر خدا  
بودى از يکى افزون \*  
کى بهماندى جهان بدین  
مانون \* در فیض وجود  
بسته شدى \* تار بود بقا  
کسته شدى \* دانست  
آنکس ز عقل باشد بهر \* که  
دوشه را چو جاشود یکشهر \*  
سلک جمعیت از نظام  
افتد \* رخنه در کار خاص  
و عام افتد \*

٣ قوله لان الممكن فى  
ذاته آه قبل كون الممكن  
بالامكان الذاتى على كل  
حال لا ينافى الامتناع بغيره  
فى بعض الاحوال ولا يدخل  
شىء منهما تحت القدرة  
كما لا يدخل الواجب  
بوجوب الذاتى تحتها وكما  
لا تدخل المتنوع بالامتناع

لا تدخل المتنوع بالامتناع

الذاتى تحتها اذ المانع من الدخول تحت القدرة هو معنى الوجوب والامتناع وهو مشترك  
بين ما بالذات وما بالغير ( فوايد باقيه )  
عم لعل وجه التأمل انه لو تحقق اجتماع الضدين تحقق العجز لوجود مراد الآخر مع ارادة  
ذلك الاحد عدمه تدبر ( اشتراكى )

الامر الاجنبى فيلزم العجز المنافى للالوهية قوله وان قدر  
لزم آه تفصيله انه اذا اراد احدهما امرا كحركة زيد مثلا  
فاما ان يقدر الآخر بارادة ضده اولا وكلاهما محالان اما الاول  
فلانه لو فرض تعلق ارادته بذلك الضد فاما ان يقع مرادهما  
فيجتمع الضد ان اولا فيلزم عجز احدهما واما الثانى فلانه  
يستلزم عجز الآخر حيث لم يقدر على ما يمكن فى نفسه  
اعنى ارادة الضد لا يقال لا نسلم ان ارادة الضد هى  
ارادة ممكن حتى يكون عدم القدرة عليها عجزا  
اذ الممكن فى نفسه قد يصير ممتنعا بسبب انتفاء الشرط لان  
الممكن فى ذاته اى الممكن بالامكان الذاتى ممكن على كل  
حال ضرورة امتناع الانقلاب ومن هذا ظهر لك ان اللازم  
على تقدير التمكن احد الامرين اما اجتماع الضدين او  
العجز دون العجز بخصوصه تأمل قوله يندفع ما يقال انه يجوز  
ان يتنفا اذ يكفى لنا امكان التمانع والتخالف وذلك لا ينافى  
عدم التمانع بالفعل قوله او ان يمتنع اجتماع الارادتين  
اذ قد عرفت ان ارادة كل واحد منهما امر ممكن فى نفسه وليس

ملا احد على شرح العقاود ١١

١ والحاصل ان في صورة الوحدة متعلق الارادة هو اجتماعهما في الحقيقة وهو ممتنع لذاته بخلاف صورة التعدد فان متعلق الارادة هو كل واحد منهما وهو ممكن في نفسه (س)  
 ٢ قوله حجة اقناعية آه مع قطع نظر عن كونها خبر الرسول والافخبر الرسول والمتواتر لا يكون الا حجة قطعية (فره كما) ٣ قال الفاضل الجندی فقوله والملازمة عادية تعليل كون الحجة اقناعية بحسب المعنى تقريره هكذا هذا حجة اقناعية لانها مستندة الى العادة وكل مستندة الى العادة  
 ( ١٦٢ )

بين الارادتين تضاد ولا اجتماع الضدين في محل واحد بخلاف ارادة الواحد حركة زيد وسكونه معا اي اجتماعهما امر ممتنع في نفسه والارادة لا يتعلق بالمتنع لذاته قوله حجة اقناعية يعنى يقصد بها الظن لا اليقين ولا يفيد الا الظن بخلاف البرهان المشار اليه بالآية الكريمة فانه قطعى على ما مر تقريره وفيه تأمل قوله والملازمة عادية يعنى صحة هذه الملازمة بمقتضى العادة فيكون الحجة المشتبهة على هذه الملازمة اقناعية فقوله والملازمة عادية تعليل كون الحجة اقناعية بحسب المعنى ولا خفاء في ان الظاهر المتبادر منه ان الاحكام المستندة الى العادة لا يكون قطعية وان لا يفيد النظر الصحيح العلم اليقيني بالنتيجة لان الملازمة بينهما اي استلزام النظر الصحيح النتيجة عند الاشارة عادى وذلك ليس كذلك لأنسداد اليقين بالاحكام النظرية قوله بالخطايات وهى امور لا يطلب فيها برهان بل يكفى فيه مجرد الظن قوله فان العادة اه من قبيل

قد لا يكون قطعية فهذه الحجة لا تكون قطعية ثم قال ولا خفاء في ان آه حاصله منع كلية الكبرى بان هذا ممنوع والا لزم ان لا يكون البرهان التمانع المشار اليه ايضا قطعيا لان استلزام النظر الصحيح علم اليقين للنتيجة عند الاشارة عادية ومع ذلك لا ينافى القطعية والا لزم اسناد محصيل اليقين بالاحكام النظرية (تحرير لمولاي ره)  
 ٣ ثم ان هذه الآية قياس استثنائى والاستدلال فيها من رفع النالى الى رفع المقدم يعنى فسادهما غير متحقق فتعدد الآلهة غير متحقق (مولوى عبد الرحمن)

#### التنبية

عم لانه يؤدى الى انسداد باب اليقين بالاحكام النظرية لان اليقين انما يحصل بالمقدمات اليقينية اذا كان استلزامها قطعية ايضا (منه ره)  
 ه قوله من قبيل التنبية على بداهة استلزام تعدد الآلهة لفساد الارض والسما فليس البديهي مقصورا على التقصير لان الاستلزام المذكور ظنى كما يشهد به قوله مع ان المطلوب به اثبات آه مع انه بديهي ثم معنى كون استلزام تعدد الملوك التمانع ادنى من استلزام تعدد الآلهة الفساد لان تمانع الملوك انما يوجب فساد مملكة لاجمع المعمورة من الارض واما تمانع الآلهة فتوجب فساد جميع الاراضى المعمورة وغيرها وفساد السموات وما فيها (فوايد باقيه)

وهو تعدية الحكم من الأصل الى الفرع (فوايد) ٢ فنقول مساواة السند المنع ان يكون  
لسند مساويا لنقيض المقدمة الممنوعة وههنا ليس كذلك بل النقيض قد يتحقق مع فرض  
ن لا يريد احد الالهين شيئا ووجد كل الموجود المكون في السما والارض الاله الاخر فلا تمنع  
لاتناقى فالنقيض اعم من السند (فوايد) ٣ ولقابل ان يقول ان ضرورة الاتفاق اما  
ان يكون ناشية من ذاته  
( ١٦٣ )

او من ذات الالهين والاول  
باطل لان الاتفاق لكونه  
نسبة مفتقر الى الطرفين  
وكل مفتقر الى الغير ممكن  
فلا يكون ضرورته لذاته  
وعلى الثاني يلزم ان يكون  
الاتفاق واجبا بالغير  
وممكننا في ذاته فيلزم  
امكان التمانع (سمع)

٤ اى لان الفساد اذا  
لم يكن ممكننا على تقدير  
التعدد فلا ينح اما ان يكون  
واجبا او ممتنعا فعلى الاول  
يلزم النعطيلى وعلى الثاني  
يلزم العجز (س)

٥ قال الشارح لانا نقول آه  
الحاصل انا لانم ان يكون  
امكان التمانع في الافعال  
مستلزما للسلب الكلى  
الذى هو عدم كون شىء  
من الالهين حتى يلزم عدم  
وجود المصنوع اصلا بل  
يستلزم رفع الایجاب  
الكلى الذى هو نفى تعدد

التنبية بالادنى على الاعلى لا القياس الفقهي حتى يتجه انه  
من قبيل قياس الغائب على الشاهد فلا يفيد المطلوب مع  
ان المطلوب به اثبات الظن قوله لجواز الاتفاق فلو قيل  
ان جواز الاتفاق يستلزم جواز التمانع وقد مر بطلانه فلا  
يجوز الاتفاق ايضا قلنا هذا كلام على السند فلا يفيد ما  
لم يثبت مساواته وحمل الجواز ههنا على الامكان العام في  
ضمن الوجوب الذاتي فليس بمستقيم تأمل قوله فلا دليل  
على انتفاؤه يعنى لانم ح بطلان التالى وظاهر كلامه يدل  
على تسليم الملازمة على هذا التقدير وفيه تردد والظاهر  
هو التسليم لان نقيض التالى وهو عدم امكان الفساد ممتنع  
الاجتماع مع نفس المقدم والا يلزم النعطيلى او العجز قوله  
فيكون ممكننا اذ الوقوع ادل دليل على الامكان قوله لا يقال  
الملازمة قطعية اشارة الى المعارضة قوله لا يمكن بينهما تمنع  
في الافعال اى في الایجاد والخلاف وهذا اشارة الى بيان  
الملازمة فكانه لو امكن صانعان لم يوجد مصنوع لاستلزامه  
امكان التمانع المستلزم ان لا يكون احدهما صانعا بطريق  
السلب الكلى وحاصل الجواب ح منع استلزام امكان التمانع

\* ١١

الالهة وليس رفع الایجاب الكلى مستلزما لعدم وجود المصنوع بل المستلزم لعدمه هو السلب  
الكلى (مولوى عبد الرحمن) ٦ اى اذا امكن بينهما تمنع في الافعال فلم يكن شىء  
منهما صانعا اى شىء من احدهما صانعا فقوله فلم يكن سلبا كليا (منه ره)  
٧ اى عدم كون شىء منهما صانعا (منه ره)



١ وهو عطف على قوله امكان التمانع فمعناه حاصل الجواب ح منع استلزام رفع الایجاب الكلى اذا ادعى المستدل هذا ويحتمل ان يكون عطفاً على قوله سلب الكلى تحرير  
٢ اى سوا اريد نفى تعدد الصانع مطلقاً او نفى تعدد الصانع المؤثر فى العالم (مولوى قاسم ره)

( ١٦٤ )

٣ معارضة على المقدمة  
وهى قوله لو تعدد الواجب  
لم يكن العالم ممكناً  
( فوايد باقيه )

٤ وهو امكان التمانع  
المستلزم لان يكون احد  
الالهين صانعا ( فوايد  
باقيه )

٥ وفيه اذلا يلزم من عدم  
لزوم عدم الامكان للتعدد  
لزوم الامكان له حتى يلزم  
امكان التمانع الذى هو  
فرع الامكان ( منه ره )

٥ ونحن نقول اذا كان  
الامكان مع التعدد مستلزماً  
للمحال وكذا عدم الامكان  
مع التعدد فاللازم منه  
عدم التعدد وهو مدعى  
المستدل فلا يضره هذا  
الكلام ويمكن ان يدفع  
قوله لكن بقى بان احتمال  
الوجوب من العالم مسلوب  
بالدلائل المذكورة سابقاً  
فاذا لم يستند الى الصانع  
المؤثر يلزم ان يكون  
ممتنعاً ان وجوده مشاهد

عدم كون كل واحد منهما صانعا اورفع الایجاب الكلى والجواب ح  
منع استلزام عدم كون كل واحد منهما صانعا عدم المصنوع  
لكن ظاهر عبارة الكتاب فى المقامين ناظر الى الاول تأمل  
قوله وهو لا يستلزم انتفاء المصنوع لجواز ان يوجد باحدهما  
ابتداءً قال الفاضل المحشى ويمكن ان يوجه الملازمة بحيث  
يكون قطعية على الاطلاق وهو ان يقال لو تعدد الواجب لم  
يكن العالم ممكناً فضلاً عن الوجود والا لامكن التمانع  
المستلزم للمحال لان امكان التمانع لازم لمجموع  
الامرين من التعدد وامكان شىء من الاشياء فاذا فرض  
التعدد يلزم ان لا يمكن شىء من الاشياء حتى لا يمكن التمانع  
المستلزم للمحال ثم كلامه وقد يقال ان امكان العالم مع  
تعدد الواجب كما يستلزم المحال كذلك عدم الامكان مع  
التعدد يستلزم المحال اعنى عجز كل واحد او التعطيل وبالجملة  
فكما ان امكان التمانع لازم لمجموع الامرين من التعدد  
وامكان شىء من الاشياء فاذا فرض التعدد يلزم ان لا يمكن  
شىء من الاشياء حتى لا يلزم ذلك المحال كذلك عجز كل  
واحد او التعطيل لازم لمجموع الامرين من التعدد  
وعدم الامكان فاذا فرض التعدد يلزم ان يمكن العالم

حتى

ولهذا اخروا برهان التوحيد عن دلائل حدوث العالم فتحرير الملازمة فى الآية انه ان تعدد  
الاله وامكن العالم يلزم الفساد فعلى تقدير التعدد يلزم ان يكون واجبا وجوده وهو باطل  
بالدلائل القطعية بل المشاهدة ايضا كما سبق او ان يكون ممتنعاً وهو ايضا باطل بالمشاهدة فيجب  
انتفاء التعدد (مولوى قاسم)

١ لانه سد الغير المباين او الاجنبى طريق القدرة على الممكن الذاتى فانهم تحرير ٢ وايضا  
بقى انه ان اريد بعدم الامكان الامتناع الذاتى لزم على تقدير انتفاءه احد الامرين اما امكان  
النمانع او وجوب العالم وان اريد به الامتناع بالغير فيرجع الى ما يقال وايضا يلزم على  
الشق الاول الامكان بالغير كما لا يخفى (منه ره) ٣ اى احد الامرين اما الوجوب  
او الامتناع دون الامتناع (١٦٥)

بخصوصه (منه ره)

٤ اعنى نفى الوجود مطلقا  
حيث قال فضلا عن الوجود  
(منه ره)

٥ وان كان ظاهر العبارة  
هو ان حاصل الشبهة ان  
اللازم منه على مقتضى  
لو انتفاء التعدد فى الماضى  
والمطلوب هو المطلق (منه  
ره)

٦ وان اريد بالامكان  
المنفى الامكان الوارد على  
ذلك الوجود اى المسبوق  
بالعدم فاذا سلب الامكان  
عنه بعين الامتناع ولم  
يبقى احتمال الوجوب اذ  
وجوب ما هو مسبوق  
بالعدم غير معقول تدبر  
(منه ره)

٧ ونحن نقول اذا كان  
الامكان مع التعدد فاللازم  
منه عدم التعدد وهو  
مدعى المستدل فلا يضره  
هذا الكلام تحرير

حتى لا يلزم المحال المذكور وفيه ان انتفاء  
الامكان لا يستلزم العجز التامى للالوهية بخلاف امكان النمانع  
ويمكن الجواب عنه بان العجز او التعطيل ليس لازما لمجموع  
الامرين اعنى التعدد وعدم الامكان اذ لا مدخل فى اللزوم  
للتعدد اصلا بل من قبيل ضم الامر الاجنبى بما هو المستقل  
فى الملزومية بخلاف التعدد مع الامكان فانه ليس كذلك بل  
لكل واحد منهما مدخل فى اللزوم لكن بقى ان عدم امكان  
العالم يلزمه وجوب العالم او امتناعه فلا يترتب عليه الفساد  
مطلقا بل الوجود ضرورى على تقدير الوجوب الان براد  
بالوجود المنفى الوجود الخاص اعنى المسبوق بالعدم دون الوجود  
المطلق كما لا يخفى قوله على انه يرد منع الملازمة يعنى  
يمنع الملازمة على تقدير وبطلان التالى على تقدير آخر  
بخلاف الجواب السابق فانه مقصور على منع الملازمة بحمل  
الاية الكريمة على ما هو الظاهر المتبادر اعنى عدم التكون  
بالفعل قوله ومنع انتفاء اللازم ناظر الى تسليم الملازمة على هذا  
التقدير كما ان انتفاء اللازم مسلم على التقدير الاول وفيه  
تردد والظاهر هو التسليم بناء على ما مر من امتناع اجتماع نقيض

٢ وايضا بقى شى \* نسخة \* وهو ان لزوم المحال من

المجموع اما يستلزم استحالة احد جزئيه لا بخصوصه لا لاحدهما بخصوصه حتى يلزم لزوم  
نقيضه بخصوصه او يستلزم لزوم نقيض الآخر بعينه حتى يلزم عدم الامكان من التعدد لزوما  
قطعيا وما هو المقطوع به لزوم احد النقيضين لا بخصوصه منه ١ اى تسليم انتفاء اللازم  
فاللازم هو امكان عدم تكون العالم على تقدير الثانى وانتفاء ضرورة تكون العالم ضرورة-

ذاتية فقال المولى ان تلك الضرورة الظاهر تسليمها ونقول لادعى الى تسليم ذلك اذ لا يلز  
من امكان العالم التعطيل او العجز وانما يلزم امكان احد الامرين ولا استحالة فيه لان صفات  
تعالى ممكنة لذاتها واضدادها غير ممكنات (فوايد باقيه) ١ اى العجز عن الامتناع ليس بعجز والاول  
ان يقتصر على التعطيل (س) ٢ فحاصل الشبهة ان مقتضى كلمة لو بيان سببية احد  
الانتقائين المعلومين للآخر ومدار الاستدلال على الانتقال باحد الانتقائين المعلوم على انتفا  
الآخر المجهول فبينهما تدافع (منه) ٣ وقد يقال فى توجيه الشبهة حاصلها ان مقتضى  
كلمة لو انتفاء التالى لاجل انتفاء المقدم ومدار (١٦٦)

التالى مع المقدم لئلا يلزم التعطيل او العجز وفيه قول  
فلا يفيد الا الدلالة اه فيكون المفهوم من الآية تعطيل احد  
الانتقائين الواقعين فيما مضى المعلومين لك مع الآخر  
كقولك لو جئتنى لا كرمتك ومبنى الاستدلال على الانتقال من  
المعلوم الى المجهول قوله لكن قد يستعمل للاستدلال بانتفاء  
الجزء يوم ظاهراً عبارته ان هذا الاستعمال ليس على قانون  
اللغة والآية الكريمة واردة على خلاف ما عليه اهل اللغة  
والعرف والمحق انه ايضا من المعانى المعتبرة عند اهل اللغة  
الواردة فى استعمالهم عرفاً فانهم يقصدون بها الاستدلال فى  
الامور العرفية كما يقال لك هل زيد فى البلد فتقول لا اذ  
لو كان فيه لمخضر مجلسنا فيستدل بعدم الحضور على عدم كونه  
فى البلد ويسمى علماً البيان مثله بالطريقة البرهانية لكنه اقل  
استعمالاً من الاول واليه اشار بلفظ قد الداخلة على المضارع  
المفيد للقلّة ولعله اشار بقوله بحسب اصل اللغة الى ما ذكرنا

الاستدلال على العكس  
(منه ره) عم نظر اهل  
الميزان هو البيان على  
ما عليه العرف الا يرى  
ان الشيخ اعتبر فى عقد  
الوضع الفعل ولم يكتف  
على الامكان لانه خلاف  
العرف واللغة (منه ره)  
ه ونقل عن الشارح فى  
الحاشية فى توجيه الخط  
هكذا حتى اعترض ابن  
الحاجب على ما هو المشهور  
وهو ان لو لامتناع الثانى  
اعنى الجزء لامتناع الاول  
اعنى الشرط يعنى ان  
الجزء متفق بسبب انتفاء  
الشرط بان الاول سبب  
والثانى مسبب وانتفاء  
السبب لا يبدل على انتفاء  
المسبب لجواز ان يكون للشئ  
اسباب متعددة بل الامر

بالعكس لان انتفاء المسبب يبدل على انتفاء جميع اسبابه فهى لامتناع الاول لامتناع الثانى  
الا ترى ان قوله لو كان فيهما الآية انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الاله دون  
العكس واستحسن المتأخرون رأى ابن الحاجب معنى كادوا ان يجمعوا على انها لامتناع الاول  
لامتناع الثانى اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثانى لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء  
الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم وانا اقول منشأ هذا الاعتراض اشتباه  
احد الاستعمالين بالآخر (منه ره) ه وكلام المحشى الى ههنا تقرير البحث وقوله ولعله  
جواب عنه اذ قال الشارح بحسب اصل اللغة والاستعمال الثانى بحسب عرف اللغة (تحرير)

١ وهو انه حكم بانتفاء الاستعمال في الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط (فوايد)  
٢ قوله كما وقع لابن الحاجب نظرا الى الاستعمال الثاني آه اراد بالاستعمال الثاني الاستدلال  
بانتفاء الجزاء على انتفاء

( ١٦٧ )

الشرط فهو ثاني على مقتضى  
قول الشارح قلنا نعم  
بحسب اصل الوضع لكن  
قد يستعمل المح فالحبط  
الواقع عن ابن الحاجب  
هو الحكم بانتفاء الاستعمال  
الاول بسبب الدليل  
العقلي واما الواقع عن  
المعتز في قول الشارح  
فان قيل آه فهو ما ذكرنا  
فالمراد بقول المولى كما  
وقع الحبط لابن الحاجب  
تشبيهه في اصل الحبط دون  
ما هو ناش عن اشتباه احد  
الاستعمالين بالآخر  
( فوايد )

٣ هذا التوفيق انما يحتاج  
اليه في صورة عموم القولين  
جميع المواضع فالقائل  
بانتفاء الثاني لاجل انتفاء  
الاول يقول به في جميع  
المواضع وكذلك القائل بانتفاء  
الاول لاجل انتفاء الثاني  
فلو كان احد القولين في  
بعض المواضع والاخر في  
البعض الاخر كما هو الحق  
لا حاجة اليه (فوايد)

وقد يقال ان هذا الاستعمال متفرع على ما هو بحسب اصل  
اللفظ بناء على ان لو كمدل على ان انتفاء الاول سبب  
لانتفاء الثاني فربما يكون انتفاء الثاني معلوما دون انتفاء الاول  
فيدل عليه دلالة المعلول على العلة قوله فيقع الحبط كما وقع  
لابن الحاجب حيث نظر الى الاستعمال الثاني فوجد كلمة  
لو انه تدل على انتفاء الاول لانتفاء الثاني اى يعلم به ذلك  
فاعترض على من قال انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول بان  
الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء الملزوم لا يدل على انتفاء  
اللازم اذ اللازم قد يكون اعم من الملزوم بل الامر بالعكس  
وقد عرفت الحق هو ان كلا الاستعمالين ثابت وقد يقال  
في التوفيق ان من قال انه لانتفاء الاول بسبب انتفاء الثاني  
نظره الى السبب باعتبار العلم ومن قال بالعكس فنظره الى  
السبب بحسب الخارج وقد يقال ان هذا النزاع راجع الى  
ان المعتبر في الدلالة للزوم الكلى كما هو رأى ارباب  
المقول او للزوم في الجملة كما هو المعتبر عند اهل العربية  
وارباب الاصول وفيه تأمل قوله بما علم التزاما اذ  
قد عرفت ان قول المصنف ره والمحدث للعالم هو الله تعالى  
في قوة ان يقال هو الواجب الوجود ومن المعلوم بالضرورة  
ان الواجب لا يكون الا قديما وقد يناقش فيه بانه ان اريد

عمل وجه النظر ان التوفيق يدل على ان مذهب اهل العربية ان انتفاء الاول يدل على انتفاء  
الثاني وفيه بحث من وجهين احدهما ان مذهبه ليس ذلك بل ان انتفاء الاول في الواقع  
علة لانتفاء الثاني لا يتصور دلالة انتفاء الاول على انتفاء الثاني اذ لا يلزم من انتفاء الخاص  
انتفاء العام والثاني قد يكون اعم من الاول (فوايد باقية)

١ وفيه ان اللزوم المعتبر في الالتزام اما عقلي او عرفي كلزوم المواد على الحاتم فليكن  
من باب هذا الاخير (اشتراكي) ٢ الا ان يراد بالالتزام هذا يدل على ان معنى  
المذكور معنى مجازي للفظ الالتزام وليس الامر كذلك بل هو الفرد الكامل من المعنى  
الحقيقي له فان الالتزام ان ينتقل من اللفظ الى لازم معناه فان لم يكن واسطة بين المعنى  
واللازم فهو الكامل وان كان واسطة فهو غير الكامل فاذا حصل من العلم بالوجوب العلم  
بالقدم بلا واسطة برهان كان الانتقال اسرع واكمل مما اذا حصل بواسطة البرهان ( فوايد  
باقية ) ٣ يتعلق ( ١٦٨ )

اللزوم الخارجى فسلم واما اللزوم ذهنى فلا والمعتبر في  
الالتزام هو ذهنى الا ان يراد بالالتزام مالا يحتاج الى  
اقامة البرهان على كونه قديما بعد العلم بوجود الواجب  
كمسئلة الوحدة وسائر الصفات ولعل هذا تعريض على  
صاحب العدة حيث اقام البرهان على مسئلة القدم بعد  
اثبات كون الصانع واجب الوجود وانت خبير فعلى هذا  
فاللائق تغيير الاسلوب اى عدم ايراد مسئلة القدم على  
نسق السابق واللاحق ناهى عن قوله لكان وجوده من غيره  
والا لزم تخلف المعلول عن العلة النامة او الترجيح بلا مرجح  
قوله ليس بمستقيم اه وتفسير الترادف بالتساوى خلاف  
المنعارف قوله ولا استعالة جواب دخل مقدر كانه قيل لو كان  
القديم اعم يلزم تعدد القدماء واجيب بانه لا استعالة قوله

بالنفي يعنى ان مسئلة  
القديم لا يحتاج الى اقامة  
البرهان مثل احتياج مسئلة  
الوحدة تحرير

٤ بان يترك الالف واللام  
بان يقول وهو قديم  
او يكون قديما وقوله فنأمل  
يحتمل ان يكون اشارة  
الى انا لانسلم ان اللائق  
تغيير الاسلوب لجواز ان  
يكون المدعى طرفاه بناء  
على هذا جاء على نسق  
السابق واللاحق ( س )

ه ولو قال لكان لغيره  
مدخل في وجوده لكان اسلم  
لان استعمال كلمة من في  
الفاعل شافع وذلك غير  
ذلك بل اللازم مداخلة  
الغير ( منه ره )

٦ وان لم يكن وجوده من غيره بل من ذاته فح اما ان يكون ذاته علة مستقلة لوجوده  
اولا وعلى الاول يلزم تخلف المعلول عن علته المستقلة وعلى الثانى يلزم الترجيح بلا مرجح  
( اشراكي ) ٧ وفي بعض النسخ الترجيح بلا مرجح والتوجيه ح ان  
الذات على تقدير كونها علة للوجود اما في الازل او فيما لا يزال فعلى الاول يلزم التخلف  
المذكور وعلى الثانى يلزم الترجيح بلا مرجح لان الذات كانت في جميع الاوقات فوجودها  
في هذا الزمان لا غير الترجيح بلا مرجح ( س )

٨ وفسر الاخوان في عبارة الكشف حيث قالوا الحمد والمدح اخوان بالتساوى ( منه ره )

بان

١ وما قالوا من ان الایجاب نقصان بالنسبة الى غير الصفات من مصنوعاته واما بالقياس الى صفاته فكمال وانت خبير بان دعوى ان الایجاب في الصفات كمال وفي غيرها نقصان مشكل وتحكم بحت من قبيل ( ١٦٩ )

التخصيص في الاحكام العقلية (منه ره)

٢ بناء على ما هو المشهور من ان اثر المختار لا يكون الاحادنا (منه ره)

٣ قوله بمعنى انه يحتاج في وجوده الى غيره المح لا يستقيم اذ بهذا التفسير صفات الله تعالى قدما فيلزم بطلان المدعى وهو ان كل قديم فهو واجب لذاته ضرورة ان الصفات قديمة وهي محتاجة الى ذات الله تعالى وليست بواجبة لذاتها فلا بد ان يكون الاخر في قوله بايجاد شى آخر بمعنى ما ليس عينه فيتناول الوصف بالنسبة الى الصفة (قوايد باقيه)

٤ ولا يلزم من عدم احتياج الصفات في الوجود الى غير الذات ان لا يحتاج الى شى اصل (تحرير)

ه ثم لا يخفى ان استحالة قيام المعنى بالمعنى اى قيام الامر الغير القائم بذاته بالامر الغير القائم بذاته انما يكون على تقدير كون

بان واجب الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته ومعنى وجوب الصفات لذاته انها مستندة الى ذاته تعالى بطريق الایجاب بحيث يستقل الذات في الاتصاف بها لا بطريق الاختيار لئلا يلزم كون الواجب محل الحوادث وما ثبت من كون الذات مختارا انما هو في غير الصفات قوله واستدلوا بمعنى كيف يكون القديم اعم وقد استدلوا اه قوله الى مخصص ومرجع لجانب الوجود على العدم قوله اذ لانعنى بالمحدث الا ما يتعلق بمعنى انه يحتاج في وجوده الى غيره فالصفات ليست غير الذات فلا يكون محدثا فالآخر بمعنى الغير ولا يلزم منه ان لا يتعلق وجود الصفة القديمة الى شى اصل حتى يلزم الجهالة نعم يلزم الجهالة على ظاهر كلامهم قال الفاضل المحشى وان قالوا كلامنا في القديم بالذات والصفات ليست كذلك لم يصح حكمهم بوجوب الصفات تم كلامه بمعنى وان صح قولهم ان كل قديم فهو واجب لذاته بناء على ان مرادهم بالقديم هو القديم بالذات لكن لا يصح منهم الحكم بوجوب الصفات وانت خبير بان القول بوجوب الصفات بمعنى عدم الاحتياج الى غير الذات فيما لا خفاء في صحته على اصل الاشاعة قوله فيلزم قيام المعنى بالمعنى ومنهم من جوز ذلك في غير التمييز وانما الممتنع قيام العرض بالعرض لان معناه التبعية في التمييز

معنى القيام هو التبعية في التمييز فعلى هذا يمكن اجراء هذا الاعتراض على النفس بانها لم تكن موجودة اذ لو كان موجودة لكانت قائمة بذاته تعالى ولما كان معنى القيام هو التبعية في التمييز يستحيل قيامها بذاته لانه تعالى منزه عن التمييز والتبعية في التمييز يقتضى —

— كـون المحل متعيزاً بالذات ثم لا يخفى ان الاشعري لما قال بعدم بقاء الاعراض لاستحالة قيام المعنى بالمعنى فينتقض دليله بصفاته تعالى ايضاً وهو لو اجاب عن النقض ببقائها بان بقاءها عين الباقي ينهدم استدلالهم على زيادة الصفات باطلاق المشتقات عليه تعالى كالعالم والقادر والسميع والبصير وغيرها نعم يمكن الجواب بانه معنى قيام صفاته تعالى ومعنى قيام بقاء صفاته تعالى هو اختصاص الناعت بالمنعوت فتأمل (اخوند شيخ ره)

( ١٧٥ )

والعرض لا يستقل بالتعيز حتى يتبعه غيره فيه قوله وهذا كلام اى القول باشتراك وجوب الوجود بين الذات والصفات كلام فى غاية الصعوبة اذ لو قلنا بالاشتراك يلزم تعدد الواجب لذاته فينابى التوحيد والا يلزم امكان الصفات فينابى قولهم كل ممكن محدث او القول بقديم الصفات لانها ان كانت ح واجبة لزم الامر الاول وان كانت ممكنة لزم الامر الثانى بل نقول ان القول بوجود الصفات فى غاية الصعوبة اذ لو قلنا بقديمها فذاك والا فيلزم كون الذات محل الحوادث وقد يقال ان القول باشتراك الوجوب بالمعنى الذى مر ذكره لا ينابى التوحيد وانت خبير بان هذا فى الحقيقة قول بامكان الصفات قوله الحى قد يقال ان هذا كالتقديم فى اللزوم مما سبق فالفرق تحكم قيل ان البرهن هو المجموع دون كل واحد على ان المذكور فى معرض الدليل هو التنبيه قوله لان بديهية العقل جازمة

١ كلمة هذا اشارة الى ما ذكره من قوله وان كلامه فى التساوى بحسب الصدق الى قوله بقاء هو نفس تلك الصفة واما قوله فان القول بتعدد الواجب لذاته منابى للتوحيد فهو رد لقوله ففى كلام بعض المتأخرين تصريح بان واجب الوجود لذاته هو الله تعالى وصفاته واما قوله والقول بامكان الصفات ينابى قولهم كل ممكن فهو محدث فهو رد لقوله فان بعضهم على ان القديم اعم فهنا لى ونشر ولكن النشر على ترتيب وهو غير ترتيب اللف تحرير ٢ اى القول بوجود الصفات القديمة فى غاية الصعوبة

وفيه

للزوم احد الامرين المذكورين (منه ره) ٣ قوله هذا كالتقديم محل نظر لان قدم الشئ دوام وجوده بحيث لا ينقطع له لافى المبدأ ولا فى المنتهى فظاهر ان هذا لازم لوجوب الوجود لان انتفاء وجوب الوجود لازم لانتفاء القدم بالمعنى المذكور واما الحى بمعنى يصح ان يعلم ويقدر كما هو مذهب الحكماء وابى الحسن البصرى فى تفسير حيوته تعالى او صفة توجب صحة العلم والقدرة من اصحابنا ومن المعتزلة فغير لازم لمفهوم وجوب الوجود (فوايد باقيه) ٤ قوله فالفرق تحكم وهو انه لم يتعرض للدليل فى القديم (فوايد) ٥ قوله البرهن هو المجموع يعنى ان المجموع غير لازم مما سبق واللازم كل واحد وفيه نظر (فوايد) ٦ ولاخفاء فى ان دعوى البديهية فى هذه المقدمة لا يوجب البديهية فى المسئلة المذكورة اذ هى فى الحقيقة كبرى للصغرى المطوى هكذا لانه محدث العالم المشاهد على الوجوه المذكورة -

- فكل ما شأنه كذلك فهو متصف بهذه الصفات على أن كون مسألة الفن بديهية جائزة (منه) (ره) ١ ويمكن دفعه بأن الأفعال المتقنة المتعلقة بالمبصرات وإجابة الادعية وإظهار الأفعال على طبق طلب الحاجات يدل على السمع والبصر (لمولوى عصام الدين) ٢ دفع دخل مقدر وهو أن ما ذكره إنما يدل على قادريته تعالى وعالميته مثلا أما أن لها مبادئ موجودة قائمة به على ما هو المذهب فلا (منه) (ره)

( ١٧١ )

٢ قوله أذ بعد تسليم أن

لها بأسرها أضداد بنا<sup>١</sup> هذا المنع على أن الضد بالمعنى الحقيقي وليس كذلك (فوائد باقية) ٣ قوله فلانم أنها نقايص مطلقا يعنى يجوز أن لا يكون نقصانا في غير الحيوانات (فوائد باقية) ٤ قوله فلا نم أن من خلا عنها هذا المنع كما يصح في الضدين كذلك يصح في العدم والملكة فالنباتات والجمادات خالية عن الحيوة والموت ونحوها فليكن غير المشاهد كذلك (فوائد)

٥ ولا خفاء في أن اختلاف العلماء في أن علة البقاء علة الوجود ناظر إلى التغيرات حقيقة ودفعه غير

خفى (منه) (ره)

وفيه تأمل أذ البعض منها كالسمع والبصر مما لا يستقل العقل في الإثبات ولذا لم يثبتهما الحكماء<sup>١</sup> وأعلم<sup>٢</sup> أن المقصود ههنا بيان المشتقات عليه تعالى وأما أن مبادئ المشتقات هل هي موجودة فمسئلة أخرى سيجيء بيانها مفصلة قوله على أن أضدادها دليل اقناعي غير قطعي أذ بعد تسليم أن لها بأسرها أضداد فلانم أنها نقايص مطلقا ولو سلم فلا نسلم أن من خلا عنها يجب الاتصاف بالأضداد أذ الخلو عن أحد الضدين لا يوجب الاتصاف بالآخر وقد يستدل بها هوأهون منه وهو أن المتصف بها أكمل ممن لا يتصف بها فلو خلا الذات عنها يجب أن يكون الإنسان أكمل منه تعالى عن ذلك علوا كبيرا ولا خفاء في أن هذا أيضا غير قطعي كما لا يخفى قوله قد ورد الشرع بهاى بهذه الصفات المذكورة كلها كما يقتضيه السوق وليس شىء من الصفات المذكورة مما يتوقف ثبوت الشرع عليه فيصح التمسك بالشرع فيها لكن قوله وبعضها مما

١ وقد يقال أن القول بورد الشرع بها لا يستلزم صحة التمسك به على القطع واليقين تأمل (منه) (ره) ٢ قوله وبعضها مما لا يتوقف ثبوت الشرع عليها هذا دفع دخل مقدر تقريره أن ثبوت الشرع موقوف على كون الله تعالى متصفا بهذه الصفات فإثبات كونه تعالى حيا قادرا عليها آه بالشرع دور ظاهر وأما تقرير الدفع فهو أن صفاته تعالى على نوعين أحدهما ما لا يتوقف ثبوت الشرع عليه كالتوحيد وثانيهما ما يتوقف ثبوت الشرع عليه ككلامه تعالى والدور إنما يرد في النوع الثانى لا فى الأول والتمسك فى اثباتها بالشرع إنما هو فى النوع الأول فلا دور (س)



١ قد يقال ان القول بورود الشرع لا يستلزم صحة التمسك به على القطع واليقين ( منه ره )  
 ٢ قال في التلويح ثبوت الشرع يتوقف على الاذعان بوجود الباري وعلمه وقدرته وكلامه  
 وعلى التصديق بنبوته النبي عليه السلام بدلالة معجزاته ( منه ره ) ٣ لان المعنى يعنى ما يقابل  
 الذات لا يطلق الاعلى الامر الموجود (س) ٤ قوله اى امر موجود في نفسه لو اراد  
 معنى المعنى ذلك فيلزم  
 ( ١٧٢ )

لا يتوقف مشعر بان البعض من الصفات المذكورة مما يتوقف  
 ثبوت الشرع عليه ورجع الضمير الى مطلق الصفات المذكورة  
 في الضمن لا يخفى عن التكلف قوله ونحو ذلك كالعلم والقدرة  
 والارادة وقد يمنع توقف الشرع على العلم والظاهر التوقف  
 قوله والالكان البقاء معنى قائما اى على تقدير وقوعه  
 قوله تابع لتحيزه بان يكون ذلك الشئ واسطة في عروض  
 التحيز له قوله معنى زائد على وجوده اى امر موجود في  
 نفسه زائد على وجوده ومن هذا ظهر لك ان ما قال الفاضل  
 المحشى وعلى ان الزائد امر موجود في نفسه حتى يكون  
 عرضا وهو ايضا مم تم كلامه ليس امرا زائدا على ما في الكتاب  
 تأمل قوله معناه التبعية في التحيز اشارة الى منع بطلان  
 اللازم اعنى قوله وهو محقق قوله وحقيقته الوجود اى الوجود في  
 الزمان الثانى وفيه ان الوجود في الزمان الثانى عين الوجود  
 في الزمان الاول والا يلزم اجتماع الوجودين او تعاقبهما على  
 شخص واحد وكلاهما محالان ومن المعلوم بالضرورة ان العين  
 في الزمان الاول لا يصير غيرا في الزمان الثانى والحال ان

ان يكون جميع الاعيان معان  
 وان لا يكون شئ من  
 الامور الاعتبارية كالوجود  
 والعلوم معنى وكلاهما  
 باطل ولو اراد ان هذا قيد  
 زائد ملحوظ في الكلام  
 فيكون زائدا على ما في  
 الكتاب فلا يستقيم قوله  
 ليس امرا زائدا على ما  
 في الكتاب وقوله تأمل  
 اشارة الى هذا الاعتراض  
 (فوائد باقية)

٥ وجه التأمل يحتمل ان  
 يكون كلامه مبني على ما  
 هو رأى الشارح من ان  
 العرض موجود بالوجود  
 الرابطى ووجوده في نفسه  
 عين وجوده الرابطى حيث  
 قال العرض قام فرجد فعلى  
 هذا ما ذكره الفاضل المحشى  
 ره زائد على ما في الشرح  
 تأمل (س)

البقاء

٦ قيل لم لم يقل الشارح  
 ههنا هذا نصريح بما علم التزاما كما قال في القديم لان هذه الصفات ايضا لازمة للواجب  
 كما كان القديم لازما للواجب باللزوم الخارجى وان قلنا ههنا كثفاء بما ذكر في القديم يرد  
 عليه ان الالتزام في القديم بمعنى انه كلما علم ان صانع العالم واجب الوجود لا يحتاج بعد  
 ذلك الى اقامة البرهان على قدم واجب الوجود فهنا ايضا بعد ما علم ان صانع العالم  
 واجب الوجود لا يحتاج بعد ذلك الى اقامة البرهان على اثبات هذه الصفات فاذا كان كذلك فلا

- يصح إقامة البرهان بقوله لأن بداهة العقل آه (مولوى عبد الرحمن) ١ إشارة الى البحث السابق وأنه نظرا الى معنى الحقيقي للبقاء يلزم التناقض (س) ٢ قوله كما في اوصاف الباري تعالى إشارة الى النقص الاجمالي ويمكن أن يجعل معارضة انتهى تقرير النقص لوصح الدليل على امتناع قيام المعنى بالمعنى للزم اما ان لا يقوم صفاته تعالى بذاته واما ان يكون ذاته منحيزا وكلاهما باطل لأن من المقدمات ان القيام بالشئ \* معناه التبعية في التحيز ويلزم منه ما (١٧٣)

ذكرنا والجواب ان من المقدمات قوله لأن قيام العرض بالشئ \* معناه ان تحيزه تابع لتحيزه وما ذكرتم انما يلزم من الثاني دون الاول وتقرير المعارضة ان يقول قول المستدل قيام الشئ \* بالشئ \* معناه التبعية في التحيز وبداهته بمنزلة دليله باطل لانه لو كان كذلك يلزم ما ذكرنا (فوايد باقية)

٣ اذ الناعت هو الشخص الواصف لكن لما كان الاختصاص ناعنا للناعت على نعت الناعت وصفه بالناعت (س)

البقاء في الزمان الاول منتفى عن نفس الامر بالارة فكيف يتصور ان تكون حقيقة البقاء نفس الوجود في الزمان الثاني قوله ومعنى قولنا وجد كانه قيل كيف يكون البقاء عين الوجود مع انه اثبت الوجود ههنا ونفى البقاء فاجاب بان معنى قولنا اه وفيه ما فيه قوله كما في اوصاف الباري إشارة الى النقص الاجمالي ويمكن ان يجعل معارضة قوله وهو اختصاص الناعت وفي توصيف الاختصاص بالناعت تسامح قوله وان انتفاء الاجسام إشارة الى ابطال قوله ويمتنع بقاء الاعراض بعد تزيف دليله بان الضرورة العقلية حاكمة ببقاها وقد اتفق المحققون على بقاءها وان الفرق تحكم بحت فيه مصادمة البدئية فلا يسمع ما يقال من ان العرض المشاهد يندم ويتجدد مثله الا ان الحس كما لم يميز بين الشئ \* ومثله فظن ان التجدد عين المنقضى قوله وآخر هو سرعة اه يعنى ليسا امرين موجودين في الخارج يقوم احدهما بالآخر

مقابلة الاستدلال على امتناع بقاءه فيقال العرض

مثل الجسم فيبقى كما يبقى الجسم واما نقض جمالي فيقال دليلكم على امتناع بقاء العرض مخالف للمشاهدة وبدئية حكم العقل وما كان كذلك فهو باطل (فوايد باقية) ه اي الفرق

بين بقاء الجسم وبقاء العرض مع انهما مشاهدان بالعقل تحكم بحت (مولوى حسن ره)

٤ وبالجملة انه لوصح هذا الدليل لزم الترجيح بلامرجح اولزم معارضة على بدئية العقل اولزم ان يكون مبطلا لنفسه تأمل باحسن التأمل (مولوى حسن ره) ٧ تمسك اناقلون بقيام العرض بالعرض بان يكون كل واحد من السرعة والبطوء عرضا قائما بالحركة اذ يقال حركة سريعة وحركة بطيئة ولا يقال جسم سريع او بطيء \* الا باعتبار حركته فيكون -

- من الاعراض الاولية للحركة فردة بانه ليس في الحركة السريعة امر ان موجودان هما الحركة والسرعة وكذا الحال في الحركة البطيئة بل للحركة انواع مختلفة في انفسها يقال لبعضها اذا قيس الى بعض آخر سريعة وبطيئة فيكون كل من السرعة والبطؤ حالة اضافية غير موجودة في الاعيان فلم يتم الدلالة على قيام العرض بالعرض (كيستلى) اى لانزاع في وصف الاعراض بالامور الاعتبارية انما الكلام في وصفها بامور موجودة (شرح مواقف) و ايضا انه ليس ما بعد

( ١٧٤ )

بل الموجود ههنا ليس الا الحركة والسرعة والبطؤ امر ان اعتباريان قائمان بالحركة ولا نزاع في جوازه اذ الكلام في وصف الاعراض بالاعراض قوله وبهذا نبين اى بما ذكر من ان هناك حركة واحدة سريعة بالقياس الى حركة وهى نفسها بطيئة بالقياس الى الآخر ظهر ان اختلاف الحركة بالسرعة والبطؤ ليس اختلافا بالذات بل بالعوارض الاضافية الاعتبارية وفي عبارته تسامح قوله لا يختلف بالاضافات يعنى ان اختلاف الانواع ليس الا بالفصول دون الامور الخارجية الاضافية الاعتبارية وفيه انهم اتفقوا على ان انواع الكون الموجود بالاتفاق ليس بالفصول بل بالعوارض الاعتبارية تأمل قوله ولا جسم لانه مركب من الاجزاء العقلية كالجنس والفصل او الوجودية كالمهيولى والصورة او الجواهر الفردة او المقدارية كالأبعاد قوله وذلك اشارة لحدوث اما التركيب فلا احتياجه

ما قاله جمهور المتكلمين من ان لله تعالى مهية كلية صارت شخصا بانضمام الشخص الاعتبارى من غير ان يتركب (منه ره) سم فالنوع والفصل هما النوع والفصل في اصطلاح المنطق فالاختلاف بين مفهوم الانسان ومفهوم الفرس بعد مشاركتها في مفهوم الحيوان بالناطق والصال لبالامور العارضة لزيد وعمرو وغيرهما من افراد الانسان الموجودة في الخارج ولهذا الفرس وذاك الفرس وسائر افراد الفرس الموجودة في الخارج لكون زيد ابا عمرو واوبنه او قبل عمرو

او بعده وانواع الكون الموجود باعاق

العقلاء من المتكلمين والحكماء مثل افراد الانسان وافراد الفرس ليس اختلافها بالفصول فزيد لا يخالف عمرا بالنطاق وانما المخالفة بكون احدهما ابا و ابنا متقدما او متأخرا طويلا او قصيرا الى غير ذلك من الاضافات والاعتبارات فلامنافات بين قولهم اختلاف الانواع ليس الا بالفصول دون الامور الخارجية الاضافية الاعتبارية وبين قولهم اختلاف انواع الكون الموجود الح وقوله تأمل اشارة الى ما بينا من التوفيق (فوايد باقيه) سم وجه التأمل ان المراد من قولهم ان اختلاف الانواع ليس الا بالفصول الانواع الحقيقية وهى الانواع بالمعنى المنطقى والاطلاق الانواع على انواع الكون وهى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق على المسامحة بل هى اشخاص للكون المطلق (فوايد باقيه)

١ وما قيل من ان الجزء الذى لا يتجزى اخفى الاشياء خطابي (منه ره) ٢ اى كل ممكن مباين لذاته فهو حادث عندهم والا فمن الممكنات صفات الله تعالى وليست بمحادثه عندهم (لمحرره) ٣ اشارة ( ١٧٥ )

الى ان الاحتياج اشارة  
الامكان لا الحدوث وجوابه  
ان الاحتياج اشارة الامكان  
والامكان اشارة الحدوث  
عند المتكلمين واما عند  
الفلاسفة فلا فالاولى ان  
يقال بدل الحدوث الامكان  
(س) (٣) اى اللازم  
هو الامكان (منه)

٤ وما يتركب عنه غيره  
وذلك اشارة الامكان (منه)  
ره) ٥ ويمكن ان  
يقال انما وضع التحيز موضع  
المادى لرعاية المقابلة وهى  
قوله ولا جسم (ملا عبد  
الرحمن)

٦ قوله والا لكان الشك  
آه قيل لانهم بطلان اللازم  
نعم يطلق الجوهر عليهما  
حال الشك لكنه ليس  
بطريق الحقيقة بل بطريق  
المجاز باعتبار انهما لو  
وجد اكانا جوهرين (فوايد  
باقية)

٧ وقد يدفع بان المتبادر  
من الوجود فى قولهم اذا  
وجدت الوجود الذى  
يكون منشأ الآثار والافكار

الخارجية وليس هذا الا الوجود الخاص (منه)

٨ قوله هل هي مقبولة فى صناعة التعريف اى فى اسلوب التعريف وطريقته والاستفهام  
لانكار المعطوف عليه وتقرير احد المعطوفين من قوله او المتبادر وقوله او المهمة شائعة آه  
يريد ان الشارح جعل قرينة اعتبار الامكان فى التعريف حال المعرف وهو كونه من الممكنات -

الى الجزء وكل محتاج ممكن وفيه ان اللازم منه هو الامكان  
دون الحدوث الا ان يقال كل ممكن فهو حادث عندهم فالاولى  
اخذ الامكان بدل الحدوث واما التحيز فلان التحيز لا يوجد الا  
مع الحيز والتحيز حادث لما مر من ان ما سوى الله تعالى حادث وما مع  
الحادث فهو حادث وفيه ان هذا مبنى على ان الحيز موجود  
فى الخارج وذلك ليس كذلك على اصل المتكلمين ولان  
التحيز محتاج الى حيز ما والاحتياج اشارة الحدوث وفيه ما  
فيه قوله وجزء من الجسم هذا على ما ذهب اليه المشايخ  
من ان معنى الجوهر ما يتركب عنه غيره لكن بقى ان هذا  
لا يليق لما سيجى من قوله ثم ان مبنى التنزه الى قوله  
لاعلى ما ذهب اليه المشايخ ره قوله او متحيز او الاولى بدله  
ان يقال او ماديا فى عديل قوله مجردا قوله وارادوا به  
يعنى ليس مرادهم بالموجود فى تفسير الجوهر الموجود بالفعل  
والا لكان الشك فى وجود جبل من الياقوت والبحر من  
الزيتى شك فى الجوهرية بل مرادهم به مهمة اذا وجدت  
كانت لافى موضوع هذا هو المشهور وانما زاد قيد الممكنة  
تصريحا للمراد بقرينة انه من اقسام الممكن واليه اشار  
بقوله جعلوه من اقسام الممكن لكن مثل هذه القرينة هل هي  
مقبولة فى صناعة التعريف اولا ولان المتبادر عن عبارة التعريف

- وهذا غير ملتفت اليه في التعريفات وانما يجعل القرينة ما هو في عبارة التعريف كقوله اذا وجدت وهو يدل على زيادة الوجود لان حرف الشرط يدل على انفكاك الوجود عن المهيبة ونفس الشئ<sup>٢</sup> او جزؤه

( ١٧٦ )

لا ينفك عنه وزيادة الوجود يستلزم الامكان وكقوله فان المهيبة شائعة آه وقوله والزيادة يعني زيادة الوجود والمهيبة الكلية عند الفلاسفة من خواص الممكنات فليس وجود الواجب زائدا على المهيبة عندهم لان مهيته عين وجوده الخاص والوجود الخاص جزئي فكذا مهيته وقوله الوجود المطلق زائد على الواجب ايضا يعني ان المراد بقولهم مهيبة اذا وجدت آه الوجود المطلق فاللازم من التعريف زيادة الوجود المطلق وهو كذلك في الواجب والممكن فلا يلزم من ذلك اعتبار الامكان الا ان يقال ان المراد به الوجود الخاص (فوايد) ا قوله وايضا يرد النقض بالجواهر الشخصية يعني انها وان صدق عليها انها اذا وجدت كانت لافي موضوع لكن لا يصدق عليها انها ماهية كلية (فوايد باقيه)

زيادة الوجود على المهيبة اذ المهيبة شائعة فيما وقع في جواب ما هو وما وقع في الجواب لا يكون الا كلياً ولهذا قيل لفظ المهيبة يدل على الكلية بالالتزام والزيادة والمهيبة الكلية عندهم من خواص الماهيات الممكنة لكن بقي ان الوجود المطلق زائد في الواجب ايضا وما هو عينه هو الوجود الخاص وايضا يرد النقض بالجواهر الشخصية قوله<sup>١</sup> واما لو اريد بهما يعني لو فسر الجسم والجوهر بالقائم بذاته او الوجود لافي الموضوع فالمانع ح من الاطلاق عدم ورود الشرع به دون عدم صحة المعنى في حقه تعالى (واعلم) انه ذهب الكرامية الى اطلاق لفظ الجسم عليه تعالى بمعنى القائم بذاته وبعضهم بمعنى الوجود واستعمال الجوهر بمعنى الموجود القائم بذاته وبمعنى الذات والحقيقة اصطلاح شائع فيما بين الحكماء كذا في شرح المقاصد قوله<sup>٢</sup> فانما يمتنع اما سمعا فلعدم ورود الشرع به واما عقلا فلا يهاجم بما عليه المجسمة من كونه جسما بالمعنى المشهور وبما عليه النصارى من انه جوهر واحد له ثلثة اقانيم قوله<sup>٣</sup> مع تبادل الفهم اشارة الى المانع العقلي قوله<sup>٤</sup> وذهب المجسمة الى انه كانه قيل لم قلتم ان الجسم والجوهر لا يطلق عليه تعالى والحال ان المجسمة والنصارى يطلقونه عليه

عليه

٢ جمع اقنوم بمعنى الصفة  
يعنى ان النصارى اثبتوا له تعالى ثلاث صفات الوجود والعلم والحياة ويسمون الوجود ابا والعلم ابنا والحياة روح القدس سمع

٣ اي ثلثة اصول العلم والقدرة والحياة (منه ره)

١ بان يكون معطوفا على قوله تبادر الفهم ويكون مجرورا اشارة الى مانع آخر  
عقلى يعنى لو اطلقوا الجسم او الجوهر عليه تعالى فذهب الوهم الى انهم مثل الجسمنة  
والنصارى يقولون بهما بالمعنى الذى يجب تنزيهه تعالى عنه او اشارة الى وجه تبادر  
الفهم الى المركب ( ١٧٧ )

والتحيز (س)

٢ هذا الجواب منعى

(منه ره)

٣ وهذا الجواب تسليسي

لكنه مزيف (منه ره)

٤ كما يقال ان الله تعالى

خالق كل شىء ولا يقال

خالق القردة والخنزير (منه

رحمه الله)

٥ قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم اذا قاتل احدكم

فليجنب الوجه فان الله

خلق آدم على صورته قال

السيد فى حواشيه على

المسكوة قوله خلق آدم على

صورته الضمير راجع الى

آدم اى خلقه على صورته

التي كان عليها من مبدأ

فطرته الى منقرض عمره

لم يتفاوت ولم يتغير

هيئته بخلاف سائر الناس

فان كل واحد منهم اولا

نطفة ثم يكون علقه ثم

مضغة ثم عظاما واعصابها

عارية ثم عظاما واعصابها

مسكوة ثم لحما ثم حيوانا

محيا في الرحم لا يأكل

عليه تعالى وفيه احتمال آخر كما لا يخفى قوله فان قيل

اشارة الى النقض الاجمالى قوله قلنا بالاجماع اشارة الى منع ورود

الشرع مستندا الى الاجماع قوله وقد يقال لعل هذا

جواب عن النقض بطريق المعارضة دون المناقضة فلا ينجبه

ان رده بقوله وفيه نظر كلام على السند بطريق المنع وهو

غير موجه على قانون التوجيه قوله وفيه نظر اذ

الترادف ممنوع وعلى تقدير التسليم فالأذن باحد المترادفين

او الملزوم ليس اذنا بالمترادف الآخر او اللزوم اذ قد يكون

فيه ايها ما لا يليق بذاته تعالى فالامر فيه توقيفى فالأذن

من صاحب الشرع واجب على ما ذهب اليه الاشعري واما

على مذهب اليه المعتزلة والكرامية انه اذا دل العقل على ثبوت

معنى من المعانى لذاته تعالى صح اطلاق ما يدل عليه من

الالفاظ من غير توقف على الأذن من الشارع ووافقهم القاضى

ابوبكر الباقلانى منا لكن اشترط ان لا يكون لفظا موهما بما

لا يليق بذاته تعالى قوله اى ذى صورة وما ورد فى الحديث

من ان الله تعالى خلق آدم على صورته مأوّل بانه خلق على

صورة اختارها واحبها من بين الصور كما يقول السلطان اجلس

فلانا على سريرى وان لم يجلسه على سرير نفسه ولكن

ملا احمد على شرح العقائد ١٢

ولا يشرب بل يتغذى من عرق كالنبات ثم يكون مولودا رضيعا ثم طفلا مراهما ثم شابا

ثم كهلا ثم شيخا ويحتمل ان يرجع الضمير الى مضروب يعنى فليجنب المضروب فانه مجمع

الحاسن والادراكات والحواس وخلق آدم على تلك الصورة فلانضربه تكريرا بصورة آدم

عليه السلام (آخوند شيخ رحمه الله)

(١) وهذا التوجيه بوجه اشتراك صفة الواجب مع صفة آدم معنى وكون صفة آدم من جنس صفته تعالى والتحقيق ان اطلاق العلم مثلاً على صفته تعالى وصفه المخلوق بمجرد الاشتراك اللفظي (آخوند شيخ ره) ١ ويحتمل ان يرجع الضمير الى الله تعالى ويكون الاضافة تشريفاً وتكريماً كالاضافة الى بيت الله وناقته الله ويكون المعنى خلق آدم على صورة اختارها وجعلها

( ١٧٨ )

على ما اختاره واحب من بين السرائر او انه خلق على صفاته من العلم والقدرة والارادة وغير ذلك قوله ٢ واحاطة الحدود والجمع باعتبار المواد اذا احاطة الحد الواحد كافي وجود الشكل كما في الكرة قوله ٣ اي ذى عدد وكثرة من جهة الاجزاء واما الكثرة من جهة الصفات فغير ممتنع بل واقع قوله ٤ وباعتبار انحلاله اليها متبعضا ومتجزيا قال الفاضل المحشى ره لكن يعتبر في التجزى كون ما اليه الانحلال مامنه التركيب بخلاف التبعض تم كلامه اقول ذلك معتبر في الانحلال اذ هو عبارة عن بطلان الصورة وزوالها بخلاف التبعض والتجزى فانه بمعنى مطلق الانقسام وقد يقال في الفرق ان ذات التجزى ان لم يكن له اجزاء بالفعل فلا يسمى مركباً وقد يسمى متبعضاً ومتجزياً من حيث انه قابل للانقسام وان كون الاجزاء ذات المقدار والوضع معتبر في التبعض دون التركيب قوله ٥ اي المجانسة بالمعنى العرفي وهو المشاركة في الجنس المصطلح واما الماهية بالمعنى اللغوي هو المجانسة بمعنى المشاركة في الجنس بالمعنى اللغوي وقد يعد الانسان جنساً لشاركة زيب وعمره في الانسانية واليه اشار بقوله والمجانسة يوجب التمايز بفصول

نسخة من بين مخلوقاته اذ ما من موجود الا وله مثال في صورته ولذلك قيل الانسان عالم اصغر ثم ان جميع محاسنه ومظهر لطائف الصنع فيه هو الوجه فبالمرى ان يحافظ ويتحرز عما يشوبه ويقبحه فلا يضرب عليه انتهى (آخوند شيخ ره) ٢ كاختلال الجسم المركب الى العناصر التي هو منها (مولوى عبد الرحمن) ٣ كاختلال مقدار معين من الماء مثلاً الى مقدارين معينين تبعض وليس بتجزى لان تركيب الماء المذكور ليس من المائتين المذكورين (مولوى عبد الرحمن) ٤ فيلزم على الشارح ان يعتبر في التبعض كالتجزى الانحلال الى ما منه التركيب (منه ره) ٥ ومنشأ عمله على المصطلح دون اللغوي ما سيأتى من قوله ولا يشبهه شئ (منه ره) ٦ اعلم ان الماهية مشتقة عما

هو حذفت الهاء والواو وعوضت عنهما الياء النسبة كما ان الماهية مشتقة عما هو حذفت الواو وعوضت عنها الياء المشددة وعلاقة النسبة وقوعه في جواب ما هو عن السؤال بما هو (منه ره) ٧ ولذا حمل الشارح المجانسة على المشاركة في الجنس المصطلح دون اللغوي (منه ره) ٨ اي الى كون المجانسة بالمعنى العرفي لا اللغوي (س)

١ دفع سؤال مقدر تقريره ان المراد المجانسة بالمعنى اللغوى وقول الشارح لا يشير الى المجانسة  
بالمعنى العرفى لان المراد بالفصل مطلق المميز بان يتناول الشخص والتعنين اجاب بقوله  
الفصل آه (س) ٢ انت خبير بان مقص الفاضل المحشى ره الاعتراض على المص  
والشارح فرده على الفاضل المحشى بكلام الشارح كما يشعر به قوله واليه اشار بقوله  
والمجانسة آه ليس على ما ينبغي والا قرب ما ذكره الفاضل البحر ابادى من ان كون المعتبر  
فى المهية الجنس اللغوى ( ١٧٩ )

لا المنطقى فى حيز المنع الى  
ان يصح النقل انتهى كلامه  
لكن لو كان فرض الفاضل  
المحشى ره المنع فلا يتوجه  
عليه الكلام فافهم (المولوى  
قاسم ره) ٣ الاولى ان  
يقال بدل قوله لا المنطقى لا  
المصطلح (منه ره) \* والى  
ان المهية مشتق عما هو  
(منه ره) ٤ والمزاج  
كيفية متوسطة بين الحرارة  
والبرودة والرطوبة واليبوسة  
فيكون جنس هذه الكيفيات  
الاربع (س)

٥ قيل ان الشكل هيئة  
يكون من احاطة خط او  
خطوط وهذا لا يتصور فى  
الجوهر الفرد والله تعالى  
ليس بقادر على المتغيرات  
فكيف يصح هذا الكلام من  
الشيخ الاشعري والجواب  
ان المستنع ان يكون الخط  
فى نفس الجوهر فليكن

آه وحمل الفصل على مطلق المميز بان يتناول الشخص  
والتعنين ايضا تعسف وقوله لان معنى قولنا اشارة الى بيان  
النسبة بين المعنى الاصلى للماهية وبين المعنى العرفى فلا يرد ما  
قال الفاضل المحشى ره لكن يرد ان يقال المعتبر فى المهية هو  
الجنس اللغوى لا المنطقى وهم يعدون البشر جنسا فلا يلزم  
التركيب تم كلامه هذا على اصل المتكلمين اذ هم يثبتون  
للواجب تعالى حقيقة نوعية بسيطة من غير لزوم التركيب  
فى ذاته تعالى واما على اصل الفلاسفة فالواجب تعالى منزه  
عن المهية بالمعنى اللغوى لاستلزامه التركيب مطلقا فكل  
شخص له مهية سوا\* كانت نوعية او جنسية فهو مركب عندهم  
وهو قريب الى التحقيق قوله وتوابع المزاج والتركيب  
هذا بطريق جرى العادة واما على مقتضى التحقيق فلا يتم  
على اصل الشيخ الاشعري اذ الواجب تعالى على رأيه قادر  
على ان يخلف الشكل فى الجوهر الفرد من غير احتياج الى  
المزاج والتركيب قوله عن نفوذ بعد متوهم او متحقق فى

\* ١٢

فى حيزه وهو السطح المحيط به حتى يحصل بالخط الواحد الشكل المدور واما غير المدور  
فلا يتصور فى الجوهر الفرد اذ لابد فيه من الزاوية فلا بد وان يكون جزء من المحيط فيها جزء آخر منه  
فى غيرها فيلزم التجزى هـ (فوائد باقية) ٦ البعد عبارة عن امتداد موهوم عند  
المتكلمين او محقق عند الفلاسفة قائم بالجسم البتة عند المشائين او قائم بنفسه ايضا  
عند الفالسين بان المكان عبارة عن بعد موجود ومجرد فمنهم من احال خلوه عن الشاغل  
ومنهم من جوز ذلك وهم قائلون بوجود الحلاء والمتكلمون وان جوزوا الحلاء لكنهم لا يقولون -



- بوجوده بل يجعلون عدما

محضاً محصوراً بين حاصرين  
ولهذا يفسرونه بكون  
الجسمين لا يتلاقيان ولا  
يكون بينهما ما يلاقيهما  
فقد ظهر لك ماقررناه ان  
في عبارته جزالة (مولوى  
كيسنلى ره)

١ والظاهر هو المطلق اذ  
لا قائل بكون البعد المادى  
مكاناً ولا يطلق البعد على  
السطح الباطن الذى  
يسمونه المكان عند المشافين  
(منه ره)

٢ كما يقتضيه العدل وفيه  
تأمل (منه ره)

٣ وهو خلاف مذهب  
المتكلمين لان الحيز عندهم  
هو الفراغ المتوهم آه (س)  
ع وقد يقال فى ابطال كونه  
مساوياً وناقصاً وزائداً انها  
من خواص المقادير  
والاعداد (منه)

٥ اى على صحة هذا  
الدليل (منه ره)

٦ فلا يلزم على تقدير  
ان ينقص عن الحيز تناهيه  
كما فى الجوهر الفرد فانه  
متحيز وليس بمتناه لان  
التناهى من صفات الكم  
بالذات او بالغير متصلاً  
كان او منفصلاً وليس  
الجوهر الفرد بكم (مولوى  
عبد الرحمن)

بعد آخر كذلك ومعنى النفوذ تطابق البعد بين المتوهمين  
او المتحققين تطابقاً بالكلية فقوله متوهم او متحقق متعلق بالمجموع  
او بالثانى كما هو الظاهر واما نفوذ المتوهم فى الموجود  
وبالعكس فمحتمل عقلى لم يذهب اليه احد والظاهر ان هذا  
مذهب اصحاب الخلاء واما على مذهب اصحاب السطح  
فالتمكن عبارة عن ملاقات الطرف بالطرف الاخر من غير  
ملاقات الاعماق قوله يسمنه اى البعد الثانى متوهماً كان  
كما عند المتكلمين او متحققاً كما عند افلاطون وتبعه قوله  
والبعد اى البعد الذى يسمنه المكان او مطلقاً قوله  
التمكن اخص هذا على مذهب المتكلمين واما على مذهب  
الحكماء فهما مترادفان قوله لان الحيز وما مر من ان الحيز  
عند المتكلمين هو الفراغ تفسير الحيز بمعنى المكان دون  
الحيز المطلق قوله فيلزم قدم الحيز نوعاً او شخصاً لا متناهي التعيز  
بدون الحيز واللازم باطل اما ثبت حدوث سوى الله تعالى وصفاته  
نوعاً او شخصاً ومبناه على ان الحيز موجود لا متوهم قوله فيكون محلاً  
للحوادث لان الكون فى الحيز من الموجودات الخارجية عند المتكلمين  
قوله فيكون متناهياً واللازم باطل اذ التناهى من خواص  
المقادير والاعداد وهما من خواص الاجسام وفى كون الاعداد  
من خواص الاجسام تأمل (واعلم) ان هذا مبنى على بطلان  
كونه تعالى جزءاً لا يتجزى لما مر ولانه اخس الاشياء واحقرها  
وعلى وجود الحيز وتناهى الابعاد والا فيجوز ان يكون  
الناقص جزءاً لا يتجزى وان يكون المساوى مساوياً للحيز  
ومتدا الى غير النهاية قال الفاضل المحشى ره نعم يلزم

١ قيل ان انتفاء الزيادة والنقص انما يستلزم التجزى على التبادر ان ما ينتفيا عنه معدوم او مجرد ولكن فرضه متعيزا يستلزم كونه موجودا ماديا بانتفاء الامرين يوجب تساوى الاجزاء فيلزم التجزى قيل الترديد ( ١٨١ )

بين الامور الثلاثة ليس باعتبار المعنى الحقيقي للحيز ليرد انه لا يتصور الزيادة والنقصان بل باعتبار المعنى العرفي له وهو ما ينسب اليه الشئ بواسطة لفظة في كما يقال الماء في الكوز وزيد في المسجد وعمر في الكرسي فالما مساو لداخل الكوز وزيد انقص من المسجد وعمر ازيد من الكرسي (فوايد بافيه)

٢ وفيه تأمل (منه ره) ٣ وانست خبير اذا كان غير متناه يكون متجزيا فيكون المساوى له متجزيا ايضا وقد نقل عن الفاضل الجندى على قوله لا يستلزم التجزى وفيه تأمل (لهولوى قاسم ره)

٤ وفيه مامر غير مرة ان الاحتياج المنافي للوجود هو الاحتياج في الوجود وهذا الاحتياج في الحيز (لهولوى قاسم ره)

٥ ولاخفاء في الامتناع ووجود شئ بدون الشئ لا يوجب توقفه عليه وما هو

المستحيل هو التوقف (منه ره) ٦ قال قدس ره في حواشيه على شرح حكمة العين معية الشئ بالزمان عبارة عن ظرفيته له واذا كان مع ذلك الوقت كان فيه هذا لعل الامر بالنامل لذلك تأمل (تحرير) ٧ والاول مستلزم للثاني دون العكس (منه ره)

التجزى ح تم كلامه وفيه ان التساوى بمعنى عدم الزيادة والنقصان لا يستلزم التجزى ولو قال التحيز لا ستلزامه الاحتياج ينافي للوجود لكان اسلم واخصر قوله اما حدود اطراف للممكنة او انفسها اذ الجهة قد يطلق على منتهى الاشارة الحسية المستقيمة وقد يطلق على مقصد المتحرك بالمحصل فيه او القرب اليه فعلى الاول يكون عبارة عن نهاية البعد الذى هو المكان وعلى الثانى ليس الانفس المكان قوله ولا يجرى عليه زمان آه يعنى ان وجوده ليس زمانيا بمعنى انه لا يمكن حصوله الا في زمان كما ان معنى كونه مكانيا انه لا يمكن حصوله الا في مكان قوله والله تعالى منزّه عن ذلك اذ ليس في ذاته تجدد ما وتغير ما تدر يجبا كان او دفهيا حتى يقدر بالزمان وينطبق عليه او يتعلق بالآن الذى هو طرف الزمان فما لا تغير فيه اصلا لا تعلق له بالزمان قطعا نعم وجوده تعالى مقارن للزمان وحاصل معه واما انه زمانى او آنى واقع في احدهما فكل لا وبين المحصول فيه وبين المحصول معه بون بعيد تأمل قوله فلم يبال بتكرار الالفاظ المترادفة كالمتبعض والمتجزى قوله والتصریح بما علم ضمنا لما انه آه لما علم انه واجب علم انه قديم ولما علم انه ليس بجسم علم انه ليس بمصور ولا محدود ولا متناه ولا موصوف بالكيفية ولما

اقيل بل النزاع في صحة اطلاق هذه الالفاظ على الله تعالى فاذا انتفى المعنى اللغوي منه  
لا يصح اطلاق هذه الالفاظ عليه وايضا ما يمتنع التغاير اعم من المعنى العرفي وانتفاء الاعم  
يستلزم انتفاء الاخص وكذا ما يتركب منه غيره اعم من المعنى العرفي وما يتركب هو عن  
غيره من المعنى العرفي ( ١٨٢ )

للجسم (فوايد)

٢ ولا يخفاء في ان الجزء  
من الاجزاء لا يخ من ان يكون  
بالنسبة الى الوجود الخارجي  
واجبا او ممكنا فعلى الاول  
يلزم تعدد الواجب وعلى  
الثاني امكان المجموع  
فيلزم الحدوث والنقص  
(منه ره)

٣ فيه ان كون الواجب  
كذلك اول المسئلة ومحل  
النزاع ههنا ليس الا ذلك  
فيلزم المصادرة فتأمل  
(منه ره)

٤ قوله والنقض بالهوى  
الى قوله ما نحن فيه ويمكن  
الجواب بان الدليل على  
مذهب المتكلمين وهم  
انكروا الهوى ثم ان  
الحكماء قالوا بان الجسم  
البسيط كالماء والنار او  
التراب او الهواء متصل  
واحد بالذات وانما الانفصال  
بسبب العارض واما ان  
الهوى في زيد عين  
الهوى في عمرو فهو  
ظاهر البطلان ولو اريد

علم انه واحد علم انه ليس بمعدد ولما علم انه ليس  
بمتبعض علم انه ليس بمركب قوله من ان معنى العرض  
فيه ان النزاع فيما هو المتعارف من معاني هذه الالفاظ دون  
المعنى اللغوية قوله بصفات الكمال اذ من جملة صفات  
الكمال هو الوجوب قوله يلزم النقص والحدوث اذ من  
جملتها الوجوب فاذا لم يتصف بالوجوب يلزم الاتصاف  
بالامكان وهو معدن كل نقص وحدوث ويرد عليه ان عدم  
الاتصاف بالصفات الكاملة بمعنى رفع الانجاب الكلى لا  
يستلزم عدم الاتصاف بالوجوب حتى يلزم النقص والحدوث  
وايضا ان عدم اتصاف الاجزاء بها لا يستلزم عدم اتصاف  
المجموع من حيث هو مجموع والنقص انما يلزم لو لم يتصف  
المجموع ايضا وقد يدفع بان عدم الاتصاف بصفة من صفات  
الكمال دليل على عدم الاتصاف بالوجوب اذ هو معدن كل كمال  
ومبعد كل نقصان ولا شك ان عدم اتصاف جزء من الاجزاء  
بالوجوب يستلزم عدم اتصاف المجموع من حيث هو مجموع  
به اذ امكان الجزء يوجب امكان الكل فيلزم النقص قطعاً  
قوله فيلزم اجتماع الاضداد وذلك باطل والنقض بالهوى  
العنصري بانها شخص واحد في جميع العنصرات مع انها

متنصف

ان مجموع الهويات في العالم بحيث لا يشذ شخص واحد فليس المجموع متنصفاً بالاضداد  
بل المتنصف بكل ضد هو قطعة منها ولو اريد ان الهوى في شىء من اجزاء العالم لم يكن  
بعينها هوى في شىء آخر قبله وفي ثالث بعده وفي رابع وهلم جرا فنقول ان هذه الهوى  
لم يتصف بالاضداد في زمان واحد وانما يتصف بكل في زمان آخر (فوايد باقيه)

١ وهى مستوية الاقدام الى قوله تأمل فنقول هذا القول استدلال على ان الذات ليست  
بمتحققة لانه يدل على ان نسبة الجميع اليها سواء فالمنع منع للاستواء في افادة المدح وسنده  
ان صورة الانسان يفيد ( ١٨٣ )

المدح وصورة الذئب او  
الفردة يفيد النقص وكذا  
ريح المسك يفيد المدح  
وريح الفاذورات يفيد  
النقص ففي كل من الصور  
والكيفيات توجد افادة  
المدح والنقص (قواعد)  
٢ قوله كما في صفاته تعالى  
قياس مع الفارق لان نفس  
الصفات توجب المدح  
ونفايضا توجب النقص  
فنسبته الى الله تعالى اقوى  
من نسبة نفايضا (قواعد  
باقية) ٣ قوله لا يدل  
على ثبوت هكذا في اكثر  
النسخ وفي بعضها لا يدل  
على عدم ثبوتها اما الثانى  
فظاهر واما الاول فوجهه  
ان الضمير في عليها وثبوتها  
الى الصور والكيفيات  
فاريد بالضمير الاول طائفة  
منها وبالضمير الثانى طائفة  
اخرى منها اضداد الطائفة  
الاولى فيكون في الكلام  
استخدام (قواعد باقية)  
٤ قوله فيكون حادثا فيه  
انه يجوز ان يكون المخصص  
موجبا لامختارا حتى يكون  
الاثر حادثا هذا يدل على  
ان اثر الموجب لا يكون

متصفا بالاضداد مدفوع بانها موصوف بالتبع وما هو الموصوف  
بالحقيقة هى الصورة المتعددة والكلام في الموصوف بالذات  
وايضا ان الهيولى متعيز فكل ضد في محل غير محل الاخر  
بخلاف ما نحن فيه قوله وهى مستوية الاقدام وقد يمنع  
المساواة فيجوز ان يكون المخصص ذاته كما في صفاته تعالى  
وعدم دلالة المحذرات عليها لا يدل على عدم ثبوتها في  
نفس الامر تأمل قوله فيكون حادثا فيه انه يجوز ان  
يكون المخصص موجبا لامختارا حتى يكون الاثر حادثا قوله  
بخلاف مثل العلم اشارة الى جواب دخل مقدر كانه قيل ما  
ذكرتم يجرى في الصفات ايضا قوله لانها تمسكات ضعيفة  
كما لا يخفى بادنى توجه وقد اشرنا الى البعض من الضعف  
فتوجه قوله والجواب ان ذلك يعنى ان الحكم بان كل  
موجودين فرضا هو اما متماسان او متباينان في الجهة حكم  
وهى يتبادر اليه قياسا للمعقول على المحسوس ولا عبرة  
بحكمه في المعقولات ولو قيل ان الوهم لا يدرك الا المعانى  
الجزئية فكيف يحكم على المعقول بحكم المحسوس قياسا  
للمعقول عليه ولا شك ان ذلك فرع تعقل المعقول قلنا معنا  
ان العقل باستعمال آلة الوهم يحكم على المعقول بحكم  
المحسوس بخلاف العقل الخالص فانه يمنع الحصر المذكور  
وهو يكذبه ولا يحكم على المعقول بحكم المحسوس قوله

حادثا وهو باطل لان نقل بدن زيد يوجب سقوطه ان اخذ تحته وكل من المؤثر  
والاثر حادث فالاولى كان ان يقول يجوز ان يكون المخصص قد يما موجبا (قواعد)

١ قوله سلوكا آه اى هذا التأويل السلوك سبيل الذى هو الاحكم وهذا السبيل الاحكم  
يوافق بالحصر الذى وقع على الراسخون من بعض القراء قوله تعالى وما يعلم تأويله الا  
الله والراسخون فانه عطف  
( ١٨٤ )

والادلة القطعية الخ يعنى ان الدليل العقلى اذا عارض  
الدليل النقلى وجب تأويل النقلى او التفويض اذ العقلى  
مرجع لانه اصل كما بين فى موضعه قوله للطريق الاسلام  
الموافق للوقف على الا الله فى قوله تعالى وما يعلم تأويله  
الا الله قوله صحيحة مطابقة لما يفيد الادلة القطعية من  
التنزيهات جمعا بين الدليلين قوله بضبع الفاصرين  
الضبع العضد قوله للسبيل الاحكم الموافق لعطف قوله تعالى  
والراسخون فى العلم على الله قوله الاتحاد فى الحقيقة  
النوعية وهو المعنى العرفى المصطلح قوله فظاهر اى عدم  
المماثلة بهذا المعنى بين الواجب وغيره ظاهر لاستلزامه  
تعدد الواجب بل تركبه المنافى للوجوب بمقتضى التحقيق  
وان منع المتكلمون لزوم التركيب فى المجانسة والاتحاد فى المهية  
النوعية كما مر الاشارة اليه ولا يبعد كل البعد ان يقال ان  
قول المص لا يشبهه شىء يؤيد حمل المهية فيما سبق على  
المعنى العرفى كما حمل الشارح عليه ثمة تأمل قوله  
اى يصالح كل منهما لما يصالح له الآخر ولو فى شىء يؤيده  
قوله ولا يسد مسده فى شىء وانما اتى بلفظ كل تنبيها على  
ان المعتبر هو سد كل من الطرفين مسد الآخر لاسد احد  
الطرفين كما يوهمه قوله بحيث يسد احدهما مسد الآخر  
قوله بحيث لامناسبة بينهما حتى ان الاشتراك بينهما لفظى

على الله اى لا يعلم تأويل  
مثل هذه الايات المتشابهات  
الا الله والراسخون اى  
العلماء الكاملين  
( عبد الرحمن )

٢ وفيه بحث لان هذا اذا  
كان الوجوب مقتضى الحقيقة  
النوعية واما اذا كان  
التشخيص فلا ( منه ره )

٣ اعلم ان المماثلة بمعنى  
المشاركة فى وصف جنس  
تحت انواع اربعة المتشابهة  
وهى المشاركة فى بعض  
الافصاف والمساكلة وهى  
المشاركة فى الهيئات  
والمساوات وهى المشاركة  
فى المقدار والمضافات  
وهى المشاركة فى النسبة  
والمماثلة بمعنى المشاركة  
فى جميع الافصاف المعرفة  
بما يقوم احدها مقام  
الآخر ويسد مسده فيدخل  
فيها الانواع الاربعة وطول  
الاجزاء فى الكل ( شرح )

ع فان حقيقته وجوب  
الوجود وبرهان التمانع  
قد ابطال تعدد الواجب  
( فوائد باقية )

كما  
ه اذ لو حملت على المعنى اللغوى يلزم استدراك قوله  
ولا يشبهه شىء كما لا يخفى ( س )

١ فوجود كل شيء هو نفس ماهيته فكما لامشاركة في نفس ماهية الشيء فكذا لا مشاركة في وجوده (فوايد باقيه) ٢ اجيب بانه يفهم من هذا ان للعلم وجودا عند بعض من المتكلمين ويجوز ان يكون الاشعرية (منه ره) ٣ اي لو قلنا ان العلم صفة للواجب فيكون ح موجودا (١٨٥)

(عبد الرحمن)

٤ ثم توهم العينية باعتبار ان الحاصل ان كان صفة لله تعالى كان صفة لكن المراد في جانب الجزاء محض الصفة بدون العرضية وفي جانب الشرط مطلق الصفة بلا اعتبار المحض وايضا الجزاء مجموع الامور الخمسة لا كل واحد واحد (فوايد باقيه)

٥ اقول المتفرع عليه قوله العلم منا موجود عرض الى قوله الى الابد ففي هذه الجملة تصریح بان علمنا موجود فقد علم من ذلك المشاركة في الوجود فلزوم المماثلة بين العلمين بوجه من الوجوده وهو هذه المشاركة وقوله اشتراك الوجود لفظي فوجود كل شيء هو نفس ماهيته فكما لامشاركة في نفس ماهية الشيء فكذا لامشاركة في وجوده (فوايد باقيه)

٥ اذ قد علم من المتفرع عليه المشاركة في الوجود

كما قيل قوله موجود وعرض وعلم محدث ولفظ العلم مقم والاولى تركه ويرد عليه انه لا وجود للعلم في الخارج عند كثير من المتكلمين قوله وينجد في كل زمان كما هو مذهب الشيخ الاشعري قوله فلو اثبتنا العلم آه وحق العبارة ان يقال ان العلم صفة قوله لكان موجودا في الخارج وفيه ان مجرد اثبات كون العلم صفة لله تعالى لا يستلزم كونه موجودا اذ صفة الذات قد يكون اعتبارية تأمل قوله وصفة وفيه شائبة كون التالي عين المقدم تدبر قوله فلا يماثل علم الخلق بوجه من الوجوه وفي تفرعه على ما فرغ عليه تأمل قوله واجب الوجود اي لذات الموصوف بمعنى الاستغناء عن غير الذات قوله وقد صرح حيث جعل عدم اشتراك العلم في جميع الاوصاف المذكورة مع الاشتراك في بعض منها كالوجود مستلزما لعدم تماثلها حيث فرع بقوله فلا يماثل علم الخلق قال الفاضل المحشى يرد عليه ان هذا التصريح يناقض قوله فلا يماثل علم الخلق اذ يفهم منه ان الاشتراك في بعض الوجوه كاف في المماثلة ثم كلامه والجواب ان معنى قوله فلا تماثل علم الخلق بوجه من الوجوه انه

الا ان يقال اشتراك الوجود لفظي (منه ره) ٤ ان قيل جعل الاشتراك في البعض مع الاشتراك في جميع الاوصاف المذكورة لعدم التماثل لا يدل على ان لابد في التماثل من الاشتراك في جميع الاوصاف بل يدل على ان لابد من الاشتراك في الوصف الزائد على الواحد كما لا يخفى (فوايد)

١ حاصله انه لا يمكن اثبات المماثلة بينهما بوجه من الوجوه وفيه ما لا يخفى (منه ره)  
 ٢ قوله لكن بقى حديث التفريع يعنى اذا اريد ذلك المعنى لا يكون قول صاحب البداية  
 العلم منا موجود الى قوله بوجه من الوجوه تصريحاً بان المماثلة لا يكون الا بالاشتراك في  
 جميع الاوصاف وهذا كلام مبنى على ما فهم من معنى كلام الشارح وليس المعنى ذلك  
 (فوائد باقية) ٣ ولا خفاء في ان الظاهر هو المخالفة وما ذكره تأويل (منه رحمه الله)  
 ٣ والجواب ان المراد  
 ( ١٨٦ )

ليس لاثبات المماثلة بين العلمين وجه اصلاً او يراد  
 بالوجه الوجه الذى تحقق المماثلة لا الوجه مطلقاً  
 وقد يقال فى الجواب ان الفرض منه نفى المماثلة  
 بابلغ وجه لكن بقى حديث التفريع تأمل قوله وقال  
 الشيخ بطريق المعارضة قوله وما يقوله من تمتة كلام الشيخ  
 الى قوله والظاهر قوله والظاهر انه لا مخالفة هذا توفيق  
 من جانب الشارح ره بين قول الاشعري وبين اهل اللغة  
 بان مراد الشيخ الاشعري بالمساواة من جميع الوجوه هي  
 المساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة كالكيلى فمعنى المماثلة  
 فى الكيل هي المساواة من جميع الوجوه المتحققة فى الكيل بقى  
 انه ان اريد بجميع وجوه الكيل جميع الوجوه مطلقاً اى وجه  
 كان قباطل بالضرورة وان اريد به الجمع المعين فلا بد من بيانه  
 اولا حتى يتكلم به ثانياً وقد يقال ان هذا معين ومعلوم  
 باطلاق العادة وفيه محل بحث بعد قوله كالكيلى مثلاً بان  
 لا يكون الكيل الذى قيل به احدهما اكبر او اصغر من

بالظاهر الظاهر بحال لم  
 دون الظاهر من العبارة  
 (منه رحمه الله)

٤ لجواز ان يكون الكيل الذى  
 قيل به هذا من الخشب  
 والاخر من غيره وغير ذلك

٥ اى بطريق جرى  
 العرف والعادة (منه ره)  
 \* بطريق العرف والعادة  
 (منه ره)

٦ واحد لا معلوم كما  
 قيل (منه رحمه الله)

٧ فلو قيل ان قوله مثلاً  
 مستدركة لان الكاف يفيد  
 معناه قلنا ايراد قوله مثلاً  
 ان مثبت المماثلة ليس  
 مقصوراً بمدخول الكاف  
 اعنى الكيل بل المراد ان  
 مثبت المماثلة كالكيلى ونحوه  
 فافهم (منه رحمه الله)

٨ قوله بان لا يكون

الذى  
 الكيل الذى قيل به احدهما الخ اقول المماثلة فى الكيل ان يكال المنطقتان بهذا  
 الكيل المشخص المعلوم لا بان يتكيلاً مطلقاً لان المستوى انما هو الفرد المشخص من الكيل  
 دون مفهوم الكيل واما المساواة فى الكيل فهي ان يتساويا فى الامور المعارضة على هذا  
 الكيل من الامور التى ذكرنا فى تحرير كلام الشارح فاذا كان ما يكال له احدى المنطقتين  
 اكبر من الاخر لم يكن المستوى مفهوم الكيل لا فرد مفهوم منه وهذا باطل فالاكبرية  
 والاصغرية ليستا من وجوه ما يتماثل به المنطقتان بل من وجوه مفهوم الكيل (فوائد باقية)

الذى كيل به الآخر وان كان احدهما من الخشب والآخر من الذهب او الفضة الى غير ذلك وبان لا يكون احدهما بالارتفاع والآخر بالسطح الى غير ذلك من الامور المعلومة بطريق العرف والعادة تأمل قوله وعلى هذا اى على ان المراد بالمساواة المساواة من جميع الوجوه فيما به المماثلة قوله ومساواتهما من جميع الوجوه سواء كان جميع الصفة التى بها المماثلة اولا والتخصيص بالاول ليس على ما ينبغى تأمل قوله برفع التعدد ويحتمل اى يراد به الاشتراك فى جميع الاوصاف الكلية قوله فكيف يتصور التماثل اذ التماثل فرع التعدد والتغاير بالذات قوله ولا يخرج عن علمه وقدرته اشار به الى انه عالم بعلم زائد وقادر بقدره زائدة على ذاته تعالى كما هو مذهب الحق ولا خفاء فى ان ظاهر عبارته مشعر بان كل ما يتعلق به العلم يتعلق به القدرة وذلك ليس كذلك ونخصيص الشئ بالموجود بل الموجود الممكن لا يجدى نفعا اذ الذات والصفات مما يتعلق به العلم دون القدرة اذ القدرة من جملة الصفات تأمل قوله واقتفار الى مخصص خارجى اذ الاحتياج الى ما يستند الى الذات ليس نقصا ومستحيلا قال الفاضل المحشى يرد عليه انه يجوز ان يكون بعض الامور غير قابل لتعلق العلم كالممتنعات بالنسبة الى القدرة ثم كلامه ورد بان المقتضى لعلمه وقدرته نفس ذاته وللمعلومية ذوات المعلومات وللمقدورية هو الامكان المشترك بين الكل ولو ثبت عليه وقدرته بالبعض وجب ثبوتها للكل والا لزم تخلف المقتضى عن المقتضى والترجيح بلا مرجح بالضرورة

١ فالسطح ان يستوى  
المنطقة مع اطراف الكيل  
والارتفاع ان يكون المنطقة  
زاوية على الاطراف فائقة  
عليها ( فوائده باقية )  
٢ اى فى جميع الاوصاف  
النفسي ( منه ره )  
٣ يمكن ان يلاحظ الشئ  
مكررا فى المعطوف والمعطوف  
عليه فيراد فى كل معنى  
آخر او يعتبر عموم المجاز  
بان يراد بالشئ ما يطلق  
عليه لفظ الشئ بوجه  
فيتناول مطلق المعلوم  
والممكن ( فوائده باقية )  
٤ اشارة الى الجواب بان  
تخصيص الموجود الممكن  
بما وراء الصفات وهو  
الموجود الممكن المحتاج  
فى وجوده الى الغير  
والصفات غير محتاجة الى  
الغير بل هى محتاجة الى  
ما ليس عينها ولا غيرها  
( فوائده باقية )  
٥ اى الى ما هو خارج  
ومنفصل من ذاته وغير  
مستند الى ذاته تعالى  
( منه رحمه الله )



لا يبق كيف ينعتق

الاجماع مع خلاف الفلاسفة  
والمعتزلة لانا نقول لا يضر  
خلافهم الاجماع المعتبر وهو  
الاتفاق من الذين لهم اهلية  
الاجماع في التنقيح وهي  
كل مجتهد ليس فيه فسق  
ولا بدعة فان الفسق يورث  
التهمة ويسقط العدالة  
وصاحب البدعة يدعون  
الناس اليها وسقطت  
العدالة بالتعصب والتبعية  
(فوائد)

٢ في شرح المواقف ان  
جمهور الفلاسفة قالوا لا  
يعلم الجزئيات المتغيرة والا  
فاذا علم مثلا ان زيدا  
في الدار الان ثم خرج  
فاما ان يزول ذلك العلم  
ويعلم انه ليس في الدار  
او يبقى ذلك العلم ويعلم  
بجمله والاول يوجب التغير  
في ذاته تعالى من صفة الى  
اخرى والثاني يوجب  
الجهل وكلاهما نقص  
يجب تنزيهه تعالى عنه  
(فوائد باقية)

٣ ولا خفاء في ان هذا  
يؤدي الى صدور الجزئيات  
عنه تعالى مع الجهل بها  
تعالى الله عما يقول به  
الظالمون (منه ره)  
ع قوله ولا يقدر على اكثر  
من واحد يريد انه تعالى

وفيه ان هذا انما يتم لو كان المقنض مقتضيا تاما وذلك ليس  
بديهي ولا مبرهننا عليه قوله مع ان النصوص وكذا الاجماع  
قوله لا كما زعمت الفلاسفة ولو قيل ان الفلاسفة لا يقولون  
بالعلم والقدرة فلا معنى لعدمهم من المخالفين في شمولهما قلنا  
المراد بالعلم والقدرة العالمية والقادرية اي كونه عالما وقادرا  
ولا خلاف للفلاسفة في ذلك او يقال ان نفى شمول العلم والقدرة  
اما بنفى الاصل او بنفى الوصف اي الشمول وفيه مالا يخفى  
نأمل قوله لا يعلم الجزئيات على وجه جزئي بان  
يكون الجزئي الحقيقي معلوما بخصوصه بحيث يمتاز  
عن جميع اغياره على وجه يمتنع حمله على غيره (واعلم)  
ان معنى قولهم ان الله لا يعلم الجزئيات على الوجه الجزئي  
انه لا يعلم على وجه يكون علمه زمانيا مخصوصا بالزمان دون  
زمان بان يصح ان يقال حصل الآن او قبل ولم يحصل بعد  
ويحصل في زمان قريب او بعيد لا بمعنى انه لا يعلم الجزئي  
بخصوصه بل جميع الاشياء جزئيا كان او كليا حاضرة عنده من  
الازل الى الابد وعالم بخصوصيات الجزئيات واحكامها على  
ما كان عليه وسيكون علما مستمرا لا يتبدل ولا يتغير بتغير  
الازمان والاحوال بوجه من الوجوه كعلمه تعالى بالامور الكلية  
هكذا حقق الرازي في بعض تصانيفه\* ثم قال هذا  
معنى قولهم انه تعالى يعلم الجزئيات على وجه كلي لا مانوهم  
بعضهم من ان علمه بطبايع الجزئيات دون خصوصياتها قوله  
ولا يقدر على اكثر من واحد بمعنى انه لا يمكن ان يصدر عنه

ابتداء

قادر على الواحد قدرة بمعنى ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل وهذا لا ينافي كونه تعالى -

- فاعلا موجبا وانما المتأني ذلك القدرة بمعنى انشاء فعل وان لم يشأ ترك وهو غير مراد  
 هنا في شرح المواقف ان الفلاسفة الالهيين قالوا انه تعالى واحد حقيقي فلا يصدر عنه اثران  
 والصادر عنه ابتداء هو العقل الاول والبواقي صادر عنه بالوسائط اما ان الواحد الحقيقي  
 لا يصدر عنه اثران فلان  
 ( ١٨٩ )

لو كان مصدرا لآلئ وبالكان  
 مصدرية الى غير مصدرية  
 (با) لا مكان تعقل كل منهما  
 بدون الآخر فان دخل  
 فيه هما او احدهما لزم  
 التركيب في الواحد  
 الحقيقي هـ والا لكان  
 مصدرا لمصدريتهما كما  
 انه مصدرا لهما اذ لا يجوز  
 ان يكون المصدرين  
 مستنديين والالم يكن هو  
 وحده مصدرا لآلئ وبا  
 والمقدر خلافة وعاد الكلام  
 فيهما فنقول كونه مصدرا  
 لاحدى المصدريتين غير  
 كونه مصدرا للآخرى  
 فهذان المفهومان ان  
 دخلا فيه او احدهما لزم  
 التركيب والا لكان مصدرا  
 لهما ايضا ولزم التسلسل  
 في المصدريات واما ترتيب  
 الموجودات فهو ان الصادر  
 الاول هو عقله اعتبارات  
 ثلاثة وجوده في نفسه ووجوبه  
 بالغير وامكانه لذاته

ابتداء من غير واسطة الا الواحد وهو المعلول الاول هذا  
 هو المشهور والتحقيق ان الكل صادر عنه تعالى ابتداء من  
 غير توسط فاعل آخر وان كان صدور البعض عنه مشروطا  
 بصدور البعض الآخر عنه وبه صرح صدر الافاضل المحقق  
 الطوسي قوله والدهرية قوم يستندون الحوادث الى الدهر  
 وببالغون فيه حتى كانوا لا يثبتون صانعا وراة فنسبوا اليه  
 قوله انه لا يعلم ذاته لان العلم نسبة لا يحصل الا بين  
 المتغايرين فلو كان عالما بنفسه لكان النسبة بين الشيء  
 ونفسه وهو محال ورد بان التغاير الاعتباري كاف في النسبة  
 قوله والباخي وهو ابو القاسم الباخي المعروف بالكعبي كذا  
 في شرح المقاصد واما المفهوم من عبارة شرح المواقف حيث  
 قال وابي القاسم الباخي ثم قال وقال الكعبي هو ان ابا القاسم  
 الباخي غير الكعبي وكذا في ابرار الافكار حيث قال في  
 بحث الارادة ومنهم النظام والباخي والكعبي يدل على  
 المغايرة قوله لا يقدر على مثل مقدور العبد حتى لوحرك  
 الله تعالى جوهره الى حيز وحرك العبد الى ذلك الحيز لم  
 يتمثل الحركتان زعمانه ان مقدوره اما طاعة او معصية

فيصدر عنه بكل اعتبار امر فباختبار وجوبه بالغير نفس وباختبار امكانه جسم وهو الفلك  
 الاول وكذلك يصدر من العقل الثاني عقل ثالث ونفس ثالثة وفلك ثان الى العقل العاشر وهو  
 العقل الفعال ( فوايد باقيه ) قال الباخي ان الله تعالى لا يقدر على مثل  
 فعل العبد اي مقدوره لان القدورية اما طاعة او معصية او عبث وذلك على الله محال شرح  
 واجيب بان الفعل في نفسه حركة او سكون وكونه طاعة او معصية او سفها او عبثا اعتبارات تعرض  
 للفعل من حيث انه صادر عن الفاعل العبد والله تعالى قادر على مثل ذات الفعل كذا قرره اصفهاني

آ بل هو كمال العبودية (منه ره) ٢ ولعل المراد بالصفات في عبارة  
المصنف رحمه الله المبادئ لها كالعلم والقدرة دون المشتقات كالعالم والقادر ويدل عليه  
قوله فيثبت له صفة العلم  
( ١٩٥ )

اوسفه وافعاله تعالى متعالية عنها ولم يدر ان هذه اعتبارات تعرض  
بفعل العبد عند صدوره عنه قوله وعامة المعتزلة انه لا آه  
تمسكا بدليل التمانع على الوجه الذي سبق وخفى عليهم ان  
غاية ما لزم منه عجز العبد وهو لا ينافي العبودية قوله وله  
صفات موجودة في انفسها قائمة بذاته تعالى قوله ومعلوم  
بحسب العرف واللغة وانت تعلم ان هذا وما سيأتي من  
قوله وان صدق آه بحث لغوي لا يفيد في المطالب العلمية  
الا ان يكتفى بالظن قوله على مفهوم الواجب وحق العبارة  
ان يقال على ذات الواجب لان الكلام في اثبات الصفات  
الزائدة على الذات قوله وليس الكل الفاظا مترادفة بان  
يكون معنى الكل واحدا بالذات ولو متغايرا بالاعتبار فلا  
يثبت الصفات قوله وان صدق المشتق عطى على قوله ان كلا  
او حال والاقرب هو الاقرب لئلا يتوهم ان كل واحد من  
المعطوف والمعطوف عليه دليل مستقل في ثبوت المطلوب  
ويتفرع على كل واحد قوله فيثبت له صفة وذلك ليس  
كذلك كما لا يخفى بادنى توجه فتوجه قوله يقتضى  
ثبوت مأخذ الاشتقاق له اذ المشتق موضوع لذات موصوف  
بمأخذ الاشتقاق ولهذا صار حمل الاشتقاق في قوة عمل التركيب

اعنى

معنى زائد على الواجب لكن لا يفهم منه ثبوت الصفات عليه وكذا المعطوف لان  
ما يفهم منه ثبوتها له لكن لا يفهم الزيادة عليه (منه ره)  
٧ لعل اراد الحمل الذي يكون المحمول ليس مشتقا كالعالم مثلا (س)

آه (منه رحمه الله)  
٣ قال الفاضل الاسفرائي  
اراد بمفهوم الواجب مفهوم  
اسم الله لا مفهوم هذا  
المشتق فكانه قال يدل  
على معنى زائد على  
الذات الواجب وانما عبر  
عنه بمفهوم الواجب لانه  
فسر الله سابقا بالذات  
الواجب (المولوى قاسم ره)  
عم قوله وليس الكل الفاظا  
مترادفة جواب سؤال  
مقتر وهو ان يقال لم لا  
يجوز ان يراد بالعلم  
والقدرة والحياة معنى واحد  
قاوم بذاته تعالى فح لا  
يلزم ان يكون له تعالى  
صفات متعددة فاجاب عنه  
بقوله وليس الكل آه  
( شرح )

٥ ان كسرت الهمزة  
فالعطف على ليس الكل  
آه وان فتحت فالعطف  
على ان كلا من ذلك ويحتمل  
العطف على انه عالم قادر  
( منه رحمه الله )

٦ وليس المعطوف عليه  
دليلا مستقلا لان ما يفهم  
منه هو ان يدل على

١ يريد ان حمل العالم على الله تعالى لا يدل على كون العلم زاوياً على الله تعالى مغايراً له وهو المدعى اذ التغاير الاعتبارى مع الاتحاد الحقيقى كافى فى صحة الحمل فنقول لسو اراد ان التغاير الاعتبارى بين الله تعالى والعالم كافى فى صحة حمل العالم على الله تعالى فهذا الحمل ليس حمل الاشتقاق او التركيب وايضاً لا يثبت غرض المعترض وهو ان العلم يجوز ان يتحد مع ذات الله تعالى فلا يثبت مدعى المستدل وهو التغاير الاعتبارى بين الله وبين صفة العلم مع اتحادهما

( ١٩١ )

فى الحقيقة كافى فى صحة حمل الاشتقاق او التركيب فنقول لا يتصور فرض الاتحاد بينهما اذ العلم حاصل فى العالم والعالم محمل له ولا يتصور الاتحاد بين المحال والمحمل فكما لا يتصور الاتحاد بين العلم والعالم لا يتصور الاتحاد بين العلم وبين الله تعالى (فوائد باقية)

٢ حاصله انه اذا ثبت المشتق قلله تعالى لابد ان يثبت مبادئ والا لزم قيام المشتق بدون المبادئ عليه وهو باطل (منه رحمه الله) ٣ وفيه نظر لان الجالس فى السفينة يقال انه متحرك مع ان الحركة غير قائم بالجالس بل قائم بالسفينة (منه ره) ٤ ولذا قال قده فى شرح المواقيت فى اول بحث الاعراض فى دفع من توهم ان وجود السواد فى نفسه

مثلاً هو وجوده فى الجسم

وقيامه به وليس بشئ<sup>٥</sup> اذ يصح ان يقال وجد فى نفسه فقام (منه ره) ٥ قيل ان كون الانسان الاعشى متصفا بالعمى المعلوم ليس سفسطة والفرق بكون السواد من الاوصاف العينية دون العمى اول الكلام (فوائد باقية) ٦ ولك ان تقول ان غرضهم فى هذا المقام اثبات زيادة المأخذ على الذات وقيامه بمعنى انه عالم بعلم زاوياً على ذاته قائم به فى انفسها لا بنفسه واما انه موجود فى نفسه فليس الغرض متعلقاً به (منه ره)

اعنى هردو هو وفيه ان التغاير الاعتبارى كافى فى صحة حمل الاشتقاق والتركيب وقد يقال ان الغرض منه اعادة كون المعنى الذى دل على زيادته تلك الالفاظ معنى قائماً بذاته لا كما يزعم المعترضة من انه متكلم بكلام هو قائم بغيره دون اثبات مغايرة المأخذ وزيادته على الذات اذ قد علم ذلك من المقدمة السابقة ومن هذا ظهر لك ان الغرض منه اثبات ثبوت المأخذ لموصوفه دون ثبوته فى نفسه كما يدل عليه قوله له واما ثبوت المأخذ فى نفسه فلكون الاوصاف المذكورة من الامور العينية كالسواد والبياض فلما علم ثبوت مأخذ هذه الاوصاف لموصوفه وان الواجب ليس عالماً وقادراً ومنكلاً بذاته مثل كون الضوء مضيئاً بذاته بحكم المقدمة السابقة علم بالضرورة ثبوته فى نفسه فكما ان انصاف الجسم بالسواد يدل على وجود السواد فى نفسه اذ كون الجسم اسود او متحركاً بالسواد المعدوم والحركة المعدومة سفسطة بحكم بديهية العقل ببطلانه اذ الوجود الرابطى فى الاوصاف العينية فرع الوجود النفسى وكذا الحال فيما نحن فيه وبهذا تبين

١ فانه ايضا مشتق صادق عليه تعالى مع ان مبدأ اشتقاقه الوجوب والوجود مثلا وهما من الامور الاعتبارية عند جمهور المتكلمين والحكماء والمخالف في كون الوجود اعتباريا بعض المجادلين على ما صرح به في الموافق في كون الوجود اعتباريا خلاف الشيخ الاشعري وفي بعض المحواشي فيه

( ١٩٢ )

ان ثبوت الشئ للشئ لا يصدق على ثبوته في نفسه فكيف يريدونه فالترديد قبيح ( لمولوى قاسم ره )

لك دفع ما قال الفاضل المحشى ان اراد اقتضا ثبوت المأخذ في نفسه بحسب الخارج فمفقوض بمثل الواجب والموجود وان اراد اقتضا ثبوته لموصوفه بمعنى انصافه به فلا يتم بذلك غرضهم ثم كلامه وايضا ان الترديد قبيح اذ كلام الشارح نص في الثانى لا احتمال له على الاول وقد يقال ان مذهب الشارح ان وجود الصفات العينية في نفسها هو وجودها في موصوفها مثلا ان وجود السواد في نفسه هو وجوده في الجسم وقيامه به وفيه ان ما قيل على تقدير ثبوته وصحته انما هو في الاعراض فقط دون الصفات العينية مطلقا وانت خبير ان هذا لا ينج عن التحكم وايضا ان بناء الكلام ههنا على رأى الشارح ليس على ما ينبغي وقد يقال لما ثبت كون هذه الامور اوصافا زائدة لموصوفاتها ثبت وجودها في انفسها اذ لا قائل بالفصل وفيه ان التمسك به لا يليق بمبحثنا هذا تأمل قوله وانه عالم لاعلم له بمعنى انه عالم بذاته لا بامر زائد على ذاته على معنى ان ما يترتب على صفة العلم منا يترتب على ذاته البعث من غير مدخلية شئ آخر فيه كما ذهب اليه الفلاسفة وكذا الحال في البواقي على قياس

٢ ولذا قال قدس سره في شرح الموافق في اول بحث الاعراض في دفع من توهم ان وجود السواد في نفسه مثلا هو جوده في الجسم وقيامه به ليس بشئ اذ لا يصح ان يقال وجد في نفسه اى قيام ( منه رحمه الله )

٣ يعنى ان هذا الفرق تحكم لان الاعراض وسائر الصفات العينية متساوية الاقدام في عدم قيامهما بانفسهما وفي الاحتياج الى المحل (س)

٤ أى بالفصل بين الوجود في نفسه والعدم فلما لم يكن الصفات معدومات بل ثابتا في ذاته تعالى يكون موجودا في نفسه ( تحرير )

٥ يعنى ان الاليق بالمبحث اختيار احد شقي الترديد ومنع استعماله والتمسك المذكور ليس من ذلك وقوله تأمل اشارة الى التقرير المذكور وله يثبت اللباقة بالمبحث (فوائد باقية) ٦ أى بعدم القائل بالفصل منه ٥ (عنى المطالب اليقينية (منه ره)

١ اى فى وجود الواجب من ان اعلى مراتب الوجودية ان لا يكون الانفكاك من الوجود والموجود ممكنا ولم يكن تصور الانفكاك بينهما ايضا وهذا لا يتصور بدون العينية وان سئلت طريق القياس فاقول اعلى مراتب العلم ان لا يكون الانفكاك بين العلم والعالم ممكنا ولم يكن تصور الانفكاك بينهما ايضا ممكنا وهذا لا يمكن الا ان يكون العلم عين العالم وهكذا فى بواقى الصفات وان اردت تفصيله

( ١٩٣ )

وليرجع الى حواشى عنايت الله الشيخ البخارى فى مبحث الصفات للمحقق الدوانى حررت تسجيلا نفهم هذه الحاشية والله المسهل سهل جميع مشكلاتنا علينا (عفى عنه)

٢ ويمكن ان يقال معنى قوله حادث انه واقع فى نفس الامر لا بمعنى انه موجود فى الخارج (شرح) ٣ قوله لا وجود آه فنقول كلام المكلمين ان العلم هو اضافة يسمى بالذات وما انه لا وجود له فى الخارج فلا يلزم من ذلك الا ترى ان الاين من الاضافات وقد قالوا بوجوده فى الخارج (فوائد باقيه)

٤ قال المولى الجندى قوله الى غير ذلك من المحالات من عدم افادة حمل الصفات على الذات

كما يقال الغضنفر اسد (فوائد باقيه)

ما قاله الحكماء فى الوجود الخارجى ولا خفاً فى ان هذا معنى معقول لا ينقبض العقل عن قبوله ولا ينافى صدور الافعال المتقنة — قوله وليس النزاع كانه قيل يلزم من اثبات الصفات كون الواجب محل المحادث وهو باطل فاجاب بقوله وليس النزاع — قوله حادث فيه ما عرفت من ان لا وجود للعلم فى الخارج عند كثير من المكلمين — قوله ان صفاته عين ذاته مرجعه الى نفي الصفات مع حصول نتائجها واثراتها من الذات البحث لا الى ان هناك ذات له صفة وهما متحدان حقيقة كما يوهمه ظاهر العبارة لا يقال نفي الصفات كفر لانه انكار لما ثبت بالنص والاجماع لان الثابت بالنص ليس الا كونه عالما وقادرا الى غير ذلك مطلقا دون كونه عالما بالعلم الزائد وقادرا بالقدرة الزائدة على الوجه الذى اثبتته الشيخ الاشعرى ونفاه المعتزلة ولا دلالة للنص عليه اثباتا ولا نفيا تأمل — قوله الى غير ذلك من المحالات من عدم افادة حمل الصفات على الذات كحمل احد المترادفين على الآخر وحمل السواد على السواد وعدم الاحتياج الى

ملا احمد على شرح العقائد ١٣

١ ولا يخفى ان قوله كون العلم واجب الوجود لذاته بعينه قول الشارح كون العلم معبودا  
للخلق وقوله كونه مبدءا للعالم هو قوله كون العلم صانعا للعالم (منه ره)  
( ١٩٤ )

البرهان في اثبات الصفات بعد اثبات الوجود وكون العلم  
واجب الوجود لذاته وكونه مبدءا للعالم وكون الشيء  
الواحد بعينه اشياء كثيرة ولك ان تقول ان اللازم احد  
الامرين اما كون الواجب غير قائم بذاته او كون العلم  
قائما بذاته او كون الواحد كثيرا او الكثير واحدا ومن  
هذا علم ان قوله وكون الواجب غير قائم بذاته  
ليس على ما ينبغي وانت تعلم ان هذه الامور انما يلزم  
لوقالوا بثبوت صفة هي عين الذات وقد مر الاشارة في صدر  
الدرس انهم لا يقولوا به بل قالوا ان ذاته بحيث يترتب  
عليه ما يترتب على الصفات قوله يزعم الكرامية هم  
اصحاب ابي عبدالله محمد بن كرام قال الكرماني في شرح  
المواقف هو بتشديد الراء وفتح الكاف وقيل بكسر الكاف  
وتخفيف الراء قوله متكلم بكلام ومريد بارادة حادثة  
غير قائمة بذاته تعالى قوله قائم بغيره من اللوح  
المحفوظ او جبرائيل عليه السلام والنبى عليه السلام قوله  
في كلام المتقدمين حيث قالوا الواجب والقديم متراد فان  
قوله في كلام المتأخرين كالامام حميد الدين قوله  
او اكثر كالبقاء واليد والعين والوجه قوله اشار الى  
الجواب اشار به الى ان الجواب ضمنى لان الغرض الاصل  
هنا بيان حكم الصفات بالقياس الى الذات دون الجواب

اصالة

٢ لانه عين الصفات  
والصفات غير قائمة بنفسها  
فثبت ان الواجب على  
هذا التقدير غير قائم  
بذاته والنالى باطل وكذا  
المقدم (لمحرره)

٣ لانه عين الواجب  
والواجب قائم بذاته  
فالعلم قائم بذاته (لمحرره)  
٤ منسوب الى الكرام  
على وزن خدام وهو رجل  
كان في زمان السلطان  
محمود بن سبكتكين  
(مولوى رمضان)

٥ ومعنى كونه تعالى متكلما  
انه موجد الكلام في  
غيره (منه رحمه الله)

٦ قوله اشار آه فنقول  
قوله ولهذا لم يقتصر آه  
يدل على ان الغرض  
الاصلى لو كان هذا  
الجواب لزم الاقتصار على  
المغايرة وفيه نظر فيجوز  
ان يكون اصل الغرض  
الجواب ولكن نبه اولاً

على بطلان دعوى المعتزلة ان علمه تعالى وقدرته مثلاً عين ذاته (فواو باقية)

١ وقد يقال أنهم فهموا من التغاير جواز الانفكاك من الجانبين فاقدوا على ذلك وايضا لزمهم ان يكون الصفات مستندة الى الذات اما بالاختيار فلزمهم التسلسل او بالاجاب فلزم بذلك كونه تعالى واجبا ولو في بعض الاشياء فدفعوا بذلك وانت خبير بان دعوى الظهور على الوجه المذكور الاستغناء عن قوله لاهو (منه ره) ٢ وانت خبير بان دعوى الظهور على الوجه المذكور في حيز المنع كيف وقد نازع في نفى العينية المعتزلة والفلاسفة وكانه للاشارة الى هذا قال فالاولى دون (١٩٥) فالصواب ويمكن ان يقال لا هو لبيان حكم الصفات ونفى قول المعتزلة والفلاسفة

وقوله لا غيره لجواب تمسكهم على ما حرره الشارح فانه بعد نفى العينية ببرد القول بتعدد القدماء (لؤلؤ قاسم) قوله فلانه امر بين الخ قبل كيف جعلوا زيادة الوجود على المهية مسألة الفن وانه امر بين وكيف ترك ذكره والمخصم قائل بخلافه وفي الترك ايها الرضا لمذهب الخصم (مؤاخذ باقيه) ٣ وفيه انه ان اراد الاتحاد باعتبار الاضافات فاللزم مم وان اراد مطلق الاتحاد فاللزم مسلم واستحالة اللازم مم (منه رحمه الله) \* النسطورية والملكانية واليعقوبية من ائمة النصارى شرح صحايف (منه رحمه الله) ٤ واقتصارهم على العلم والحياة دون القدرة وغيرها جهالة اخرى فكانهم يجعلون القدرة راجعة الى

اصالة لكنه يعلم به ضمنا ولهذا لم يقتصر على نفى المغايرة بل زاد نفى العينية اذ نفى الغيرية مستقل في الجواب لا مدخل لنفى العينية فيه وقد يقال ان نفى العينية سواء كان الغرض ههنا بيان حال الصفات او الجواب عن التمسك على الوجه الذي قرره الشارح فامر مستترك لافائدة في ذكره اما على تقدير الجواب فظاهر واما على تقدير البيان فلانه امر بين لا يليق ان يجعل مسألة الفن فالاولى ان يجعل جوابا ويقرر التمسك على وجه يكون لكل واحد منهما مدخل في الجواب بان يقول يلزمكم احد الامرين اما بطلان التوحيد او لزوم ما ادعينم لزومه علينا من المحالات المذكورة ويجاب بان الصفات ليست عين الذات حتى يلزم ما يلزمكم ولا غيره حتى يلزم بطلان التوحيد على مجازاة ما في الكتاب قوله فلا يلزم قدم الغير فظاهر من السباق اى لكل واحد مما ذكر مدخل في تفرعه وليس كذلك قوله لكن لزمهم قبل التزام الكفر كفر لا لزومه واجيب بان لزوم الشيء مع

\* ١٣

الحياة والسمع والبصر الى العلم ثم قالوا ان الكلمة وهي اقنوم العلم اتحدت بجسد المسيح وتدرعت بناسوته بطريق الامتزاج كالخمر مع الماء عند الملكانية وبطريق الاشراق كما يشرق الشمس من زكاته على موازانه عند النسطورية وبطريق الانقلاب لحما ودما بحيث صار الاله هو المسيح عند اليعقوبية وقيل تركيب اللاهوت والناسوت كالنفس مع البدن كذا في شرح المقاصد (منه رحمه الله)



١ اى فى كون ما نحن فيه من هذا القبيل تأمل لانه يجوز ان يكون المراد من الانتقال  
الاشراق والتعلق فلا يلزم الذاتية للانتقال (س) ٢ وظاهر عبارته ناظر الى اقنوم  
عبروا عن الوجود بالاب وعن العلم بالابن وعن الحيوة بروح القدس على طريقة اللف  
والنشر قال قدس سره فى شرح المواقي عبروا عن الوجود بالاب وعن الحيوة بروح  
القدس وعن العلم بالكلمة ( ١٩٦ )

العلم بلزومه التزام وما نحن فيه من هذا القبيل وفيه تأمل  
قوله وسموها يعنى عبروا عن الوجود والعلم والحيوة  
بالاب والابن وروح القدس قال فى شرح المقاصد واما  
النصارى فقد ذهبوا الى ان الله تعالى جوهر واحد له ثلاثة  
اقانيم هى الوجود والعلم والحيوة المعبر عنها بالاب والابن  
وروح القدس على ما يقولون ابا وابنا وروحا قدسا ويعنون  
بالجوهر القائم بنفسه وبلاقنوم الصفة وجعل الواحد ثلاثة  
جهالة او ميل الى ان الصفات نفس الذات انتهى كلامه  
ولعل قوله او ميل اشارة الى التوجيه لكن لا يلايمه قوله  
وقد انتقل وكذا قولهم بالقدماء الثلاثة قوله ان اقنوم العلم  
الاقنوم فى اللغة اليونانية بمعنى الاصل فكان الاقانيم الثلاثة  
اصول جميع الاشياء الموجودة قوله وكانت ذوات نقل عنه  
لان الانتقال لا يتصور الا فى الذات ثم كلامه هذا انما يتم لو حمل  
الانتقال على المعنى الحقيقي قوله ولغاقل ان يمنع التوقف ولعله  
اراد بالتوقف الاستلزام دون التأخر الذاتى اذ مجرد الاستلزام  
كافى فى المقص قوله مع ان البعض جزء لعله اراد بالجزء

(منه رحمه الله)  
٣ لانهم اثبتوا الاقانيم  
الثلاثة وزعموا ان اقنوم  
العلم قد انتقل عن الله  
الى بدن عيسى عليه  
السلام فجوزوا الانفكاك  
فكانت ذوات متغايرة لان  
الشىء الذى انتقل عن  
محل الى محل لا يكون عرضا  
لان انتقال العرض عن محله  
محال تأمل (منه رحمه الله)  
ع فيه انه لا يلزم من القول  
بانتقال اقنوم العلم تجويز  
انتقال الآخرين حتى يثبت  
ذوات متغايرة الا ان يقال  
تجويز انتقال اقنوم العلم  
يشهد بتجويز انتقال  
الآخرين على انه بانتقال  
العلم يتعدد الذوات  
القديمة لكن لا يكون  
كفرهم للقول بالثلاثة  
(مولوى عصام)

ه فيه انه يجوز ان يكون  
قولهم بانتقال اقنوم العلم  
بواسطة تجويزهم الانتقال

ما  
على الصفات فلا يلزم عليهم كونه ذاتا ومن البين ان مجرد القول بانتقال الصفة لا يستلزم  
الكفر وان كان ذلك جهلا عظيما (لمولوى مسعود رحمه الله)  
٦ قوله مع ان البعض وهو الواحد جزء من البعض وهو عبارة عن الاثنين والثلاثة الى  
غير ذلك فيكون اللازم جزئية الواحد للاتنين وللثلاثة وللاربعة وهكذا فلا يتوجه ما ذكره  
الخيالى كذا فهم من حاشية الاسفرانية (مولوى محمود رحمه الله)

١ قد يقال فحينئذ لا يحصل غرض المعترض وهو اثبات التعدد بدون التغير لان عدم  
الغيرية حصروه في الذات والصفة وفي الجزء والكل وليس ما في حكم الكل والجزء اللازم  
والملزوم في عدم الغيرية فلا يلزم التعدد بدون التغير عند ارادة ذلك (فوايد باقيه)  
٢ وهو ان الفوقاني من  
( ١٩٧ )

العدد مركب من التختاني  
منه (منه رحمه الله)

٣ قوله وايضا لا يتصور  
يعنى لا يتصور يعنى اذا  
قالوا بتكثرها فلا معنى  
للاستدلال بعدم التغير  
على عدم التكثر قيل قول  
الانسان يحكم لا يذافي  
الاستدلال بدليل على  
نقيض ذلك الحكم لغرض  
الزام الخصم كما في الغالطات  
(فوايد باقيه)

٤ يعنى ذهب الفلاسفة  
الى نفى الصفات لئلا يلزم  
المحذورات المذكورة  
(منه رحمه الله)

٥ وما قالوا ان الايجاب  
نقص بالنسبة الى غير  
الصفات من مصنوعاته واما  
بالقياس الى صفاته فكمال  
وانت خبير بان دعوى ان  
الايجاب في الصفات كمال  
وفي غيرها نقصان مشكل  
تحكم بحت من قبيل  
التخصيص في الاحكام  
العقلية (منه رحمه الله)

٦ قوله لا يتصور بدون  
المتعلق لايجرى في الحيوة

فانها ليست اضافية متعلقة لغير موصوفه ثم عدم تصور العلم بدون وجود المعلوم ظاهر البطلان  
فيجوز ان يتعلق العلم في الازل بان زيدا يوجد عند انقطاع الدنيا ومثل ذلك الارادة  
(فوايد باقيه) ٧ وفيه ان هذا لا يتم في البعض كالحياة (منه رحمه الله)

ما هو في حكم الجزء اعنى عدم الانفكاك لكنه عبر عنه بالجزء  
مبالغة وترويجا اذ كل عدد من مراتب الاعداد بالنسبة  
الى ما فوقها في مرتبة الجزء بالنسبة الى الكل في اللزوم  
او هو من قبيل اجراء الكلام على ما هو متفاهم العرف  
قوله وايضا لا يتصور يعنى اذا قالوا بتكثرها فلا معنى  
للاستدلال بعدم التغير على عدم التكثر المستلزم لعدم  
تعدد القدماء وتكثرها مع انه لا يصح ان يجعل دليلا عليه  
قوله فالاولى ان يقال اشار به الى صحة الجواب المشار اليه  
بقوله لا هو ولا غيره بان يحمل عبارة المص على غير ما  
ذكره الشارح بان يقال فلا يلزم قدم الغير وليس المحال  
الا اثبات القدماء المتغايرة قوله الى نفى الصفات واما  
الفلاسفة فلئلا يلزم كون الواحد الحقيقي قابلا وفاعلا ان  
قلنا بصدور الصفات عن الذات واستكمالها وانفعاله من الغير  
والاحتياج اليه في الصفات الحقيقية ان صدر عن الغير  
مع لزوم التسلسل او تعدد الواجب واما المعتزلة فلئلا يلزم  
تعدد القدماء ان كانت قدسية وكون الواجب محل الحوادث  
ان كانت حادثة قوله والكرامية الى نفى قدمها لانها لا يتصور  
بدون المتعلق والمتعلق حادث فالتزم موادوثها وجوزوا كونه

١ قوله فذهبوا الى مغايرتها لو اريد الغيرية اللغوية فالقدماء ايضا قائلون بذلك وهي اللاعينية  
ولو اريد الغيرية الاصطلاحية فالمتأخرون ايضا ينكرونها بين الصفة والموصوف (فوايد باقيه)  
٢ قوله وامكانها لان الواجب لذاته واحد فغيره ليس الاممكنا (فوايد باقيه)  
٣ قوله مطلقا متعلق بالبطلان وكون التعدد باطلا مطلقا ان يكون جميع افراده باطلا فمنع  
ذلك منع للايجاب الكلى وهو السلب الجزئى اى قالوا ان تعدد القدماء وهو ان  
يكون البعض ذاتا والبعض صفة جافز ليس بباطل (فوايد) ٤ اى منع المتأخرين  
استلزام الامكان الحدوث  
( ١٩٨ )

تعالى محل الحوادث قوله والاشارة الى نفى غيريتها اى  
قدماء الاشارة الى نفى هيئتها وغيريتها لئلا يلزم تعدد القدماء  
واما المتأخرون منهم فذهبوا الى مغايرتها للذات وامكانها  
ومنعوا بطلان تعدد القدماء مطلقا واستلزام الامكان الحدوث  
والتزموا صدورها عن الذات بالايجاب وخصصوا كون علة  
الاحتياج الحدوث وكون الايجاب نقضا بها سوى الصفات  
وفيه ما لا يخفى على التامل الزكى قوله فان قيل حاصله الغيرية  
سلب العينية فرفعها معا رفع النقيضين وذلك ظاهر وجمعها  
حقيقة لاستلزام رفع كل واحد من النقيضين ثبوت الآخر وحاصل  
الجواب منع كون الغيرية عبارة عن سلب العينية او مساويا  
له بل هي اخص منه فلا يلزم ارتفاع النقيضين ولا ما يلزمه  
من اجتماعهما قوله قد فسروا اى مشايخ الاشارة قوله  
بكون الموجودين وفيه تسامح كما لا يخفى قوله بحيث يقدر  
ويتصور مشعر بان الانفكاك باعتبار التصور والتعقل ولو

(منه رحمه الله)  
٥ قوله واستلزام الامكان  
للحدوث منع ذلك ليصح لهم  
القول بقدّم الصفات واما  
القدماء فلا يحتاجون الى  
هذا السنع لانهم قائلون  
واجب الوجود لذاته هو  
الله تعالى وصفاته فانكروا  
امكان الصفات فتيسر لهم  
القول بقدّم الصفات بدون  
منع ذلك الاستلزام (فوايد  
باقيه) ٦ الذات فاعل  
بالايجاب في حق الصفات  
لا فاعل مختار (منه رحمه الله)  
٧ وفيه ان رفعها مع امحال  
فجاز ان يستلزم محالا آخرو  
هو الاجتماع (منه رحمه الله)  
٨ قول رفع النقيضين لا  
يقال التناقض ههنا بمعنى  
التباعد ورفع النقيضين  
بهذا المعنى غير ممتنع  
فان زيد البعدوم ليس

بالفرض  
كاتبيا ولا لا كاتبيا لانا نقول ارتفاع النقيضين مطلقا عن المحل الموجود محال بلا تردد  
بحر ابادى (منه) ٩ لان الغيرية وصف احدهما لا كليهما بخلاف التغاير فانه وصف  
بكليهما والمعنى كون كل من الموجودين (منه رحمه)  
١٠ وهو ان الغيرته صفة لواحد من الموجودين فتفسيرها بكون الموجودين مسامحة  
كما لا يخفى (منه رحمه)  
١١ اى تعريف الغيرين بانهما موجود ان يصح انتفاء احدهما مع وجود الآخر منه

١ يعنى بطل جامعة التعريف الذى يستفاد من تعريف الغيرين بما ذكر في جانب مقابله اعنى اللاغيرين وهو ان اللاغيرين الامران اللذان لا يتصور الانفكاك بينهما اصلا ولا يصدق التعريف بهذا الاعتبار على شئ من افراد المعرف لان الجزء مع الكل وكذا الذات مع الصفة وبعض الصفات مع بعضها من جملة افراد المعرف ولا يصدق التعريف عليها (س)

\* هذا ناظر الى ان التعريف المستفاد من هذا التعريف للاغيرية والا فالصواب ان

يقال فبطل المنع وان صح

الجمع لانه يصدق على

افراد اللاغير لان يخرج

فرده عن التعريف (س)

( ١٩٩ )

ه اشاره الى اعتراض

الشارح بقوله وفيه نظر

من النقص (س)

٦ واعلم ان الامكان على

اربعة انواع الذاتى

والنفس الامرى والوقوعى

والاستعداد ادى الذاتى

هو الذى لا يلزم من فرض

وقوعه وعدمه محال ذاتى

اخر من ان يكون محال

لغيره لازما ولا كعدم العقل

الاول فانه لا يلزم من

فرض وقوعه وعدمه محال

ذاتى لان عدمه ممكن لكن

يلزمه محال لغيره وهو

الواجب الذى علة له لان

عدم المعلول يستلزم عدم العلة وعدم العلة محال والنفس الامرى هو الذى لا يلزم من

فرض وقوعه وعدمه محال للذاته ولا لغيره كالاعتناء لا يلزم من فرض وقوعه وعدمه المحال

للذاته ولا لغيره والوقوعى هو الذى يكون وجوده وعدمه من غيره كزيد وعمرو مثلا

والاول اعم من الثالث والاستعدادى هو تهيؤ المادة كالنطفة الانسانية وهو موجود

عند الحكماء ( لمولوى فيضى رحمه )

ع المفروضين اذ لا يمكن انفكاكهما بحسب الوجود بل هما منفكان بحسبه لا محالة وان لم

يكن انفكاكهما بحسب الوجود اذ التقدم بنا فى العدم (لمولوى قاسم رحمه)

بالفرض وان كان محالا وبان الانفكاك من جانب واحد كافى فى الغيرية فبطل الجمع وان صح المنع\* ولعل هذا منشأ التفسير بقوله اى يمكن وفيه تأمل قوله اى يمكن الانفكاك بينهما من الجانبين وهو معتبر فى الغيرين عندهم كذا فى شرح الموافق هذا هو المنقول عن الشيخ واعتراض عليه بالجسمين القديمين لعدم صحة الانفكاك بينهما اذ العدم ينافى التقدم فغيروا التعريف وزادوا قيداً فى التعريف فقالوا فى عدم اوفى حيز وفيه ان النقص بالمثال المذكور انما يتجه لو اريد بالامكان المذكور فى التعريف الامكان الوقوعى دون الذاتى اذ التقدم ينافى الوقوعى دون الذاتى مع ان التقييد بما زيد لا يقلع مادة النقص بالمرة واليه اشار الفاضل المحشى حيث قال فلا نقض بالجسمين القديمين كذا

١ قال الفاضل الكيستلى لما ورد النقض المذكور زادوا في التعريف قيد في عدم اوفى  
 حيز لكن لم يلتفت الشارح الى اعتبار ذلك القيد لانه ليس بجاسم لمادة الشبهة كما سيظهر  
 ولان ترك التقييد باحد الشئيين منهما ليس تقييد باحدهما معينا بل هو اطلاق وتعميم يؤدي  
 مؤدى التقييد بالمبهم واعتراض عليه بان الفساد باعتبار تبادر قيد الوجود لكن يمكن  
 ان يمنع التبادر فافهم (لمولوى قاسم رحمه) ٢ لعل التأمل ان ارادة الامكان  
 الذاتى محال اذ لو اريد الامكان الذاتى لزم ان يكون الصفات غير الذات لانه يمكن ان يتصور وجود

( ٢٥٥ )

الذات مع عدمها واللازم  
 باطل لعدم قولهم بعدم غير  
 يتنها فاللزام مثله (س)  
 ٢ وجهه ما ذكرنا ان وجود  
 الطرفين معتبر وان المراد  
 بامكان الانفكاك في الحيز  
 امكان ان لا يجتمعا في حيز  
 واحد (فوايد باقيه)  
 ٣ قوله رفع الجز عين رفع  
 الكل لو اريد لكل واحد واحد  
 من الاجزاء فظاهر ان الاول  
 ليس مستلزما للثاني بل  
 هو لازم له ولو اريد رفع  
 المجموع بوصف الاجتماع  
 فاللزام على العكس واما  
 العينية بمعنى الاتحاد فهو  
 منتف على الوجهين  
 (فوايد باقيه)  
 ٤ فاذا كان رفعه عين رفعه  
 الخ الشرطية صحيحة سواء  
 كان العينية بمعنى الاتحاد  
 او بمعنى الاستلزام اما  
 الاول فلان رفع الشئ  
 اذا كان عين رفع الآخر يكبر الشئ عين الآخر اذ التغاير بين المضافين اليهما يستلزم  
 التغاير بين المضافين واذا كان الشئ عين الآخر بمعنى الاتحاد يكون وجودهما متحدين  
 فيكون وجود الشئ وجود الآخر ووجود الآخر وجود الشئ واما الثاني فلان رفع الشئ  
 اذا كان مستلزما لرفع الآخر فوجود الآخر يكون مستلزما لوجود الشئ اذ لو كان وجود الآخر مع  
 رفع الشئ فليس رفع الشئ مستلزما لرفع الآخر هي فعلى المعنى الثاني يكون ضمير وجوده  
 اولا الى الكل وثانيا الى الجز ولو عكس لا يستقيم الملازمة (فوايد باقيه) من نفسه

قيل

قيل لكن يرد الالمان المفروضان نقضان كلامه وانت تعلم ان الاولى  
 ايراد النقض بالمجردين القديمين كالعقول والنفوس على ما  
 يقول به الفلاسفة اذ مادة النقض وان لم يجب ان يكون واقعا  
 بالفعل لكنه يجب ان يكون ممكنا لان الفساد الناشى من فرض  
 المحال لو كان سببا لفساد التعريف لارتفع الامان عن التعريفات  
 تأمل قوله بلاثفاوت اصلا ولو بالاعتبار كالاجمال والتفصيل  
 اذ لا قائل بالعينية بين الحد والمحدود قوله فعدمها عدمه  
 ووجودها وجوده ولعله اراد به ان ليس للعشرة وجود زائد  
 على وجود وحدانها التى هي جزؤها فوجودها نفس وجود  
 احادها وعدمها عدمها وقد يقال ان مبناه على ان رفع الجز عين  
 رفع الكل كما هو المشهور وصرح به قدس سره في مواضع  
 فاذا كان رفعه عين رفعه لزم ان يكون وجوده عين وجوده وفيه

١ قوله وفيه أى وفيه نظر وجه النظر ان قوله رفع الجزء عين رفع الكل معناه المتبادر بالطل  
جديهة ومعناه الغير المتبادر وهو الاستلزام انها يقتضى ان يكون وجود العشرة وجود الواحد  
منه فلا يثبت بهذا البيان ان عدم العشرة عدم الواحد فيكون البيان قاصرا (فوايد باقيه)  
٢ قوله قيل ان حقيقة العشرة الخ فيه لو اريد مفهوم العشرة وهو مفهوم الواحد الاعتبار  
عشر مرات فظاهر بطلانه  
( ٢٥١ )

ولو اريد ان هذه العشرة  
المعينة هي هذه الواحدات  
المعينة المعتبرة عشر مرات  
فذلك لك ايضا باطل اذ  
الوحدة المعينة ليست  
متكررة في العشرة فان  
الواحدات اشخاص  
متباينة ليس واحد منها عين  
الاخر ولو اريد ان  
هذه العشرة هي عين  
الوحدة المعتبرة عشر  
مرات في ضمن اشخاص  
فالتعدد حينئذ يحسب  
الحقيقة لا يحسب الاعتبار  
فقط وهذا يوجب تعدد  
الوجود فلا يرجع القول  
بان تعدد الواحدات بحسب  
الاعتبار وان الوجود غير  
متعدد (فوايد باقيه)

٣ اشارة الى ما في كلام  
صاحب قد يقال من  
الابراد وهو عينية الرفعين  
ملزوم لعينية الوجودين  
وعينية الوجودين باطل  
اذلاخفاء في تباين وجود  
الجزء الواحد لوجود الكل

على ان عليه رفع الجزء لرفع الكل وكذا عليه وجود الجزء لوجود الكل ينافي لعينية فتأمل وقوله قيل  
اسارة الى رفع ذلك الايراد بان صحح عينية الوجودين اللازمة من عينية الرفعين ولكن زيفه بقوله  
ووجه انه فتأمل (لمحرره) ٤ كالوجود عند الشيخ الاشعري فان الوجود عنده عين كل شئ  
موجود (لمحرره) ٥ ورد عليه بان الغير ههنا محمول على عدد آخر فوق العشرة (المولوى قاسم رحمه)

قيل ان حقيقة العشرة بعينها حقيقة الوحدة المعتبرة عشر مرة ومن  
البيان ان التعدد بحسب الاعتبار لا يوجب تعدد الوجود حقيقة  
فاذا وجودها وجوده وغاية ما لزم اعتبار الشئ الواحد جزءاً  
من الشئ مرارا وذلك جائز وفيه انه يلزم ان يكون جميع  
مراتب الاعداد حقيقة واحدة مع انهم صرحوا بان مراتب الاعداد  
انواع مختلفة تأمل قوله بخلاف الصفات المحدثثة كانه قيل فليكن  
الصفات المحدثثة مثل الصفات القديمة فاجاب بقوله بخلاف  
الصفات نقل عن الشيخ انه قال من الصفات ما هو عين  
الموصوف كالوجود ومنها ما هو غيره كالصفات الممكنة الانفكاك  
عن الموصوف ومنها ما هو ليس عينه ولا غيره كالصفات  
النفسانية الممتنعة الانفكاك لكن هذا ليس امرا عاديا  
الى الاصطلاح والتسمية على ما ذهب اليه بعضهم بل هو  
بحث معنوي قد قصدوا اثباته بالدلائل والمشهور من ادلتهم  
انك اذا قلت ليس لفلان على غير عشرة يحكم عليك بلزوم  
اجزائها من الاعداد المندرجة تحتها وايضا يقولون ما في  
الدار غير زيد مع ان صفاته فيها ايضا وانت خبير ان هذا  
الاستدلال لو تم لدل على ان كل صفة قديمة كانت او حادثه

١ اذ الصانع مع العالم حينئذ لابد ان يكون مندرجا في احد الحدين بان يكون الانفكاك بينهما اما في الوجود فقط او في الحيز فاتجه الاشكال اذ انفكاك احدهما عن الآخر في الوجود والآخر في الحيز لا يكفى الاندراج في احد الحدين (منه رحمه) ٢ فان قلت ما اتصف به العالم بعد الوجود والصانع تعالى متصف بالوجوب والقدم والتجرد والابدية فقد وجد منشأ الانفكاك فيجوز ان يقال العالم منفك عن الصانع في الوجود قلنا المراد بما اتصف به الجانب الموافق الصفة المذكورة في الكلام المعتقد لبيان الانفكاك وتلك الصفة في ذلك الكلام وهو قولنا العالم منفك عن الصانع في الوجود هي الوجود والصانع امتنع اتصافه بنقيض الوجود فلا يجوز القول المذكور (فوائد باقية)

( ٢٥٢ )

لازمة او مفارقة ليست غير موصوفا قولنا انتقض بالعالم مع الصانع اذ يجوز ان ينفك الصانع في الوجود عن العالم من غير عكس قيل اذا انفك الصانع في الوجود عن العالم لزم انفكاك العالم في الوجود عن الصانع اذ الانفكاك نسبة لا يتصور انفكاك احد الجانبين من الآخر بدون انفكاك الآخر عنه واجيب بان الانفكاك اذا نسب الى احد الجانبين في شئ لابد ان يكون منشأ الانفكاك اتصاف الجانب الآخر بنقيض ما اتصف به الجانب الموافق له كما ان عروض عدم للعالم منشأ انفكاك الصانع عنه في الوجود ولما استحال عدم على الصانع لم يتصور انفكاك العالم عن الصانع في الوجود وكذا الحال في الجزء والكل قال الفاضل السحشى قد عرفت ان المراد بالانفكاك ما يعم الانفكاك في الوجود او في الحيز فلا نقض بالعالم مع الصانع اذ يجوز ان ينفك الصانع في الوجود والعالم في الحيز لاستحالة تميز الصانع نعم يرد الاشكال على من قال الغير ان ما يمكن انفكاكهما في عدم او حيز تم كلامه ورد بان هذا لا يستقيم على ما هو المقرر عندهم من ان كلمة او في التعريفات للتقسيم دون الترديد

٣ معنى يجوز ان يقال الجزء منفك عن الكل في الوجود ولا يجوز ان يقال الكل منفك عن الجزء في الوجود لانه حينئذ يلزم وجود الكل بدون الجزء وانه محال (تحرير) ٤ فيجوز الانفكاك بينهما من الجانبين وانما يجوز انفكاك العالم عن الصانع في الحيز لاستحالة تميزه تعالى

(مولوى قاسم) ٥ قوله ورد هذا الجواب السحشى بان المراد بالانفكاك ما يعم الانفكاك في الوجود او في الحيز فلا نقض بالعالم مع الصانع (فوائد باقية) ٦ اذ لا يصدق شئ من التقسيم والحدين على الصانع مع العالم مع افراد احد المحدودين وصدق كل واحد من الجزئين على واحد منهما لا يجدي نفعنا تأمل (منه رحمه)

٥ قوله ورد هذا الجواب السحشى بان المراد وحاصله

٦ اذ لا يصدق شئ من التقسيم والحدين على الصانع مع العالم مع افراد احد المحدودين وصدق كل واحد من الجزئين على واحد منهما لا يجدي نفعنا تأمل (منه رحمه)

١ وحاصله ان ههنا محدودان وحدان وان حد احدهما هذا وحد الآخر ذاك (منه رحمه)  
 ٢ اذ الترديد متعلق بالانفكاك الذي هو حال احد المتغايرين بالقياس الى الآخر دون حال  
 المتغايرين معا فلا يكون الترديد بين احوال افراد المحدود فلا يكون التقسيم للمحدود  
 تأمل (منه رحمه) ٣ قوله كما يرد على من قال الخ الاشكال وارد على القائل سواء  
 كان اول التقسيم اول الترديد ( ٢٥٣ )

(فوايد باقيه)  
 ٤ قوله اذ الانفصال باعتبار  
 افراد المتغايرين اراد  
 بالانفصال معنى كلمة او كونه  
 باعتبار الافراد ان يجعل  
 البعض داخلا في الاول  
 والبعض الثاني داخلا في  
 الثاني وكونه باعتبار ما  
 يعم الطرفين ان يحصل  
 به مفهوم يتناول جميع  
 افراد الطرفين وهو بهذا  
 المفهوم اما ان ينفك كل  
 عن الآخر او ينفك احدهما  
 في الوجود والاخر في  
 الحيز (فوايد باقيه)  
 ٥ قوله وفيه ما لا يخفى  
 آه لعله اشار الى ما ذكرنا  
 من قولنا قيل فليس الكلام  
 الخ وقولنا والجواب ان  
 المحشى آه (فوايد)  
 ٦ قوله وكذا بين الذات  
 والصفة قيل لو اريد الصفة  
 القديمة فلانم الملازمة لان  
 المراد بامكان الانفكاك  
 وقوعه دون مجرد الامكان  
 الذاتي والا فلا وجه

وحاصله ان المراد باوان قسما من المحدود حده كذا  
 وقسما آخر حده ذاك فالمعنى حينئذ ان قسما من المتغايرين  
 حده ما يمكن الانفكاك بينهما من الجانبين في الوجود وقسما  
 آخر منهما حده ما يمكن الانفكاك بينهما من الجانبين في الحيز  
 فيرد الاشكال على ما ارتضاه ذلك الفاضل كما يرد على من  
 قال الغير ان ما يمكن انفكاكهما في عدم او حيز فاخذ الوجود  
 بدل العدم مما لا يجدي به نفع اذ مآلهما واحد اذ الانفصال باعتبار  
 افراد المتغايرين دون ما يعم طرفي المتغايرين وفيه مالا  
 يخفى على المتأمل الفطن قوله وكذا بين الذات والصفة اذ كثير  
 من الصفات المحدثة يزول مع بقاء موصوفها سيما على اصل  
 الشيخ من عدم بقاء الاعراض ولعل هذا على ما هو المشهور  
 من الشيخ من ان كل صفة لا يغاير الموصوف كالجزء بالقياس  
 الى الكل لعموم الدليل لا على ما نقلناه من التخصيص  
 بالصفات النفسانية ولا على ما حكى عنه من التخصيص  
 بالصفات القديمة كما صرح به الشارح في صدر الدرس  
 بقوله بخلاف الصفات المحدثة قوله ظاهر الفساد لان وجود  
 العشرة وجود واحد مركب من وجودات الاحاد قوله

للتخصيص بالذات والصفة بل الصفات بعضها مع بعض كذلك ولا شك ان الذات لا يوجد  
 بالفعل بدون الصفة القديمة كما ان الصفة مطلقا لا يوجد بدون الموصوف ولو اريد الصفة  
 الحادثة كالصفة الفعلية فلانم بطلان اللازم لان الاشعري قائل بغيرية صفات الافعال  
 ككونه تعالى خالقا ورازقا (فوايد باقيه)



١ سواه كان التصديق مطابقا أولا (منه رحمه) ٢ أى سلب التجويز العقلى على قياس ما قبل فى باب خواص الذاتى من ان الذاتى ما لا يمكن فرض وجود الكل بدون تخلاف العرضى اذ الفرض فيه كالمفروض محال وهذا على تقدير كون النسخة هكذا فى باب خواص الذاتى بالاضافة واما لو كان بالتوصيف كما يوجد فى بعض النسخ فالمراد بالخواص الذاتى ما يكون مخصوصا بالذات ويكون منشأ اختصاصه ذات الموصوف ويكون المعنى ان امكان تعقل وجود الكل بدون الجزء بمعنى التصديق به مع الجهل بوجود الجزء لا بمعنى التجويز العقلى على قياس ما قبل فى باب الخواص الذاتى تأمل (س) ٣ من ان الفرض كالمفروض محال (س) ٤ قوله والالزم المغايرة بين الصفة والموصوف يعنى لو كان الفرض بمعنى التجويز العقلى بان يمكن فرض كل منهما بدون صاحبه لزم المغايرة بين الصفة والموصوف يعنى يمكن فرض الموصوف بدون الصفة وان كان الصفة لازمة بينة بالمعنى الاخص ويمكن فرض الصفة بدون الموصوف وفيه نظر لان نسبة الصفة الى الموصوف كنسبة الماهية الى ذاتها فكما لا يمكن فرض الماهية بدون الذاتى كذلك فرض الصفة بدون الموصوف وايضا كما يلزم فى المعنى الثانى المغايرة بين الصفة والموصوف كذلك يلزم فى المعنى الاول اذ يمكن تعقل بعض وجود كل منهما مع الجهل بوجود الآخر (فوائد باقية)

المراد امكان آه بمعنى انه يمكن تعقل وجود كل واحد منهما أى التصديق به مع الجهل بوجود الآخر وان كان وجوده بدون محال فى نفس الامر لا بمعنى التجويز العقلى ولا بمعنى التقدير بان يمكن فرض كل واحد منهما بدون صاحبه على قياس ما قيل فى باب خواص الذاتى والالزم المغايرة بين الصفة والموصوف وان كانت الصفة لازمة بينة بالمعنى الاخص تأمل قوله لا يستقيم فى العرض مع المحل قال الفاضل المحشى أى فى العرض الجزئى مع المحل الجزئى لان الكلبيين ليسا بموجودين فى الخارج فلا يكونان غيرين وعدم تصور هذا العرض بدون هذا المحل ظاهر ثم كلامه قال قدس سره فى شرح المواقف اذا جوز كون التعقل

لعل وجه التأمل ان المراد بامكان الانفكاك جواز انفكاك احدهما عن اعم الآخر بلا مانع من وقوع ذلك الانفكاك اعنى الامكان الوقوعى وهو هنا منتف لأن اللزوم والندم مانع عن وقوعه فلا يكفى مجرد الامكان بحسب الذات فلو اريد تجويز العقلى لا يلزم المغايرة بين الصفة والموصوف (س) ٥ دفع ايراد وارد على قوله لا يستقيم فى العرض الجزئى مع المحل حاصل الايراد اننا نجوز التعقل اعم من ان يكون مطابقا او غير مطابق واذا يصح انفكاك العرض عن المحل وبالعكس فى التعقل غايته غير مطابق للواقع وحاصل الرفع انه اذا جوز كون التعقل اعم لزم كون الصفة القديمة والموصوف متغايرين فيلزم بطلان مانعية تعريف الغيرين او ايراد على قوله لا يستقيم فى العرض الجزئى مع المحل الجزئى بان التعقل يجوز ان يكون اعم وحينئذ يلزم كون الصفة الحادثة والموصوف متغايرين أى يلزم صدق التعريف عليهما والعرض الجزئى مع المحل من الصفة الحادثة والموصوف (فوائد)

١ اى الافادة لا يحصل

بدون المغايرة لان الافادة

تحصل عند المغايرة بمعنى

انها تستقل في الافادة (س)

٢ وفيه ان الظاهر منه

صححة الحمل لا تدور عليه بل

الاتحاد كاف فيها وذلك

ليس كذلك (منه رحمه)

٢ وفيه ان ذكر المشتق

يوجب ذكر المبدأ فيدور

(منه رحمه) فيه ان ذكر

المشتق لا يوجب ذكر ما

هو اعم من المسمى فلا

يدور تدبر (س)

٣ وفيه ان الافادة فيه

بملاحظة فيه الاشتقاق لا

باعتبار هو هو (منه رحمه)

٤ وانت خبير بان الفرض

ونفس الامر وكذا الضر

ورة والدوام ليس بداخل

في الموضوع والمحمول

حتى يتحقق التغاير

(المولوى قاسم رحمه)

٥ قال الشارح قلنا هذا

انما يصح في مثل العالم

والقادر بالنسبة فيه انه يفهم

منه ان حمل العالم والقادر

من قبيل الحمل بالاتحاد

بحسب الخارج وليس كذلك

اذ حقق السيد قدس سره

في حواشيه على شرح

التجريد ان الحمل بالاتحاد

بحسب الوجود الخارجى

انما يكون في الذاتيات

دون العرضيات بل الحمل فيها بمعنى الاتصاف تأمل (المولانا كوجك رحمه)

اعم من ان يكون مطابقا او غيره ووح يلزم كون الصفة والموصوف

متغايرين اذ يجوز ان يتعقل وجود كل واحد منهما بدون

الآخر اما تعقلا مطابقا او غير مطابق قوله بل بين الغيرين

بل يلزم ان لا يثبت المغايرة بين الشئيين اصلا لانه ان

لم يكن احدهما مغايرا للآخر فذاك وان كان فلما ذكر من

ان الغيرية من الاسماء الاضافية قوله فان قيل اشارة الى

الجواب عن قوله هذا رفع للتقيضين في الظاهر والتغاير

بحسب المفهوم ليفيد بمعنى ان الافادة تدور على المغايرة ولا

تحصل بدونه فلا يتجه ما قال الفاضل المحشى يرد عليه ان

مجرد التغاير بحسب المفهوم غير كاف في الافادة بل لابد

من عدم اشتغال الموضوع على المحمول للقطع بعدم افادة

الحیوان الناطق ناطق كما سبق في اول الكتاب ثم كلامه ولو قيل

ان الافادة قد تحصل مع الاتحاد اذا اخذ عقد الوضع بحسب

الفرض وعقد الحمل بحسب نفس الامر كما سبق في اول

الكتاب او اذا اخذ عقد الوضع بالاطلاق والحمل بالضرورة او

بالدوام قلنا فعلى هذا يتحقق التغاير لكن بقى ان قولنا

الكلى كللى مفيد بان يقصد اثبات الكلية على مفهوم الكللى

الا ان يقال ان الكلام في المتعارفة قوله فانه لا يفيد

هذا اذا اخذ متعارفة واما اذا اخذ طبيعية فلا بل يفيد

قوله مع ان الكلام فيه اى كلام المشايخ في الصفات التى

هى مبادئ المحمولات وايضا ان الاتحاد بحسب الوجود

والتغاير بحسب المفهوم جار في كل صفة لازمة كانت او

مفارقة مع ان الشيخ قائل بالمغايرة في الصفات المفارقة

١ قوله ولن يكون كذا بلفظ لن في نسختين عليهما خط الشارح قدس سره وفي نسخة قديمة مصححة من النبصرة أيضا وهو الصواب وقد وجد في بعض النسخ بلفظ ان الناصبة عطفا على قوله لصار بتقدير لزم او عطف على قوله غير نفسه بتقدير المضاف اي ذات ان يكون او بلفظ ان المكسورة النافية والظاهر ان الكل تصحيف (لمولانا محمود رحمه)

( ٢٥٦ )

قوله وقد حالف اي جعفر بن حارث في ذلك الحكم جميع المعتزلة قوله وعد ذلك اي قول جعفر بان الواحد غير العشرة قوله بجميع الافراد اي الاحاد التي هي الوحدات قوله يتناول لكل فرد اي لكل وحدة تناول الكل للجزء او الكلي لجزئياته قوله مع اغياره اي كافنا معها اي مأخوذا ومتضمنا مثلا ان الواحد مأخوذا مع التسعة الباقية عشرة قوله وان يكون عطف على ما قبله بحسب المعنى اي يلزم ان يكون الواحد غير نفسه وان يكون آه قوله ولا يخفى ما فيه لان مغايرة الشيء للشيء لا يستلزم مغايرته لكل جزء من اجزائه حتى يلزم ما ذكره من مغايرة الواحد لنفسه قوله اي صفاته الازلية الاولى رجع الضمير الى ما في ضمنها من الصفة وفائدة التقييد بالازلية غير ظاهرة قوله صفة ذات الاضافة دون نفسها قوله ينكشف انكشافا تاما حكما هو المتبادر عند اطلاقه فلا يتناول الغير الواصل الى مرتبة اليقين واعلم ان العلم الازلي هل هو من قبيل التصور او التصديق او هو متبعض وفيه

٢ اذ على ما ذكر لا يصح حمل العلم الابعد ملاحظة عطف الباقي (منه رحمه) ٣ وفادته الاختراز عن التخليق والترزيق ونحو ذلك (فوايد)

٤ واعلم ان العلم المشترك بين علم الله وبين علم الانسان عند البعض بالاشتراك المعنوي اي يكون العلم بمعنى صفة يتجلى بها المذكور وعند البعض مشترك بالاشتراك اللفظي وههنا يجوز ان يكون بالمعنى الاول بان يكون من قبيل ذكر العام وارادة الخاص او يكون المراد منه العلم المطلق لكن في ضمن هذا الفرد اعني العلم الثاني ويكون تعريفه بصفة ازلية آه تعريفه لفظيا (منه رحمه)

٥ قوله صفة ذات اضافة دون نفسها اي العلم مضاف

وليس نفس الاضافة ذكر في المواقي ان العلم لابد فيه من اضافة بين العالم والمعلوم وهو الذي نسميه نحن بالتعلق ولم يثبت غيره بدليل وقيل هو صفة حقيقية ذات تعلق فاختر في علم الله تعالى القول الثاني لما ان صفات الله تعالى عندنا امور موجودة زائدة على ذاته تعالى (فوايد باقية)

١ فان قيل هذا التعريف يستلزم الدور لان ذكر المشتق هو المعلومات يستلزم ذكر  
المبدأ هو العلم فيلزم تعريف العلم بالعلم قلنا ان المراد من العلم المعروف هو العلم بالمعنى  
الاصطلاحي والمراد من العلم المأخوذ في التعريف هو العلم بالمعنى اللغوي فافهم (منه رحمه)  
٢ ولو قال الاشياء بدل المعلومات لكان اشمل واسلم واحوط (منه رحمه) ٣ قيل هذا موقوف على  
ذكر المشتق يوجب ذكر المبدأ فيدور (منه رحمه) ٣ قيل هذا موقوف على  
اثبات كون الاشياء متساوية في صحة المعلوماتية ولعل المخالف لا يسلم ذلك (منه رحمه)  
٤ والالزم تخلف المقتضى  
( ٢٥٧ )

عن المقتضى وال ترجيح  
بلامرجح (منه رحمه)

٥ واعلم ان عند في قوله  
عند تعلقها بمعنى الشرط  
والباء في قوله بها يجوز  
ان يكون صلة التعلق ويكون  
ضمير بها راجعا الى  
المعلومات ويجوز ان يكون  
للسببية وحينئذ يكون  
ضمير بها راجعا الى صفة  
ازلية ايضا والباع يكون  
متعلقة بقوله ينكشف اي  
العلم صفة ازلية يكون  
انكشاف المعلومات بسببها  
عند تعلق ذلك الصفة لكن  
المتبادر ان الباء صلة  
وفيه نظر لان تعريف العلم  
حينئذ يصدق على القدرة

والقوة والسمع والبصر

والارادة والمشية لانها صفات ازلية تنكشف المعلومات عند تعلقها بالمعلومات لانها لا يكون  
بدون العلم لان العلم اشمل منها ويمكن ان يجاب عنه بان القيد المخرج لها ههنا محذوف  
اعني والباء للسببية وهذا القيد ظاهر يفهم من التعريف وحذفه كثير في التعاريف وحينئذ  
لا يصدق على غير العلم لانه لا ينكشف بسبب صفة غير العلم المعلومات عند تعلقها وهو  
ظاهر عند التأمل او نقول ان المراد من الباء في قوله بها الباء السببية على سبيل غير  
الظاهر وحينئذ لا يصدق التعريف على غير العلم فافهم (منه رحمه) ٦ ولو قال  
لتعلقها بدل عند تعلقها لكان خروج بواقي الصفات اظهر وانما عدل عنه تنبيهها على استقلال  
الصفة في الانكشاف (منه رحمه) ٧ والباء صلة التعلق ويحتمل ان يتعلق

بتنكشف وحينئذ الباء للسببية والضمير راجع الى الصفة (منه رحمه)

تأمل قوله المعلومات اي ما من شأنه ان يعلم موجودا  
كان او معدوما ممكنا كان او ممتنعا حاصله ان جميع ما يمكن  
ان يتعلق به العلم فهو معلوم بالفعل او المقتضى للعالمية  
ذاته تعالى والمعلوماتية ذوات الاشياء ونسبة الذات الى  
الجميع على السواء فقد ثبت علمه بالبعض فوجب علمه  
بالكل الا ان علمه بالمتجددات على وجهين علم غير مقيد  
بالزمان وهو باق ازلا وابدا لا يتغير ولا يتبدل وعلم  
مقيد بالزمان وهو علمه تعالى بالمتجدد او المتغير وهذا العلم  
متناه بالفعل بحسب تنهاى المتجددات وغير متناه بالقوة  
كالمتجددات الابدية والعلم لا يتغير بحسب الذات ويتغير  
من حيث الاضافة ولافساد فيه وانما الفساد في تغير نفس العلم  
قوله عند تعلقها بها اشارة الى دفع ما يقال من ان

١ قوله ومن ههنا ذهب اذ يرد انه تعالى عالم بنقيض حادثه قبل وقوعها فلو كان عالما بها قبل وقوعها يكون عالما بالنقيضين وهو جهل فلاجل جهلية ذلك قال لا يعلم بالحادثه قبل وقوعها ( منه رحمه الله تعالى )

٢ اذ العلم بالشئ \* عنده مشروط بوقوعه واعترض عليه بانه يلزم حينئذ تجهيل الباري عز اسمه تعالى عن ذلك والجواب عنه بان الثابت في الازل انه سيوجد زيد فيعلم حينئذ كذلك وعندنا زال هذا

( ٢٥٨ )

جميع المعلومات بالمعنى المذكور لو كانت منكشفة له تعالى يلزم ان يكون عالما في الازل بان زيدا دخل في الدار وخرج عن الدار مثلا وهو جهل تعالى عن ذلك علوا كبيرا ومن ههنا ذهب ابو الحسن البصري الى انه تعالى لا يعلم الاشياء قبل وقوعها واستدل عليه بان الموجب للانكشاف ليس نفس العلم بل بشرط التعلق وهو في الازل متعلق بان زيدا سيدخل الدار حتى لو دخل يزول ذلك التعلق ويتعلق بانه دخل فيه وفيه ابحاث الاول ان الانكشاف لو كان مشروطا بالتعلق لزم احتياج الواجب في الصفة الحقيقية الى الغير وذلك باطل وجوابه ان الانكشاف من توابع العلم فلا يلزم من احتياجه الاحتياج في العلم وفيه والثاني ان المطلقة العامة دائمة الصدق فكيف يكون العلم في الازل بانه موجود جهلا واعتقادا غير مطابق والثالث ان الازلي يمتنع ان يزول ويطرء عليه العدم فكيف يزول التعلق

الازلي

٣ قوله وهو في الازل متعلق آه يعني ان العلم انما يتعلق بالدخول في هذا الزمان وقبل هذا الزمان متعلق العلم بالدخول الاستقبالي وفي زمان الدخول يزول هذا التعلق ويحدث التعلق بالدخول العالي ( فوايد باقيه )  
٤ قوله فيه اي فيه نظر لان انكشاف الشئ \* عند الله تعالى هو عين علمه به وانما التابع هو معلومية الشئ \* ( فوايد باقيه )  
٥ قوله المطلقة العامة دائمة الصدق يعني ان قولنا زيد داخل في الدار وزيد خارج عن الدار مطلقتان عامتان فيدوم صدقهما والعلم بالصادق لا يكون جهلا فالعلم بهما لا يكون جهلا لعدم التناقض بينهما ( فوايد باقيه )  
٦ قوله وكيف يزول التعلق الازلي ويمكن الجواب بان المراد بالازلية التقدم على زمان الدخول دون عدم سبق العدم وامتناع الزوال انما هو في الثاني دون الاول ( فوايد باقيه )

١ قوله يلتزم بقاء التعلق الازلى بانه سيدخل وذلك لان العلم بالدخول الاستقبالي هو علم بالدخول مثلاً في زمان نزول عيسى عليه السلام والعلوم بالدخول في حال الدخول هو عين العلم بالدخول في زمان نزول عيسى عليه السلام لكن هذا العلم في الزمان المتقدم علم بالدخول الاستقبالي وفي الزمان المتأخر علم بالدخول الحالي (فوايد باقيه)

( ٢٥٩ )

٢ قوله حين دخل الدار متعلق بقوله يبقى او بقوله انتفاء المتعلق ( فوايد )  
٣ قوله اذ لا منافاة الخ لان قولنا سيدخل معناه في زمان كذا وقولنا دخل معناه في زمان ذلك الزمان فمعنى القولين واحد ( فوايد باقيه )

٤ قوله تأمل اي لتعرف انه هل يصح ان يحكم بوجود العلم بدون انكشاف المعلوم عند العالم وهذا الاستفهام للانكار لما سبق ثم البحث الاول ان على خلاف ترتيب اللفي فمتعلق البحث الاول متأخر عن متعلق البحث الثاني ( فوايد باقيه )

٥ ومعنى التأثير في القدرة ايجادها واعدادها او تبديلها من حال الى

الازلى عند التعلق بانه موجود ولا يبعد ان يلتزم بقاء التعلق الازلى بانه سيدخل ازلاً وابدأ لا يقال كيف يبقى التعلق الازلى مع انتفاء المتعلق اعني النسبة الاستقبالية بانه سيدخل في الدار حين دخل في الدار لانا نمنع الانتفاء بل هي مجالها اذ لا منافاة بين قولنا بانه سيدخل في الدار وبين قولنا بانه دخل في الدار وايض يلزم ان يوجد العلم بدون انكشاف المعلوم عند العالم بواسطة انتفاء الشرط وهو التعلق تأمل قوله والقدرة قدم العلم لعمومه باعتبار التعلق ولتوقى القدرة على العلم باعتبار التعلق وانما قدم القدرة على الحيوة مع تأخرها عنها وجوداً اذ القدرة لها مدخل في التأثير فكانها نزات منزلة الذات ولذا توصف بالموثرية ويقال انها صفة مؤثرة مع ان المؤثر في الحقيقة ليس الا الذات واعلم ان للقدرة تعلقين ازلي لا يترتب عليه وجود المقذور بالفعل وتعلق حادث يترتب عليه وجود المقذور بالفعل هذا عند من لا يقول بالتكوين واما عند من يقول به فالتعلق الحادث ليس الا للتكوين

ملا احمد على شرح العقايد ٤

حال ( بحر ابادي )  
٦ وتوضيح الكلام في هذا المقام ان القائلين بوجود التكوين قالوا انه غير القدرة لان القدرة اثرها صحة موجودية الشيء وامكان كونه وصحة الموجودية لا يستلزم الموجودية بالفعل واثر التكوين الكون والوجود بالفعل فلا يكون اثر القدرة نفس اثر التكوين والتغاير في الاثر يوجب التغاير في المؤثر ولو سلم فالتغاير بحسب الاعتبار كافي ( عبد الرحمن )

١ بضم الميم وتشديد اللام جمع ملاك بالكسر اصل چیزی وآنچه باوقافم باشد چیزی  
منتخب اللغات

( ٢١٥ )

٢ يمكن ان يكون الامر  
بالتأمل ما يستفاد من كلام  
الفاضل المحشى من ان  
المراد بالتأثير في جعل  
المقدور ممكن الوجود من  
الفاعل لافي الوجود بالفعل  
فيكون المراد بالتعلق  
التعلق الازلي ( لمولوى  
قاسم رحمه )

٣ لعل وجهه ان التعريف  
لا بد ان يكون شاملا لجميع  
الافراد فان كان نفس  
العلم لازما للحياة فيما نحن  
فيه لا يكون التعريف  
جامعا فاغتنبنا هذا التعريف  
على هذا التوجيه ليس  
بصحيح ( منه رحمه )

٤ ويمكن ان يوجه بان  
المناسب تأخير القدرة  
عن الحياة لتأخرها عن  
الحياة وجودا لكن قدمت  
لان للقدرة مدخلا تاما في  
التأثير فكانها نزلت منزلة  
الذات فقد ثبت للقدرة  
جهة تقدم وجهة تأخر فللتنبية  
على وجهين قدم اولها وآخر  
ثانيها ( لمولوى قاسم رحمه )

٥ اقول انما اورد الحياة  
بينهما اشارة الى ان لها نسبة  
الى القدرة والى القوة ايضا

فتعلقات القبرة كلها ازليمة وانت خبير بان الظاهر من  
قوله توثر ان المراد بالتعلق التعلق الحادث لكن اللافق بكلام  
المصنف رحمه الله هو ان يراد به التعلق الازلي اذ التعلق  
الحادث ليس الا للتكوين عند القائلين به والمصنف رحمه  
الله منهم ولعل المرضى عند الشارح مذهب الاشعري الثاني  
للتكوين وقد يوجه بان التعلق الحادث وان كان للتكوين  
حقيقة الا ان القدرة مدخل تام وانها ملاك الامر في صفة المؤثرية  
فكانه هو له ايضا كالازلي تأمل قوله توجب صحة العلم  
ولم يقل والقدرة معا كما هو المشهور اكتفاء بما هو الكافي  
في التميز وانما زاد الصحة تنبيهها على ان ما هو من لوازم  
الحياة هي الصحة دون العلم نفسه وان كان فيما نحن فيه  
كذلك تأمل قوله والقوة وهى بمعنى القدرة قال  
الفاضل المحشى فذكرها للتنبيه على الترادف او على صحة  
الاطلاق على الله القوى العزيز ثم كلامه وانت تعلم فعلى  
هذا فالاولى التعقيب وعدم الفصل بينها وبين القدرة بالحياة  
ونكتة الفصل بينها وبين القدرة حقى وقد يفسر القوة بكمال  
القدرة ولعل هذا من قبيل حصول الصورة قوله فيدرك  
بهما ولم يقل فيعلم بهما ردا على من قال انهما عبارتان عن العلم

بالمبصرات

اما نسبتها الى القدرة فلان القدرة متقدمة عليها من حيث الذات توثر بخلاف الحياة واما  
نسبتها الى القوة فلان القوة متقدمة على الحياة فالمناسب تقديم الحياة ( لمولوى عبد الرحمن )  
٦ العلم كشف المعانى المجردة عن المادة والادراك كشف المعانى المقارن بالمادة ( س )

١ وذكر التوهم وان صح لكن لا يلايم كالتخييل (منه رحمه)  
 ٢ أى حالة عارضة  
 ٣ ويمكن ان يقال بواسطة الهواء يصير شرطاً  
 لأن غاية القرب منافية  
 ( ٢١١ )

( منه رحمه )  
 ع فانهم قالوا لا بد ان  
 يتوسط بين الرائي والرؤى  
 جسم لطيف غير ملون  
 يمكن نفوذ الخطوط الشفافة  
 فيه حتى صار الشئ مرئياً  
 وفيه نظر ( منه )

ه تقرير الجواب بطريق  
 الالزام على الخصم فانه قائل  
 بانه لا يلزم من قدم العلم  
 والقدرة قدم المعلومات  
 والمقدورات فكذلك ههنا  
 لأن كل صفة قديمة لكن  
 تعلقاتها حادثه ( لمولوى  
 عبد الرحمن )

٦ انما اثبت صفتين  
 زائدتين لأن القرآن  
 والأحاديث مملوءة بهما مع انه  
 يمكن انصافه تعالى بهما فلا  
 حاجة الى تأويلهما ( لمولوى  
 عبد الرحمن )

٧ ويمكن ان يقال في  
 توجيه عدم تأويل الشيخ  
 السميع والبصير في صفات  
 الله تعالى مع تأويله ادراك  
 المحسوس بالعلم انه لما  
 كان سمعه وبصره مخالفا  
 لسمعنا وبصرنا بالحقبة فلا

بالمبصرات او المسموعات فهما راجعان الى العلم — قوله  
 لا على سبيل التخييل وهو الادراك والملاحظة بما يمكن ان  
 يحس بعد الغيبة — قوله والتوهم هو ادراك المعانى  
 الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كصدقة زيد وعداوة عمرو  
 — قوله تأثر الحاسة بان ينفعل الحاسة بانطباع الصورة  
 عند وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت الى الصماخ وقرع العصب  
 المفروش في مقعره والظاهر ان وصول الهواء متعلق بتأثر حاسة  
 السمع اذ تأثر حاسة البصر ليس مشروطاً بالوصول بل بتوسط  
 الهواء بين الرائي والمروى قوله ٨ ولا يلزم اشارة الى  
 جواب دخل مقدر واعلم ان المشهور ان الاشاعة لم يأولوا  
 السمع والبصر بالعلم بالسموعات والعلم بالمبصرات بل جعلوهما  
 صفتين زائدتين على صفة العلم كما اولهما غيرهم بذلك  
 وانت تعلم ان اللائق على قاعدة الاشعري وعلى قاعدة  
 غيره ان يكون امر التأويل على العكس لان قاعدة الاشعري  
 في الاحساس انه علم بالمحسوسات وذلك يقتضى ان يكون  
 مرجعهما الى العلم واما قاعدة غيرهم على غير ذلك حيث  
 اعتبروا في العلم تعلقه بالمعاني فاللائق بمجالهم ان لا يكون

\* ٤ )

يلزم من تأويل احدهما تأويل الآخر مع ان الظاهر من الايات والأحاديث انبأتهما صفة  
 الله تعالى ( لمولوى قاسم رحمه )  
 ٨ وفيه انها سمعى لا مدخل للعقل في اثباتها ( منه رحمه )



١ في شرح المواقف نقلا عن ناقد المحصل ان وصفه تعالى بالسبع والبصر مستفاد من النقل وانما لم يوصف بالششم والذوق واللمس لعدم ورود النقل بها واذا نظر في ذلك من حيث العقل لم يوجد له وجه سوى ما ذكره هو لاء فان اثبات صفتين شبيهتين بسبع الحيوانات وبصرها مما لا

( ٢١٢ )

مرجعهما الى العلم ولذا قيل ان الشيخ الاشعري لما اختار ان ادراك المحسوسات علم بمتعلقاتها ام يلزم من كونه تعالى سميعا وبصيرا ان يوجد له صفتان زائدتان على العلم تنكشف بسببهما المبصرات والمسموعات بخلاف الجمهور فانهم خالفوا في ذلك فلزمهم ان يجعلوهما غير العلم وليكن المنقول عن الامام الغزالي ان الفلاسفة والكعبي وابو الحسن البصري اولوهما بالعلم بالمسموعات والمبصرات وقال الجمهور منا ومن المعتزلة والكرامية انهما صفتان زائدتان على العلم واما ادراكه تعالى بسائر المحسوسات اعني الملموسات والمذوقات على ما حكى عن امام الحرمين فيجب وصفه تعالى بادراك الطهوم والروائح والحرارة والبرودة كما يجب وصفه بادراك المسموع والبصر للمشركة في الدليل لكن لا يقال انه تعالى شام ذائق لامس لانها تنبى عن الاتصالات الجسمانية فعند الشيخ لا حاجة في ذلك الى صفة اخرى غير العلم واما عند غيره ممن اعتبر تعلقه بالمعاني فيحتاج الى صفة اخرى هي مبدأ لذلك ومن ههنا عيب بعضهم الادراك صفة ثابتة له تعالى وراة التكوين فليتمل قوله بحدث لها تعلقات بالحوادث متناهية بالفعل وغير متناهية بالقوة تحدث

على

الوجود اجزاء السلسلة واما الترتيب والمعية فليسا بشرط عندهم خلافا للحكما فان الشرط عندهم الترتيب والمعية في الوجودات المتعاقبة واما التعلق والحوادث باعتبار الوجود بالقوة والامكان فليسا بمتناهيين اذ لا يجري البرهان عند الفريقين ( فوايد باقيه )

يمكن بالعقل والاولى ان يقال لما ورد النقل بهما آتينا بذلك وعرفنا انهما لا يكونان بالالتيسر المعروفين واعترفنا بعدم الوقوف على حقيقتهم ( امولوى قاسم رحمه )  
٢ هذا الكلام يستدعي ان عدم لزوم قدم المعلومات والمقدورات من قدم العلم والقدرة بديهي او امر مقرر في السابق وكل منهما محل تأمل ( آخوند شيخ )  
٣ وفيه انها سمعي لا مدخل للعقل في اثباتها ( منه صفى عنه )

٤ فيكون موجبا لكن بالاختيار لا بالذات كما قاله الفلاسفة وهو الممتنع دون الاول بل هو الكمال ( منه رحمه ) قوله متناهية بالرفع صفة تعلقات او بالنصب حالا اما من التعلقات او الحادث فكل من التعلق والحادث باعتبار الوجود بالفعل متناه ببرهان التطبيق اذ شرط التطبيق عند المتكلمين ان يضبط

١ قوله على مذهب من لا يقول بالتكوين وهو الشيخ الاشعري ومن تبعه والقاتل بالتكوين هم العلماء الحنفية في شرح المواقف اثبتت الحنفية زائدة على السبع المشهور اخذا من قوله تعالى **كُنْ** فيكون فقد جعل قوله **كُنْ** مقدا على كون الحوادث اعنى وجودها والمراد به التكوين قالوا انه غير القدرة ثم معنى التقييد ان عند القائل بالتكوين لا يحكم بحوث تعلق القدرة لعل المراد انه لا حاجة في حدوث الحوادث لحدوث تعلق القدرة بل يكفى حدوث تعلق التكوين واما انه لا يجوز حدوث تعلق القدرة مع حدوث تعلق التكوين فليس الامر كذلك لجواز ان يكون حدوث الحوادث لمجموع التعلقين ( فوايد باقيه )

( ٢١٣ )

٢ قوله او على سبيل

التغليب يعنى غلب القدرة على التكوين وسمى بها فتسب اليها ما ينسب اليه وقوله تأمل وجهه ان التغليب ان ينسب الى امرين ما هو منسوب الى احدهما بتغليبه على الآخر وجعل الآخرى حكمه كقوله تعالى ان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله غلب غير المرتابين على المرتابين لانه كان فى المخاطبين من يظن انه يعرف الحق وانما ينكر عنادا فهو مشكوك الارتياح غلب على الذين يقطع بارتياهم واستعمل فى المجموع التى حقها

على حسب حدوث المحداثات ولعل الحكم بحوث تعلق القدرة على مذهب من لا يقول بالتكوين او على سبيل التغليب تأمل قوله وهما عبارتان آه لافرق بين المشيئة والارادة الا عند الكرامية حيث جعلوا المشيئة صفة واحدة ازلية تتناول ما شاء الله تعالى من حيث يحدث والارادة صفة حادثة متعددة بتعدد المرادات قوله توجب التخصيص آه عند تعلقها به تعلقا حادثا واعترض عليه بانه ان جاز تعلقها بالطرف الآخر عند تعلقها باحد الطرفين لزم الترجيع بلا مرجع والا اى وان لم يجز تعلقها بالطرف الآخر لزم الايجاب فينافى الاختيار واجيب بان اللازم هو الايجاب

ان يستعمل فى المشكوك وههنا لم ينسب حدوث التعلق وهو من احوال التكوين الى مجموع القدرة والتكوين بل نسب الى التكوين المعبر عنه بلفظ القدرة وهذا التعبير ليست تغليب القدرة على التكوين وجعله فى حكمها ( فوايد باقيه )

٣ وجه التأمل ان اثبات الشارح حدوث التعلق للقدرة باعتبار ان مرضى الشارح هو مذهب الاشعري النافى للتكوين او باعتبار ان للقدرة مدخلا تاما وانها ملاك الامر فى المؤثرية فكان وجود المقدور بالفعل يترتب على القدرة فيكون للقدرة تعلق حادث ايضا (منه رحمه) عم فيكون موجبا لكن بالاختيار لا بالذات كما قاله الفلاسفة وهو الممتنع دون الاول بل هو الكمال ( منه رحمه )

١ فنقول في الجواب عن الاعتراض ان احد التعلقين لازم للارادة بشرط حادث واللازم لذات الواجب انما هو نفس الارادة دون الشرط فلا يلزم ان يكون احد التعلقين لازما لذات الواجب ليلزم نفى القدرة والاختيار ( عبد الباقي رحمه فوايد باقيه )

( ٢١٤ )

بشرط الارادة وهو لا ينافي الاختيار بل يحققه ولو قيل اذا كان احد التعلقين اى تعلق الفعل مثلا لازم الارادة ومقتضى ذاتها والحال ان الارادة لازمة للذات لزوم نفى القدرة والاختيار بمعنى صحة الفعل والترك قلنا ان اراد به لزوم نفى القدرة نظرا الى ذاته تعالى من غير مدخلية الارادة فالملازمة ممنوعة وان اراد به لزومها بشرط الارادة فالملازمة مسامة وبطلان التالى مم وقد يقال ان اللازم بشرط اللازم كاللازم للذات البحت فلا يظهور ثمة الخلاف بين الفلاسفة والمنكلمين بالقول بالايجاب والاختيار على ان مذهب الاشعري هو ان المبداء قادر يصح منه الفعل والترك في جميع المراتب ولا يجب عليه شىء بوجه من الوجوه وفيه انه يلزم التسلسل او الترجيح بلا مرجح وقد يقال في الجواب ان معنى كون احد التعلقين لازم الارادة ومقتضى ذاتها انها لا تحتاج في ذلك الى مرجح غير ذاتها لا انها تقتضى الفعل بحيث يستحيل الترك حتى يلزم الايجاب ونفى القدرة وهذه خاصة الارادة لا توجد في غيرها كالقدرة وانت تعلم ان هذا

لا

٢ قوله وقد يقال ان اللازم آه اثبات لبطلان التالى يعنى لزوم نفى القدرة لذات الواجب بشرط الارادة لزومه له بشرط لازم وهذا اللزوم لزوم لذاته فيلزم نفى الاختيار وهو خلاف مذهب المنكلمين فيكون باطلا ورد ذلك بان المراد يلزم نفى القدرة بشرط الارادة لزومه بشرط تعلق الارادة ليس لازما لذات الواجب وانما اللازم نفس الارادة فلا يلزم نفى القدرة عن ذات الواجب فلا يلزم نفى الاختيار ( فوايد باقيه )

٣ في شرح المقاصد نسبة الارادة الى الفعل والترك والى جميع الاوقات على السواء فتعلقها بالفعل في هذا الوقت يحتاج الى مرجح ويلزم تسلسل الارادة والجواب انها تتعلق لذاتها لانها صفة من شأنها الترجيح ولولا المساوى بل المرجوح

وليس هذا من وجود الممكن بلا موجد وترجمه بلا مرجح في شىء فان قيل فمتى تعلق الارادة لا تبقى التمكن من الترك ولا يبقى الاختيار قلنا الوجوب بالاختيار محض الاختيار ( لمولانا محمود رحمه )

١ قوله اذ الترجيع بلا مرجح باق آه لا يخفى انه لا يلزم من عدم الاختيار ويجاب الفعل مثلا مساواة التعلقين حتى يبقى الترجيع بلا مرجح كيف والاولوية بين اليجاب والمساواة على ان كونها مرجحة لاذ انها مستانصل لعرف لزوم الترجيع بلا مرجح فمع هذا يسأل فيها عن المرجح حتى يلزم ترجيع بلا مرجح ( لمولوى قاسم رحمه )

( ٢١٥ )

٢ لعل وجه التأمل ان عدم ظهور ثمرة الخلف ممنوع لان الفلافة قائلون بان صدور الاشياء واجب بالوجوب العقلى والمنكلمون قائلون بان صدور الاشياء واجب بالوجوب العادى فكيف لا يظهر ثمرة الخلف ( منه رحمه )

٣ اعلم ان الشارح انما بوجه بوجه مغايرة الارادة للقدرة والعلم لانها يحتاج الى البيان ومغايرتها لغيرها ظاهرة والا بصفة الترجيع يمتاز عن جميع ما عداها ( آخوند شيخ رحمه )

٤ قوله ان العلم التصورى آه وقد يمنع عموم التصور هذا مكابرة بعد العلم بان الانسان مع ضعفه يمكنه تصور كل من

لا يجديه نفعا اذ الترجيع بلا مرجح باق باعتبار تعلق الارادة باحد التعلقين وقد يجاب بالتزام التسلسل فى التعلقات ومنع استحالة فيها اذ التعلقات اعتبارية لكن بقى ان برهان التطبيق يدل على بطلان التسلسل فى الامور الاعتبارية كما صرح به قدس سره فى شرح المواقف تأمل قوله وكون تعلق العلم تابعا للوقوع المتأخر عن الارادة هذا مع ما قبله من قوله مع استواء نسبة القدرة اشارة الى بيان مغايرة تلك الصفة المسماة بالارادة للعلم والقدرة اذ ليس من شأنهما التخصيص بخلاف تلك الصفة قال الفاضل المحشى تحقيقه ان العلم التصورى عام للواقع وغيره فلا يكون مرجحا والعلم التصديق بالوقوع فرع الوقوع والوقوع فرع الارادة تم كلامه وفيه ان التصديق فرع الوقوع فى الجملة لئلا يلزم الجهل لاحال التصديق ولا قبله بخصوصه فلا يلزم منه تأخر

التقيضين وكيف لا يمكن للقوى على الاطلاق علما وقدرة ذلك وعلى قوله العلم التصديق بالواقع آه وفيه ان التصديق فرع الوقوع فى الجملة لئلا يلزم الجهل لا حال التصديق او قبله بخصوصه فلا يلزم منه تأخر العلم عن الارادة قلنا هذا غير قادح لغرض الاستدلال وهو المغايرة بين العلم والارادة من غير نظر الى التقدم والتأخر وهذا الغرض حاصل كما بينا ( فوايد باقيه )

١ ولا شك في ان الوقوع فرع وجود الارادة المخصصة والتأخر عن الشيء بمرتبة او براتب  
لا يجوز ان يكون عينه فلا يكون الارادة نفس العلم التصديقي ايضا فلا يصير مرجحا  
( لمولوى عبد الرحمن ) ( ٢١٦ )

العلم عن الارادة على ان معنى تبعية العلم بالوقوع انه يعلم  
الشيء على ما هو عليه في نفسه او بمعنى ان المعلوم هو  
الاصل في التطابق لان العلم مثال له لا بمعنى ان العلم  
انما يتحقق بعد الوقوع ومتأخر عنه لان ذلك انما هو من ذهب  
ابي الحسن وقد برهن على بطلانه في موضعه وقد يمنع  
عموم التصور وعدم صلاحيته للمخصصة والمرجحية على  
ان حال علم المبدأ وكيفية تعلقه بالمعلومات فغير معلوم  
قال الفاضل المحشى نعم يرد عليه ان يقال يجوز ان يكون  
المرجح في افعاله تعالى هو العلم بالمصاحبة وليس ذلك فرع  
وقوع الفعل ولا مخلص الايبان وجود الفعل يتساوى طرفاه في  
المصاحبة من كل وجه ثم كلامه فيه ان العلم بالمصاحبة ان كان  
تصورا فعلم على ما اعترف به وسلم وان كان تصديقا كان متأخرا  
عن الارادة لان التصديق باى امر تعلق فهو فرع وقوع ذلك  
الامر والوقوع فرع الارادة والفرق تحكم على انه يلزم الايجاب  
حينئذ قوله وفيما ذكر تنبيه اى في عدها من الصفات  
الازلية قوله انه ليس بمكره قول الكعبى وكثير من  
معتزلة بغداد ان ارادته تعالى بفعله هو علمه به او كونه  
غير مكره ولا ساه وبفعل غيره هو الامر به ولا خفاء  
في ان هذا موافق للفلاسفة في نفس كون  
الواجب مريدا اى فاعلا على سبيل القصد والاختيار  
هكذا في شرح المقاصد وفيه ما لا يخفى قال الفاضل المحشى

٢ وبالجملة ان اللازم منه  
مغايرة المخصوص بفرد  
من العلم والمطلوب مغايرته  
له مطلقا ( منه رحمه )  
٣ فان قيل ان الكلام في  
صحة عموم الحد وتخصيص  
المحد ولا يفتقد قلنا مراده  
ان في الحد قيما مخصصا  
وهو كون ضمير انه  
راجعا اليه وانت خبر بان  
هذا التوجيه بعيد عن  
عبارة غاية البعد ( منه  
رحمه )

٤ بان العلم بالمصاحبة  
انما يكون مرجحا اذا  
كان مراعات الاصلاح واجبة  
عليه تعالى وليس كذلك  
كما بين في محله فيجوز  
ان يترك ما فيه المصاحبة  
ويفعل ما لا مصاحبة فيه  
فلا يكون مخصصا  
( عبد الحكيم )

٥ قوله وفيه ما لا يخفى  
وهو ان القول بكون  
ارادته تعالى بفعله علمه به  
ليس موافقا للفلاسفة في  
نفي القصد والاختيار بل  
قول بان ارادته وهى  
ترجيح احد طرفي الفعل  
والترك عين علمه وليس

ان  
مغايرا للعلم نعم القول بكون الارادة عدم الاكراه والسهو على معنى انه يصدر الفعل عن  
الذات على هذا الوجه قول بما قال به الفلاسفة على ما ذكرنا ( فوايد باقيه )

ان قلت يلزم منه كون الجماد مریدا قلت هذا تفسير ارادة الواجب لاجميع الارادات ثم كلام فيه ان المقصود هو ان مجرد ذلك لو كفى في صحة اطلاق المرید على الواجب يصح اطلاقه على الجماد لتحقيق ما يوجب صحة الاطلاق فيه قوله انه امر به وما لا يكون مأمورا به لا يكون مرادا له فالارادة عندهم عين الامر قوله كيف اى كيف يكون الارادة والمشيئة بمعنى الامر والحال انه تعالى امر كل مكلف بالايمان ولم يوجد المأمور به عن البعض فلو كان الارادة نفس الامر لما تخلف المأمور به عن الامر لان المراد لا يتخلف عن الارادة واليه اشار بقوله ولو شاء لوقع لكن الملازمة غير مسلمة عند المعنزة اذ تخلف المراد عن الارادة جائز عندهم لانهم يقولون ان الله تعالى اراد ايمان الكافروطاعته لكن لم يقع والتحقيق انه لم يرد اذ كل ما اراد الله تعالى فهو كائن ومراد له تعالى وان لم يكن مرضيا ولا مأمورا به بل قد يكون منهيا عنه اجماعا من اهل الحق ولقوله تعالى ولو شاء ربك لامن من فى الارض كلهم جميعا ولقوله عليه السلام ما شاء الله كان وما اشتهر من السلف والخلف ان ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وتأويله بان المراد ما شاء الله مشيئة قسر والجاء عدول عن الظاهر من غير ضرورة ودليل قوله لا كما زعم الاشعري فيه ايماء الى ان المرضي عند الشارح ما ذهب اليه المص رحمه الله قوله

١ قوله فيه ان المقصود آه يريد ان الجواب يكون التفسير تفسير ارادة الواجب لا يدفع الملازمة المذكورة بقوله مجرد عدم الاكراه والسهو لو كفى في صحة اطلاق المرید الخ والجواب الصحيح ما يدفع تلك الملازمة ويوجب بان الجواب المذكور يدفع تلك الملازمة اذ الفرض ان الاضافة الى الواجب معتبر في التفسير وحينئذ لا يجرى التفسير فى الجماد فلا يستقيم الملازمة المذكورة لعدم تحقق ما يوجب صحة الاطلاق وهو كون الواجب غير مكره ولا ساء فى الجماد ( فواور باقيه )

٢ قيل المراد بالجماد ههنا ما هو المؤثر من الجمادات كالنار عند احراق الخطيب مثلاً ( عبد الرحمن )

١ قوله تعبيراً عن المعنى الموضوع له لو أريد بالمعنى المعاني القرآنية وبالموضوع لتلك المعاني المنظوم القرآنية فالموضوع لتلك المعاني ليس اسماً بل مركب من الاسم والفعل والحرف والمركب ليس باسم وأيضا هذا الكلام يدل على أن الصفة الازلية هو تلك المعاني وليس كذلك بل مجموع النظم والمعنى أثر هذه الصفة باعتبار تعلقها القديم ولو أريد بالمعنى الصفة القديمة المعهودة من الصفات السبع وليس لفظ القرآن اسماً لهذه الصفة وأيضا ليس المركب من الحروف وهو النظم القرآني اسماً لها بل الأول اسم لبعض أثارها كلفظ التوراة والإنجيل لبعض آخر من الآثار والثاني ليس باسم (فوائد باقيه) ٢ قوله أو عن المؤثر بالآثر أي باسم الآثر يرد عليه أن الاسم هو

( ٢١٨ )

لفظ القرآن لا المركب من الحروف وهو النظم القرآني وقد جعل المعبر به المركب من الحروف (فوائد باقيه)

عبر عنها بالنظم تعبيراً عن المعنى الموضوع له المسمى بالموضوع الذي هو الاسم كما هو المشهور المتعارف أو عن المؤثر بالآثر كما قيل قوله بالنظم المسمى بالقرآن يدل على أن النظم ليس عبارة عن اللفظ والمقرب كما هو المشهور بل عن الآثر المترتب على الصفة الازلية كما قيل قوله وذلك أي كون الكلام صفة مغايرة للنظم قوله إذ قد يخبر الإنسان عما لا يعلمه بل يعلم خلافه كما أخبر عن وقوع النسبة مع العلم بعدم وقوعها ولا شك أنه في حال الأخبار يجد في نفسه معنى إيجابياً وهو المطلوب بالدلالة على الخطاب بالعبارة أو بغير ذلك من أي أمر يصح الدلالة عليه

٣ قوله بالنظم المسمى آه اختلف في لفظ النظم فقيل إنه لقب المصنعة الازلية كما يدل عليه قول المولوي تعبيراً عن المعنى الموضوع له آه وقيل إنه اسم الالفاظ المركبة من الحروف التي هي أثر الصفة الازلية كما يدل عليه أن النظم ليس عبارة عن اللقب وجه الدلالة أنه وصفي النظم بأنه مسمى بالقرآن وظاهر

واعترض

أن المسمى بالقرآن هو الآثر دون الصفة الازلية ثم حق العبارة أن يقال ليس هو اللقب بأسقاط لفظ العبارة لأن كون الشيء عبارة عن اللقب غير كونه عين اللقب ولم يقل أحد بالسكون عبارة وإنما قالوا بالسكون عينا (فوائد باقيه) ٤ معني أن الشارح قال بالنظم المسمى بالقرآن وهذا الكلام يدل على أن النظم عبارة عن الآثر المترتب على الصفة الازلية لا عبارة عن الموضوع لأن الموضوع هو النظم المسمى بالقرآن والزبور والإنجيل والتوراة ولو كان النظم عبارة عن الموضوع لناسب أن يقول بالنظم المسمى بالقرآن والزبور والإنجيل والتوراة ولم يقل كذلك فعلم أن النظم المسمى بالقرآن عبارة عن الآثر المترتب على الصفة الازلية (تحرير لحضرت الاستاذ

١ قوله لفرد من العلم الموصول في قوله عما لا يعلم ان كان بصورة شخصية يلزم مغايرة شخص من الكلام النفسى لشخص من العلم وان كان بصورة كلية اى كل من افراد التصديق بحيث قد يخبر الانسان عنه ولا يعلم به يلزم مغايرة نوع منه لنوع من العلم فلفظ الفرد يحمل الفرد النوعى والشخصى وعلى الوجهين فالعلم هو التصديق ( فوائد باقيه )  
 ٢ قوله اذ كل عاقل في صورة الاخبار آه هذا زائد على قدر الحاجة فيكفى ان يقال ان الدليل انما يدل على الانفكاك بين الاخبار والعلم التصديقى فاللازم هو المغايرة بينهما لا بينه وبين مطلق العلم ( فوائد باقيه )  
 ٣ قوله يحصل له صورة ما اخبر عنه فقد يكون ذلك مع الجزم وقد يكون مع الظن وقد يكون مع الشك وقد يكون مع الوهم وقد يكون مع المكابرة والكذب ويكون ذلك الموصول في الثلاثة الاخيرة تصورا ( فوائد باقيه ) ( ٢١٩ )

٤ قوله وقياس الغائب على الشاهد جواب سؤال وهو انا سلمنا الاستحالة في شأنه تعالى ولكن قد ثبت التغاير في الانسان بين الاخبار والعلم وهذا التغاير لذاتيهما من غير ان يكون لخصوص الانسان او المخلوقات مدخلا فيه فيلزم التغاير في جانب الصانع تعالى وحاصل الجواب منع ان يكون التغاير لذاتيهما ( فوائد باقيه )

وأعترض عليه بان اللازم مغايرته لفرد من العلم دون العلم مطلقا اذ كل عاقل في صورة الاخبار عن الامر لا بد ان تحصل له صورة ما اخبر عنه على ان ذلك الخبر عما لا يعلم مستحيل في حقه تعالى وقياس الغائب على الشاهد لا يفيد في المطالب العامة وان افاد الالتزام على الخصم واجيب عن الاول بان مدلول الكلام الخبرى لا يكون علما تصوريا وفيه ان هذا على تقدير التسليم انما يتم لو اريد بالمدلول ما هو المدلول وضعا والا فلا واجاب الامام عن الثانى بان المعنى النفسى لما كان مغايرا للعلم في الشاهد كان ايضا

٥ قوله لا يكون علما

تصوريا هذا متعلق بقوله اذ كل عاقل آه فكان الغرض منه اثبات التصور وهذا ابطال للتصور ومعناه ان مدلول الكلام الخبرى لا يكون متعلقا للعلم التصورى لان مدلول الخبر وقوع النسبة او لا وقوعها وهو متعلق بالتصديق والجواب ان الوقوع والا وقوع قد يتعلق بهما الشك او الوهم او المكابرة والكل تصور ويمكن ان يقال ان المراد بالتصور ما سوى العلم اليقيني فمحى يكون الجهل والتقليد والظن داخلة في التصور ولا شك في تعلق ذلك بالوقوع والا وقوع وايضا لو اراد صاحب الجواب ان الاخبار لا يكون مع حصول صورة ما اخبر عنه فهذا مكابرة ولو اراد ان هذا الموصول علم تصديقى فالأخبار لا ينفك عن العلم فلا يثبت المغايرة بين الاخبار والعلم فالجواب ليس جوابا بل تأييد للاعتراض ( فوائد باقيه )  
 ٥ يعنى ان مدلول الخبر لو كان علما لكان علما تصديقا لا تصورا والمغايرة بين مدلول الخبر والعلم التصورى بديهى ( منه رحمه )



كذلك في الغائب للاجماع على ان مهية الخبر لا يختلف  
في الشاهد والغائب وردبان عدم الاختلاف غير مسلم بل  
هو اول المسئلة وقد يجاب بان الغرض منه مجرد تصوير  
الكلام النفسى وبيان مهيته على وجه يمتاز عن اللفظى  
وغيره من العلم والارادة دون الاثبات له تعالى واما الاثبات  
فيها نقل عن الانبياء عليهم السلام تواترا وقد يق فى بيان  
مغايرة الخبر للعلم ان العلم من حيث انه علم يقتضى المطابقة  
والفرعية والتمييز والانكشاف بخلاف الخبر فانه ليس كذلك  
من حيث انه خبر وقيل فى بيان المغايرة ان الكلام النفسى  
الخبرى من حيث هو خبر يكون مع قصد الخطاب اما مع  
نفسه او مع غيره دون العلم فانه لا يكون معه وايضا ان  
الخبر يحتمل الصدق والكذب دون العلم وفيه قال الفاضل  
المحشى رحمه الله والسدى يخطر بالبال ان يقال المعنى  
الذى نجده من انفسنا لا يتغير بتغير العبارات ومدلولاتها  
فان قولنا زيد قائم وزيد ثبت له القيام وانصف زيد بالقيام  
الى غير ذلك تعبيرات عن معنى واحد والانكار مكابرة ولا  
شك ان مدلولات الالفاظ متغايرة فليس ذلك عين مدلول  
اللفظ ثم ان الشاك فى وقوع النسبة يتصور الاطراف والنسبة  
البتة ولا يجد ذلك المعنى عند عدم قصد الاخبار ثم انه  
قد يقصده فيجد ذلك المعنى مع عدم علمه بوقوع النسبة  
فليس ذلك المعنى شيئا من العلوم فتدبر تم كلامه وانت  
خبير بان هذا انما يتم لو ثبت كون ذلك المعنى كلاما  
نفسيا ولم يثبت بعد وايضا ان الكلام النفسى مدلول الكلام

١ وامتيازه عن العلم  
ظاهر فان كلام غيره تعالى  
معلوم له تعالى وليس  
كلامه كما ان كلام غيرنا  
معلوم لنا وليس كلامنا  
رسالة جديده محقق  
الدواني ( رحمه )

٢ اى نفس الكلام  
النفسى بانه يجوز ان  
يسمع الكلام القديم بدون  
الالفاظ كما ذهب اليه  
الاشعرى او يسمع بلباس  
الالفاظ كما هو اختيار  
الاستاذ ابو اسحاق  
الاسفراينى هذا مما فهم  
من مولوى قاسم فى مبحث  
العلم ( س )

٣ ولا يبعد ان يقال ان  
ذلك المعنى الواحد هو  
العلم بالضمون بدون  
الترتيب على الوجه  
الخاص ( منه رحمه )

٤ قوله هذا انما يتم  
اى انما يتم افادته المغايرة  
بين الكلام النفسى وبين  
العلم عند ثبوت ان  
ذلك هو الكلام النفسى  
( فواؤى باقيه )

١ قوله في توجيه كلامهم قبل قوله فليس ذلك عين مدلول اللفظ نفى لكونه مدلولاً صريحاً  
 ووضعا وقوله تعبيرات عن معنى واحد اثبات لكونه مدلولاً ضمنا غير صريح فمجموع  
 القولين تحقيق وتوجيه لكلامهم فلا بعد بمرحلة فضلا عن المراحل (فوائد باقية)  
 ٢ قوله إلا ان يقال ان مرادهم آه والظاهر ان يقال إلا ان غرض المحشى بيان ان  
 مرادهم آه المدلول بالآثر وهو ان يكون المدلول اثر الدال كالمطر والسحاب او يكون  
 المدلول مؤثرا في الدال كالعالم مع الصانع فالمعنى الذى نجده من انفسنا سبب لذكر  
 الكلام اللفظي والكلام اللفظي سبب لانفهام ذلك المعنى في المتكلم (فوائد باقية)

( ٢٢١ )

٣ قوله على ان المعنى  
 الذى آه توكيد لمضمون  
 ما قبله وهو التغاير بين  
 المعنى المذكور وبين  
 المدلول الوضعي وبيان  
 التغاير من وجه آخر  
 (فوائد باقية)

٤ بل نقول لا يستفاد من  
 الكل الا الحكم بقيام زيد  
 (منه رحمه)

٥ قوله وفيه ما فيه ان دفع  
 الشبهة بما ذكرنا في تفسير  
 قول المحشى رحمه الله  
 فليس ذلك المعنى شيئا  
 من العلوم (فوائد باقية)  
 ٦ قوله لا يجد به نفعا  
 لان الفرض اثبات المغايرة  
 بين الكلام النفسى وبين  
 مطلق العلم ولم يثبت  
 الا المغايرة بينه وبين  
 العلم التصديقي والجواب  
 ما افاده مولانا قره كمال

اللفظي عند اهل الحق وما ذكره من قوله فليس ذلك عين  
 مدلول اللفظ في توجيه كلامهم فبعيد عن المقصد بهر حال  
 الا ان يقال ان مرادهم من المدلول هو المدلول بالآثر  
 دون المدلول بالوضع على ان المعنى الذى نجده عن  
 انفسنا يميل مدلولات الالفاظ والمغايرة بينه وبين مدلولات  
 الالفاظ المتغايرة بالاجمال والتفصيل وذلك المعنى مرجع  
 المدلولات على قياس معنى المحدود بالنسبة الى معنى  
 الحد ولعلك تقول ان حقيقة الخبر هو المعنى النفسى  
 المحتمل للصدق والكذب وذلك ليس الا الصور الذهنية  
 وما ذكره من ان النفس المعنى الذى نجده في انفسنا ليس  
 شيئا منها وفيه ما فيه وايضا ان اراد بالعلم في قوله مع عدم  
 علمه آه العلم التصديقي فمسلم لكنه لا يجد به نفعا وان  
 اراد به مطلق العلم فغير مسلم تأمل قوله فانه قد يامر

ان المقصود ههنا بيان المغايرة بين الكلام الخبرى وبين العلم التصديقي فانك اذا قلت  
 زيد قائم مثلا فلا يتوهم فيه كون الكلام الخبرى نفس العلم التصورى وانما يتوهم كونه  
 نفس العلم التصديقي ورد ذلك بان الكلام في الفرق مشترك بين الكلام الخبرى وبين  
 العلم الذى هو من الصفات الازلية وفسره الشارح بانه صفة ازلية تنكشف المعلومات عند  
 تعلقها بها وهو غير مخصوص بالتصديق في المواقف ان علمه تعالى يعنى المفهومات كلها  
 الممكنة والواجبة والمنفعة فذلك ايضا غير مخصوص بالتصديق (فوائد)

١ قوله اعترض عليه الى قوله وان كان لا يخفى عن الاشكال فنقول قوله دون التعبير به من الحالة المذكورة المجرور يرجع الى لفظ وهو صيغة افعال فقوله دون التعبير اما متعلق باسم كان اى لا فى كون التعبير نفس الكلام النفسى او متعلق بالخبر كان اى لا فى كون تلك الحالة فعلى الاول لا بد ان يكون الخلاف بيننا وبين خصمنا انا نحن قائلون بان الحالة الذهنية الكلام النفسى والنقص قائل

( ٢٢٢ )

بما لا يريد به قال الفاضل المحشى واعترض عليه بانه لا طلب فى هذه الصورة كما لا ارادة فالموجود صيغة الامر لاحتقيقته والحق ان الامر تعبير عن الحالة الذهنية والانكار مكابرة تم كلامه اقول ان السلام فى كون تلك الحالة نفس الكلام النفسى دون التعبير به عن الحالة المذكورة ودعوى البديهة فيه مكابرة على ان التعبير باللفظ عما يدل عليه وضعا والمدلول الوضعى لصيغة الامر ليس الا الطلب فلو اراد به انه عبر به ههنا عن المعنى المرذوع له فالمكابرة هو الاعتراف به دون انكاره وان اراد به امرا آخر فلا بد من تصويره اولاً حتى يتكلم به ثانياً قيل المراد بالتعبير عن المعنى النفسى بالالفاظ هو التعبير بالاثار عن المؤثر فان الصفة لازمية لما تعلقت بمتعلقاتها حصل فيها معانٍ مخصوصة عبر عنها بالالفاظ والحق ان المفهوم من كلامهم هو ان الكلام النفسى مدلول اللفظى وان كان لا يخفى عن الاشكال قوله اجماع الامة وتواتر النقل قال الفاضل المحشى قال فى التلويح ثبوت الشرع موقوف على الايمان بوجود البارى وعلمه وقبرته وكلامه وعلى التصديق بنبوة النبى عليه السلام بمعجزاته ولو توقف شئ

النفسى والنقص قائل يكون الحالة الذهنية التعبير المذكور والامر ليس كذلك فالمعتزلة ليسوا قائلين ان التعبير عن الحالة الذهنية الكلام النفسى الذى هو غير الارادة والمعتزلة قائلون بان الامر هو الارادة ويمكن ان يقال ان مراد المولوى ان الكلام الحق هو ان الامر هو الحالة الذهنية التى هى الكلام النفسى وليس الامر هو التعبير عن الحالة الذهنية بلفظ افعال ولكن استخراج هذا المعنى من كلامه المذكور فى غاية البعد ( فوائد باقية )

٢ قوله عبر عنها بالالفاظ يعنى لمناسبة بين المعانى المخصوصة وبين التى عبر بها عن تلك المعانى يحصل فيها الالفاظ فمكل من المعانى والفاظها اثر للصفة لازمية للفظ دلالتان

من

دلالة وضعية على المعنى ودلالة عقلية على الصفة لازمية (فوائد باقية) ٣ قوله والحق ان المفهوم من كلامهم الخ يعنى كلامهم يدل على ان دلالة اللفظ على المعنى النفسى دلالة وضعية لا دلالة عقلية يدل الاثر على المؤثر (فوائد باقية) ٤ قوله وان كان لا يخفى عن اشكال قبل اى فهم هذا المعنى من كلامهم فيه اشكال لما فيه من الدقة والاضطراب (فوائد)

١ لان ما في التلويح يدل على ان الايمان بكلامه تعالى لا يتوقف على الشرع وكلامه  
ههنا يدل على انه يتوقف على الشرع حيث اثبت كلامه تعالى باجماع الامة الذى هو  
موقوف على ثبوت ( ٢٢٣ )

الشرع (عبد)  
٢ اذ يكفى لدعى الرسالة  
ان يقول اقدر على الله  
تعالى على هذا الكلام  
تصدقا لرسالتى وكنتم  
ليسوا بقادرين على الاثبات  
باقصر سورة (منه رحمه)

٣ اى صوتا لم يعتمد  
الى السخرج الذى يؤدى  
الى الحروف (منه رحمه)  
٤ وقد يقال ان ما ثبت  
به الشرع هو الكلام  
اللفظى المتحدى به وما  
ثبت بالشرع هو النفس  
(منه رحمه)

٥ قوله وفصل الكلام  
بعض التفصيل اى الكلام  
في بيان الثلاثة الاخيرة لا  
ان يكون معناه فصل  
الكلام الذى هو صفة الله  
تعالى لان الظاهر ان لا  
يكون كلمة السواو للحال  
بل كانت للعطف فيكون  
قوله فصل معطوفا على  
كرر فيكون معطوفا على  
الجزء فلا يكون زيادة  
النزاع في الارادة والتكوين  
فيه والحال ان بعض  
التفصيل قد وقع من  
المصنف بالنسبة اليهما

من هذه الاحكام على الشرع لزوم الدور وبين كلاميه تدافع  
تم كلامه ولعل التحقيق عدم توقف ثبوت الشرع على التصديق  
بكلامه اذ يجوز ارسال الرسل بان يخلق الله تعالى فيهم  
علما ضروريا برسالتهم وما يتعلق بها من الاحكام او يخلق  
الاصوات الدالة عليها ويصدقهم بان يخلق المعجزة في  
ايديهم من غير احتياج في شئ من ذلك الى انصافه تعالى  
بالكلام قال في شرح المقاصد انه متكلم تواتر النقل بذلك  
من الانبياء عليهم السلام وقد ثبت صدقهم بدلالة المعجزات  
من غير توقف على اخبار الله تعالى عن صدقهم بطريق التكلم  
ليلزم الدور وما ذكره في التلويح مبناه على ما هو المشهور  
المتعارف ومبنى ما ذكر في هذا الكتاب على التحقيق فلا  
تدافع ولا يبعد كل البعد ان يقال في التوفيق ان الثابت  
بالشرع انه تعالى متصف بالكلام على ما نحن فيه وما ثبت  
به الشرع كونه تعالى متكلم مطلقا سوا كان بطريق الانصاف  
بالكلام كما هو رأى اهل الحنف او بطريق الایجاد له كما  
يزعم المعتزلة فكانه اراد بعلمه وكلامه وقدرته فيما ذكره  
العالمية والقادرية والتمكينية على ما انفق عليه الكل من  
المليين تأمل قوله وفصل الكلام اى صفة الكلام وفيه  
احتمال آخر كما لا يخفى وقدم الكلام في الاعادة مع  
تأخيرها سابقا لتلايق الفصل او اهتماما بشأه لانه اكثر  
نزاعا وخلافا قوله متكلم بكلام هو صفة له انفق المايون

ايضا ( آخوند شيخ ) ٦ ملى پاره اردهر صراح

جملة من القرآن كلام  
نفسى آخر فكيف يقال  
بالوحدة ولو قيل المراد  
الوحدة النوعية قلنا كيف  
يقال انهما صفة شخصية  
واحدة ويمكن الجواب  
بان المراد ان مجموع معانى  
الجملة القرآنية بحيث لا  
يشذ عنها الهيئة الاجتماعية  
واحدة شخصية قد يقال  
لو كان الكلام النفسى فى  
الكتب الاربعة واحدة  
يلزم عدم التباين بين  
شريعتنا وشرايع من قبلنا  
ولو كان متعددا فليس  
صفة شخصية واحدة

(فوائد باقية)

وفيه ايها لطيف (منه)  
رحمه

٢ والحق عدم الاجترار  
على القول بحدوث القرآن  
بأى معنى كان (منه رحمه)  
٣ ولعل أبى حنيفة رحمه  
الله قال أو لا على أنه  
قديم لتسارع فهمه اللطيف  
الى وجود الكلام النفسى  
وناطره أبو يوسف رحمه  
الله قبل معرفة ذلك فى  
شرح القصيدة الامالية  
لمولانا شمس الدين محمد  
القهستاني رحمه الله ان  
المتغلبة قتلوا كثير من اهل  
الحق لعدم قولهم بخلق

القرآن ولم يفرقوا بين الكلام

على أنه تعالى متكلم وانما الكلام والنزاع فى كيفيته من كونه  
قديمًا وحادثًا وكونه قائمًا بذاته تعالى أو بغيره وأنه هل هو  
من جنس الاصوات والحروف فعند اهل الحق صفة شخصية  
واحدة قائمة بذاته تعالى ليس من جنس الاصوات والحروف  
فان عبر عنها بالعربية فقرآن وبالسريانية فذبور وباليونانية  
فانجيل وبالعبرانية فتورية فالاختلاف انما هو فى العبارات  
دون المسمى واما الفرق الباقية فقالوا لا معنى للكلام الا المنتظم  
من الحروف المسموعة الدالة على المعانى المقصودة واما  
الكلام النفسى المعبر عنه بالكلام اللفظى فغير مقبول ولم  
يقم برهان على ثبوته قوله ومع ذلك فهو قديم أى مع  
ترتيبها فى التناظر متعاقبة هذا عند اهل الحنابلة واما عند الكرامية  
فحادث فانهم جوزوا قيام الحوادث بذاته تعالى فى الاول  
مخالفة البدئية والضرورة وفى الثانى للبرهان فلا عبرة بشئ  
منهما فبقى النزاع بين اهل الحق والمعتزلة وهو فى التحقيق  
لفظى عائد الى اثبات الكلام النفسى ونفيه وان الكلام هو  
المعنى النفسى أو المؤلف من الحروف والا فلا نزاع  
لاهل الحق فى حدوث الكلام اللفظى ولا لهم فى قدم النفسى  
لو ثبت على ما سيصرح به عن قريب وما نقل من المناظرة  
بين الامام الاعظم وبين أبى يوسف رحمهما الله تعالى ستة اشهر ثم استقر  
رأيهما الى أنه قديم ومن قال أنه مخلوق فهو كافر ينبغي  
ان يحمل على المناظرة فى الكلام النفسى كذا فى شرح  
المقاصد قوله أى معنى قائم بالذات اراد بالمعنى ههنا  
ما يقابل النظم لا ما يقابل الذات قوله ترك التكلم والاولى

ان

(فوائد باقية)

١ والمراد بترك التكلم  
هو عدم التكلم من قبيل  
ذكر الملزوم وإرادة  
اللازم (س)

٢ يمكن أن يكون وجهه  
أن لبعض الأعداد نسبة  
مخصوصة فباعتباره واحد  
أولاً ثم إن القديم لا يكون  
أثر المختار (سمع)

٣ ويمكن الجواب عنه  
بأن المراد من قوله وذلك  
اليق بكمال التوحيد أنه  
هو اليق بكمال التوحيد  
عند عدم قيام الدليل  
على وجود هذه الصفات  
المتعددة الكثيرة أي الصفات  
الحقيقية وسبقت الآيات  
(عبد الرحمن)

٤ ولا يخفى أن غرض  
الشارح هنا هو إثباتنا  
بالدليل القطعي نفس  
الكلام اكتفينا في إثبات  
نكثه إلى الأمر والنهي  
والخير باختلاف تعلقاته  
إذ لا يجب علينا أن  
نتعرض لما لا يكون اليق  
بكمال التوحيد مع أنه لا دليل  
عليه فلا حاجة لنا إلى إثبات  
صفات منكثرة من غير  
دليل (عبد الرحمن)

أن يقال بدله عدم التكلم لئلا يشعر سبق التكلم قوله مع  
القدرة إشارة إلى أن التقابل تقابل العدم والملكة دون السلب  
والإيجاب ولذا لا يصح إطلاقه على الجماد قوله صفة واحدة  
لأنها لو تعددت لاستندت إلى الذات إما بالاختيار أو  
الإيجاب والكل باطل إما الأول فلان القديم لا يكون أثر  
المختار كما هو المشهور وإما الثاني فلان نسبة الواجب  
إلى جميع مراتب العدد سواء فيلزم وجود كلام غير متناه  
أو الترجيح بلا مرجح وفيه تأمل قوله باختلاف التعلقات  
بأن يكون الكلام الواحد باعتبار تعلقه بشئ خبراً وإلى آخر  
أمر أو نهياً قال الأمدى في أبكار الأفكار اختلفوا في وصف  
كلام الله تعالى في الأزل بكونه أمراً ونهياً وغيره من الأقسام  
فأثبتته الشيخ الأشعري ونفاه ابن سعد وطائفة كثيرة من  
القدماء مع اتفاقهم في وصفه بذلك فيما لا يزال ويرد عليه  
أنه أوجوز كون الكلام الواحد منكثراً وأنواعاً مختلفة باختلاف  
التعلقات لزم جواز كون جميع الصفات راجعة إلى صفة واحدة  
بل إلى الذات بأن يكون باعتبار تعلقه بالتخصيص إرادة  
وباعتبار تعلقه بالإيجاد قدرة إلى غير ذلك من الاعتبارات  
تأمل قوله لما أن ذلك تعليل متعلق بقوله صفة واحدة  
قوله اليق بكمال التوحيد وأنت خبير أن الأليق به نفى  
جميع الصفات أو رجع الكل إلى صفة واحدة بل إلى الذات  
قوله ولأنه لا دليل فيه أن عدم الدليل في نفس الأمر  
ممنوع وبالنسبة إلينا غير مفيد مع أن عدم الدليل في نفس  
الأمر لا يستلزم عدم المدلول فيه إذ عدم الملزوم لا يستلزم

١ قوله لا يعقل بالتخفيف اى ايس بمعقول لا بالتشديد (س) ٢ ويحتمل ان يكون قوله فان قيل هذه الاقسام للكلام آه منعاً بقوله ولانه لا دليل على تكثره آه اى لا نسلم عدم الدليل عليه فان

( ٢٢٦ )

عدم اللازم ولعل الغرض منه ان اللازم من اجماع الامة وتواتر النقل من الانبياء عليهم السلام انه متكلم والامر الضرورى فى اجراء المشتق على الذات ثبوت المبدأ الواحد ولا دليل على التكثر مع ان الكثرة غير لايق بكمال التوحيد فلا جرم يقتصر على القدر الضرورى تدبر قوله لا يعقل وجوده بدونها اذ الكلى لا يتصور وجوده الا فى ضمن جزئى فكيف قلتم انه ازلى موجود قوله قلنا مم حاصله منع كون الاقسام انواعا حقيقية مندرجة تحت الجنس حتى لا يوجد الا فى ضمنها بل هى امور اعتبارية انما حصلت باعتبار العلاقات الحادثة اذ الكلام صفة حقيقية واحدة شخصية لها تعلقات تتكرر تكثرا اعتباريا باعتبارها ككون زيد كاتباً وضاحكاً ومعجباً الى غير ذلك فمح يجوز ان يوجد معها وبدونها قوله واما فى الازل فلا انقسام اذ لا تعلق فيه كما هو مذهب عبد الله بن سعيد ولعل مبنى الجواب على هذا المذهب دون على مذهب الشيخ من ازالة العلاقات والتغير انما هو باعتبار التعلق والاضافة وذلك ليس بحال والمج انما هو تغير القديم باعتبار نفسه بان يزول بعد ثبوته قوله وحاصل الاستخبار اى الاستفهام قوله ورد باننا نعلم ولا يخفى عليك ان الضرورى انما هو مغايرة المفهومات والمدلولات الرضعية دون الحقايق والبيادى فلعل نظر من ادعى الرجوع ليس الا فى البيادى وما هو

الدليل هو كون هذه الامور اقساماً للكلام لا يقال الجواب منع فيلزم منع على النع وهو غير موجه قلنا لانم ان يلزم من كون هذه الامور الثلاثة اقساماً للكلام تكثر كل منها فى انفسها بل اللازم هو التكثر فى العلاقات (بعد الرحمن رحمه) ٣ فنقول اصل الحقيقة ما به الشئ هو هو فى نفس الامر وقد يطلق على المفهوم الاصطلاهى لكن الظاهر ههنا ان المبدأ والحقيقة واحد والاحق ان لا يقتصر بذكر الكلام فى البيادى فى قوله ليس الا فى البيادى بل لابد وان يقول ليس الا فى الحقايق والبيادى (فوائد) ٤ قوله فلعل نظر من ادعى الرجوع آه الظاهر ان المعنى ان مراد القائل بالرجوع ان مبدأ الكل واحد فلو اريد بالمبدئية مثل مبدئية زيد بالنسبة الى عالميته وكاتبته وسافر صفاته يحصل واحد له متعلق خاص فمراجع قول الجمهور ذلك كما يفهم من قول المولى سابقاً حيث قال حاصله منع كون الاقسام انواعاً حقيقية بل هى امور -

المدلول

من قول المولى سابقاً حيث قال حاصله منع كون الاقسام انواعاً حقيقية بل هى امور -

- اعتبارية انما حصلت باعتبار التعلقات والكلام صفة واحدة شخصية لها تعلقات يتكرر تكرار اعتباريا باعتبارها ككون زيد كاتباً وضاحكاً ومعجباً الى غير ذلك ولا مخالفة بين الجمهور في مبدئية القدرة الى المخلوقات على ان المبدأ مؤثر والامور الخمسة اثار فهذا المعنى لا يلزم قوله لان حاصل الامر الخ فهذا يدل على ان الكل قسم واحد وهو الجزء (فوائد) ١ قوله وما هو المدلول بالاثار آه يدل على ان المبدأ والمؤثر هو الكلام النفس والكلام اللفظي اثر ودال وهذا موجود في كل من الامور الخمسة فالكلام النفس في الامور مؤثر في الكلام اللفظي في الامر والاول مدلول والثاني دال فلا دلالة لآخر كلامه على ما هو المسوق له الكلام من ان مبدأ الكلام واحد بل يدل على ان لكل مبدأ آخر (فوائد باقية) ٢ قوله اشارة الى النقص آه اراد بالنقض الاجمالي تقريره لوصح هذا الدليل كان الكلام ازلياً ولو كان الكلام ازلياً لزم وجود الامر الخ والجواب

( ٢٢٧ )

انه نعم لو اريد الاشتغال في الازل بالتعلقات الحادثة ولو اريد الاشتغال فيما دون الازل فلا يلزم الاستحالة المذكورة بقوله لزم وجود الامر آه وهو المراد بقول الشارح رحمه الله ان لم يجعل كلامه ازلياً آه وقوله وان جعلناه فالامر في انه لا يمنع لبطان اللازم بعد تسليم الملازمة (فوائد) ٣ قوله وكل ذلك سفيه وعبث وكذب نسبة الكذب الى الاولين باعتبار ما في ضمنها من

المدلول بالاثار وجعل التعبير باللفظي عن النفس تعبيراً بالاثار عن المؤثر قوله فان قيل الامر اشارة الى النقص وتقريره ان الكلام مشتمل على الامر والنهي والاعبار فلو كان الكلام ازلياً لزم وجود الامر بدون المأمور والنهي بدون المنهى والاعبار بالمضى من غير سبق زمان وكل ذلك سفيه وعبث وكذب وتنزيه الله عنه واجب وانت تعلم ان حسن المناظرة يقتضى تقديم هذا السؤال على ما سبق قوله فلا اشكال اى الاشكال المذكور لا مطلقاً وقد عرفت ما فيه قوله في وقت وجود المأمور يعنى ان السفيه والعبث انما يلزم لو خوطب المعدوم بالانيمان بالفعل في حال عدمه

\* ١٥

بتضمين قولك زيد يستحق الضرب (فوائد) ٤ فان السؤال السابق متعلق بقوله ضرورة امتناع قيام الحوادث الخ والمتعلق بالتأخر ينبغي ان يكون متأخراً (فوائد) ٥ لان هذا السؤال نقض اجمالى والسؤال السابق معارضة ويجب تقديم النقض الاجمالي على المعارضة لانه يتوجه على نفس دليل الخصم بان في دليلك نظراً لانه يستلزم المحال وكل ما هو كذلك فهو محال واما المعارضة فهي اقامة دليل على غير ما اقام عليه الموعول (تحرير) ٦ قوله خوطب المعدوم في حال عدمه واراد بالخطاب في حال عدم طلب ان يفعل المأمور به في حال عدمه وبالخطاب على تقدير الوجود طلب ان يفعله بعد وجوده وقد رتبته على الفعل والا فنفس الخطاب في حال عدم الخطاب فلا سفيه فيه الا ترى ان النبي عليه السلام امر الموجودين من امته بعد قرون بالشرائع ولا سفيه (فوائد باقية)



١١ اقول كما اذا قدر الرجل الخ يدل على ان الكلام اللفظي يكفي فيه الوجود العلمى  
لان الامر فى النظر  
( ٢٢٨ )

دون الطالب على تقدير وجوده بان يكون طلبا للفعل من  
سيكون فلا على ان السفه هو الحالى من الحكمة بالكلية والامر  
الازلى ليس كذلك لترتب الحكم عليه فيما لا يزال قوله  
فيكفى وجود المأمور فى علم الله تعالى يريد ان وجود  
المخاطب لتوجيه الخطاب انما يلزم فى الكلام اللفظي  
واما فى النفسى فلا بل يكفيه وجود العلمى قوله كما اذا  
قدر الرجل يعنى كما فى طلب الرجل تعلم ولده الذى  
علم انه سيولد بعد موته بالالهام او باخبار المخبر الصادق  
بانه سيولد له ولد بعد موته فيقول لمن حضر عنده انى  
امرت ابنا ان يشتغل بتحصيل العلوم فبلغ اليه امرى هذا  
ولاشك ان الحاصل عنه حينئذ حقيقة الطلب لا العزم على  
الطلب كما فى خطاب النبى عليه السلام بالاوامر والنواهى  
كل مكلف يولد الى يوم القيمة فلا ينتجه ما قال الفاضل  
المحشى واعترض عليه بان فيه عزمًا على الطلب واما حقيقته  
فلا شك فى كونها سفها قوله لئلا يسبق الى الفهم شيوع  
اطلاق لفظ القرآن على ذلك المؤانى عند اهل اللغة والقراء  
وعلماء اصول الفقه بخلاف الكلام فانه وان كان  
كالقرآن مشتركاً بين اللفظى والنفسى لكن المتبادر منه  
ولو فى عرف اهل السنة والجماعة هو النفسى وايضا فيه  
اجراء الكلام على وفق الحديث قوله جهلا كفى شاهدا  
على جهلهم ما نقل عن بعضهم ان الجلد والغلاف ازليان

كذلك وايضا الكلام  
انما هو ليعاد الكلام اللفظي  
فاذا توقف اللفظي على  
وجود المأمور فى الخارج  
فكذلك النفسى (فوائد)  
٢ فسر تقدير الابن  
وفرضه بالعلم بوجوده بالالهام  
وفسر امر الابن بان يفعل  
كذا بالاخبار بامره بكذا  
وبامر غير الابن بالتبليغ  
وهذا تفسير فى ضاية  
البعث (فوائد)

٣ قوله ولا شك ان الحاصل  
عنده اى عند الرجل  
الذى قدر ابنه او اى  
عند التقدير (فوائد باقية)  
٤ قوله حقيقة الطلب لو  
اريد الطلب من الابن  
المعدوم فلا شك فى كونه  
سفها ولو اريد الطلب  
من الذى حضر عند الاب  
فلم يحكم المحشى بانه سفه  
(فوائد)

٥ قوله كما فى خطاب  
النبى عليه السلام يعنى  
انه عليه السلام كان يقول  
للمحاضرين عنده اى امر  
بالشرائع الموجودين بعدى  
الى انقطاع الدنيا فبلغوا  
اليوم التبليغ من بعدكم  
الى من بعدهم ثم وثم  
(فوائد)

وعن

٦ قيل معناه قد ظهر قدمه بعد ما كان فى صورة الحادث (منه رحمه)

١ اى الجسم الذى كتب به وهو الكاغذ (منه رحمه)

٢ قوله من لوازم قيامه به والمعنى من لوازم قيام التكلم بالله تعالى يعنى كون الله تعالى متكلماً يستلزم قيام التكلم به وقيام التكلم به يستلزم قيام الكلام به واتصافه بالكلام وفى بعض النسخ من لوازمه قيامه به وهذا غلط اذ الدليل حينئذ لا يناسب المدعى لان قيام التكلم به تعالى اذا كان لازماً لاتصافه تعالى بالكلام لا يلزم من كونه تعالى متكلماً اتصافه تعالى بالكلام لان اللازم يجوز ان يكون اهم من المألوم ( فوائده )  
( باقية )

٣ اى صفحة فصحة او آية فآية الى غير ذلك ( عفى عنه )

ع القرآن فى الاصل مصدر بمعنى الجمع وبمعنى القراءة وتسمية الكلام به باعتبار انه يقرأ وقال ابو عبيدة انه سمي به لانه يجمع السور والآيات فى المذهب وقوله تعالى وقرآن الفجر اى صلوة الفجر هذا وفى المذهب القرآن بمعنى كتاب وآن ص جهارده سورة وشش هزار دو صد سى پنج آيت

وهفتا د هزار وهفت صد كلمة وسيصد بست يك هزار سيصد نود حرف ست ( فوائده باقية )

وعن البعض الآخر ان الجسم الذى ركب به القرآن فانتظم حروفاً ورقوماً هو بعينه كلام الله تعالى وقد صار قديماً بعد ما كان حادثاً قوله وعناداً على ما شهد به البدئية حيث قالوا الاصوات والحروف مع تواليها وترتب بعضها مع بعض وكون الحرف الثانى من كل كلمة مسبوقاً بالحروف المتقدمة عليه كانت ثابتة فى الازل قائمة بذاته تعالى قوله ولا معنى له عرفاً ولغة سوى انه متصف بالكلام وان كان مبدأ المشتق وهو التكلم اذ الاتصاف بالكلام من لوازم قيامه به تعالى قوله فتعين النفس اذ لاثالث بطلق عليه اسم الكلام قوله من التأليف والتنظيم اراد بالتأليف مجرد الجمع وبالتنظيم الجمع على وجه يكون مرتبة المعانى مناسبة الدلالة على ما يقتضيه الطبع قوله والانزال والتنزيل لعل المراد بالانزال نقله عن اللوح المحفوظ الى سماء الدنيا دفعة وبالتنزيل نقله عنها الى النبى عليه السلام شيئاً فشيئاً بنزول الجسم الحامل له وقد روى ان الله انزل القرآن دفعة الى سماء الدنيا تحفظته الحفظة وكتبته الكتبة ثم انزل منها بلسان جبرائيل الى النبى عليهما السلام شيئاً فشيئاً بحسب المصالح فى ثلث وعشرين سنة ولا خفاء فى امتناع نزول المعنى القديم القائم بذات الله تعالى بخلاف اللفظ فانه وان كان عرضاً يمتنع زواله عن محله لكنه ينزل بنزول محله الذى هو الجسم الحامل له قوله الى غير ذلك من كونه متشابهاً ومحمكاً ومنقسماً الى السور والآيات وكونه ذا

مفاصل قوله لانا قائلون بحدوث القرآن منعوا عن الاجترار  
على القول بالحدوث وان كان المراد هو اللفظي رعاية  
للادب واحترازا عن ذهاب الوهم الى النفسى الازلى قوله  
والمعتزلة لما لم يمكنهم لانعتقاد الاجماع وتواتر النقل عن  
الانبياء عليهم السلام قوله في محلها الذى هو لسان جبرائيل  
او النبي عليهما السلام قوله على اختلاف بينهم في الابداد  
بان ذهب البعض الى الابداد في اللوح والبعض الآخر  
في لسان جبرائيل او النبي عليهما السلام قوله والا لصح  
انصاف البارى تعالى بالاعراض المخلوقة والصفات المتضادة  
معا وقد يقال الانصاف بالاعراض بمعنى الابداد صحيح وانما لم يطلق  
عليه تعالى لايهامه معنى الانصاف والقيام والتمعية في التحيز  
وما يوهم الفساد موقوف اطلاقه على اذن الشرع عند المعتزلة  
بخلاف المتكلم اذ ورد به الشرع والاولى ان يقال والا لصح  
اطلاق اسم الاسود عليه تعالى لغة ولم يصح لان معناه لغة  
هو المتصف بالاسود ولا موجد فمح كان البحث لغويا وانت  
خبير بانه يابى عبارة الكتاب عن الحمل عليه قوله فاشار  
الى الجواب ولم يقل فاجاب لان الغرض الاصلى منه تفسير  
القرآن وبيان حكمه قوله مكتوب الكتابة تصوير اللفظ  
بالنقوش المخصوصة وحروف هجائه فالمثبت في المصحف  
هو الصور والنقوش والمكتوب هو اللفظ وكذا المحفوظ  
والمقرؤ والمسموع هو اللفظ واطلاق هذه الاسماء على القرآن  
اللفظى بطريق الحقيقة ومن قبيل صفة جرت على من هي  
له وعلى النفسى بطريق المجاز وعلى نهج صفة جرت على

٢ وجه الالباء ان الظاهر  
من قوله والا لا يصح انصاف  
البارى تعالى بالاعراض  
المخلوقة له تعالى ان ذلك  
العرض كالسواد قائم  
بذاته تعالى لا ان يحمل  
السواد عليه بالاشتقاق  
( تحرير )

٣ فان قيل المكتوب في  
المصحف هو الاشكال  
لا اللفظ قلنا بل اللفظ لان  
الكتابة تصوير اللفظ  
بحروف هجائه نعم المثبت  
في المصحف هو الصورة  
والاشكال كذا في شرح  
المقاصد ( منه رحمه )

١ قوله بأشكال الكتابة فيكون الاشكال والصورة دالة على الحروف وهى دالة على المعانى وهذا لا ينافى ان يكون المكتوب هو اللفظ فلا يرد ما ذكره المولى بقوله يدل آه وذلك لان المراد ان المكتوب هو اللفظ مع كون اللفظ مقارنا بالاشكال والنقوش والصور (مولى عبد الرحمن) ٢ وتحقيقه أى تحقيق جواب المص رحمه كما هو الظاهر من هذه العبارة لا تحقيق الجواب ( ٢٣١ )

فى هذا المقام على كلام الخصم كما فهم المحشى لانه لو كان مراده هذا لكان المناسب ان يقول والتحقيق آه بدون الضمير بل يقول والتحقيق فى هذا المقام لا ان يقول وتحقيقه ( مولى فيضى رحمه )

٣ والاحتمالات القريبة فى وضع الالفاظ ثلثة الاول انها موضوعة للموجود الخارجى من حيث انه موجود فيه والثانى انها موضوعة للموجود الذهنى من حيث انه موجود فيه والثالث انها موضوعة لنفس الماهية من حيث هى مع قطع النظر عن كونها موجودة فى الخارج او فى الذهن واحتمال كونها موضوعة للماهية من حيث انها موجودة بالوجود المطلق فبعيد بالنسبة اليها والمستفاد من كلام شارح الشمسية انها موضوعة

غير من هى له هذا ان فسر القراءة بذكر اللفظ واما ان فسر بذكر الشئ\* بلفظه فالمقرؤ هو المعنى دون اللفظ قوله أى بأشكال الكتابة يدل على ان المكتوب هو النقوش حقيقة وليس كذلك بل اللفظ والحق ان يقال بالفاظ وحروف دالة كما قال فى عديله الا ان يراد بالمكتوب المثبت تأمل قوله غير حال أى القرآن الأزلى القائم بذاته تعالى وان كان اللفظى حالا فيها وانما قيد به بعد اجراء هذه الاسامى عليه اشارة الى ان الكلام فى الكلام الأزلى النفسى دون اللفظى كما يتبادر اليه من اجراء هذه الاوصاف اذ المتبادر هو الحقيقة فالقول بكونه مكتوبا ومحفوظا ومقرؤ ومسموعا مجاز باعتبار وجوده فى الكتابة والعبارة والذهن على ما اشار اليه بقوله وتحقيقه آه قوله ويكتب بنقوش أى يثبت قوله وتحقيقه أى تحقيق جواب المصنف رحمه الله لا تحقيق الجواب فى هذا المقام قوله ووجودا فى الاذهان ولعله اراد بالوجود الذهنى الوجود العلمى اذهم لا يقولون بالوجود الذهنى قوله وهى يدل على ما فى الاذهان وهذا ناظر الى ان الالفاظ موضوعة بازاء الصور العلمية كما هو رأى

للصور الذهنية ومن كلام السيد الشريف ايضا فى حاشية المطالع حيث قال الكتابة دالة على الالفاظ وهى على الصور الذهنية وهى على الامور الخارجية والاول دال فقط والرابع مدلول فقط والثانى والثالث كل منهما دال ومدلول لكن دلالة الصور الذهنية على الامور الخارجية طبيعية ( آخوند شيخ )

الرازي لا بازاً الصور الخارجية كما هو مذهب الشارح  
قوله فالمراد حقيقة الموجودة في الخارج بمعنى ان وصف  
القرآن بما هو من لوازم القديم انما هو باعتبار الوجود  
الخارجي الذي هو وجوده حقيقة بخلاف وجوده في الذهن  
والعبارة والكتابة فإنه مجازي ووجوده باعتبار الدال بالذات  
او بالواسطة قوله يراد به الالفاظ آه بمعنى ان القران  
اذا وصف بما هو من لوازم القديم يراد به النفس واذا  
وصف بما هو من لوازم الحادث فانما هو باعتبار الوجود  
المجازي الذي هو في العبارة والكتابة والذهن لا بمعنى ان  
القرآن اذا وصف بما هو من لوازم القديم يراد به النفس  
واذا وصف بما هو من لوازم الحادث يراد به اللفظ او  
المخيلة او الاشكال على ما هو الظاهر من عبارته حتى يرد  
عليه ان هذا جواب آخر لا تحقيق جواب المصنف رحمه  
الله كما تروهم الفاضل المحشي وقال يرد عليه ان هذا  
جواب آخر لا تحقيق جواب المصنف رحمه الله ثم كلامه على  
ان اطلاق القران على المخيلة او الاشكال لم يقع قط فلو  
حمل على ما هو ظاهر عبارته لزم القول باطلاقه عليها وقد  
يقال في توجيه قوله فالمراد به حقيقة الموجودة آه ان الملاحظ  
في هذه الصورة ذاته الموجودة في الخارج من غير ملاحظة  
ما يدل عليه اذ هو من قبيل وصف الشيء بما هو حاله حقيقة  
بخلاف ما يوصف بما هو من لوازم الحادث اذ لا بد فيه  
من ملاحظة ما يدل عليه حتى يظهر صحة الوصف به لعلاقة  
الدالية والمولوية وعلى هذا فمعنى قوله يراد به الالفاظ

آ قوله بمعنى ان وصف  
الخ اقول استخراج هذا  
المعنى من كلام الشارح في  
غاية البعد (فوائد باقية)  
م قوله مجازي هذا بالنسبة  
الى الوجود في الذهن  
(فوائد باقية)  
م قوله وجوده باعتبار  
الدال هذا بالنسبة الى  
الوجود في العبارة  
(فوائد باقية)  
ع قوله حتى يرد عليه  
آه فرق المولوى بين  
المعنى الظاهر والمعنى  
الغير الظاهر وجعل  
الايراد واردا على الاول  
دون الثانى والحال ان  
الامر بالعكس كما هو  
الظاهر (فوائد باقية)  
ه قوله على ان اطلاق  
القرآن على المخيلة آه  
غفل المولوى عن قول  
الشارح كما في قولنا  
حفظت القرآن وقوله كما  
في قولنا يحرم للمحدث  
مس القرآن (فوائد باقية)

بالمكتوب في المصاحف فان المكتوب فيها ليس الا اللفظ المنقول بالتواتر (م-لا عبد الرحمن) ٢ لعل وجهه ان من يجوز الصلوة بالفارسية لا يقولون ان القرآن اسم للنظم والمعنى جميعا بل اسم للمعنى فقط (س) ٣ لعل وجه اطلاق الكليم عليه السلام يستفاد من قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى قال هي عصا الآية ولما وقع الكلام في الواد المقدس طوى بين الله وبينه عليه

( ٢٣٣ )

السلام ولم يقع هذا بطريق القياس الى نبي من سائر الانبياء عليهم السلام اطلق هذا القول عليه عليه السلام نعم سماع موسى عليه السلام نداء الله تعالى بقوله تعالى انا ربك فاخلع نعليك انك بالوادي المقدس طوى من جميع الجهات وبجميع الاعضاء كما نقل القاضى في التفسير حيث قال قيل انه لما نودي قال انى انا الله فقال انا عرفت انه كلام الله بآنى سمعه من جميع جهاتى وبجميع اعضاءى لكن له دخل في الاطلاق المذكور كما لا يخفى ثم لا يخفى ان الله تعالى كلم نبينا صلى الله عليه وسلم في ليلة المعراج فيقع التكلم بغير موسى عليه السلام ايضا نعم كلم موسى او لا هذا وجه التخصيص ( آخوند شيخ

رحمه )

ع قال البيضاوى في تفسير قوله وكلمه ربه الآيه من غير وسط كما نكلم الملائكة وفيما روى ان موسى عليه السلام كان يسمع ذلك الكلام من كل جهة تنبيه على ان سماع كلام القديم ليس من جنس كلام المحدثين ( منه رحمه )

انه يلاحظ فيه الالفاظ وقد يجعل وسيلة التوصيف وكذا الحال في البواقي تأمل قوله ولما كان لعل هذا اشارة الى جواب دخل مقدر كانه قيل ان ما ذكرته من التحقيق يتنافى ما اشتهر من اقامة الاصول من ان القرآن هو المكتوب في المصاحف وانه اسم للنظم والمعنى جميعا فاجاب بما حاصله ان المعنى الازلى لما لم يكن غرضهم متعلقا به جعلوه اسما لما يناسب غرضهم وعرفوه قوله اى للنظم من حيث الدلالة فلو قيل فعلى هذا يلزم ان لا يكون النظم المقرّر بالنسبة الى العوام قرآنا ولا يجوز به صلوتهم اذ قرأة القرآن ركن الصلوة ولا يوجد الركن بالنسبة اليهم قلنا معنى الدلالة كون الشئ بحيث لو اطلق فهم منه المعنى عند العلم بوضعه ولا شك ان هذه الحيثية بالنسبة الى المكلف حتى الصبيان متحققة ولكن بقى الاشكال على من يجوز الصلوة بالفارسية تأمل قوله في موسى عليه السلام كانه قيل لو كان معنى سماع كلام الله تعالى سماع ما يدل عليه وكل واحد منا يسمع ما يدل عليه فما الوجه في اختصاص موسى عليه السلام باسم الكليم فاجاب بانه سمع صوتا من غير واسطة وان كان من جانب

١ قال الشارح يصح نفيه فيه انه ان اريد بصحة نفي الكلام من النظم المؤلف صحة نفي كونه موضوعا له فمسلم لكن لا نسلم بطلانه لان الاجماع لا ينعقد على هذا بل ينعقد على كون النظم كلام الله تعالى مطلقا وان اريد صحة نفي كون النظم ليس بمخلوق الله تعالى فلانم لزومه (تحرير) ٢ وعدم تكفير من انكر كونها من القرآن في غير سورة النمل انما هو لقوة شبهته في ذلك بحيث يخرج كونها من القرآن من حيز الوضوح الى حيز الاشكال ومثل هذا يمنع التكفير (تلويح) ٣ هذا الكلام مدخول بان المعنى في الاشتراك عدم النظر الى المعنى الاول فيلزم ان يعتبر فيه عدم ملاحظة المعنيين لان ملاحظة العلاقة بينهما يستلزم النظر الى المعنى الاول واشتراط عدم اللازم يستلزم اشتراط عدم الملزوم والا يلزم وجود الملزوم بدون اللازم ذكر في شرح الشمسية وان كان المعنى كثيرا فاما ان يتخلل بين ذلك المعاني نقل بان كان موضوعا او لا معنى ثم لوحظ ذلك ووضع معنى آخر لمناسبة بينهما او لم يتخلل فان لم يتخلل النقل بل كان وضعه لتلك المعاني على السوية اى كما يكون موضوعا لهذا المعنى يكون لذلك المعنى من غير نظر الى المعنى الاول فهو مشترك (فوائد باقية)

( ٢٣٤ )

واحد الى هذا ذهب الشيخ ابو المنصور الماتريدي والاسناد ابو اسحاق الاسفراينى وقيل فى الوجه انه سمع من جميع الجوانب وما اختاره الامام الغزالي فى الوجه انه سمع كلامه الازلى بلا صوت وحرف كما نرى فى الآخرة ذاته بلا كم وكيف هذا على مذهب من يجوز تعلق الرؤية والسمع لكل موجود حتى الذات والصفات على خلاف العادة قوله لو كان كلام الله تعالى حقيقة على ماظهر مما سبق من التحقيق الذى ذكره فى الجواب قوله لصح نفيه لكن النفي كفر اتفاقا سوى البسلة فى اوائل السورة فان نافيها لا يكفر لقوة الشبهة فى كونها من القرآن قوله والاجماع على خلافه اشارة الى بطلان التالى وكذا قوله وايضا المعجز آه قوله مع القطع كانه قيل نعم الامر كذلك لكن من اين علم ان المعجز والمتحدى به هو النظم دون المعنى القديم قوله ومعنى الاضافة اى اضافة الكلام الى الله كونه صفة الله تعالى دون كونه مخلوق الله تعالى قوله انه مخلوق الله دون كونه صفة الله اذ الصفة قديمة ولا يكون الحادث صفة الله قوله ليس من تأليف الخ ولهذا صار معجزا لا يمكن الاتيان بمثله للبشر بل للمخلوق مطلقا قوله انما هو باعتبار دلالة بمعنى ان الاشتراك ليس مشروطا بعدم العلاقة فلا

ينافى

القول بل كان وضعه لتلك المعاني على السوية اى كما يكون موضوعا لهذا المعنى يكون لذلك المعنى من غير نظر الى المعنى الاول فهو مشترك (فوائد باقية)

ينافي ملاحظة علاقة الدالية والمدلولية كونه مشتركا لكن المشهور عدم اعتبار العلاقة وان لم يشترط بعدمه تأمل قوله في الوضع كوضعه للمعنى القديم الا ان هذا الوضع والتسمية لما كان بملاحظة علاقة الدالية فكانه مجاز فيه تأمل قوله وذهب بعض المحققين وهو صاحب المواقف وبه تفرد قوله المرتب الاجزاء ترتيبا زمانيا بان يكون وجود المتأخر مشروطا بانقضاء البعض المتقدم قوله ليس مرتب الاجزاء ولعل الغرض منه نفى الترتب المذكور دون نفى الترتب مطلقا كيف ان الحروف بدون الهيئة والترتب الوضعي لا يكون كلمة ولا الكلمات كلاما فوجود الالفاظ المترتبة وضعاً مجتمعة وان كان مستحيلا في حقنا بطريق جرى العادة لعدم مساعدة الآلات على التلفظ مجتمعة لكنه ليس كذلك في حقه تعالى بل وجودها مجتمعة من لوازم ذاته تعالى وليس امتناع اجتماع الالفاظ من مقتضيات ذواتها وبهذا يندفع ما قاله الفاضل المحشي بشكل الفرق حينئذ بين قيام ملح ولحم ونظائرها اذ لا فرق بينهما بالترتب الاجزاء<sup>١</sup> ثم كلامه وفيه ان القول بالترتب الوضعي بين الاجزاء<sup>٢</sup> القائمة بذاته تعالى فغير معقول وقد يقال ان انتفاء الترتب الزماني والوضعي لا يستلزم انتفاء الترتب مطلقا حتى يلزم عدم الفرق لجواز ان يكون هناك ترتيب وتاليف يتحقق به الفرق وعدم الشعور به لاينافي وجوده في نفس الامر تأمل قوله ونحن لانعقل وانت خبير بان قيام اللفظ المسموع المنتظم المؤلف من الحروف مجتمعة من غير ان يكون وجود بعضها مشروطا بعدم

١ قوله كيف ان الحروف آه تقريره ان الكلام القائم بذاته تعالى لو كان بدون الترتيب الوضعي يلزم ان لا يكون كلاما ويلزم ان لا يكون الكلمات واللازم باطل فيرد لانم بطلان اللازم فالقائم بذاته تعالى يجوز ان لا يكون بصورة الكلام او الكلمة وانما كان كلاما وكلمة اذا خلق الله تعالى مثله في السنة العباد وايضا الترتيب الوضعي يقتضي ذا اجزاء يحمل كل حرف في جزء<sup>٣</sup> والله تعالى منزّه عن الجزء والقائم بذاته تعالى ليس مرتبا وضعيا ( فوايد باقيه )

٢ لانه انما يتصور في الجسمانيات دون المجردات والا لزم انقسامها الا ترى ان الصورة القائمة بالنفس ليس فيها ترتيب (منه رحمه)



١ قوله قدرة الحق عامة في جميع الممكنات فيجوز ان يتعلق باللفظ مجتمعة الحروف كما يتعلق به مرتبة الحروف (فوايد باقيه) ٢ اي الملزوم العادى واما الملزوم بدون اللزوم العقلى فلا يتصور (فوايد باقيه) ٣ قيل ان اريد نفى صدق النوع فالملازمة في ميز المنع اذ لا يصح سلب النوع عن فردة وان اريد نفى كون القرآن موضوعا بازائه بخصوصه فالملازمة مسلمة وبطلان التالى ممنوع ( ٢٣٦ )

( منه رحمه )

البعض متصور على ما هو اصل الشيخ الاشعري لان قدرة الحق عامة ولا علاقة بين الاشياء حقيقة عنده حتى يقدر على ايجاد الكل بدون الجزء والملزوم بدون اللزوم وايجاد اللفظ في الجوامد فكيف في النفس لكن القرآن ان كان علما بخصوص الالفاظ القديمة القائمة بذاته تعالى لزم ان لا يكون مقام بلسان جبرئيل والمنزل على النبي عليه السلام قرآنا ولا ما قرأناه كلام الله وذلك باطل وان كان اسما للنوع لزم ان يكون اطلاقه على ذلك الشخص القائم بذاته بخصوصه مجازا فيصح نفيه عنه حقيقة وان جعل اسما لكل شخص بان يكون من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص لزم ان يكون كلام الله تعالى حادثا حقيقة وايضا ان الوضع العام مخصوص بمواضع وليس ما نحن فيه منها قال الفاضل المحشى ولا مخلص الا بان يجعل مشتركا بين ذلك النوع وذلك الفرد الخاص ثم كلامه ولا غناء في انه لا مخلص بذلك الجعل اذ يلزم ما لزم على الشق الاول بل لا مخلص الا بان يجعل عبارة عن هذا المؤلف المخصوص الذى لا يختلف باختلاف المحال وكذا الكلام في كل كتاب او شعر نسب الى شخص او يجعل

ع قوله مخصوص بمواضع كالضمائر واسماء الاشارة والموصولات (فوايد باقيه) ه قوله اذ يلزم ما لزم على الشق الاول قد يقال اللازم على الشق الاول هو ان لا يكون ما قام بلسان العباد كلام الله تعالى وهو غير لازم عند الاشتراك بين النوع وذلك الفرد الخاص لان مقام بلسان العباد فرد من النوع واسم النوع يجرى على افراده لا بخصوصها بل باعتبار اصل الفردية يقال جاءنى انسان ويراد زيد وانما يلزم عند الاشتراك ما لزم على الشق الثالث من حدوث كلام الله تعالى لان بعض اقراده حينئذ مقام بلسان العباد وهذا لازم على الشق الثانى ايضا (فوايد)

٤ قوله بل لا مخلص اح قد يقال ان المؤلف المخصوص الذى لا عبارة يختلف باختلاف المحال انما هو النوع اذ الشخص يختلف باختلاف المحال اذ اللفظ المشخص لا يوجد في محلين انما الموجود في المحلين هو النوع فهذا عين الشق الثانى فيلزم ما لزم فيه ( فوايد باقيه ) ٧ قوله او يجعل عبارة عن الشخص الواحد العرفى وهذا متعدد يجرى على شىء وامثاله كتصنيف ابي حنيفة رحمه الله تعالى يجرى على النسخ المتعددة فهذا ايضا عين الشق الثانى وقوله وفيه تأمل اشارة الى ما ذكرنا ( فوايد باقيه )

١ قوله يعبر عنه بالفعل

نسمية للمؤثر باسم الاثر  
ثم الفعل متبادر في ايجاد  
الاعراض والحلق  
والتخليق والاسجداد في  
الاعيان والاحداث فيهما  
والاختراع ايجاد الشئ لا  
عن سبق المثال متبادر  
في الاعراض ونحو ذلك  
كالتحصيل والتنشيت  
والايقاع والابداع (فوايد  
باقية) ٢ قوله ويفسر  
باخراج المعدوم تفسير  
للمؤثر بالاثـر ويمكن  
تقدير المضاف في الموضعين  
اي بمبدأ<sup>١</sup> الفعل وبمبدأ<sup>٢</sup>  
اخراج المعدوم وتخصيص  
التسمية باسم الاثر بالتعبير  
وتقدير المضاف بالتفسير  
تخصيص بلا فخصص كما  
فعله المولى الجندى  
(فوايد باقية) ٣ اذ النزاع  
في انه هل مبدأ<sup>١</sup> الاضافات  
مبدأ<sup>٢</sup> موجود غير القدرة  
والارادة وهو المسمى  
بالتكوين ام لا (منه رحمه)  
ع بان يقال ان الاشعري  
اراد من التكوين المعنى  
المصدرى فقال انه امر  
اعتبارى والماتريدى

عبارة عن الشخص الواحد العرفى بان يبنى الكلام على متفاهم  
العرف من عدم الفرق بين المتماثلات دون على  
تدقيقات الفلسفة وفيه تأمل قوله يعبر عنه بالفعل تعبيراً  
عن المبدأ بالاثـر وما يترتب عليه قوله ويفسر باخراج  
المعدوم ام يرد به المعنى الاضافى بل الصفة التى هى مبدأ  
الاضافة كما فى سائر العبارات فانها دالة على الاضافة والمراد  
مبدأها لكن يرد ان التفسير مشروط بصحة الحمل ولا حمل  
ههنا الا ان يحمل على التسامح او يجعل النزاع لفظياً قوله  
يستنـع قيام الحوادث مبناه على امتناع قيام صفة الشئ بغيره  
بخلاف الوجه الرابع قوله لزم الكذب فيه ان الاخبار عن  
الشئ<sup>١</sup> اوبه فى الازل او فى زمان معين لا يقتضى ثبوته فيه بل الثبوت  
فى الجملة ولو فيما لا يزال تأمل قوله فيلزم النس فيه انه  
يجوز ان يكون تكوين التكوين عين التكوين ورد بان  
كون التأثير عين الاثر الحاصل منه باطل ورد الرد بان كون  
تكوين التكوين عين التكوين ان يكون التكوين امراً  
اعتبارياً لا يمتاز بحسب الهوية فلا يحتاج الى تكوين آخر  
لابمعنى انه نفسه بحسب المفهوم حتى يلزم كون التأثير  
عين الاثر قال الفاضل المحشى ويمكن ان يقال نفس  
التكوين المتصف به البارى تعالى ازلا تعلق بوجود نفسه ولا  
استحالة فى سبق ذات الشئ<sup>٢</sup> على وجوده ثم كلامه وانت

فقال انه صفة حقيقية وهو معترف بكون المعنى المصدرى للتكوين اراد منه مبدأ<sup>١</sup> التكوين  
اعتبارياً والاشعري يعترف ايضا بكون مبدأ<sup>٢</sup> التكوين صفة حقيقية فكل من الفريقين قائل بما قاله  
الاخر وكان النزاع لفظياً على هذا التقدير (تحرير) ه لعله جواب ايراد يعنى لانسلم انه لو كان  
التكوين حادثاً يلزم ان يكون الصانع محلاً للحوادث لم لا يجوز ان يقوم بغيره تعالى فاجاب بقوله  
مبناه (س) ٤ كما صرح به قدس سره فى شرح المواقف فى اول موقف الاعراض (منه رحمه)

١ على تجويز اقتضا<sup>١</sup> الشيء وجوده في غير الواجب وذلك يؤدي الى انسداد باب اثبات الصانع وفيه ان ذلك بمدخلية ذات الواجب لا على سبيل الاستقلال فلا يلزم الانسداد (منه رحمه)  
٢ وما قيل ان التكوين لا يتعلق بالقديم اذ يتعلق فرع الاحتياج المتفرع على الحدوث ليس على ما ينبغي (منه رحمه)

( ٢٣٨ )

خبير بان مبناه على جواز تقدم الوجود الرابطي على الوجود المحمولى وذلك باطل اذ الوجود الرابطي في الصفات العينية فرع الوجود النسبي المحمولى تأمل قوله فيستغنى الحادث عن المحدث وفيه ان اللازم منه كون التكوين مكونا بدون تعلق تكوين آخر فلا يلزم منه الاستغناء عن المؤثر الموجد ولا تعطيل الصانع وقد يناقش فيه بان حاصل الوجه الثالث جار على تقدير القدم ايضا بان يقال لو كان موجودا قديما فاما بتكوين آخر فيلزم التساوي او بدونه فيستغنى عن المؤثر الموجد وفيه تأمل قوله اما في ذاته اوفى نفسه فيلزم استغناء الصفة عن الموصوف قوله فيكون كل جسم آه فيه ان مجرد القيام لا يستلزم الخالقية بمعنى الصادر عنه الخلق والمحال ليس الا هذا لان يكتفى فيه بلزوم خلاف ماورد عليه اللغة والشرع وانما لم يلتفت ههنا الى المقدمة التي هي مبني الدليل الاول من امتناع قيام صفة الشيء بغيره تكثير اللادلة واشعارا بانه يمكن اتمام الدليل بدونها مع انه مجوز عند البعض فلو امكن اتمام الدليل بدونها فالاولى عدم الابتناء عليها قوله ومبني هذه الادلة اي المجموع دون كل واحد اذ البناء ممنوع في الدليل الثاني اذ حاصله لزوم الكذب في خبره تعالى ولا اختصاص له بالحادث بل يعم الحادث والمتجدد

٣ وجه التأمل انه لو اريد بالمؤثر الموجد هو ان الله تعالى الموجب بصفاته فلا يلزم الاستغناء عنه اذ الكلام في تكوين الحادث وهو غير ايجاب ذاته الصفات القديمة فالاستغناء عن التكوين لا يوجب الاستغناء عن الموجب بالذات ولو اريد بالمؤثر المحدث فلا استحالة في استغناء القديم عن المحدث (فوايد باقيه) ع قيل عليه ان قيام الضرب بزيد يستلزم صدور الضرب عنه ومثل ذلك القتل والضرب وغير ذلك فلم لا يستلزم قيام الخلق بجسم صدوره عنه فان قلت ان الموت قائم بزيد وهو غير صادر عنه لكن بمدخلية الميت كالانصباع بمدخلية الصباغ ( فوايد باقيه ) ه قوله ولا اختصاص له بالحادث يعني اذا لم يكن التكوين قديما بل كان حادثا يلزم الكذب في خبره وكذا اذا لم يكن قديما

بل امرا اضافيا متجددا يلزم الكذب في خبره قيل ثبوت عدم البناء اما على كون التكوين صفة حقيقية انما هو باثبات لزوم الكذب في جميع صور انتفاء الصفة الحقيقية ومن الصور ان يكون التكوين امرا اضافيا غير متجدد كقبلية كل شيء فعند ذلك انتفى الكذب لان الله تعالى يكون متصفا بالتكوين في الازل كما انه متصف بالقبلية في الازل (فوايد باقيه)

١ قوله واما بناء الاول آه

يعنى لو كان التكوين امرا  
اضافيا وليس بصفة حقيقية  
لقيل في الاستدلال على  
الازلية لو لم يكن التكوين  
ازليا موجودا في الازل لقام  
بذاته تعالى امر اضافي  
متجدد لكن قد امتنع ان  
يقوم بذاته امر اضافي  
فقوله قد امتنع ان يقوم  
آه ممنوع لانه لا يمتنع قيام  
الامر الاضافي المتجدد  
بذاته تعالى (فوايد باقيه)  
٢ قوله فلان الاضافات آه  
يعنى لو كان التكوين امرا  
اضافيا لما صح قوله في  
الاستدلال لو كان امرا  
اضافيا فاما بتكوين آخر  
آه لان الامر الاضافي  
ليس بكافٍ فلا يحتاج الى  
التكوين (فوايد باقيه)  
٣ واعلمه غرض المحشى  
اثبات صفة اخرى مطلقا  
واما كونها حقيقية فيبحث  
آخر ليس غرضه متعلقا  
به (منه رحمه)

ع وجه التدبر ان المقصود  
ههنا هو اثبات المعنى  
المغاير لساير الصفات واما  
انه موجود او امر اعتباري

اما بناء الاول فلانه لا يمتنع قيام الامر الاضافي المتجدد بذاته  
تعالى واما الثالث فلان الاضافات لما لم تكن موجودة لم تحتاج  
في تجدها الى التكوين واما الرابع فلما مر في الاول  
قوله ومذكورا فيه ان المذكور في الحقيقة ليس الا اللفظ  
دون الذات قوله والحاصل اى الذى حصل وثبت في  
الازل ليس نفس هذه الاضافات كالخلق والايجاد والامانة  
والاحياء بل مبدء هذه الاضافات وهو القدرة والارادة قوله  
ولا دليل على كونه آه قال الفاضل المحشى ويخطر بالبال  
ان التكوين هو المعنى الذى نجده في الفاعل وبه يمتاز الفاعل  
عن غيره ويرتبط بالمفعول وان لم يوجد بعد وهذا المعنى  
يعم الموجب ايضا بل نقول هو موجود في الواجب بالنسبة  
الى نفس القدرة والارادة فكيف لا يكون صفة اخرى تم  
كلامه ورد بان ما به الامتياز والارتباط يجوز ان يكون نفس  
الذات وعلى تقدير تسليم كونه امرا زائدا على الذات سوى  
القدرة والارادة يجوز ان يكون امرا اعتباريا ودعوى وجوب  
كون ما به الامتياز والارتباط امرا خارجا موجودا غير مسموع  
ما لم يتم برهان وشهادة الوجدان في امثال هذه المباحث  
غير مقبول تدبر قوله فان القدرة كانه قيل ان مبدء  
الخلق لا يجوز ان يكون القدرة اذ نسبتها الى الطرفين على  
السواء والتكوين مرجح الوجود على العدم فكيف يصح ان

يعتبره العقل من نسبة الفاعل الى المفعول وليس في الخارج امر زائد عليهما فهو بحث آخر  
على انه لو تم بطريق اثبات وجود الصفات وزيادتها من انه تعالى عالم ومريد وقادر ولا معنى لها  
الامن انصف بالعلم والقدرة والارادة بوصول ذلك الطريق بعينه الى اثبات وجود التكوين وزيادته  
على الذات بان يقال انه تعالى خالق كل شىء ولا معنى له الامن انصف بالخلق فلا بد ان يكون امرا  
موجودا زائدا على ذاته تعالى كساير الصفات (منه رحمه) ع وجه التدبر ان المحشى -

يكون هو القدرة فاجاب بان القدرة وان كانت الخ قوله  
بحدوث التكوين اى بنجده وكونه من الاضافات والاعتبارات  
العقلية قوله تكوينه للعالم مشعر بان التكوين الذى كلامنا  
فيه هو عين الاضافة لكن مراده غير خفى كما لا يخفى  
قوله بل لوقت كان اللام بمعنى فى قوله على حسب  
علمه تعالى وارادته يعنى ان تعلق التكوين فى وقت معين  
على طبق تعلق العلم والارادة ومتوقف عليه ولاخفاء فى التوقف  
على تعلق الارادة لانه المرجح واما فى تعلق العلم فبفيه تأمل  
قوله بحدوث التعلق فالبراء للسببية كما هو الظاهر ويحتمل  
الملازمة قال الفاضل المحشى او يكون التعلق الازلى بوجوده  
فى وقت مخصوص وهذا هو الانسب بالمتن تم كلامه حاصله  
ان الانسب بكلام المتن ان يقال التكوين متعلق فى الازل  
بوجود المكون فيما لا يزال وفيه انكار الضرورى على ما  
سيصرح به الشارح فى آخر القول بان القول بتحقيق تعلق التكوين  
الذى هو الابدان بدون المكون مكابرة وانكار الضرورى على  
ان النسبية ايضا محل الخدشة بل الانسب بالمتن ان يق  
ان الله تعالى موصوف فى الازل بكونه مكونا للعالم ولكل جزء  
فى وقت وجوده فالحاصل فى الازل مبداء الابدان والانصاف  
به لا نفس الابدان قوله لكون تعلقاتها حادثة بيدل على  
ان للقدرة كالعالم تعلقا حادثا عند القائلين بالتكوين وذلك

كون التكوين صفة حقيقية  
امتياز الذات به وارتباطه  
بالمعقول ووجوده فى  
الواجب بالنسبة الى القدرة  
والارادة اى مدخله امرا  
اعتباريا فلا يلزم ان يجوز  
كون التكوين امرا  
اعتباريا ( فوايد باقيه )  
ع وكان الامر بالتدبير  
اشارة الى ان مراد الفاضل  
المحشى سلب اتحاد هذا  
المعنى بالقدرة والارادة  
فلا يضر كونه نفس الذات  
( مولوى قاسم )

١ وجه التأمل ان تعلق  
علمه تعالى بالاشياء ليس  
بمحدث والا لزم جهالة  
الاشياء عنده تعالى وهو  
محال ( منه رحمه الله )  
٢ قوله وفيه انكار  
الضرورى وهو امتناع  
تعلق التكوين فى  
زمان بوجود شىء فى  
غير ذلك الزمان فاما  
التكوين يتعلق فى الازل  
بوجود شىء فى الازل  
ويتعلق فيما لا يزال بوجوده  
فيما لا يزال وليس هذا  
المعنى به مراد على ان  
التكوين بمعنى الاضافة

ليس

التي هى اخراج المعدوم من العدم الى الوجود لا بمعنى تلك الاضافة لان مبداء التكوين وان جاز  
قدمه مع حدوث المكون ولكن تعلقه لا ينفك عن المكون ان قديما فقديم وان حادثا فحادث  
( فوايد باقيه ) ٣ الا ان يقال ان الابدان والاخراج ليس نفس التعلق حتى يلزم ما  
ذكره وقد يقال ان تعلق التكوين حادث وليس له تعلق عند القائلين به فيه ( منه رحمه )

١ قوله مجرد احتمال اقول لو اراد بالصفة ما يعم الصفة الاعتبارية فليس مراد الشارح بالصفة المذكورة في الترديد ذلك بل مراده الصفة الحقيقية فلا يرد عليه اعتراض المولوى ولو اراد الصفة الحقيقية فقوله مجرد احتمال ليس بصحيح كيف وقد ذهب اليه الكثيرون من العقلاء ( فوايد باقيه ) ٢ يحتمل ان يكون قوله وما يقال استدلالا آخر على حدوث التكوين تقريره انكم ( ٢٤١ )

فائلون بتعلق المكون بالتكوين فيلزم حدوث المكون وهذا يوجب حدوث التكوين لما ان التكوين لا ينفك عنه المكون فلو كان قديما يلزم قدم المكون هـ وتقرير الجواب على هذا ايضا صحيح ( فوايد باقيه ) ٣ وحاصل ما قيل جواب عما استدله بأنه لو كان التكوين قديما لزم قدم المكونات بمنع الملازمة مستندا الى ان تعلق المكون بالتكوين في وجوده يستلزم حدوثه لان القديم ما لا يتعلق وجوده بالغير فلا يلزم من قدم التكوين قدم المكونات ( منه رحمه ) عم بانه لانم انه لو قدم التكوين قدم المكونات كيف والقول بتعلق وجود المكونات بالتكوين قول

ليس كذلك اذ تعلقات القدرة كلها قديمة عند القائلين به قوله وان تعلق بذات الله تعالى او بصفة ولعل تعلق وجود العالم بمجرد الذات من غير ان يتعلق بصفة مجرد احتمال قوله وما يقا في الجواب عن استدلال القائلين بحدوث التكوين بانه لو كان قديما لزم قدم المكونات بمنع الملازمة مستندا على تعلقها به ويحتمل ان يكون راجعا بقوله فان تعلق فاما ان يستلزم الخ حاصله ان التعلق يستلزم الحدوث فلم يصح الترديد لكن مثل هذا الترديد شائع في كلامهم توسيعا للدائرة وتسكيتا للخصم الا ان ظاهر عبارته ناظر الى الثاني تدبر قوله ففيه نظر جواب عن المنع بابطال سندية السند لعدم استلزامه المنع لا ابطال نفس السند حتى يتجه ان الكلام على السند سيما اذا كان اخص غير مفيد لكن بقي شى وهو انه يحتمل ان يكون مبنى ما قيل ان القديم ما لا يتعلق وجوده بالغير اذعلة التعلق والاحتياج الى الغير هو الحدوث الزمانى لا ان نفس التعلق والاحتياج الى الغير هو

ملا احمد على شرح العقايد ١٦

بحدوثها اذ القديم ما لا يتعلق وجوده بايجاد شى ( مولوى عبد الرحمن )

هـ فنقول هذا الكلام يدل على ان السند ههنا اخص ولكنه مساو للمنع لان مضمون السند ان تعلق المكون بالتكوين مستلزم لحدوث المكون ونقيض المقدمة الممنوعة ان ليس لو كان التكوين قديما لزم قدم المكون ولا شك ان بينهما تلازم وتساو فليس مضمون السند اخص من نقيض المقدمة الممنوعة فليس السند اخص من المنع ( فوايد باقيه )

نفس الحدوث بل الحدوث يلزمه فلا يتصور التعلق  
والاحتياج بدونه حتى يبق ان هذا على ما يقول به  
الفلاسفة نعم ظاهر عبارته ناظر على ما ذكره الشارح  
والامر فيه هين تأمل قوله لا يستلزم الحدوث آه اى  
المسبوقية بالعدم وقد عرفت ما فيه قوله لجواز ان  
يكون محتاجا ويكون علته الاحتياج هو الامكان وحده ومبناه  
على ان علة الاحتياج هى الامكان قوله كان القول  
بتعلق وجوده بناء على ما هو المشهور من ان اثر المختار  
لا يكون الاحادثا قوله ومن ههنا اى من اجل ان المراد  
بالحادث ما يكون لوجوده بداية جعل ذلك التنصيص ردا  
على الفلاسفة اذ لو اريد بالحادث ما يتعلق وجوده بالغير  
لم يصح ذلك الجعل اذ هم قائلون بمحدث العالم بجميع اجزائه  
بهذا المعنى قوله والا اى وان لم يرد ذلك بل اريد ما  
هو مصطلح الفلاسفة لم يصح الرد عليهم قوله والحاصل اى  
حاصل جواب المصنف بعد تزييف ما يق فى الجواب قوله فلا  
يندفع ما استدلوا به على حدوث التكوين فاشار الى تزييف  
جواب آخر بعد تحقيق جواب المصنف تقريره ان ازلية  
التكوين لا يستلزم ازلية المكون لانه لما كان ازليا مستمرا  
الى وقت وجود المكون لم يكن هذا من قبيل تخلف الاثر  
عن المؤثر ولم يكن كالضرب بلامضروب وانما يلزم ذلك  
لو كان التكوين من الاعراض الغير الباقية فحاصل الجوابين  
منع الملازمة والتفاوت باعتبار السندين ووجه الدفع ان  
القول بازلية التكوين بمعنى الاضافة مع القول بتحقيقها بدون

١ يعنى لما فرغ من  
تحقيق جواب المصنف  
اشار الى ابطال جواب  
آخر ( منه رحمه )

١ لعل لفظ قيل إشارة الى قول آخر وهو ان الثانى تفسير للاول وتحقيق ذلك ان الضرب هو جعل آلة الضرب متعلقا بالمضروب ملاسأ له فبذلك يصل الالم الى المضروب (فوايد باقيه)  
٢ وهذا توجيه من جانب الأشعري بان معنى قولهم ان التكوين عين المكون اى الخلق عين المخلوق لان الخلق بالمعنى المصدرى عين المخلوق فيكون قولهم حقا لكن حينئذ يكون قول الماتريدى باطلا لقولهم

( ٢٤٣ )

بان الخلق غير المخلوق  
(سمع) ٣ قوله ومحل النزاع بين العلماء اى مسألة الاتحاد بين التكوين والمكون دائرة بين العلماء<sup>٤</sup> الراسخين فابو حنيفة واصحابه رضى الله عنهم قائلون بالتغاير وغيرهم من المنكلمين قائلون بعدم التغاير فلا بد من تفسير كلام الفريقين على وجه يناسب قواعد العلم العقلى ليصح الاسناد الى الكبراء<sup>٥</sup> العظام (فوايد باقيه)  
٤ قوله دون المكون عطفي على التكوين والمعنى ان المفروض ليس كون المكون عين المكون حتى يلزم ما ذكر اعنى يقتضى ذاته وجوده وليس معطوفا على المكون لانه لا يفهم الرد (سمع)

المكون مكابرة وانكار للضرورة قوله ووصول الالم قيل عطفي المسبب على السبب قوله اذ لو تأخر اى وجود المفعول قوله لانعدم هو اى الضرب فلم يحصل التعلق والوصول المذكور لعدم بقاء العرض فى زمانين قوله بخلاف فعل البارى تعالى قد عرفت ما فيه قوله عندنا خلافا للشبخ الاشعري اذ التأثير عين الاثر والتكوين عين المكون والذى يشعر به كلام بعض الاصحاب ان معناه ان لفظ الخلق شائع فى المخلوق بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق غيره ولو مجازا مشهورا من الخلق بمعنى المصدر وهذا لا يلىق بالمباحث العلمية كذا فى شرح المقاصد ومحل النزاع بين العلماء<sup>٦</sup> الراسخين قوله مخلوقا بنفسه صفة كاشفة بان يقتضى ذاته وجوده فيه ان المفروض كون التكوين عين المكون دون المكون تأمل قوله قديما مستغنيا لاقتضاء ذاته وجوده قوله الا من قام به التكوين هذا بحسب اللفظ ولا يتم فى المباحث العلمية قوله وهذا كله تنبيه اذ المغايرة بحسب المفهوم ضرورى مستغن عن الدليل بل عن التنبيه قيل هذا ميل

\* ٦ ١

وجه للقول بان الفعل لا يقوم بالفاعل (فوايد باقيه)

٧ قوله مستغن عن الدليل بل عن التنبيه اقول فهم المولى ان التغاير فى كلام الشارح هذا بمعنى التغاير بحسب المفهوم بقرينة قوله فيما بعد ولم يرد ان مفهوم التكوين آه فلعل اختيار لفظ التنبيه على الدليل حيث قال هذا كله تنبيه الخ ولم يقل كله دليل على كون الحكم الخ لبداهة هذا الحكم ثم استبعد الحاجة الى التنبيه بقوله بل عن التنبيه (فوايد باقيه)



من الشارح الى مذهب الاشعري وتعريض للمصنف ره فانه  
لما قال عندنا فكانه نسب القول بان التكوين عين المكون  
بحسب المفهوم الى الاشعري وليس كذلك اذ عدم العينية  
بهذا المعنى متفق عليه ولا يصلح محل النزاع وانت تعلم  
ان حمل القبر في عبارة المصنف ره على ما يقابل العين  
بحسب الهوية في الخارج محتمل غير مقطوع به في الحمل على  
ما يقابل العين بحسب المفهوم قوله فان من قال تعليل  
المحكم الضمني قوله اراد ان الفاعل اه قال في شرح المقاصد  
ويمكن ان يكون معناه ان الشئ اذا أثر في شئ واحد  
بعد ما لم يكن مؤثرا فالذى حصل في الخارج هو الاثر لا  
غير واما حقيقة الاحداث والايجاد فاعتبار عقلى لا تحقق له  
في الاعيان وقد ثبت ذلك في بحث الامور العامة قوله الا الفاعل  
والفعل فالحصر المستفاد من كلمة الا اضافي قوله واما المعنى  
الذى يعبر عنه يعنى حقيقة التكوين والايجاد ليس مغايرا  
للمفعول في الخارج بحسب الهوية والوجود فيكون عين المكون  
ويرد عليه انه ان اريد بالعين العينية بحسب الهوية والفرد فلا  
يلزم مما ذكر وكذا الحال اذا اريد به الاتحاد في الوجود  
وايضا يلزم ان يكون الامر الاعتبارى متحدا بهوية الموجود  
الخارجى فيكون موجودا خارجيا متصلا في الوجود كالمفعول  
وان اريد معنى آخر فلا بد من تصويره اولا حتى يتكلم  
عليه ثانيا وايضا ان العينية بهذا المعنى جار في جميع الامور  
العدمية فما الوجه في تخصيص البحث به وجعله محل النزاع حينئذ  
بل النزاع في الحقيقة راجع الى ان التأثير والايجاد امرى اعتبارى

١ قوله وتعريض للمصنف  
التعريض ان يذكر حال  
شئ ويراد بيان حال غير  
ذلك الشئ فيضيف القول  
بعدم التغاير والميل عنه  
بيان لحال الاشعري انه  
اخطاء في ذلك القول  
والمقصود بيان حال المصنف  
في القول بالتغاير انه  
اصاب في ذلك القول  
( فوايد باقيه )

٢ قوله غير مقطوع به  
غير مبتدأ محذوف اى  
عبارة المصنف غير مقطوع  
بـه ويحتمل الحال  
( فوايد باقيه )

٣ اى ليس ههنا الا الفاعل  
والمفعول باعتبار هذه  
النسبة اى نسبة الفعل الى  
المفعول فـهـذا لا ينافي  
ان يكون ههنا اشياء اخر  
ايضا غيرهما فيصح الحصر  
حينئذ وبالجملة ان الحصر  
اضافى ( عبد )

٤ اقول هذا الايراد لا  
يرد لانه قد صور المعنى  
الاخر بطريق الاشارة  
بقوله ليس امرا محققا يعنى  
ان مراد الاشعري بالعينية  
عدم الغيرية في الخارج  
لكن المولى غفل  
عن ذلك الاشارة تأمل  
( فوايد باقيه )

أم لا وقد ثبت ذلك في الأمور العامة فلاوجه لجعله مبحثاً آخر  
وايضاً ان التكوين فكما انه عين المفعول كذلك عين الفاعل  
بهذا المعنى فجعله نفس المفعول دون الفاعل ترجيح بلا مرجح  
فلا بد من بيان المرجح ونوقض بسائر الصفات الحقيقية بان  
العالم اذا علم شيئاً فليس ههنا في الخارج الا العالم والمعلوم  
واما العلم امر اعتبارى يحصل آه وكذا القدرة فيلزم منه  
انكار جميع الصفات الازلية فليتأمل قوله وهذا كما يق  
آه وقد يق ان هذا النزاع في الحقيقة راجع الى النزاع في  
ان الوجود هل هو نفس الموجود أم زائد عليه حاصله ان  
الافعال التى هي غير التكوين والايجاد حالة حادثه في المتعلق  
كالقطع والصبغ والكتابة فان الاثر المترتب عليها حالة حادثه  
في متعلقاتها وجودية كانت أو عدمية بخلاف التكوين والايجاد  
ونحو ذلك فان اثره نفس المفعول لا حالة حادثه فيه لان  
وجود الشئ عند الشيخ الاشعرى عينه ولما اراد التنبيه  
على هذه الدقيقه قال التكوين عين المكون ولم يرد بالتكوين  
نفس الاحداث بل ما يترتب عليه من الاثر فان اطلاق  
المصادر على الحاصل بها شائع ولما كان وجود الاشياء زائداً  
عليها عند غيره لم يكن الاثر المترتب على التكوين نفس  
المكون بل انصافه بالوجود وفيه مثل ما مر من ان هذا  
قد ثبت في الأمور العامة وايضاً ان النزاع في زيادة الوجود  
عند صاحب المواقف راجع الى النزاع في الوجود الذهني  
فمن لم يثبت الوجود الذهني كالشيخ قال ان الوجود الخارجى  
عين المهيمة مطلقاً ومن اثبتة قال الوجود الخارجى زائد على

١ فنقول وجه التخصيص  
بالمفعول ان كلام الخصم  
قد وقع في حق المفعول  
حيث قال التكوين عين  
المكون فالتكلم في مقابله  
هو المرجح ونقول ايضاً لا  
وجه للنقض بسائر الصفات  
لان النقص انما يصح  
بالتعليم لا بالعلم والصفة  
الحقيقية انما هو العلم دون  
التعليم ( فوايد باقيه )  
٢ كالأصمى فانه احدث في  
شخص الأصمى حالة عدمية  
وهى الصمى أى عدم البصر  
( سمع )  
٣ قوله لان وجود الشئ  
عند الاشعرى الخ متعلق  
بقوله راجع الى النزاع الخ  
وبيان المرجوع ( فوايد  
باقيه )  
٤ قوله وفيه مثل ما مر  
المجروح يرجع الى القول  
بالرجوع ومعنى الاعراض  
ان مسئلة الخلاف في زيادة  
الوجود على المهيمة وعينيته  
قد ذكر في مباحث الأمور  
العامة ولاوجه لتكرارها في  
الالهيات والجواب ان هذا  
المصر لم يذكر في مباحث  
الأمور العامة فلا تكرر فيه  
( فوايد باقيه )

١ قوله فمن ادعى الغيرية آه يريد ان القائلين بالتكوين من جملة المتكلمين فكانوا منكرين للوجود الذهني فلا يصح منهم القول بزيادة الوجود فلا يصح تفسير قولهم التكوين غير المكون بان الوجود زائد على المهيمة والجواب ان القائلين بالتكوين ليسوا بقائلين بما قال صاحب المواقف ولم يبنوا زيادة الوجود على الوجود الذهني فيصح منهم القول بزيادة الوجود مع انكارهم

( ٢٤٦ )

للسؤال الذهني فيصح تفسير قولهم التكوين غير المكون بان الوجود زائد على المهيمة ( فوايد باقيه )

المهيمة في الذهن فمن ادعى الغيرية مع انه نافي للوجود الذهني لم يكن على بصيرة في دعواه هذه وفساده غير خفي لمن له ادنى تمييز فلا بد ان لا ينسب الى الراستخين من علماء الاصول بل يطلب للكلام مملا يصلح محل النزاع للعلماء تأمل قوله والتحقيق هذا ميل من الشارح الى مذهب الاشعري بانه امر اعتباري قوله وفيه تكثير للقدماء جدا فيه نوع ايماء الى ان اصل التكثير ليس امرا مستحسنا قوله والاقرب الى التحقيق من مذهب البعض قوله منهم علماء ماوراء النهر قوله مرجع الكل بمعنى ان مبداء الكل وما يتوقف عليه صفة حقيقية او بمعنى ان مال الكل ويؤيد الثاني قوله فان كل تكوين قوله والتجارية من المعتزلة هذا احد قولي التجارية والاخر مامر من ان كونه مریدا انه ليس بمكره في فعله ولا بساه ولا مغلوب ولم يتعرض له الشارح لما نقل عنه رحمه الله من ان هذا موافق للفلاسفة في نفى كونه فاعلا بالاختيار مع انه ظاهر الفساد في نفسه وكذا لم يتعرض لما ذهب اليه الكعبي من ان ارادته بفعله هو علمه تعالى به وبفعل غيره امره به ولا لما ذهب اليه جمهور المعتزلة

٢ قوله فلا بد ان لا ينسب آه اي لا بد ان لا يفسر قول القائلين بان التكوين غير المكون بان الوجود زائد على المهيمة اذ نسبتهم الى القول بزيادة الوجود مع انكارهم ما يبنى عليه من القول بالوجود الذهني انما هي بالتفسير المذكور ( فوايد باقيه )

٣ الجسد بالكسر القصد ضد الهزل وجاء بمعنى الزيادة في السعي في تحصيل امر فالمراد زيادة التكثير فالنصب على المصدرية كانه قيل فيه تكثير للقدماء زائدا على تكثير المحققين القائلين

من

بالتكوين مع السمع المتفق عليها عند اهل السنة والجماعة ( فوايد باقيه )  
عـ يعني ان الفعل يصدر عن الذات مع عدم كونه مكرها وساهيا ومغلوبا في ذلك فهو قول بان السواجب موجب في افعاله لكون الافعال حينئذ مقتضى ذاته من غير ان يكون بتوسط صفة بها يصح الفعل والترك ( ملا عبد الحكيم )

١ في الموافق ان الحياط من المعتزلة قالوا ان ارادة الله تعالى كونه قادرا غير مكره ولا كاره وهي في افعال نفسه الخلق وفي افعال عباده الامر بها وفي شرح الموافق ان الكعبي كان من معتزلة بغداد وتلميذ الحياط فقال اصحاب الكعبي فعل الذات واقع بغير ارادته فاذا قيل انه تعالى مريد لافعاله اريد انه خالف لها واذا قيل مريد لافعال غيره اريد انه امر بها ولا يرى نفسه ولا غيره الا بمعنى انه يعلمه لما ذهب اليه الحياط وقول المولى لا يصح قول المصنف ردا لهما لان قول المصنف ساكت عن مغايرة الارادة لغيرها من صفاته تعالى ولو كان ناطقا بالمغايرة لكان ردا لقول من قال بارادته تعالى ان ليس بمكره ولا ساء ولا مغلوبا لان مرجعه ان الارادة هي القدرة كما صرح به الحياط ( فوايد )

( ٢٤٧ )

٢ اذ الانتهاء ما ولا ينافي

التسلسل عرضا كما في  
الافاضات والمركبات  
الفلكية فانها غير متناهية  
مع انتهاء العلل في الواجب  
( منه رحمه )

٣ قوله كما امر الاشارة اراد  
ما ذكره الشارح في برهان  
التطبيق من قوله وهذا  
التطبيق انها يكون فيما  
دخل تحت الوجود فيتناول  
الاجسام والاعراض فاذا  
جرى التطبيق في سلسلة  
الاعراض يلزم بطلان  
التسلسل في الاعراض  
وهي الموجودات القائمة  
بالغير المسبوق بالعدم  
ثم قول صاحب المناقشة  
مبنية على بطلان التسلسل

من انها عليه تعالى ينفع في الفعل اذ لا يصح قول المصنف  
ره ردا لهما قوله ازم قدمه نقض بان صحة الملازمة مبنية  
على بطلان التسلسل في جانب العرض كما مرّت الاشارة تأمل  
قوله بمعنى الانكشاف اشارة الى ان الرؤية مصدر مبنى  
للمفعول لان الانكشاف صفة المرئي والمصدر المبنى للفاعل  
صفة الرائي وانما حمل على الاول مع ان العبارة يحتمل  
الثاني ايضا لتبادره من غير تقدير في العبارة ولانه المتنازع  
فيه وان كان كل واحد منهما لازما للاخر قوله وهو معنى  
اثبات الشيء وانت خبير بان المتبادر منه المصدر المبنى  
للفاعل وللثبات معان ايجاد الشيء وتسكين  
الشيء عن الحركة والوجود والبيان بالدليل قوله حالة

في الاعراض يقتضى مقدمة اخرى وهي ان التسلسل في الاعراض غير باطل بدليل ان  
حركات الافلاك متسلسلة الى ما لا يتناهي والجواب ان هذا قول الفلاسفة وعند المنكلمين  
هي متناهية قال الله تعالى يوم تطوى السماء كطي السجل للكتب ( فوايد باقيه )  
ع قال الشارح ملا جلال انكشاف بليغ انت تعلم الانكشاف صفة الرائي فلا وجه لتفسيره به  
نعم تفسيره به تفسير بلازمه لان لازم الابصار والادراك التام هو الانكشاف فتأمل بعد لان الانكشاف  
التام لازم غير حملي للابصار والتفسير انما يصح باللازم الحملي لا باللازم الحقيقي فتدبر ولا تغفل  
( اخوند شيرازي ) ع قال قدس سره في شرح الموافق والاثبات قد يستعمل بمعنى العلم مجازا  
( منه رحمه ) ع اقول المناسب ان يكون الاثبات ههنا بمعنى الوجدان ( عبد الحكيم )

١١ ونحن نقول ان مراد الشارح هو ان العقل اذا خلى ونفسه لم يحكم بامتناع رؤيته بل بجوارها ما لم يتم برهان على الامتناع اما قولنا بل حكم بجواره فقد اشار اليه بقوله مع ان الاصل عدمه اى عدم الامتناع ثم ان هذا القدر من الجواز العقلي يكفى ههنا لان المقصود ان تفرع عليه ما بعده من قوله واجبة بالنقل واما النقص بالجسمية ونحوها فجوابه هو انا سلمنا ان العقل اذا خلى ونفسه يحكم بامتناع جسميته تعالى بخلاف رؤيته تعالى اذ لم يتم برهان على امتناع رؤيته تعالى فيبقى على الجواز الاصلى وهو يكفى هناك كما عرفت (مولوى قره كمال)

( ٢٤٨ )

اللفة لان التخلية بمعنى

الترك على ما نقلت عن تاج المصادر البيهقي وفي الصراح خليت سبيله رها ردم اورا وليست بمعنى جعل الشئ خاليا ( فوايد باقيه )

٣ ونفسه عطف على المقدر اى عطف على الضمير المستتر تحت اذا خلى وقوله عطف على المقدر اى عطف على المستتر بواسطة الضمير المقدر اعنى هو (مولانا ميرك خواجه رحمه) ٤ قوله عطف على المقدر وهو الضمير المستكن فى خلى السراج الى العقل واطلاق المقدر على الضمير المنوى وان كان خلاف الاصطلاح لان المقدر

مخصوصه وهى الزيادة فى الانكشاف اعنى الانكشاف التام كما يقتضيه سابق كلامه لكنه ياباه قوله ولنا بالنسبة آه اذ ذلك يدل على ان الرؤية المصدر المبنى للفاعل وهى الحالة الادراكية لابتنائير الحاسة كما زعمت الفلاسفة ويؤيده ما فى شرح المقاصد انا اذا عرفنا الشمس بمجد اورسم كان نوعا من المعرفة ثم اذا ابصرنا وغمضنا العين كان نوعا آخر من الادراك فوق الاول ثم اذا فتحنا العين حصل نوع آخر من الادراك فوق الاولين نسميها الرؤية تأمل قوله بمعنى ان العقل آه اى اذا خلى عن الشواغل اى من التوجه ومداخله الوهم قوله ونفسه عطف على المقدر ولو قال بمعنى ان العقل اذا خلى ونفسه يحكم بعدم امتناع رؤيته تعالى وهو الامكان الذاتى ولو بالنظر من غير احتياج الى

الادلة

لفظ حقيقة والمنوى ليس بلفظ الا ان المراد بالمقدر ههنا ما ليس بمتذكور فى العبارة فيصح اطلاقه بهذا المعنى على المنوى لكن يرد ان فى العطف على الضمير المرفوع المتصل يجب تأكيده بالمنفصل وهو ههنا منتف تدبر ( تحرير )

ه اى ولو كان الحكم بعدم الامتناع بالنظر اى بواسطة الدليل فهو الاسكان الذاتى هذا بالنظر الى جنس امكان الذاتى وقوله من غير احتياج بالنسبة الى الحكم بعدم امتناع الرؤية فلا منافاة بين قول المحشى وفى بعض النسخ من غير احتياج الى الادلة السمعية والتقليدية فعلى هذه النسخة عدم المنافاة ظاهر (سمع)

١ يعنى عدم الحكم بامتناعها بعد التخلية هو الامكان الذهني المفسر بتجويز الذهن وفرضه مع عدم ملاحظة البائع الشامل للممتنع الذي يكون العلم بامتناعه كسبياً او يصدق عليه ان العقل بعد التخلية وعدم ملاحظة الدليل لا يحكم بامتناعه وهو ليس بمحل النزاع لان الخصم

( ٢٤٩ )

قائل بامكان الرؤية بهذا المعنى فالقول ان العقل بعد التخلية لا يحكم بامتناعها لكن بعد ملاحظة الدليل من كونه تعالى مجرداً عن المكان آه يحكم بامتناعها ( سمع )

٢ وقد يقال ان محل النزاع هو الامكان مع بقاءه على صرافته بدون اقامة الدليل على الامتناع ( منه رحمه الله )

٣ وليس الغرض من هذا الكلام تحرير محل النزاع بل بيان ما يتوقف عليه الاستدلال بالعقل وتمهيد لقوله واجبة تدبر ( منه رحمه الله )

٤ قوله وايضا ان المقصود جواب آخر عن اعتراض المولى الخيسالى بقوله وليس بمحل النزاع ( فوايد باقيه )

الادلة السمعية والعقل لكان اسلم عما قاله الفاضل المحشى هذا هو الامكان الذهني وليس بمحل النزاع اذ الخصم قائل به تم كلامه بل محل النزاع هو الامكان الداني الذي هو جهة القضية على ان اعتراف الخصم بالامكان الذهني محل بحث كيف وان الخصم حاكم بامتناع الرؤية الا ان يقال ان الخصم حاكم به بالاستدلال ولا شك ان ذلك فرع الامكان الذهني وايضا ان المقصود بهذا الكلام بيان ما يتوقف عليه الاستدلال بالنقل والسمع دون وضع المسئلة المتنازع فيها ردا لما يتوهم من ان الموقوف عليه هو الحكم بالامكان وعدم امتناع الرؤية وقد يقال ان الظاهر من شرح المقاصد ان الموقوف عليه هو بيان الامكان حيث قال لم يقتصر الاصحاب على ادلة الوقوع مع انها تفيد الامكان ايضا لان السمعية ربما يدفعها الخصم بمنع امكان المطلوب فاحتاجوا الى بيان الامكان اولا والوقوع ثانيا تم كلامه وقد يقال ان المقصود بهذا الكلام بيان ان الظاهر معنا وان المحتاج الى البيان هو مذهب الخصم وما ذكر في البيان تنبيهات فالقبح في شئ من مقدمات ادلتنا لا يضرنا بخلاف ما ذكره الخصم الا ان هذا

ع قوله يدفعها الخصم بمنع امكان المطلوب وهو الرؤية فلا بد من تأويل الادلة السمعية كقوله تعالى الرحمن على العرش استوى لعدم امكان الجسمية وحقيقة الاستواء وهو الانتصاب فانما لا يتصور في غير الاجسام ( فوايد باقيه )

١ قوله هل يحصل ما ذكر اى من قول المصنف جافزة في العقل او اى من التنبيهات (فوايد باقيه)  
 ٢ وانت خبير بانه اذا لم يحكم العقل الصرف بالامتناع فالظاهر عدمه وذكر ان الاصل  
 ايضا عدم الامتناع فظهر من كلامه ان الظاهر معنا فيلزم ان يكون بديهيا فما ذكر تنبيه لا محالة  
 فلا تردد في حصول هذا المقصود مما ذكر فافهم (مولوى قاسم رحمه) ٣ قوله مع  
 ان الاصل عدمه لان الابصار فعل العبد وهو من الحوادث والاصل فيها العدم (فوايد باقيه)  
 ( ٢٥٥ )

المقصود هل هو يحصل مما ذكره وفيه تردد قوله مع ان الاصل  
 عدمه سيما فيما ورد به الشرع قوله وقد استدل اهل الحق  
 اى المتقدمون من اهل السنة على امكان الرؤية وهما  
 مقامان الوقوع والامكان والعقل مستقل في اثبات الامكان من  
 غير احتياج الى السمع والنقل بخلاف الوقوع والفعل فانه  
 ليس كذلك ولهذا استدلوا على الامكان بالعقل والنقل وعدم  
 الاقتصار على ادلة الوقوع مع انها تغيب الامكان ايضا بل  
 هي ادل دليل الامكان لما نقلناه من شرح المقاصد والظاهر  
 ان عدم حكم العقل بامتناع الرؤية كاف في الاستدلال بالدليل  
 النقلى من غير احتياج الى حكم العقل بالامكان ولعل هذا  
 منشأ حمل الامكان ههنا على الامكان الذهنى فليتأمل قوله انا  
 نفرق بالبصر آه اى ندرک بالبصر خصوصية كل منهما ونميز كلامهما  
 من الآخر ولعل هذا من قبيل التنبيه لازالة الخفاء اذ الشئ  
 قد يكون مرئيا بالذات وقد يكون مرئيا بالعرض والمرئى  
 حقيقة هو الاول وقد يشتبه الحال بينهما وليس من قبيل

الاستدلال

كون الاعيان والاعراض مرئيين بديهيا واليه يشعر قوله انا قاطعون ولهذا قال ضرورة  
 انا نفرق آه فان الضرورة بمعنى البديهة فيكون قوله ضرورة انا نفرق آه منها ومثل  
 هذا النقض في المنبهات ليس من دأب المناظرة لانه يصح اذا كان قوله ضرورة انا نفرق  
 آه استدلالا فالجواب اختيار الشق الاول واجاب عنه بعض المحشين بان الدليل في  
 الحقيقة تفصيل للمدعى والتفصيل يصح جعله دليلا اوجز الدليل كما يقال هذا انسان لانه  
 هذا حيوان ناطق (مولوى عبد الرحمن)

ع قوله سيما فيما ورد به  
 الشرع لعله اراد ما لا  
 يدرك لولا خطاب الشارع  
 لا مطلق ما ورد به الشرع  
 والا فالسما والارض مما  
 ورد به الشرع وليس لهما  
 زيادة اختصاص باصالة  
 العدم (فوايد باقيه)  
 ٥ من انها سمعيات يدفعها  
 الخصم بمنع امكان المطلق  
 فاجابوا الى بيان الامكان  
 اولا والوقوع ثانيا كما نقل  
 في الحاشية السابقة من هذه  
 الحاشية (منه رحمه)  
 ٦ قوله ولعل هذا آه  
 انت خبير ان هذا الكلام  
 يشعر بان المقصود من كلام  
 المستدل التنبيه على  
 الفرق بين البصر بالذات  
 والبصر بالعرض وفي  
 حصول هذا المقصود من  
 كلامه تأمل (سمع)  
 ٧ والجواب عنه بان  
 الشارح ادعى ذلك اى

الاستدلال حتى يلزم المصادرة لو اريد به الفرق برؤية  
 البصر كما توهمه الفاضل المحشى وقال يرد عليه انه لو اريد  
 به الفرق برؤية البصر فمصادرة وان اريد باستعمال البصر  
 فلا يفيد لانا نفرق بالبصر بين الاعشى والاقطع والتحقيق  
 ان الفرق بمدخلية البصر لا يقتضى كون المفروق مبصرا  
 تم كلامه والجواب عنه بان المراد هو التمييز بمجرد الاستعمال  
 من غير ان يكون لامر آخر مدخل وتميز الاعشى والاقطع  
 من حيث هو كذلك يحتاج الى معاونته العقل وراى الاحساسية  
 ليس بتام اذا احتياج الى معاونته العقل عام والتخصيص بالبعض  
 دون البعض تحكم وايضا عدم مدخلية الامر الآخر فى الامور  
 الوجودية التى كلامنا فيها غير معلوم الا ان يقال ان  
 الكلام فى الامور المقطوعة بعدم المدخلية والامور  
 المحتملة فى المدخلية فيما لا ثبت له تأمل قوله ولا بد  
 للحكم المشترك وهو الرؤية بل صلاحية الرؤية ولعله اراد  
 بالحكم ههنا المحكوم به قوله اذ لارابع يشترك بينهما ويصاح  
 ويتوهم عليه لصحة الرؤية فلا يتجه المنع بمطلق التحيز  
 وغير ذلك من الامور الشاملة على ان ذلك داخل فى قوله  
 ولا مدخل للعدم آه لان المراد بالعدم الامور العدمية  
 فلوجه لما قاله الفاضل المحشى ويرد عليه ان التحيز المطلق  
 ووجوب الوجود بالغير والمقابلة بل الامور العامة مشترك تم  
 كلامه لكن بقى ان الوجود ايضا من الامور العدمية والقول  
 بان المراد بالوجود الموجود لا يجدى نفعا فليتأمل قوله  
 ولا مدخل للعدم الخ بان يكون نفسها اوجز منها ولا تمنع

١ يجعل المدعى جزء  
 الدليل اذا يصير الكلام  
 هكذا انا قاطعون برؤية  
 الاعيان والاعراض لانا  
 نفرق بالرؤية بين جسم  
 وجسم وعرض وعرض  
 وكلما كان مفروقين برؤية  
 البصر فهما مرتبين ولا يخفى  
 فساد (عبد الحكيم رحمه)  
 ٢ مع عدم كونها مرتبين  
 لدخول العدم فى مفهومهما  
 لانها عبارتان عن عديم  
 البصر وعديم اليد  
 (ملا عبد الرحمن)  
 ٣ حاصله تسليم عدم معاونته  
 العقل فى الصورة المذكورة  
 ومنع عدم مدخلية امر آخر  
 غير العقل فيكون مغايرا  
 لسابقه فقوله الا ان يقال  
 جـواب عن هذا لا عن  
 سابقه (سمع)  
 ٤ اى الهوية الموجودة  
 المشتركة بين الموجودين  
 دون الوجود كما هو المتبادر  
 فلا يرد ان الوجود مشترك  
 بالاشتراك اللفظى وانه  
 امر اعتبارى كالحديث  
 (منه رحمه)  
 ٥ كانه اشار الى ان  
 مثله يجزى فى الامكان  
 والحديث ايضا فلا يكونان  
 عديمين (سمع)



مدخلية العدم بطريق الشرطية واليه اشار قدس سره في شرح  
المواقف حيث قال اذ التأثير صفة اثبات فلا يتصف به العدم  
ولا ما هو مركب منه فلا يتجه ما قاله الفاضل المحشى على  
ما في شرح المواقف ويرد عليه انه لا يمنع الشرطية فلا يتم المقصود  
تم كلامه اذ المقصود نفى المدخلية على الوجه المذكور  
دون نفى المدخلية مطلقا فيرد ما ذكر في شرح المواقف على  
المقصود ويتم به المطلوب فلا يرد ما اورده عليه لكن بقى انه قدس  
سره حمل العلة على ما فهمه الاكثر اعنى المؤثر والتحقيق  
ان المراد بها ما يصاح متعلق الرؤية لا المؤثر كما سيصرح  
الشارح في جواب الاعتراض عن قوله ان المراد آه انشاء الله  
تعالى تأمل قوله ويتوقف امتناعها آه اى الرؤية وفي بعض  
النسخ امتناعه اى امتناع ان يرى على ما هو مدعى الخصم  
كانه اشارة الى جواب دخل مقدر وهو ان يقال لا يلزم من  
كون الوجود مشتركا بين الواجب وغيره ان يصح الرؤية  
لجواز ان يكون شىء من خواص الممكن شرطا او خواص  
الواجب مانعا فاجاب بقوله ويتوقف آه حاصله ان الامتناع  
موقوف على ثبوت وتحقق شىء من الخواص شرطا او مانعا  
ولم يثبت شىء منها على ان امتناع وقوع الرؤية بواسطة  
الامر الخارج من الشرط والمانع لا ينافى صحتها في نفسها والمدعى  
هو الصحة في حد ذاتها تأمل قوله لا بناء على امتناع رؤيتها  
على ما مر في شرح قوله وبكل حاسة منها يوقف على ما وضعت  
هى له والحق الجواز لما ان ذلك ببعض خلق الله تعالى من  
غير تأثير للخواص فلا يمتنع ان يخلق عقيب صرف الباصرة

١ قال في شرح المقاصد  
ثم الشرطية والممانعية انما  
يتصور لتحقيق الرؤية لا  
لصحتها ( منه رحمه )  
٢ يعنى ان الدليل  
المذكور انما يدل على  
انه لا يمكن ان يكون العدم  
نفس العلة الفاعلية او  
جزءا ولا يدل على انه لا  
يمكن ان يكون شرطا لها  
فيجوز ان يكون الوجود  
بشرط الحدوث او الامكان  
علة للرؤية فلا يثبت صحة  
رؤية الواجب ( عبد الحكم )  
٣ لعله اشارة الى مخالفة  
بين ما هو التحقيق وبين ما  
سيصرح الشارح لان عبارة  
الشارح ان العلة متعلق  
الرؤية وكلام التحقيق  
ان العلة ما يصاح متعلق  
الرؤية ( فوائد باقية )  
٤ وعلى الاول يرجع  
الضمير الى الرؤية بلا  
تكلف وعلى الثانى لكونه  
مصدرا لا يجب الالتفات  
الى تأنيثها ولكونه مرادفا  
للاشكاف ( اخوند شيخ )  
٥ وايضا ان امكان الشىء لا  
يعمل بالامر الخارجى لا امتناع  
الامكان بالغير على ما بين  
في موضعه ( منه رحمه )  
٦ وكذا ما روى عنه  
عليه السلام كل ميسر لما  
خلق الله له على جرى  
العادة ( منه رحمه )

١ وفيه ان خلق الرؤية بدون خلق المرقى ممنوع فالله تعالى انما هو قادر على الممكنات فقط ( سجع )  
٢ لان مدار قوله لان ما لا يتحقق في الاعيان وقوله لزوم كون متعلق الرؤية موجودا خارجيا غير خفي وقد استدل باحدهما على الآخر ( سجع )

( ٢٥٣ )

٣ قوله من حيث هي مدرك

كلمة حيث للمكان والجار متعلق بالتعلق والضمير

يرجع الى المدرك بكسر

الراء فيدرك بالكسر او الى

المدرك بالفتح فيدرك

بالفتح والمراد ان الادراك

اجمالى اذا كان من بعيد

وانما النقض في القريب

( فوايد باقيه )

٤ قوله منقوض باللموسية

فيقال انا قاطعون بلمس

الاعيان وبعض الاعراض

ولا بد للحكم المشترك من

علة مشتركة بينهما وهي

اما الوجود او الحدوث

او الامكان اذ لارابع مشترك

بينهما والحدوث عبارة عن

الوجود بعد العدم آه فيلزم

ان يصح لمس الله تعالى

هـ والظاهر ان النقض

يجرى في المنوقية فيقال

انا قاطعون بذوق الطعام

وكيفية الحلو والحامضة

والمرارة الى غير ذلك

ولا بد للحكم المشترك من

علة مشتركة ( فوايد باقيه )

ادراك الاصوات مثلا كما هو اصل الشيخ الاشعري اذ لا توقف

في خلق الله على شىء حقيقة بل بطريق جرى العادة ولهذا

يتجه صحة رؤية الأمور العدمية من غير ان يتوقف صحة

الرؤية على الوجود قوله والقابل لها لا العلة المؤثرة قوله

وجودياى موجودا خارجيا قال ره لان ما لا يتحقق في الاعيان

لا يكون متعلقا للرؤية بالضرورة والا لزم صحة رؤية المعدم

فاندفع به الاعتراضان الاولان وفيه شائبة الدور تدبر

قوله فمتعلق الرؤية آه اعترض عليه بان الهوية المطلقة

امر اعتبارى فكيف يكون متعلق الرؤية بل متعلقها

خصوصيات المراتبات ولا يلزم ان يكون كل

ادراك صالحا بان يتوصل به الى تفصيل المدرك الى ما هو

عليه اذ قد يكون اجماليا متعلقا بجملة المدرك من حيث

هي مدرك قال الشارح وهذا الدليل منقوض باللموسية فان

متعلق اللموسية ليس الا الوجود بمثل مامر مع ان صحتها

مخصوصة بالاجسام وبعض عوارضها لكن الانسب بهذا

الشيخ التزام صحة اللموسية بالنسبة الى كل موجود وبالجملة

قد اتفق المحققون على ان اثبات صحة الرؤية بالادلة

العقلية لا يبخ عن شبهة والمعتمد في ذلك هو السمع على ما

٥ قوله قال متعلق اللموسية آه وكذا متعلق المسموعية والذوقية ليس الا الوجود بمثل

مامر ( فوايد باقيه ) ٦ قوله لكن الانسب بهذا ذهب الشيخ وهو انه يصح ان يدرك بالكل ما

يدرك بالآخرى فيمكن ادراك المبصرات بالسمع والذوق والشم واللمس وبالعكس اكن عادة

الله تعالى جرى بان يخلق ادراك المبصرات بالبصر فقط وادراك المسموعات بالسمع فقط

وهام جرا ( فوايد باقيه ) ٧ قوله عن شبهة اى ثبوت خلل لما فيه من المنوع ( فوايد باقيه )

٥ قوله قال متعلق اللموسية آه وكذا متعلق المسموعية والذوقية ليس الا الوجود بمثل

مامر ( فوايد باقيه ) ٦ قوله لكن الانسب بهذا ذهب الشيخ وهو انه يصح ان يدرك بالكل ما

يدرك بالآخرى فيمكن ادراك المبصرات بالسمع والذوق والشم واللمس وبالعكس اكن عادة

الله تعالى جرى بان يخلق ادراك المبصرات بالبصر فقط وادراك المسموعات بالسمع فقط

وهام جرا ( فوايد باقيه ) ٧ قوله عن شبهة اى ثبوت خلل لما فيه من المنوع ( فوايد باقيه )

اختاره الشيخ ابو منصور المانريدي تأمل قوله يجوز ان يكون آه يرد عليه ان متعلق الرؤية في بادي الرأي لا يزيد على مطلق الهوية وفيه ما عرفت فليتأمل قوله وتقرير الثاني اى الاستدلال بالدليل السمعى وقد يناقش فيه بان صحة الاستدلال بالنقل موقوف على الحكم بامكان المدعى فكيف يصح الاستدلال بالنقل على الامكان والجواب ان التحقيق ان الموقوف عليه عدم حكم العقل بالامتناع لا الحكم والجزم بالامكان على ما اشار به الشارح في صدر القول فليتأمل قوله لكان طلبه جهلا وفيه مساهلة كما لا يخفى قوله والمعلق بالممكن ممكن قال الفاضل المحشى يرد عليه انه يصح ان يقال ان انعدم المعلول انعدم العلة والعلة قد يمتنع عدمه والسر فيه ان الارتباط بحسب الوقوع دون الامكان ثم كلامه وتفصيل كلامه ان الارتباط بين الشرط والجزاء بحسب الوقوع والتحقيق لا الامكان لان امكان الشئ ذاتى متعلق على شئ ذاتى غير متعلق على غيره وما بالذات لا يكون بالغير والجواب ان المراد بالممكن المعلق عليه هو الامكان الصرف الخالى عن الامتناع مطلقا ولا شك ان امكان عدم المعلول فيما امتنع عدم علته ليس كذلك بخلاف استقرار الجبل فانه ممكن صرف غير ممتنع لالذات ولا بالغير ورد بان المعلق عليه هو استقرار الجبل في المستقبل وعقيب النظر فيه بدليل الفاء وان وحين تعلقت ارادة الله تعالى بعدم استقراره عقيب النظر فاستحال استقراره لذلك وان كان استحالة بالغير والاولى في الجواب عن اصل الشبهة

١ وقد يقال كيف الاعتماد على السمع بان الاستدلال موقوف على امكان مدلوله اذ لو امتنع يصرف عن ظاهره اللهم ان يقال ان الموقوف عليه عدم حكم العقل بامتناعه بداهة والاستدلال على الجزم بامكانه فيمكن الاستدلال بالسمع على الجزم بالامكان بل على الوقوع تدبر (منه رحمه)

٢ مثل ان انعدم المعلول انعدم المبدأ الاول مع ان عدم المبدأ الاول ممتنع لذاته وعدم المعلول الاول ممكن (منه رحمه) ٣ وقد يقال ان الارتباط بحسب الوقوع مسلم لكنه بحسب الوقوع المفروض فاذا فرض الوقوع المعلق به لامكانه لزوم وقوع المعلق والا لزم الكذب فظهر ان الدال على الارتباط بحسب الوقوع يدل على انه يجب ان لا يكون المرتبط ممكنا (منه رحمه)

٤ اعنى قوله ان انعدم المعلول انعدم العلة (منه رحمه)

١ وقد يقال ان الارتباط بحسب الوقوع مسلم لكن بحسب الوقوع المفروض فاذا فرض وقوع المعلق به الامكان لزوم وقوع المعلق والا لزم الكذب فظهر ان الدال على الارتباط بحسب الوقوع يدل على انه يجب ان يكون المرتبط ممكنا (منه رحمه) ٢ ومنها ان موسى عليه السلام سألها وان علم استحالتها ليتأكد دليل العقل بدليل السمع كما قال ابراهيم عليه السلام رب ارنى كيف تحيي الموتى قال اولم

( ٢٥٥ )

نؤمن فقال بلى ولكن ليطمئن قلبي ومنها انه لا يعلم الامتناع قبل اعلامه تعالى بالامتناع ولا استحالة فيه اذ الانبياء عليهم السلام لا يعلمون كل الامور بل يعلمون ما علمهم الله تعالى ومنها انه يحتمل ان يكون صيغة ارنى في الاية للتمنى لا للطلب ولا يلزم في التمني الامكان (وهذا الوجه مسموع من الاستاذ الميرزا) ٣ يعني انظر اليك معناه اراك وابصرك وليس معناه اعلم بك علما ضروريا فمح قوله ارنى معناه اجعلني رايها مبصرا لا اجعلني عالما علما ضروريا لان النظر بهذا المعنى لا يترتب على العلم الضروري (فوايد باقيه)

٤ وايضا لا يطابقه قوله تعالى في الجواب لن تراني اذ المراد نفى الرؤية اتفاقا

(منه رحمه)

٥ وايضا الوجوب الشرعي ما يكون تاركه آثما ويستحق العقاب بتركه وترك الرؤية كذلك (منه رحمه) ٦ قال الشارح بان كلا من ذلك خلاف الظاهر قال المولوي الجندي اما الاول فلان الظاهر آه فيه ان المتبادر من التعليق عدم المعلق به حين التعليق على ان المعلق به لو كان موجودا ههنا يلزم تحقق الرؤية لكن الواقع انها لم يقع في هذه النشأة فيكون حين التعليق متحركا وضم الواقعة يؤيد ما قلنا فتأمل (أخوند شيخ)

منع صحة ذلك والتمسك بما عليه العرف واللغة فليتأمل قوله وقد اعترض المنكر عليه بوجوه منها ان الرؤية مجاز عن العلم الضروري لانه لازمها واطلاق اسم الملزوم واردة للالزام شايع فصار معنى قوله ارنى انظر اليك اجعلني عالما بك علما ضروريا اجيب بان النظر الموصول بالي نص في الرؤية فلا يترك بالاحتمال مع ان طلب العلم الضروري لمن يخاطبه تعالى ويناجيه غير معقول كذا في شرح المواقف قال الفاضل المحشي ويرد عليه ان المراد هو العلم بهويته الخاصة والخطاب لا يقتضي الا العلم بوجوه كمن يخاطبنا من وراء الجدار ثم كلامه ورد بانه ان اريد بالعلم بهويته الخاصة انكشاف هوية الله تعالى عند موسى عليه السلام بمعنى انكشاف المشاهد فهو الرؤية بعينها لا بمعنى العلم وان اريد به نوع آخر من الانكشاف فلا بد من تصويره وبيان امكانه في حقه تعالى ولزومه لرؤيته وعدم لزومه لخطابه حتى يحمل كلام المؤل عليه ان ارتضاء قوله واجيب قيل حاصل الجواب التريد تأمل قوله بان كلا من ذلك آه اما الاول فلان الظاهر ان السؤال لتحصيل المسئول واما

الثاني فلان المذكور في الآية تعليق الرؤية باستقرار الجبل المطلق حيث قال انظر الى الجبل فان استقر مكانه قوله وايضا ما كان يعنى سوا كان مؤمنا او كافرا قوله واجبة اي ثابتة واقعة اذ الكلام فيه وان الادلة النقلية المذكورة لاتفيد الا الوقوع وايضا الوجوب الشرعى لا يكون الا في دار التكليف ولا وجوب عندنا الا الشرعى قوله الى ربها ناظره تقديم الجار للاهتمام ورعاية الفواصل ولا يبعد حمله على المحصر يعنى لا ينظرون غير الرب قوله واما الاجماع اي قبل ظهور المخالفين كالمعتزلة ويؤيده قوله ثم ظهرت آه قوله ولا على جهة لعل الجهة بمعنى الوجه اي لا على وجه من هذه الوجوه وليس الجهة بالمعنى المشهور قوله وقياس كانه قيل هذه الامور شرط في رؤية سائر الموجودات فكيف لا يكون شرطاً في رويته تعالى قوله فيه نظريريدان رؤية الله تعالى ايانا ليس بجاسة البصرو رؤيتنا اياه تعالى بجاسة البصرو ولا يلزم من عدم اشتراط هذه الاشياء في رؤية الله تعالى ايانا عدم اشتراطها في رؤيتنا اياه قوله لان الكلام في الرؤية اي في رؤيتنا اياه بجاسة البصرو قال بعضهم ان الرؤية المتعلقة بذات الله غير رؤية سائر المبصرات بالمهية ولهذا لم يشترط شرائطها ولم يكفى في ذلك المغايرة بالهوية كما هو رأى البعض ولهذا قال الفاضل المحشى رحمه الله تعالى للمعتزلة ان يقولوا نزاعنا انما هو في هذا النوع المعلوم من الرؤية لا في الرؤية المخالفة لها بالحقيقة المسماة عندكم بالانكشاف التام وعندنا بالعلم الضروري ومن ههنا قال من قال ان

١ اي من اجله السؤال لا الى القوم والا لكان المناسب ان يقول سوا كانوا بضمير الجمع وان كان من لاجله السؤال هو القوم ( سمع )  
٢ وفي بعض النسخ لا في جهة وحينئذ فالجهة بمعنى المشهور ( منه رحمه )  
٣ اي لم يشترط في رؤية الله تعالى شرائط سائر المبصرات ( فوايد باقيه )  
٤ اي في عدم اشتراط عدم الرؤية في سائر المبصرات في رؤية الله تعالى ( فوايد باقيه )  
٥ وهو الرؤية في المكان وفي الجهة وما يقابله والمسافة واتصال الشعاع ( فوايد باقيه )  
٦ وهي الرؤية بجاسة البصر لو لم يكن بين الرؤيتين اختلاف في المهية لكان المشروط في سائر المبصرات مشروطاً في شأنه تعالى ولا يتصور رؤية الله تعالى بحدود تلك الشرائط فلا يصح منهم القول برؤية الله بالحاسة الباصرة ( فوايد باقيه )

١ لان الشيخ الاشعري جوز ادراك كل من المحسوسات بحاسة اخرى ( فوايد باقيه )  
 ٢ لا يبعد أن يراد بالكيفية واحد من الشرايط في سائر المبصرات او يراد الكيفية  
 الجسمية مطلقا وهي اعم  
 ( ٢٥٧ )

من الشرايط المذكورة  
 ( فوايد باقيه )  
 ٣ فتحن نسمى تلك الحالة  
 رؤية وهم يسمونها علما  
 ضروريا ( فوايد باقيه )  
 ٤ قوله اذ لا يخرج الخ  
 هذا لا يدل على ان وجود  
 الشئ عند اجتماع  
 الشرايط غير واجب لان  
 هذا الوجوب لا ينافي  
 اختيار الله تعالى لانه قادر  
 عند وجود جميع ماله مدخل  
 في الوجود على اختيار كلها  
 او بعضها ( فوايد باقيه )  
 ٥ قوله فلا يجب عليه تعالى  
 شئ المناسب ان يذكر  
 في مقام التفريع على  
 الدليل مضمون المدعى  
 او ما يستلزمه وعدم وجوب  
 شئ على الله تعالى ليس  
 عين عدم وجوبه عند  
 اجتماع شرايطه ولا ما  
 يستلزمه اذ يجوز ان يوجد  
 الله تعالى شيئا بقدرته  
 واختياره ولا يجب عليه  
 تعالى ذلك الشئ وما  
 يوجد الله تعالى يجب  
 وجوده عند اليجاد  
 ( فوايد باقيه )

المراد من العلم الضروري في تأويلات بعض المعتزلة هو  
 العلم المتعلق بالهوية الخاصة ثم الجواب الحق ان الحالة  
 المسماة بالرؤية والانكشاف التام وان امكن حصولها بدون  
 حاسة البصر عندنا لكن المدعى ان ذاته تعالى ينكشف لنا  
 بحاسة البصر بلا كيف واما عند الفلاسفة فلا يمكن حصول  
 ذلك الا بحاسة البصر وظاهر كلام المعتزلة يدل على انهم  
 يوافقونهم في ذلك كما يوافقونهم في كثير من الاصول  
 والاحكام قيل لعل النزاع لفظي فليأمل قوله لا يجب عند  
 اجتماع الشرايط اذ لا يخرج بوجود الشرايط عن تحت القدرة  
 النامة فلا يجب عليه تعالى شئ وحديث احتمال الجبال  
 الشاهقة يندفع بحكم العادة بعدمها كما في العلوم العادية نأمل  
 قوله ومن السمعيات عطف على قوله من العقليات يعنى  
 واقوى شبههم من السمعيات قوله والجواب بعد تسليم كون  
 الابصار يريد انا لانسلم ان تعريف الابصار للاستغراق لجواز  
 ان يكون للعهد الخارجى او للجنس والمقصود نفى ادراك  
 ابصار الكفار ولو سلم فيحتمل ان يكون المراد سلب  
 الاستغراق بان يعتبر تعلق الادراك بجميع الابصار ثم يعتبر  
 ورود النفى عليه فيكون رفع الایجاب الكلى ولو سلم عموم  
 السلب بان يعتبر ورود النفى على الادراك ثم يعتبر تعلقه  
 بالابصار فالعنى هو الرؤية على وجه الاحاطة بجوانب

١٧ ملا احمد على شرح العقايد  
 اى الباحثة عن احوال الموجودات على حسب عادة الله تعالى بايجادها ( فوايد باقيه )  
 ٧ لان الالف واللام في الاصل ان يكون للعهد ثم الجنس ثم الاستغراق ( عبد الرحمن )

١ اى لا يدرك الابصار

على وجه الاحاطة بجواب  
المردى فجاز ان يراه  
تعالى على وجه من الوجوه  
( عبد الرحمن )

٢ قال الشيخ محمد بن  
على بن حكيم الترمذى  
رأيت ربي في المنام الف  
مرة فقلت يا ربي اى  
اخاف من زوال الايمان  
فامرني ربي في كل يوم  
مرة بهذا التسبيح بين  
سنة الفجر وفرضه يا حى  
يا قيوم يا بديع السموات  
والارض يا ذا الجلال  
والاكرام يا لا اله الا  
انت استملك ان تحبى  
قلوبى بنور معرفتك  
يا الله يا الله يا الله  
( نقل من المبسوط )

٣ ولعله لهذا اشار الى  
تزييف جعل ما وقع في  
المنام من قبيل الرؤية  
( منه رحمه )

ع اقول الجواب ان الضد  
هو الابصار بعين السر  
ولا يخفى ان النائم يدرك  
الحر والبرد وهذا ادراك  
باللمس ويدرك الصوت  
وان لم يفهم معنى اللفظ  
المسموع قال الشارح  
في شرح التلخيص في بيان

المردى ولو سلم كونه بمعنى مطلق الرؤية فيجوز ان يكون هذا  
السلب مخصوصا ببعض الاوقات فانه تعالى لا يرى قبل الحشر  
اتفاقا او ببعض الاحوال بان يكون الرؤية مواجهة وانطبعا  
مثلا فمع قيام هذه الاحتمالات لا يتم الاحتجاج بها بل يجب  
حملها على احدها جمعا بين الادلة فليتأمل قوله وقد  
يستدل بالآية آه فح ينقلب الدليل على المستدل فيكون  
معارضة قلبية قوله وهذا اى عدم منع موسى عليه السلام اياهم  
ويحتمل ان يكون اشارة الى قوله ان ذلك لتعنتهم آه  
قوله ولهذا اى لاجل ان امكان الرؤية في الدنيا قوله  
فقد حكيت اشارة الى رد ما ذهب اليه جماعة من الذين اثبتوا  
الرؤية من ان رؤيته تعالى في المنام محال لانه لو جازت لجاز  
ان يرى بصورة ومثال وكيفية والله تعالى منزه عنها قوله  
عن كثير من السلف كابى حنيفة وعن ابى يزيد رأيت  
ربي في المنام فقلت كيف الوصول اليك فقال اترك نفسك ثم  
تعال وروى ان حمزة القارى قرأ على الله القرآن من  
اوله في المنام حتى اذ بلغ قوله وهو القاهر فوق عباده قال  
الله تعالى قل يا حمزة وانت القاهر قيل هذا انما يدل على  
كونه كليم الله لا على رؤيته وانت خبير بان ايراد انت بدل  
هو ناظر الى الرؤية قوله ولا خفا في انها آه وقد يناقش  
فيه ان النوم ضد الادراك والمشاهدة نوع منه فكيف يتصور

فيه

باب الفصل والوصل من القوى المدركة المفكرة وهى التى لها قوة التفصيل والتركيب  
بين الصور المأخوذة من الحس المشترك والمعانى المدركة بالوهم بعضها من بعض وهى  
دائما لا يسكن نرما ولا يقظة وهل هذا فى النوم بدون الادراك ( فوايد باقيه )

١ قوله عد الكفر من الافعال التى تعلق بها الخلق الى قوله كما قيل مثل صاحب التاميم  
التضاد بالسواد والبياض والايمان والكفر وقال الشارح والمحق ان بينهما تقابل لعدم  
والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبى عليه السلام فى جميع ما علم به به  
بالضرورة والكفر عدم الايمان عما من شأنه ان يكون ايمانا ومعنى التأويل ان المراد  
بالكفر الافعال التى تدل على الكفر او المراد كفى النفس عن التصديق او المعنى ان  
خلق الكفر ازالة التصديق ( ٢٥٩ )

اوسد بسبب التصديق  
او الخلق بمعنى التقدير  
قال الحجاج ما خلقت الا  
قريب وما وعدت الا  
وفيت ( فوايد باقيه )  
٢ قوله خصوصا تميز عن  
نسبة الحكاية الى الافعال  
فيكون المعنى حكاية  
خصوص الافعال باعتبار  
الاجزاء<sup>١</sup> والامكنة والازمنة  
او المحال والمتعلقات  
( فوايد باقيه )

٣ ولقائل ان يقول هذا  
الدليل منتقض بالكسب  
يعنى يجرى الدليل عليه  
ولكن الحكم يتخلف اما  
جريان الدليل فلانا نقول  
لو كان العبد كاسبا لافعاله  
لكان عالما بتفاصيلها  
ضرورة ان مباشرة الشئ<sup>٢</sup>  
بالقدرة والاختيار لا يكون  
الا كذلك واللازم باطل  
فالملزوم مثله فيمتنع

\* ١٧  
الكسب على العبد ايضا كالخلق واما تخلف الحكم فان العبد كاسب عندكم  
( لموى عبد الرحمن )

٤ اقول المراد من الاصل هو القول بالجواهر الفردة ( فوايد باقيه ) ٥ قوله مستمر الوجود  
من اول المسافة الى النهاية لو اريد الاستمرار بتجدد الامثال فيلزم التعدد ولو اريد استغراق  
احياز بين المبدأ<sup>١</sup> والمنتهى بان يكون فى كل آن في حيز آخر منه فيكون مركبا من الاكوان  
فى هذه الاحياز فيجرى على اصلهم تخلل السكنات بين الحركات ( فوايد باقيه )

فيه قوله لافعال العباد اى الاختيارية اذ هى محل النزاع  
قوله من الكفر عد الكفر من الافعال التى تعلق بها الخلق  
ليس الا بالتأويل ان كان عد ميا كما قيل قوله عالما  
بتفاصيلها بحيث يقدر ويتمكن بالحكاية خصوصا قال الفاضل  
المحشى واما الكسب فيكفيه القصد والعلم اجمالا والحاصل  
انه فرق بين الخلق والكسب فان الاول افادة الوجود  
بخلاف الثانى فيكفيه العلم الاجمالى تم كلامه لان كل  
فعل جزئى يصدر عن الفاعل المختار فلا بد له من تصور  
جزئى ملايم وقصد مترتب عليه وانت خبير بان هذا جار  
فى الكسب ايضا والفرق تحكم وقد يناقش فى بطلان اللازم  
بانه لا يلزم من الشعور بالشعور بالشعور ولا دوامه والى  
دفعه اشار بقوله وليس هذا اذهولا آه قوله يشتمل على  
سكنات هذا هو المشهور فيما بين المتكلمين على اصلهم  
والتحقيق انه ليس هناك الاشخص واحد من الحركة مستمر  
الوجود من اول المسافة الى النهاية غير مستمر من حيث الاضافة



الى حدود المسافة متصور على وجه جزئى ملايم مع القصد  
 المترتب عليه قوله العضلات جمع عضلة وهى لحمية مجمعة  
 مع العصب فى المفاصل قوله لئلا يحتاج اشارة الى وجه ترجيح  
 هذا الوجه قال الفاضل المحشى ينبغى ان يجعل المصدر  
 بمعنى المفعول ليصح تعلق الحلق به ثم يحيل الاضافة بمعونة  
 المقام على الاستغراق والافالمعمول يعم مثل السريبر بالنسبة  
 الى التجار فلا يتم المقصود واما الماء الموصولة فهى عامة وضعها  
 وبالجمله حذف الضمير اقل تكلفا تم كلامه ولعل هذا منه  
 اشارة الى ترجيح التوجيه الثانى من عدم الحذف الذى هو  
 فى التوجيه الاول

تمت



١ من عدم الحذف  
 الذى فى التوجيه الاول  
 ( منه رحمه )

